الطاهر بلخوجه

الحبيب بورقيبة

سيرة زعيم

شهادة على عصر



الطاهر بلخوجه



الحبيب بورقيبة

سيرة زعيم

شهادة على عصر

عنوان الكتاب: الحبيب بورقيبة ـ سيرة زعيم

Bourguiba: Seerat Zaiem

اسم المؤلف: الطاهر بلخوجة

Tahar Belkhodja

١٦×٢٤ سم ٣٩٠ص.

16 x 24 cm. 390p

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 99/8281

الترقيم الدولي: ISBN: 997-5875-81-1

اسم الناشر: **الدار الثقافية للنشر**

الطبعة الأولى

1419هـ / 1999م

الدار الثقافية للنشر ـ القاهرة

ص.ب ١٣٤ بانوراما أكتوبر- هاتف وفاكس ٤٠٢٧١٥٧

Email: sales@thakafia.com

Website: www.thakafia.com

فهرس

محطات تاريخية

1881

12 ماي : الاستعمار الفرنسي : معاهدة باردو

1900

3 اوت : ولادة الحبيب بورقيبة (التاريخ الحقيقي)

1920

7 مارس : انشاء حزب الدستور

1934

2 مارس : انشاء حزب الدستور الجديد

1938

19 افريل : الاحداث الدامية بعد ايقاف الاستاذ علالة بلهوان

1942-1940

26 ماي : نفي بورقيبة والهادي نويرة ببرج سان نيكولا بمرسيليا

1943

14 ماي : خلع المنصف باي

1947

22 فيفري : انشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة

1954

11 جانفي : اندلاع حرب الجزائر

1955

29 ماي : الحكم الذاتي

1 جوان : عودة الحبيب بورقيبة الى تونس

25 جوان : الاستقلال الداخلي
15 نوفمبر : المؤتمر الخامس للحزب بصفاقس

1956

2 مارس : استقلال المغرب
20 مارس : استقلال تونس
13 اوت : مجلة الاحوال الشخصية : مكانة المرأة
3 سبتمبر : توحيد القضاء

1957

1957-1959 : كاتب عام الاتحاد العام لطلبة تونس
25 جويلية : اعلان الجمهورية

1958

2 اوت : قصف ساقية سيدي يوسف
27 افريل : مؤتمر احزاب المغرب العربي بطنجة
31 جويلية : الندوة الاولى لطلبة المغرب الكبير

1959

20 مارس : المؤتمر السادس للحزب بسوسة
1 جوان : المصادقة على الدستور
1 سبتمبر : حضور الجلسة العامة للامم المتحدة بنيورك
25 ديسمبر : رئيس ديوان وزير الخارجي الدكتور الصادق ال.

1960

10 ديسمبر : وزير مفوض وقائم بالاعمال في باريس

1961

3 جانفي : احمد بن صالح، وزير التخطيط والمالية
8 جانفي : استفتاء في فرنسا حول تقرير مصير الجزائر
27 فيفري : رمبويي، لقاء بورقيبة وديغول
3 مارس : اعتلاء الحسن الثاني العرش بالمغرب
15 جوان : توركان،رسالة احمد بن بلة الى بورقيبة
19 جويلية : معركة بنزرت
2 اوت : مقتل صالح بن يوسف بفرناكفور

5 ديسمبر : الندوة الصحفية للجنرال ديغول
6 ديسمبر : جواب بورقيبة من بلغراد
25ديسمبر : سفيرا في داكار وافريقيا الغربية.

1962

1 جوان : المخطط الثلاثي الاقتصادي الاول
4 جويلية : استقلال الجزائر
20 ديسمبر : مؤامرة ضد بورقيبة

1963

8 جانفي : حلّ الحزب الشيوعي التونسي
25 ماي : انشاء منظمة الوحدة الافريقية بأديس ابابا
15 اكتوبر : جلاء الجيش الفرنسي عن بنزرت

1964

12 ماي : تأميم اراضي المستعمرين الفلاحية
19 اكتوبر : المؤتمر السابع للحزب ببنزرت (مؤتمر المصير)

1965

3 مارس : خطاب بورقيبة (فلسطين)
21 ماي : تونس تنسحب من الجامعة العربية
25 نوفمبر : زيارة بورقيبة الى افريقيا الغربية

1966

2 جانفي : رسالة احمد التليلي الى الحبيب بورقيبة
10 سبتمبر : رئيس ديوان ابن صالح

1967

14 مارس : اصابة بورقيبة بنوبة قلبية
5 جوان : الحرب الاسرائيلية العربية الثالثة
8 جوان : مدير عام الامن الوطني

1968

24 جانفي : عضو باللجنة المركز للحزب
7 ماي : سفر بورقيبة لاسطنبول لزيارة ضريح حنبعل

1969

26 جانفي : انتفاضة الوردنين ضد تعميم التعاضد

1 افريل : سفير بدكار

3 اوت : رفض بورقيبة التوقيع على المرسوم المتعلق بتعميم التعاضد

1 سبتمبر : معمر القذافي يغنم الحكم في ليبيا

8 سبتمبر : عزل احمد بن صالح ونهاية التجربة الاشتراكية

3 اكتوبر : وفاة المنجي سليم

5 نوفمبر : سفير بمدريد

1970

6 جانفي : الاتفاق مع الجزائر حول الحدود (العلامة 233)

17 جوان : كاتب دولة للفلاحة

24 مارس : اعتقال احمد بن صالح

6 جويلية : الاستشارة الشعبية

28 سبتمبر : وفاة جمال عبد الناصر

6 نوفمبر : الهادي نويرة، وزير اول

6 نوفمبر : وزير الشباب والرياضة

1971

11 فيفري : زيارة القذافي الاولى الى تونس

13 جوان : حلّ الترجي الرياضي

11 اكتوبر : المؤتمر الثامن للحزب بالمنستير (1)

9 نوفمبر : الغاء الفصل 109 من الدستور

20 نوفمبر: سفير بجنيف ولدى الفاتيكان بروما

1972

11 فيفري : زيارة القذافي الثانية الى تونس (اجتماع البلماريوم)

1973

17 مارس : وزير الداخلية

7 افريل : عضو بالديوان السياس للحزب

26 افريل : اعادة اقرار الفصل 109 من الدستور

12 ماي : الكاف : مشروع الاتحاد بين تونس والجزائر

19 ديسمبر : جولة بورقيبة في الجزائر واوروبا وافريقيا

1974

12 جانفي : جربة . اعلان الوحدة بين تونس وليبيا

12 سبتمبر : المؤتمر التاسع للحزب بالمنستير (2) : مؤتمر الوضوح

22 نوفمبر : اختطاف الطائرة الانجليزية بدبي.

19 ديسمبر : جولة بورقيبة في الجزائر واوروبا وافريقيا

1975

18 مارس : بورقيبة : رئيس للجمهورية مدى الحياة

10 اكتوبر : تغيير شعار الجمهورية

21 ديسمبر : اختطاف طائرة وزراء النفط

1976

27 جانفي : المواجهة بين المغرب والجزائر

6 افريل : تعديل الدستور التونسي

1977

19 جانفي : امضاء العقد الاجتماعي

7 ماي : انشاء الرابطة التونسية لحقوق الانسان

15 جويلية : امضاء مشروع انبوب الغاز

10 اكتوبر : حوادث قصر هلال

26 نوفمبر : ندوة الولاة بجندوبة

23 ديسمبر : اقالتي من وزارة الداخلية

25 ديسمبر : استقالة ستة وزراء من الحكومة التونسية

1978

12 جانفي : لقاء بين نويرة وجيسكار في باريس

26 جانفي : الخميس الاسود

17 سبتمبر : امضاء اتفاقية كام دافيد بين مصر واسرائيل

1979

12 جانفي : تحويل مقر الجامعة العربية الى تونس

5 سبتمبر : انعقاد مؤتمر العاشر للحزب بتونس : مؤتمر الوفاء

10 سبتمبر : اقالة عبد الله فرحات والهادي البكوش

1980

27 جانفي : حوادث قفصة

15 فيفري : سفير في بون

24 افريل : محمد مزالي وزير اول

3 ديسمبر : وزير الاعلام

1981

10 افريل : المؤتمر الحادي عشر للحزب : اعلان التعددية

30 اكتوبر : الانتخابات التشريعية

1982

2 فيفري : القذافي يرجع بيان جربة الى بورقيبة

18 اوت : استقبال الفلسطينيين القادمين من بيروت

1984

3 جانفي : انتفاضة الخبز

1985

1 اكتوبر : اسرائيل تقصف حمام الشط

1986

8 جويلية : اقالة محمد مزالي

1987

7 نوفمبر : التغيير، زين العابدين رئيس الدولة.

ذكريات على مذكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

إن التأليف في التاريخ يعتمد أساسا على الوثائق المكتوبة: الكتابات والنقائش، السجلات والرسائل، وحتى الفنون والآداب. ويعتمد أيضا على اثار البشر: مكتشفات القبور والحفريات، المعالم المعمارية، الأدوات المعاشية، الأسلحة والنقود المسكوكة، الخ.

هذا في خصوص التاريخ القديم، الذى انقضت أحداثه وغبر صانعوه واعلامه. أما العهد القريب، وأما الاحداث الراهنة فالتأريخ لها تعترضه صعوبات منها:

– فقدان الوثائق الصحيحة المحتوى، الثابتة النسبة. وهي ان وجدت، قد لا تخلو من تحريف يبلغ الى حد التزوير أحيانا، أو من توجيه الى ناحية دون أخرى.

– سكوت وسائل الاعلام - وهي السند الطبيعي للدارس والمصدر الأول للباحث - سكوتها عن الحدث برمّته أو تكييفه لغاية أو كتمان بعض عناصره وأسمائه.

– تلاشي الذاكرة ودبيب النسيان بسبب السن العالية وتقادم الحدث وقلة التمرس بالكتابة والتدوين عند المشاركين الفاعلين.

– الميل الطبيعي عند كل فاعل الى ابراز دوره وتبرير موقفه والردّ على خصوم والتصدّي لمنتقد.

فهذه عوائق في طريق المؤرخ للزمن الحاضر، لكنها عوائق يمكن

تذليلُها باعتماد ما يسمى اليوم «التاريخ الشفوى» وهو جملة الشهادات، الكتابية والسمعية – البصرية، التى يدلى بها الفاعلون فى مذكرات يستحضرونها، وسير ذاتية يدبّجونها، ومراسلات ينشرونها، وأجوبة يقدّمونها للمستفسرين.

وقد ظهرت بتونس فى الأزمنة الأخيرة مجموعة من هذه الشهادات التى، لئن لم تسلم من العامل الشخصى الدفاعى الاحتجاجى الذى أشرنا اليه، فان المقابلة فيها بين الروايات للحدث، والموازنة بين رواته، واستنطاق الاختلاف والفوارق والرجوع الى صحافة الوقت ان وجدت أو صَدقت، مع الالتزام طبعا بالأمانة العقلية والدقة العلمية، كل هذا يقرب المؤرخ من الحقيقة ويضمن لاستنتاجاته حدّاً معقولا من الموضوعية والصحّة.

وهكذا ظهرت مذكرات لأعلام من السياسة والعمل النقابى والثقافة والفكر المستقل: محمود الماطرى وسليمان بن سليمان، والرشيد ادريس والنورى البودالى وسعيد المستيرى والحبيب عاشور، وآخر ما قرأناه منها مذكرات الشاذلى القليبى، الى جانب كتابات اخرى غير سياسية بالذات ، وان كانت جميعا تنكب على فترة الكفاح التحريرى أو مراحل بناء الدولة.

الى هذا الصنف من الوثائق ينتسب كتاب الطاهر بلخوجة، الذى عنونه فى الطبعة الفرنسية: «العشريات الثلاث من حكم بورقيبة» واختار له فى هذه الطبعة العربية عنوان: «الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم» فأبقى اسم بورقيبة لأن بورقيبة حاضر فى الكتاب من أوله إلى آخره وسمّاه «سيرة» على معنى الترجمة البطولية كسيرة عنتر أو سيرة الظاهر بيبرس أو أبى زيد الهلالى. وحقّاً إن بورقيبة بطل فى نظر نفسه أولا، وفى نظر غالب التونسيين ثانيا، ومنهم الطاهر بلخوجة، وإن كان لا يسكُت أحيانا عن الجوانب السلبية عند بطله، كالغرور المفرط بالذات

والهوس بالعظمة.

قلنا ان الطبعة الاولى من الكتاب كانت فرنسية، مثل جلّ المذكرات التى عددّناها منذ قليل. فكأن أصحابها - ترفّعا أو حذرا - استنكفوا من مخاطبة الجمهور الواسع العربى اللسان والثقافة فلم يتوجهوا الى غير الطبقة المخصوصة التى تعتبر أن الفرنسية هى الكفيلة وحدها ببسط الآراء ورفع الشعارات واعلان المواقف. شعر الطاهر بلخوجة بهذا الحرج فصاغ للكتاب هذه الصيغة العربية المبسّطة - وقد حوّر فيها ونقح وزاد، وربما حذف وألغى - ساعيا الى مزيد من الإفادة، وموجها مؤرخى المستقبل الى النقاط التى يحسن بهم أن يزيدوها بحثا وتوثيقا، ومستجيبا لكثير من القرّاء فى البلاد العربية شرقا وغربا الذين اطلعوا على فقرات معرّبة فى الصحف الجوّالة فتشوّقوا الى طبعة منه كاملة فى لغة الضاد.

فهو كتاب مذكرات بدون شك، إلا أنها مذكرات حيّة شيقة بعيدة عن الخواطر الباردة والاحتجاج الرتيب، لأنها شهادات شخص مشارك فى الأحدث متفاعل معها بل فاعل فيها، يستند الى وثائق كثيرة احتفظ بها أو جمعها بعد تركه للمسؤوليات ومنها ما لم يسبق نشره أو حتى التلميح اليه كيوميات اللواء أمّان قائد الحامية ببنزرت، فكشف عنه هنا لأول مرة، ومنها ما أكتفى بالتلميح اليه عملا بـ «واجب التحفظ» الذى يفرض على ضمير كل من مارس المسؤولية فى الدولة.

فإن المؤلف لازم الرئيس بورقيبة مدة طويلة وحظى عنده بعطف خاصّ وتمتع بمساندة خلفية متواصلة من زوجته وسيلة، فبقى على الركح طيلة ثلاثين سنة، إلا فترات قصيرة يبعدُه فيها بورقيبة عن الساحة فلا يلبث أن يعيده اليها.

ونشاط الطاهر بلخوجة، والحق يقال، لم يبدأ مع الاستقلال، ولا حتى مع ذلك المشهد المؤثر الذى وصف فيه أوّل رؤيته للزعيم وهو يشق

بصعوبة جماهير المهدية سنة 1950. فهو مثل غالب الصادقيين - وخاصة المقيمين، فقد كانت المبيتات كنادى الشعبة نخطط فيها العمل الوطنى على ذلك المستوى - رضَع الوطنية فى المدرسة الصادقية، فى المبيت وفى الساحتين الشمالية والجنوبية وفى دروس علي بلهوان بنهج دار الجلد والشيخ الفاضل بن عاشور وحتى الشيوعيّين «مرلان» و«لوران». والوطنية كانت شعورا عندنا مبهما جامعا شاملا، فيه حبّ الوطن، ومقاومة الاستعمار، والاشادة بالزعماء، والتصدى للقعَدة المتخاذين، والانخراط فى الحملات التى نُدعى اليها كجمع التبرعات لنصف شهر الطالب، كل ذلك بمعزل عن انتماء سياسى واضح: فلا أذكر مثلا هل كانت للحزب الحر الدستورى آنذاك - أى بين الأربعين والخمسين بُعيد الحرب - اشتراكات للمنخرطين الجدد. نعم، أذكر القسم الذى أدّيته يوم انخرطت بشعبة معقل الزعيم، أمّا الاشتراك فلا أذكره.

عرفت الطاهر بلخوجة كما قُلت فى الصادقية، ولم أعاشره كثيرا لأنه يصغرنى ببضع سنين، وعرفته من جديد حين حُمّلت مسؤوليات جامعية وحكومية ونيابية.

وأذكر له بالخصوص موقفا شجاعا فى إحدى جلسات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الدستورى: والخصوم مجنّدون ضدّه، فالجوّ متوتر ولائحة الإدانة جاهزة، إلا أنه صعد المنصة وتكلّم فى جرأة ووضوح فأبطل التهم وفنّد المزاعم، وقد ذكّرتنى تلك الجلسة المتموّجة بما روى لنا عن اجتماعات المجلس الملّى للحزب الدستورى وما يدور فيها من نقاش صاخب ومحاسبة ضارية للزعماء وخصام دقيق عنيف حول مضمون اللائحة الختامية وعبارتها.

ووقعت رغم أنفى بين فكّى وزير الداخلية وزميله وزير التربية إبّان الاضطرابات بالجامعة، فالاضراب عن الدروس مفروض بالقوّة، والعنف مسيطر فى المدارج والقاعات، والحكومة ساكتة، فأنذرت الرأى

العام بالخطر فى مقال بجريدة الحزب فدعانى رئيس الدولة الى مكتبه فبسطت له الحالة بكلية الآداب فطلب الطاهر بلخوجة فورا بالهاتف وأمره أمامى بحماية الجامعة وضمان سير الدروس بالكليات.

فوددت اليوم أن أجد فى هذه المذكرات صدى لتلك الأحداث الرهيبة أوسع من استعراضه لاضطرابات سنة 1966 حين كان مديرا للأمن ورجوت أن أقرأ رأى الطاهر بلخوجة فى ما راج عند الناس يومئذ من أن القلاقل بالجامعة تغذّى التنافس على السلطة كلّ يستثمرُها لطموحه.

وتلاقينا مرة أخرى فى ظروف أقل توتّرا: كنت منشغلا بدروسى وكتاباتى، بعد اعفائى من المسؤولية الحكومية وعزلى من مجلس الأمة تبعا لرفتى - وما أقبح هذه الكلمة! وقد عوّضها المنجى الكعلى مشكورا بكلمة «اقصائه» - من الحزب، وكنت فى المداولة حول تنقيح فى مجلة الأحوال الشخصية صوّتُ ضد اسناد الحضانة الى الأم غير التونسية غير المسلمة مهما بعدت سكناها عن تونس. فبعد مدّة، وصدفة، ولوجه الله - فلم يكن فىّ مطمع، ولا للساحة الوطنية حاجة الىّ، ولا طلبت شيئا - تدخّل الطاهر بلخوجة لدى رئيس الحزب والدولة، فرُفع القرار، وكانت زوجة شقيقى عوّضتنى فى نيابة جندوبة مسقط رأسى بالبرلمان الذى ما لبث أن وقع حلّه.

ولا أزال أعتقد بعد نحو عشرين سنة من الحادثة أن الذى حرّك الطاهر بلخوجة ليس التضامن بين الصادقيين، وإنما اقتناعه بوجوب احترام حرّية التفكير والتعبير، ولا سيما عند من يمثل جانبا من الناخبين فى حصانة مضمونة مبدئيا بالقانون.

هناك أحداث لم يدلِ فيها المؤلّف برأيه ولم يكشف لنا عن ظروفها ولا أمدّنا بوثائقها، فكأنه يتمسك بـ «واجب التحفظ» الى ما بعد الثلاثين سنة القانونية، من ذلك مثلا: اغتيال صالح بن يوسف فى فندق

بفرانكفورت: فحتى ان لم يكن في سنة 1961 ذا مسؤولية عالية في الحكومة والحزب، فإنه في سنة 1973 تقلّد وزارة الداخلية، فلا شك أنه بلغته معلومات واطلع على ملفات ظلّت مغيّبة أو مكتومة، والرأى العام الى اليوم متعطش الى الحقيقة بشأنها، خصوصا بعد أن ردّ الرئيس زين العابدين بن علي الاعتبار الى زعماء الكفاح الوطنى، بما فيهم صالح بن يوسف.

ومن المسائل التي تحتاج أيضا الى توضيح من الشاهد وتوثيق من المؤرخ: ظروف مرض النقابى الكبير والوطنى الفذ أحمد التليلى ومعالجته ووفاته. هنا أيضا راجت الشائعات ولا تزال، ولعلّ الطاهر بلخوجة يدلي بمعلومات بقيت مجهولة الى حدّ الساعة أو معتمة، فتتزامن شهادتُه مع الكتاب الذى يعدّه نجل الراحل رضا التليلى بمراسلات والده.

وبعد فهذه تساؤلات ساقنا اليها ما لمسناه في الكتاب من صدق في الرواية وتجرّد في التحليل، وما تركه فينا من تشوّق الى المزيد فعسى أن يروى صاحبه غلّتنا في قسم لاحق من هذه المذكرات في ما أعرض عنه من أحداث وفي من سكت عنه من أشخاص.

والله ولى التوفيق.

1999/6/15

محمد اليعلاوى

استاذ جامعى

الفصل الأول

المــجــاهــد الأكــبــر

الزعيم الحبيب بورقيبة

شاهدت بورقيبة لأول مرة في شهر أوت 1950 وأنا ابن تسع عشرة سنة، حين قام كزعيم للحزب الدستوري الجديد بزيارة لمدينة المهدية، مسقط رأسي.

وتعتزُّ المهديّة بماض حافل إذ ما فتئ تاريخها يكيّف ويصوغ محيّاها. فبفضل موقعها الساحلي المتميز كانت المهدية –أو جمّة– ما بين سنة 126 و57 قبل الميلاد مرفقا تجاريا بونيقيّا ثم رومانيّا. وذلك قبل تأسيس المدينة الحالية في عام 912 على يد عُبيد الله المهدي أول الخلفاء الشيعة الفاطميين. وأصبحت هكذا عاصمة للعالم الاسلامي وحيزا للاشعاع والتسامح لغاية عام 973 حين رحل المعزّ لدين الله يوم 15 جوان إلى مصر، وأسس القاهرة المعزيّة . وفي القرن الثاني عشر من الميلاد احتل النرمان القادمون من صقليّة مدينة المهدية حتى استرجعها الموحدون عام 1159. وحاصرها الصليبيون الانكليز والفرنسيون بدون جدوى عام 1390, وقد أطلق عليها القائد الصليبي الدوق دي بوربون لقب «افريقيا الحصينة». وفي القرن السادس عشر استولى الغازي درغوث باشا على المهدية التي عرفت برأس افريكا وجعلها قاعدة له. ثم احتلها الاسبان عام 1550 لمدة ربع قرن، وقبل ان

ينسحبوا منها اقدموا على دكّ أسوارها وهدم حصونها حتى جاء القائد التركي سنان باشا عام 1574 ليستولي عليها بدوره.

وقبل عودة بورقيبة الى أرض الوطن ببضعة أشهر، حضرت ربيع سنة 1950 زيارة العاهل الأمين باي الى مدينة سوسة حيث استقبل استقبالا شعبيا حافلا وتصاعدت نحوه هتافات تناشده بالاستقلال. فاعتقدنا أن هناك اتفاقا بين الباي وبورقيبة، والواقع ان الحماية الفرنسية وبعض أعداء بورقيبة كانوا ينوون استعمال العائلة المالكة لمكافحة الحزب الدستوري الجديد.

واستبَق المجاهد الأكبر الاحداث، ونزل يطوف في معقل الحركة الوطنية، وجاب منطقة الساحل طولا وعرضا زهاء النصف شهر، وزار كل الزوايا والخبايا والمدن والقرى ومن بينها مدينة المهدية حيث وصل يوم 15 أوت 1950.

وهناك تسللت لأخترق حشد الجماهير المتجمعة في جبل بقالطة تحت وهج الشمس لاستقبال بورقيبة. وقد أطل الموكب وفي مطلعه دراجات نارية عتيقة وشاحنات مكتظة بالناس من مختلف الأعمار، يتصاعد منها هتاف يصم الآذان معلنا وصول البطل في سيارته القديمة. وكان المجاهد الأكبر معتمرا طربوشه القرمزي المشهور. فأخذت الجماهير تصفق له وترحب به بحماسة وتندفع باتجاهه. وأخذت أتأمل هذا الزعيم البطل وهو يتمتم مسرًا الى بعض معارفه. ثم تحرّك الموكب باتجاه المهدية، وجعلته الحشود يقضي ساعتين لقطع مسافة عشرة كيلو مترات. وكنت أكاد أختنق في مقدّمة شاحنة ازدحمنا فيها وكنا خمسة أو ستة أفراد .

وخامرت ذاكرتي حينئذ مسيرة احتجاج سكان المهدية في ابريل عام 1938 اثر اعتقال أستاذ المدرسة الصادقية علّالة بلهوان وما تبعها من مظاهرات ومواجهات دامية مع قوات الاستعمار في العاصمة وفي

مدن أخرى. وقد انطلق المناضلون في المهدية من باب زويلة متجهين نحو جامع الفاطميين وهم يهتفون «الله أكبر» بصوت واحد. فعدت آنذاك مهرولا الى بيتنا الواقع على بضع مئات من الأمتار لأخبر والدتي بأني رأيت عمي سالم ضمن المتظاهرين، فاستشاطت غضبا واحتجزتني في غرفة وأقفلت بابها بالمفتاح، ولم أتجاوز حينئذ السابعة من عمري.

وثبتت صورة ثانية لبورقيبة في مخيلتي وهي أشبه بالأسطورة. ففي يوم غرة جوان 1955 عاد المجاهد الأكبر مظفرا الى تونس بعد سنوات طويلة قضاها في المعتقل وفي المنفى. وأرست الباخرة مدينة الجزائر القادمة من مرسيليا في ميناء حلق الوادي. فتقدم بورقيبة الهوينا بمفرده نحو جسر النزول رافعا يده وملوّحا بمنديل أبيض تحية لشعبه. فاهتزت مشاعر الناس وازداد تأثرها حين أدركت أن المجاهد الأكبر يكفكف دموعه، وكنا مئات الآلاف نهتز في عاصفة من الهتاف وفي نوبة من الفرح. ثم ركب بورقيبة جوادا وشق طريقه بين الجماهير. وقد خطط برنامج رجوعه بوحده وبكل دقة، وقد كان نظم له رئيس مجلس الوزراء إدغار فور في باريس أثناء المفاوضات دروسا تدرّب فيها على الفروسية.

واعتمد بورقيبة الرجوع عن طريق البحر كما نزل قبله في الثامن من جويلية 1937 الزعيم الوطني الشيخ عبد العزيز الثعالبي –أحد مؤسسي حزب الدستور سنة 1920– من باخرة أرست في ميناء حلق الوادي. وكان الشيخ يلوح بمنديل أزرق سنة 1937، وماثله بورقيبة بمنديل أبيض سنة 1955.

وكان المجاهد الأكبر رحب بضيفه ووصفه بالزعيم الكبير وأبي النهضة التونسية، واعتقد بأنه سيعترف بواقع الحال وبزعامته. وكان الثعالبي جزائري الأصل من أحفاد عبد الرّحمن الثعالبي وليّ مدينة الجزائر. وكان يجسد في أن واحد صفتين : وطنية الحزب الدستوري

التونسي، وايديولوجية القومية العربية. وسرعان ما أثبت شعبيّته اذ تمكن في شهر جويلية 1937 من حشد وتأليب ما يزيد عن عشرة آلاف مستمع في قمبطة بارك (شارع محمد الخامس حاليا)، كما أشرف على اجتماع كبير في قاعة سينما مونديال بحضور الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء الجزائريين.

فانزعج بورقيبة من شعبيّة الشيخ. فأحبط اجتماع الصلح الذي كان مزمعا عقده بين وفدي الحزبين القديم والجديد، وعمد على تخريب التجمعات الذي كان يعقدها الثعالبي ومؤيدوه. وقد أسفرت عن مجابهات ذهب ضحيتها قتلى وجرحى خاصة في مدينة ماطر. ونجح هكذا بورقيبة في تهميش خصمه الذي اضطر الى اعتزال الحياة السياسية. وفرض المجاهد الأكبر نفسه كالزعيم الوحيد رافضا طابع القومية العربية. وتوفي الثعالبي في أول أكتوبر 1944بتونس.

وفي شهر نوفمبر 1937, عبر بورقيبة بوضوح عن توجهه واستراتيجيته خلال المؤتمر الثاني للحزب الدستوري وقال : «ان الاستقلال لن يتحقق الا بثلاث طرق. وتتمثل الأولى في ثورة شعبية عنيفة عارمة تقضي على الحماية. والثانية في هزيمة فرنسا في حربها ضد دولة أخرى. أما الثالثة فتنطوي على حل سلمي يتم على مراحل بمساعدة فرنسا نفسها وتحت اشرافها. وان اختلال توازن القوى بين الشعب التونسي وفرنسا يلغي أي حظ في انتصار شعبي، كما ان هزيمة عسكرية فرنسية على يد دولة أخرى لن تساعد عملية الاستقلال بل تسقطنا بين مخالب استعمار جديد. فلا مجال اذا للخلاص الا بالطرق السلميّة وتحت رعاية فرنسا».

وجاءت الحرب العالمية لتخمد الحركة الوطنية بعد أن اعتقلت السلطة الاستعمارية كبار قادتها. ومن سجنه بحصن سان نيكولا في مرسيليا أثبت المجاهد الأكبر بعد نظره حين تنبّأ عام 1942 لنتيجة

الحرب رغم رهان بعض الوطنيين على انتصار دول المحور (ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية). فكتب في شهر أوت رسالة إلى الحبيب ثامر مدير الحزب قال فيها : «ان ألمانيا لن تربح الحرب ولا يمكنها أن تربحها، وسوف تسحق كالحجر بين فكّي ملزمة بين العملاقين الروسي والانكليزي المسيطرين على البحار وذوي القدرات الصناعية غير المحدودة. وآمركم انتم المناضلين بالاتصال بالفرنسيين من أنصار ديغول لتنسيق نضالنا في الخفية (...) وينبغي ان يكون دعمنا بلا قيد ولا شرط لأن المسألة قضية موت أو حياة بالنسبة لتونس».

ورغم ذلك تمادى المستعمر على إلصاق تهم التعاون مع المحور بالوطنيين. وكان ذلك مصير العاهل الوطني المنصف باي الذي تم خلعه في ماي 1943 على يد المشير ألفونز جوان بتهمة نسبت اليه كذبا: التعاون مع العدو الألماني والايطالي الذي احتل تونس قبل ستة أشهر بتواطؤ من القائد البحري الاميرال استيفا ممثل حكومة فيشي الفرنسية.

ثم اعتقل المجاهد الأكبر في 18 جانفي 1952, واشتدت المقاومة المسلحة الدموية ضد الاستعمار. وفي 31جويلية 1954 توجه مندان فرانس رئيس الوزراء الفرنسي في موكب مفخّم الى قرطاج ليعرض على الأمين باي نظام حكم ذاتي داخلي يسمح بتشكيل حكومة تونسية.

وقد تم اخطار بورقيبة سرا بالمبادرة الفرنسية وهو في قصر لافرتي الذي يبعد حوالي مئة كيلومتر عن باريس. فاجاب ببلاغ ذكر فيه أن «الاستقلال يظل الطموح الأكبر للشعب التونسي وتشكل مقترحات منداس فرانس مرحلة حاسمة». ويدخل هذا الموقف في اطار استراتيجية سياسية متكاملة تكمن في قبول الحلول المرحلية للتوصل للهدف المنشود. وكان الملك عبد العزيز ابن سعود قد أوصاه عند اقامته بالمملكة العربية السعودية عام 1948 باعتماد سياسة المراحل وتجنب المواجهة وحماية الطاقات المناضلة.

لم يتفهّم القوميون التونسيون المتشددون هذا النهج السياسي الذي يكرس زعامة بورقيبة وحذروا من استعمار جديد مقنّع. واعتبر صالح بن يوسف الأمين العام للحزب ان الحكم الذاتي بمثابة «خطوة الى الوراء» واستنجد بعروبة وقومية الشعب التونسي لينادي بحرب عارمة تشنها جميع الدول المغاربيّة ضد فرنسا. وكان خطابه يوم 9 أكتوبر 1955 على مدرج مدخل جامع الزيتونة بحضور الأمير الشاذلي ابن الأمين باي الذي كان قد وعده بن يوسف بتغيير قانون الوراثة على العرش الحسيني لصالحه. وحضر غالب مسؤولي الحزب في تونس العاصمة وبعض علماء الدين. واعتمد بن يوسف في خطابه أسلوبا متوقدا يحرك مشاعر الجمهور ويلهب حماسته بالنضال المغاربي المشترك وبمستقبل القومية العربية .

وفي 12 أكتوبر تم اقصاء بن يوسف من الحزب. فلم يعترف بهذا الاجراء وظل متمسكا بمنصبه كأمين عام. فأعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر تأييده لبن يوسف وأوفد وزير الأوقاف حسن الباقوري ليحضر التّجمع اليوسفي في ملعب الشاذلي زويتن. فازداد حنق بورقيبة ورفاقه في الحزب. وبدا مصير البلاد متأرجحا، وتأزمت الأوضاع وتطورت الأحداث الدامية. وانعقد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد في صفاقس في نوفمبر 1955 وفاز فيه بورقيبة واجتمع الدستوريون حوله. والتفّ الجميع أخيرا حول المجاهد الأكبر الذي استاء من ابتعاد قطاع كبير من شعبه عنه بعد ستة أشهر من استقباله المظفّر في حلق الوادي : وهذا أمر لن يغفره لصالح بن يوسف ولمؤيده عبد الناصر.

والى جانب التنافس الحاد مع صالح بن يوسف، اضطر المجاهد الأكبر خلال نضاله السياسي الى مواجهة معظم رفاقه الأوائل أمثال البحري قيقة والطاهر صفر وسليمان بن سليمان ومحمود الماطري والشاذلي الخلادي... وقد اتفق الجميع على الاستقلال، ولكن افتقر

بعضهم في نظر بورقيبة الى الجرأة السياسية. فعمد في عديد من خطبه إلى نقد المتخاذلين وتسخيفهم، مما أزعج قدامى المناضلين بينما اعتبرها أبناء جيلي مجرد خلافات شخصية. وعلى كل، فان معركة التحرير التونسية لم تشهد قتالا وتناحرا بين مختلف العصبات كما كان الحال في بلدان العالم الثالث.

وكان بورقيبة طيلة وجوده في الحكم حريصا على الاجماع حول رأيه واتجاهه، وكان التجاوب كاملا مع مؤسسات الدولة والحزب. وواجه بعض الصعوبات مع الاتحاد العام لطلبة تونس الذي كان عتيدا ومستقلا، وكانت موارده المالية وعمله يخضعان لرقابة دقيقة من لجنة ادارية تتألف في معظمها من اعضاء تابعين لجامعة باريس. وكانت جميع الاتجاهات ممثلة في المنظمة، وكانت اللوائح تقدّمية وتتميز بحريتها تجاه سياسة الحكومة خلافا للمنظمات المهنية والاجتماعية الأخرى. وحمل بورقيبة على اتحادنا في ديسمبر 1956 حين قال في خطاب ألقاه بالملاسين إحدى الضواحي الشعبية : «يجب تفادي الضغائن وبذور الشقاق تحت ستار مذاهب ومبادئ أجنبية لايمكننا تطبيقها في بلادنا (..) فقد آخذتم الحكومة على سياستها الليبرالية في الاقتصاد (..) فالمثل «حوت يأكل حوت وقليل الجهد يموت لا ينطبق علينا في تونس».

وفي شهر جانفي 1957 أبلغنا مدير الحزب عبد المجيد شاكر (وقد كان أمينا عاما لاتحاد الطلبة) بأننا لم نعد أهلا لنتواجد في المقر في باب سويقة الذي كان يسمى بمكتب الأستاذ الحبيب بورقيبة المحامي والذي اتخذه الحزب الدستوري الجديد مقرا له في زمن المقاومة. وتم استدعاؤنا فجأة الى قصر الحكومة حيث استقبلنا بورقيبة واقفا ليؤنّبنا على ما نسب الينا من انحراف سياسي يسلبنا أي حق في البقاء في مكتب كان حكرا على حزب يحمل شرف المقاومة.

وقد ازداد حنقه حين علم بالزيارات التي كنا نؤديها لأحمد بن صالح الأمين العام السابق للاتحاد العام للشغل، وكان يعيب بشكل خاص على اللجنة الادارية لمنظمتنا موقفها ضد الانشقاق النقابي واستمرارها في نقد الحكومة.

وفي 8 جويلية 1957 فاجأنا بورقيبة بزيارة لمقر اتحادنا بنهج سان شارل (نهج باش حامبة اليوم) . وكان قد أشعرنا كاتبه الخاص في الصباح بقدوم المجاهد الأكبر بعد الظهر لتدشين مقرنا الجديد بينما كان قد مضى على اقامتنا فيه عدة أشهر. ثم أصر على اصطحابنا الى قاعة سينما «البالماريوم» حيث يفتتح اتحادنا أسبوع الطالب. وكانت القاعة مكتظة بجماهير طلابية هاجت وماجت بين التحية والارتباك لقدوم ذلك الزعيم فجأة، وقد كان وقتئذ يحتل منصب رئيس الحكومة فحسب (قبل إعلان الجمهورية).

وبدا جليا أن بورقيبة كان يسعى الى احتواء منظمتنا الطلابية وكسبها. وخلافا لتوقع المجتمعين، أعرب في خطاب مطوّل عن ثقته في حركتنا واسترسل في سرد ذكرياته كطالب مناضل في باريس. ثم أوصانا بحذف عبارة «صوت الطالب» من شعارنا، وكانت هي المعتمدة منذ توحيدنا مع منظمة طلبة جامع الزيتونة. ثم أخذ يذكرنا بواجبنا القومي قائلا :«ان البعض يرتكب أخطاء تدفع الشعوب ثمنها غاليا (..) ويعتقد البعض اليوم أن روسيا يمكنها أن تقدم الكثير لشباب العالم الثالث. لكنني أقول لكم إن هذا المذهب خدّاع ومناهض للقواعد الديمقراطية في العالم الحديث». وفي ختام الاجتماع تريّث بورقيبة وأعرب لي عن ثقته الشخصية، مثيرا تساؤل الحاضرين واستغرابي وغبطتي في آن واحد.

وانعقد مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس في 20 أوت وتم انتخابي أمينا عاما للاتحاد بفضل تأييد الفروع الطلابية القوية في باريس وفي

الشرق الاوسط، ويفضل أترابي من أعضاء اللجنة الادارية، وذلك ضد مرشح الحزب محمد عمامو. وكان هذا الحدث نقطة انطلاق حياتي السياسية في دوامة العهد البورقيبي.

وكان يقين بورقيبة بدوره المصيري مصدر إلهامه في اللحظات العصيبة الحرجة، وكان يحمله ذلك على الانزلاق نحو الحكم المطلق واعتبار الدولة ملكيّته الخاصة. فسخر بناها وقيّد المجتمع المدني ليمتثل لمشيئته السياسية. وقد حاول طيلة ممارسته للحكم أن يحمل الجميع على اعتماد أسلوب تفكيره النموذجي وأن يغرس في الاذهان قناعاته وقيمه لتأسيس تونس الحديثة وتدعيم المدرسة البورقيبية.

وكان واثقا من قدرته على اجتذاب جمهوره مبتكرا أسلوبا إشاريا خاصا. فكان يعرف متى يرفع ذقنه ومتى يحملق وينتقل من اللهجة المؤثرة الى الأسلوب الهزلي ومن الوعظ والتأنيب الى التواضع، ومتى يتعاظم كالأسد أو يتمسكن كالسائل الى ربّه. ولم تكن قط كلمات هذا الخطيب الشعبي تدور على وتيرة واحدة اذ كانت محادثاته الخاصة او خطاباته في الناس موشّاة بالصيحات او الضحكات أو الدموع. كما كان بامكانه السيطرة على مشاعره أو البوح بها. وكان يستطيع ان يذرف الدمع لساعته وان ينتقل بدون تمهيد من الغضب الى الرأفة والبكاء. وقد اعتاد أن يربت على خد محادثيه لملاطفتهم والاعراب عن رضاه. وكانت نشرات التلفزة تبرز هذه المشاهد التي تثير تعليقات عديدة. وكان يتصرف بهذه الصيغة مع التونسيين وكذلك مع الأجانب ويبدو أن رونالد ريغن رئيس الولايات المتحدة لم يتحرّج من ذلك.

كما كان بورقيبة خطيبا فصيحا بليغا، فنادرا ما يهيىء نصا مكتوبا، وان سجل بعض الملاحظات أو حرر مذكرة فانه يتركها جانبا مفضلا الارتجال. وكان عشية أي خطاب يأكل القليل ويظل يتمشى في الأروقة للتأمل والتفكير في الموضوع الذي شغل باله. وكان يقضي

ساعات منغمسا في تأملات عميقة يتخللها غالبا ترنّم بأغان قديمة. ولم تكن خطاباته مفرطة في طولها ولا يستمع ثانية لما ألقاه، وذلك بخلاف غيره ممن يضاهونه نرجسيّته. وكان يفضل المساحات الكبيرة والتجمعات الضخمة وفي الهواء الطلق أو داخل قاعات شامخة. وكان يلبس الطربوش الأحمرللتعويض عن قامته القصيرة ويحمل لحافا أبيض ليزداد إشراقا على الخلفيّة الداكنة من الجماهير المحتشدة.

وكان هذا الاحتكاك بالجماهير الشعبية يثير بعض المشاكل الأمنية. وقد أدركت ذلك بحدّة عندما أصبح الأمن من مسؤوليتي. فلم يكن بورقيبة يبالي كثيرا بأمنه ولو كان حريصا على تأمين حمايته، وكان يكتفي بالتعرف على حراسه القلائل. والواقع انه لم يكن يعرف الخوف خلافا لمعظم رفاقه. وربما يعود ذلك لإيمانه بالقضاء والقدر، أو لعله كان بالأحرى واثقا بحسن طالعه. وكان يعتبر نفسه بمثابة المنقذ الفريد الدائم لوطنه ولشعبه. وكان يحكي نوادر كان مولعا بروايتها : ففي عام 1955 وفي أوج نزاعه مع صالح بن يوسف كان يعلم انه مهدد. فلم يبال بنصائح وزير الداخلية ورحل الى جنوب البلاد في جولة كان قد اعتزم القيام بها ، وامتنع من ارتداء الصدرية الواقية للرصاص. وفي محاولة أخرى لاغتياله بالعاصمة تراجع صاحب العمليّة واعترف قائلا : «لقد سدّدت سلاحي بدقة نحو بورقيبة، ثم ارتعشت يدي أمامه ولم أتجاسر على اطلاق النار. وهذا لايعود للفزع او الخوف ولكن لأن بورقيبة زعيم كبير لا يجوز ان يموت».

وبالاضافة الى هذه الوقائع الطريفة، فقد تميز بورقيبة في عمله السياسي بموهبته المسرحيّة واتخاذ القرار الأخير بمفرده، ولكن بعد التشاور مع البعض في حاشيته وفي الحكومة وبعد التعمّق منفرداً في كل أطراف الموضوع وانعكاسات الخيارات المطروحة. وكانت اجتماعات الديوان السياسي، حوله نادرة، وقد جعل منه هيئة تكاد

تكون شرفية يعيّن فيها من يثق به ويطمئن اليه ويقصي منها من يشاء بين عشية وضحاها حسب استراتيجيته السياسية أو حسب اختياره للأفراد الذين يحتاج إليهم أو تحتاج إليهم البلاد. فكان الأمين العام للحزب يرأس الاجتماعات، ولم يكن بورقيبة يطلب اي تقرير عما يجري لأنه يعرف ان النقاش يدور حول تسيير الحزب دون اي عواقب سياسية. ولهذا نادرا ما كانت المداولات تأتي بحلول عملية، وظل هكذا الحزب الأداة المثلى لنقل صوت زعيمه وبث توجيهاته في الجماهير.

وأما بالنسبة للدولة، فقد كان بورقيبة يهتم اهتماما دؤوبا بسير أمورها. وكان يحترم المراتب والتسلسل الاداري بحيث نادرا ما كان يرفض اقتراح وزير بالرغم من التدخلات الخفية لحاشيته أحيانا. وكان يستدعي في أي وقت فضلا عن الوزراء ذوي المناصب العليا كلاً من مدير الحزب والوكيل العام للجمهورية ومدير الأمن. وكان يُطيل الحديث مع بعض المقربين من مساعديه. وقد حظيت بهذا الامتياز طيلة فترة ممارستي للمسؤوليات.

وسيلة «الماجدة»

والى جانب هُيامه بالسلطة كان لبورقيبة هُيام آخر هو غرامه بوسيلة زوجته الثانية التي التقت به لأول مرة يوم 12 أفريل 1943 حين جاءت لتهنئه باطلاق سراحه بعد خمس سنوات قضاها في المعتقل.

ومنذ ذلك الحين ظل متعلقا بها في مختلف الظروف وتقلبات الحياة. وكان منذ ماي 1952 يراسل صديقته من منفاه في جزيرة جالطة الواقعة في عرض سواحل طبرقة. وفي 5 جانفي 1953 كتب لها : «أنت ترجينني أن أمزق رسائلك (...) فمسوداتك اللطيفة شديدة الوقع على نفسي ولا أطيق مفارقتها أبدا. فلو كتب لها يوما أن تنشر فإن القراء

سيرون فيها ودا متجردا نزيها صادقا (...) وحبا جما لم يحملني على الحيد عن واجبي ازاء وطننا».

وفي جانفي1954 بعثت فرنسا الى بورقيبة تحت ستار المعالجة طبيبا فرنسيا مرفوقا بمرسول تونسي كان يعمل بباريس بديوان وزير الداخلية الفرنسي. وكانت المهمة تؤول إلى إعلام بورقيبة أن فرنسا حريصة على حسن صحته ومزاجه ومستعدة لتمكين وسيلة من زيارته. وترجوه فرنسا في المقابل أن يساند باي تونس وإصلاحاته. فاغتاظ المجاهد الأكبر ورفض معلنا عن الفرق بين حياته الخاصة والعامة.

وسيختار بورقيبة –وقد أصبح رئيس دولة– يوم 12 أفريل 1962 أي بالضبط بعد 19 عاما من لقائهما الأول ليتزوج وسيلة بن عمار بعد أن طلق زوجته الأولى الفرنسية ماتيلد، رفيقته الباسلة أيام الكفاح. وسرعان ما أخذت هذه الزوجة الجديدة المتحدّرة من برجوازية مدينة تونس تلعب دورا هاما في قصر قرطاج لم يلبث أن شكل عامل توازن سياسيا. وإن كانت تبدو تساند هذا السياسي أو ذاك فانها في الحقيقة لم تراهن إلا على بورقيبة. وظل كبار المسؤولين يخضعون لوطأة القصر الرئاسي بقرطاج حيث كانت وسيلة تجيد اثارة غضب الرئيس طورا وتهدئته طورا آخر وفي الوقت المناسب، وكثيرا ما أنقذت مواقف حرجة وكثيرا ايضا ما عقّدت مسائل هامة .

وكانت تتفاعل وتتكامل معه وتتدخل في اختياراته وتثري تفكيره بجملة من الارشادات التي كانت تجمعها من مصادرها الخاصة. فإن كان بورقيبة يبقيها في الظاهر خارجة عن الأمور السياسية، فإننا كنا نعلم ان بينهما تواطؤا عميقا في عديد الظروف. فبخلاف الوضع في المملكة المغربية حيث تعتبر الزوجة رسميا عقيلة الملك ولا الملكة، كانت قرينة الرئيس في تونس تلعب دور الرئيسة وتلقب «بالماجدة».

وكانت وسيلة عرضة لانتقادات الرأي العام ايضا حيث كانت تدافع بحرص وضراوة عن ذوي القربى وأفراد الحاشية . وعاب البعض عليها مساعدتها على قمع عائلة الباي وضرب الطبقة العريقة في العاصمة التي تورّط بعضها مع النظام السابق. وفرض الثنائي بورقيبة/وسيلة نفسه خلال العقود الثلاثة. واقتنع المسؤولون بذلك بالرغم مما نالهم أحيانا من كلام لاذع ومما لقوا من مشاكل مؤلمة في بعض الظروف. وعلاوة على الدائرة الداخلية من أتباعها، فقد أقامت وسيلة علاقات ود وتعاطف مع عدد من زوجات الرؤساء العرب، مما كان يريح بورقيبة الذي كان يفتقر الى روابط وثيقة مع معظم الزعماء العرب. وكان طلاقها يوم 11 أوت 1986 بموجب بلاغ بسيط ودون احترام الاجراءات القانونية مؤشّرا لبداية النهاية بالنسبة للمجاهد الأكبر.

الاختيارات الأساسية

حرص بورقيبة على تحديث تونس ونجح في تحقيق هذا الهدف الذي شكّل احد الثوابت الهامة في حياته. و كان مولعا بمقامه وهيبته وبقوة جاهه ويعتبر نفسه ضمانا لسلطة الدولة ونفوذها في إطار النظام الذي أراده لبلاده. ولقد كان في فترة اعتقاله يلتهم ما كتب حول موضوع الدولة والسلطة انطلاقا من فلسفة الفرنسي مونتيسكيو ووصوله الى فكر كمال أتاترك. وكان يرفض الاستسلام للقضاء والقدر ويريد انقاذ تونس وشعبها من التخلف وذلك عن طريق التعاون الوثيق مع الغرب صاحب الحداثة والتكنولوجيا.

فبتاريخ 8 أفريل 1956 أي بعد أقل من شهر من الاستقلال استنكر بورقيبة في خطاب أمام المجلس التأسيسي مظاهر التعصّب وقال : «لا يفوتنا أننا عرب وأننا متأصّلون ومترسّخون في الحضارة العربية

الاسلامية. ومع ذلك لايمكننا أن نغفل بأننا نعيش في النصف الثاني من القرن العشرين واننا حريصون على المشاركة في مسيرة الحضارة كي نواكب عصرنا».

وبالفعل فان قناعاته العميقة وارادته الراسخة بالاضافة الى ما كان يتمتع به من جاه سمح له ان يزحزح التقاليد البالية وان يقاوم بعض المحظورات دون صدمات اذ تمكن من انجاز الاصلاحات السياسية والاجتماعية بسرعة ملحوظة. وفي مقدمة الانجازات التي حققها والتي تدل على بعد نظره الاجتماعي : تحرير المرأة. ففي 13 اوت 1956 أي بعد أربعة أشهر فقط من الاستقلال تم إصدار قانون الأحوال الشخصية. وكان يعتز بهذا الاصلاح في كل المناسبات. وأمر بنقش هذه العبارات الثلاث على باب ضريحه البرنزي الرائع في المنستير: «المجاهد الأكبر، باني تونس الجديدة ومحرر المرأة». ووضع هكذا على نفس المستوى استقلال تونس وتحرير المرأة، وهذه ظاهرة فريدة في العالم العربي اذ جعل تونس في هذا المجال في طليعة البلدان الاسلامية.

ولنذكر خطاب بورقيبة أمام المنظمة العالمية للشغل في جنيف في جوان 1973 حيث أكد : «لقد وضعت قانون الأحوال الشخصية للمرأة التونسية الجديدة. فبعد أن كانت أمس تحتل مقاما أدنى وتتسم بعقدة نفسية، أصبحت اليوم مواطنة كاملة الحقوق وهذه أول زهرة أنجبها الاستقلال(...) إننا نعترف اليوم بحقوقها المدنية في التأهل والترشح للانتخابات (...) أما بالنسبة للزواج فان موافقتها قانونيا ضرورية. ومنعنا الطلاق العرفي وحلت محله اجراءات طلاق قضائية. وتم الغاء تعدد الزوجات وتحديد السن الأدنى للزواج بثماني عشرة سنة (...) .

ولم تتحقق مقاصد أخرى، ولم يتمكن بورقيبة من ادخال جميع

الاصلاحات التي أرادها. وفكّر في فرض المساواة بين الرجال والنساء في الإرث الا أنه جاء من يذكره بأن نص القرآن الكريم لا يتحمل التأويل في هذا الموضوع كما كان الحال بالنسبة لتعدد الزوجات.

كما فشل بورقيبة في محاولاته للحد من الصيام في شهر رمضان. وفي فيفري 1961 راهن على قابليّة الجيل الجديد وخاصة في المدارس وفي الحقول وفي الثكنات، ودعاه الى الإفطار من أجل اكتساب القدرة على مجابهة التخلف. وساد حينئذ جو التسامح في البلاد وإن لم يلبّ الناس عموما توصياته، اذ أن صيام شهر رمضان فريضة دينية مقدسة في حياة العائلة المسلمة.

وكان بورقيبة نبذ التعصب الديني وكان مشرّبا مشبّعا بالثقافة الانسانية العالمية مقتنعا أن مستقبل تونس يقتضي التخلي عن الميثولوجيات والنظرة الأسطورية الى الوحدة العربية الاسلامية. وكان يميل الى مواجهة عقليّة الناس واستباق مجرى الاحداث. وكان يدرك مع ذلك عظمة الحضارة الاسلامية المجيدة ،ويؤكد انتماءه اليها وتعلقه بتراثها، لكنه يرفض التعلل بحلم العودة الى عهد ذهبي يعتبر أنه ولى وانقضى. وكان يخشى الأصولية الدينية ويسعى دوما الى فرض التسامح والتماشي مع العصر. وكنا أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين نجتمع حوله سنويا بمناسبة المولد النبوي الشريف في جامع الصحابي أبي زمعة البلوي (سيدي الصّحبي) بالقيروان للاستماع الى ما كان يقدمه من مواعظ صارمة واجتهادات يشدّد فيها على ضرورة تطوير الممارسات الدينية لتصبح أكثر تسامحا وأقل إكراها. واذا استشهد بالقرآن الكريم فغالبا ما كان يتلو الآية : «لا يغيّر الله ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم».

السياسة الخارجية

واعتمد بورقيبة حكمتين من تعاليم ابن خلدون : العَصبية وهي مصدر السلطة والجاه وهي ميزة الزعيم. وكان يعتبر النضال والبطولة والسجن والمنفى كأهم المعايير لمرجعية القادة والزعماء.وكان يقدر خصال كل من يوغرطة وحنبعل، ويقتذي الى حد ما بمصطفى كمال أتاتورك. وكان يحترم بشكل خاص من بين معاصريه الملك محمد الخامس والملك فيصل ومانداس فرانس وأيزنهاور ومنديلا وكنياتا وحتى فرانكو الذي استقبله كشقيق مناضل عام 1950 في مدريد أيام الكفاح الوطني.

وكان يُعد بورقيبة في أفريقيا من بين الحكماء والمعتدلين. وكانت تربطه صداقة شخصية برئيس دولة السنغال ليوبولد سنغور وهوفوات بوانييه رئيس ساحل العاج. وكان لا يضيع فرصة لنبذ الثورية وجرح الثوريين وعلى وجه الخصوص كل من أحمد سيكوتوري وكوامي نكروما رئيسي غينيا وغانا، وقد تزعما الوحدة الافريقية واشتهرا بمناهضتهما للعالم الغربي وعدائهما لأقرانهما الافريقيين المعتدلين. وكانا آنذاك من الروّاد في نظر جيلنا، وكنا نؤمن ببعض أفكارهما الثورية. وكنت دافعت عن قضية الحرية والوحدة الافريقية باسم اتحاد العام لطلبة تونس خلال المؤتمر الافريقي الطلابي الأول المنعقد في كمبالا الأوغندية عام 1957, وكان الشأن كذلك في المؤتمر الافريقي الثاني في تونس عام 1958 .

وأجبرتني مهنتي على كبت تطلّعاتي. فكنت ساكتا لما رافقت بورقيبة في شهرماي 1963 الى عاصمة أثيوبيا أديس أبابا الى جانب وزير الخارجية المنجي سليم ذلك النابغة في السياسة وأحد رفاق بورقيبة الأوائل أيام النضال والاعتقال. وكذلك لما حضرت المؤتمر

التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث صرح بورقيبة: «إن الوحدة الافريقية لها حتما صدى عميق (...) ولكن لا بد من التريث في تحقيقها وعدم تعجيل مجرى التاريخ». وكان الشأن كذلك في الدورة الثانية المنعقدة في شهر جويليه 1964 في القاهرة حيث أعاد نكروما الكرة منوّها بتأسيس «دولة افريقانية وحكومة إفريقيا اتحادية». فعارضه بورقيبة معتبرا أن المشروع سابق لأوانه.

وكنت أكثر ارتياحا في الجولة الرسمية التي قام بها طيلة شهر نوفمبر 1965 الى عدد من البلدان الإفريقية وكنت سفيرا في بلدان أفريقيا الغربية. وكانت مناسبة لاستعادة العلاقات الحميمة مع فرنسا بعد أن تدهورت إثر حرب بنزرت عام 1961 وتأميم أراضي المستعمرين الفرنسيين عام 1964. ففي موريتانيا، استدعى بورقيبة سفير فرنسا وفاجأنا بالتعبير له عن تقديره للجنرال ديغول الذي وصفه «برجل التحرير وتصفية الاستعمار». فرحل السفير في الحين إلى باريس حيث استقبله ديغول ثم التحق بنا في داكار عاصمة السنغال وبلغ بورقيبة عن رئيسه «مشاعر أسمى التقدير المتبادلة». فأعدُنا في جامعة داكار صياغة جديدة لخطاب الرئيس بحيث صرح : «لا بد أن نقر بأن الفرنكوفونية تمثل في إفريقيا واقعا يربطنا ثقافيا، فهي أداة اتصال تجمعنا وتراعي مختلف السيادات وتنسق مجهودات الجميع».

وفور عودتنا من جولتنا الإفريقية قدم إدغار فور كمبعوث خاص من الجنرال ديغول إلى تونس يوم 14 ديسمبر 1965، وتمت المصالحة بسرعة بين بلدينا بفضل رجلي دولة تميزا بقوة الشكيمة ونفاذ البصيرة. وكتب ديغول عن رئيسنا في مذكراته : «إن بورقيبة لرجل ذو شأن. إنه لمناضل وسياسي ورئيس دولة تتجاوز إرادته القوية وطموحاته أبعاد بلاده».

واختار بورقيبة سياسة الانفتاح على الغرب ملتزما هكذا بمبادئه

ومعتقداته، رغم أن النزعة المضادة للإمبريالية كانت هي الدارجة في معظم بلدان العالم الثالث. وكان يعترف صراحة بانشغافه بالعالم الحر. وأكد في شهر ماي 1968 : «إننا نعتبر أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية يشكل عنصر استقرار يحمي العالم من نوع من الانظمة الاستبدادية». وقد أثار هذا الموقف رد فعل مضادّ من قبل اتباع المثالية واليساريين في تونس بالاضافةالى انزعاج بعض إطاراتنا.

وكان بورقيبة حذرا في سياسته نحو الاتحاد السوفياتي. فلنذكر واقعة عشتها في وزارة الداخلية حيث كشفت المصالح في شهر سبتمبر 1973 عن قضية تجسّس يديرها عميل سري: فاليري كوسيسكوف كان يقيم في تونس منذ شهر نوفمبر 1970, ويعمل لمصلحة الاستخبارات السوفياتية تحت ستار وكالة الأنباء نوفوستي. وقد جنّد ثمانية تونسيين من بينهم ستة موظفين وصحافي ونقابي تم إلقاء القبض عليهم وعرضهم جميعا على القضاء. وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أرسل رئيس الدولة السوفياتية ليونيد بريجنيف إلى بورقيبة مبعوثا خاصا راجيا منه إطلاق سراح هذا الجاسوس. فاستقدمني الرئيس قائلاً: «هذه أول مرة يلتمس مني مباشرة رئيس دولة الاتّحاد السوفياتي مبادرة شخصية». فلاحظت له أن الدعوى تكون ناقصة في قضية يُعرض فيها تونسيون مع غياب المتهم الأساسي، واقترحت أن يلجأ إلى حقه في العفو بعد محاكمة سريعة. فلم يصغ اليّ وأطلق سراح الجاسوس وتم ترحيله فورا.

وكان بورقيبة يتنبّأ منذ عهد طويل بانهيار الشيوعية، وقد أصر على الابتعاد عن المعسكر الاشتراكي. فلم يقم بأية زيارة للاتحاد السوفياتي ولم توجه اليه دعوة رسمية. وكانت محاولة وحيدة فشلت لأنه كان يرغب في ان يستقبله الأمين الأول للحزب ورئيس الدولة السوفياتية أمام مدرج الطائرة. وكان يشترط أن يتوجه بخطاب إلى

السوفيات الأعلى، غير أن التشريفات لا تنص على هذه الترتيبات. فتذرّع بورقيبة بهذه النواحي البروتوكولية للتملص من الزيارة.

ولم يتم تجهيز الجيش التونسي بأسلحة واردة من البلدان الشيوعية بخلاف العديد من دول العالم الثالث إذ كنا نخشى التبعية مع استقدام المستشارين والتزويد بقطع الغيار. ولنذكر الأزمة التي لوّحت مع قادة الجزائر عندما تردد بورقيبة عام 1961 في السماح بعبور اسلحة صينية موجّهة إلى جبهة التحرير الجزائرية.

أما على صعيد السياسة العربية، فكان بورقيبة حذرا من التيار القومي العربي الذي يمثله عبد الناصر. وكانت قد ساءت علاقاتهما منذ عام 1955 حين ساندت مصر صالح بن يوسف الذي رفض الحكم الذاتي لتونس بينما توافق عليه بورقيبة بعد المفاوضات مع فرنسا.

ومنذ استقلال الجزائر عام 1962, خشي المجاهد الأكبر ان تحتضن مصر جارتنا الجزائر تحت راية الوحدة العربية خاصة بعد الخطاب الجماهيري الذي ألقاه الرئيس المصري أثناء زيارتــه للجزائر في 4 ماي 1963 حيث قال :«حينما التقيت بكم (...) سمعت هتافا للوحدة (...) ان شعب الجزائر أعلن اليوم عن انفعاله وعن أحاسيسه، أعلن عن ايمانه بالقومية العربية وبالوحدة العربية (...) الحمد لله الذي نصر أحمد بن بلاّ (...) الحمد لله ان تلتقي ثورتكم هنا بثورة الشعب العربي في مصر وفي العراق وفي سوريا وفي اليمن... وفي كل بلد عربي».

وتابعت تونس والمغرب بحذر مساعي عبد الناصر وبن بلاّ لاخضاع المنطقة لثورة عربية يقودها قطبان: مصر في المشرق، والجزائر في المغرب العربي. ولكن ما لبثت ان طغت مشاكل الاستقلال في المنطقة وتعقّدت العلاقات خاصة بعد المناوشات الحدودية بين الجزائر والمغرب في سبتمبر 1963 . فانشغل القادة بهذه القضايا وابتعدت فكرة المخططات الوحدوية.

وكانت قد ارتاحت تونس لمساندة مصر خلال معركة بنزرت عام 1961. وأصر بورقيبة على مشاركة قادة البلدان الثلاث في الاحتفالات بالجلاء في ديسمبر 1963. وكان لقاء الاخوة حيث طاف الزعماء في شوارع المدينة، وكان بورقيبة ماسكا بايدي عبد الناصر وبن بلاّ.

ثم أدى بورقيبة زيارة رسمية لمصر دامت اسبوعا كاملا من 16 الى 22 فيفري 1965 وذلك لطي صفحة الماضي وضبط علاقات جديدة. مبنية على الاحترام المتبادل. ولكنها تعكرت بعد زيارة رئيس جمهورية ألمانيا الاشتراكية الى مصر، وقد ثارت ثائرة المانيا الغربية وسحبت سفيرها من مصر. وكان الرد ان اتفق الملوك والرؤساء العرب في 9 مارس 1965 على سحب سفرائهم من بون والتهديد بقطع علاقاتهم الاقتصادية. فرفض بورقيبة الامتثال للقرارات العربية وأبقى سفيرنا في بون وصرح : «يتحمل الرئيس المصري وحده عواقب دعوته (...)».

وتأزمت علاقاتنا مع مصر، وبلغت ذروتها اثناء جولة بورقيبة في دول الشرق الأوسط في مارس 1965 التي استمرت حوالي الشهر. وبعد المملكة العربية السعودية والاردن وصل بورقيبة إلى فلسطين وكان خطابه الشهير في اريحا يوم 3 مارس حيث تحدّى العالم العربي وعلى رأسه عبد الناصر. فنادى بقبول قرار الامم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين وقال : «إن الكارثة التي منينا بها في فلسطين دليل على ان القيادة لم تكن موفّقة (...) فلا يمكن ان نمتثل إلى سياسة كل شئ أو لا شيء التي أوصلتنا في فلسطين الى هذه الحالة (...) فقد أبى العرب الحل المنقوص ورفضوا التقسيم (...) ثم أصابهم الندم ».

وفي اليوم التالي قال في القدس : «سنعمل على استرجاع حقكم وعلى تسوية هذه القضية التي أصبحت مصدر أحقاد وكراهية يحملها بعضهم لبعض شعوب وديانات لم تكن موجودة قبل نكبة فلسطين الآخر (...)» واختتم خطابه بشعر التونسي أبو قاسم الشابي وبهذا البيت

الذي رددناه طيلة كفاحنا :

«اذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بدّ ان يستجيب القدر».

وفي بيروت يوم 8 مارس، قال في محاضرة في الندوة اللبنانية : «إن خذ وطالب معناه خذ أي شيء وطالب بالمزيد كيفما اتفقت الظروف عملا بالقاعدة : ما ضاع حق وراءه طالب (...)».

وقد ثارت ثائرة مصر على تلك التصريحات وخاصة في أريحا. وانزعجت الجماهير العربية التي لم تكن مهيأة في ذلك الوقت لتقبل مثل هذه الاطروحات. وكان من نتائج ذلك ان قامت حملة إعلامية ضد بورقيبة أدت الى قيام المتظاهرين باحراق سفارتنا في القاهرة على مرأى من رجال الشرطة المصرية. وقد شاء رئيس الدولة ان تترك دار السفارة على حالتها بعد الحريق إثباتا لما حصل. ولم يُعد بناؤها إلا بعد حوالي عشر سنوات.

وفي شهر ماي 1965 ، لم يتردد بورقيبة في قطع علاقات بلاده مع الجامعة العربية التي لم تحرك ساكنا خلال هذه الأزمة. ولم نستأنف عضويتنا إلا عام 1969. ثم شاءت الظروف أن تم نقل مقر جامعة الدول العربية بعجلة من القاهرة الى تونس في مارس 1979 بعد اتفاقيات كامب دافيد، وتم تعيين الأستاذ التونسي الشاذلي القليبي أمينا عاما لهذه المنظمة [ورجعت الجامعة العربية إلى القاهرة سنة 1989 بعد التصالح العربي].

ورفض بورقيبة حضور مؤتمر القمة العربي الثالث في المغرب في سبتمبر 1965 ولكنه وجه لرؤساء الدول مذكرة تاريخية جاء فيها: «ان أنجح وسيلة لكسب المناصرة الايجابية للقضية الفلسطينية ان نستند الى قرارات هيئة الأمم المتحدة (...). وتكون خطتنا تستهدف أحد الأمرين :

– إما ان ترضخ اسرائيل لقرارات المنظمة الدولية (...) فتسمح بعودة اللاجئين وتتنازل عن قسم من الأرض المحتلة وتشهد قيام دولة فلسطينية.

-إما أن تصر على الرفض فيضعف موقفها في المجال الدولي ويتضاءل أنصارها(...) بخروجها عن شرعية الامم المتحدة. وبذلك يكون الموقف العربي هو الأقوى في صورة استعمالنا القوة لتطبيق القانون الدولي (...) وهذه ليست الا خطة سياسية تهدف الى تحريك القضية وتكسبها الى جانب العدالة قوة القانون الدولي».

وقد كان خاطب بورقيبة الصحافيين المعتمدين بالامم المتحدة في نيويورك يوم 12 ماي 1961وقال : « كما كانت فرنسا في القرن الماضي تعتبر نفسها قوية في الجزائر، إن إسرائيل اليوم تظن أنها أقوى لتفرض الاستعمار (...) ستكون في فلسطين حربا تشبه حرب الجزائر ما لم تقبل إسرائيل الحل الذي يرضى كرامة العرب».

وجاء تصريحه في ندوة صحافية يوم 15 سبتمبر 1975 إثر مؤتمر الوضوح بالمنستير وقال :

«صرحت مرات عديدة أنه لا سلم حقيقية ما لم تنسحب إسرائيل من أراضي البلدان العربية المجاورة ومن الأرض التي منحتها الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني سنة 1947 (...) والتي تضم القدس كأرض عربية(...) وتدعي إسرائيل أن لها أسباب أمنية. وقد ادعى ذلك هتلر للهجوم على بولونيا وتسكسلوفاكيا وغيرها(...) وأعتقد أن من واجب الاسرائيليين التخلص من عقدة اليهودية والهيمنة والعنصرية لتتعايش الأجناس والأديان».

ظل بورقيبة صادقا وفيا للقضية الفلسطينية ومدافعا عنها ومواجها لجميع ما كان قد ينجم عن ذلك من أخطار. فبعد اجتياح الجيش الإسرائيلي للأراضي اللبنانية ومأساة صبرا وشاتيلا عام 1982، احتضنت بلادنا القيادة الفلسطينية والقسم الأكبر من قواتها بعد خروجها من بيروت وكان الاستقبال رسميا شعبيا رائعا بميناء بنزرت، وقد ارتاحت لذلك الولايات المتحدة وفرنسا. وساهم وجود

القيادة الفلسطينية بتونس فى تعزيز الاتجاه المعتدل وإضعاف الاتجاهات المتطرفة خاصة بعد لائحة قمة فاس عام 1982 التى أقرت مبدأ التقسيم والرجوع إلى حدود عام 1967.

وقامت إسرائيل بقصف حمام الشط يوم أول أكتوبر 1985، ـ كما كان قصف ساقية سيدى يوسف عام 1958 من طرف فرنسا ردا على دعم تونس للنضال الجزائرى ـ. وقد سبق لأبى إياد (صلاح خلف) الرجل الثانى فى قيادة المنظمة الفلسطينية أن تنبأ بذلك، فأباح لى فى بيتى بمدينة الحمامات سنة 1983: «إن إسرائيل سوف تأتى إلى تونس لقصف المخيّم الفلسطينى فى حمّام الشط إذا شددتم على إبقائنا متجمّعين فى مكان واحد». وللأسف لم نصغ إلى كلامه وتم ما تم بحمام الشط من نسف حرمة الوطن وقتل عدد من الفلسطينيين والتونسيين.

وقد جمعتنى بأبى إياد روابط صداقة وطيدة منذ القديم، وتعمقت أثناء الأيام الثلاثة المضنية من شهر نوفمبر 1974 عندما قمنا معا بمعالجة قضية اختطاف طائرة تابعة للخطوط البريطانية.

وقد علمنا باكرا صباح يوم الجمعة 22 نوفمبر بتحويل وجهتها بمطار دُبىْ بالامارات العربية يوم الخميس على الساعة الحادية عشرة ليلا بتوقيت تونس. وكانت قادمة من لندن وقاصدة برونى عبر بيروت ودُبىْ وكلكوتا وسنغفورة.

وبارحت الطائرة مطار دُبَىْ بعد ساعتين ونصف من التوقف. وقد أغلقت كامل مطارات الجهة وخاصة بيروت والكويت وظهران بالسعودية والمنامة بالبحرين. ثم نزلت يوم الجمعة على الساعة السابعة صباحا بمطار طرابلس، فتزوّدت بالوقود وأقلعت بعد ساعتين لتدخل الأجواء التونسية. فاتخذنا كل التدابير الاولى المعهودة وأغلقنا مطاراتنا: المنستير، جربة، توزر وتونس فى

وجه كل نشاط جوي، وعززنا الامن بطاقم من الحرس وآخر من الجيش.

وأعلمت رئيس الدولة والوزير الاول بكل الاحتمالات، وتحوّلت حوالي الساعة التاسعة الى المطار وصعدت برج المراقبة. وفي أجواء تونس قبل ان تصل الطائرة الي المطار اتصل طاقم الطائرة بالبرج يطلب النزول بالحاح. وكان الجواب ان المطار مغلق وان ميادين الهبوط مسدودة. فازداد الحاحه معلنا انه يوجد بالطائرة جريحان في حالة خطيرة وان الطائرة تفتقر الى البنزين مؤكدا ان التزويد في طرابس كان لطيران قصير الى حدّ البلدان القريبة فقط، وانذر ان طائرته ستنفجر في كبد السماء ان لم تتمكن من الهبوط قبل الساعة الحادية عشرة.

وكنت متصلا بالوزير الاول من برج المراقبة، فشككنا أولا في مزاعم قائد الطائرة لأنه كان يتحدث تحت امرة قادة الخاطفين. وقرّرنا التروي بعد ان تعرّفنا ان القراصنة جماعة انتحارية وان اقرانهم المعتقلين بهولاندا قد احرقوا طائرة بريطانية من نفس الشركة بأمستردام في مارس 1974 ، وان عبد الغفور او ابومحمود قُتل في بيروت بعد العملية بشهر اثر مطاردة عنيفة من طرف مجهولين، والارجح ان يكونوا اسرائيليين او من تبعهم. وخشينا ان المجموعة تريد أخذ الثأر والانتقام مهما كانت التكاليف. قد أثر علينا عنصر ثان تمثل في نداء ملح وصلنا منذ قليل من الحكومة البريطانية وجّهته الى كافة البلدان المعنية كي تقرأ حسابا انسانيّا للرهائن.

أعلم الوزير الاول رئيس الدولة. فطالبني مباشرة وأوصاني بالمرونة في التصرف. فأذنت أعوان البرج بفسح المجال لهبوط الطائرة دون اعطائهم إذنا صريحا لذلك حتى نستغل الموقف فيما بعد.

وهبطت الطائرة على الساعة الحادية عشرة. فأشرنا اليها بأن تربض في مسرب خصصناه بعيدا بـ500 مترا عن المباني وعلى مرأى جيّد من البرج حتى نراقب كل التحركات. فاقترب اعوان الامن من

الطائرة ووقفوا على بعد 30 مترا. فخشي القراصنة هجوما على الطائرة، فأطلقوا عيارات نارية من نافذة القيادة. فأسرع احد أعوان البرج فنقل لهم كلامي بأن ليست لنا اي نيّة اعتداء وانهم في أرض آمنة. وأوقفت الطائرة محرّكاتها وساد صمت نسبيّ. واخترت التريث وقضاء بعض الوقت حتى ترجع المجموعة الى حالة نفسية أكثر طبيعية.

وعلى الساعة الواحدة والنصف طلب احدهم بقدوم صحافيين لتبليغ مطالبهم «الشرعية». فقررت ان أباشر الموضوع شخصيا. فاتصلت بلاسلكي من برع المراقبة بقائد المجموعة «طوني مروان» واعلمته بصفتي، فلم يقتنع أولا، ثم طالبته بأن نتعاهد على مواصلة اتصالاتنا في جوّ من الصدق والآمان وان الوقت بيننا لتحقيق أو مراجعة ما نقوم به، والمعلوم ان الخشية المعتادة في مثل هاته الحالات هي الخدع او المناورة . وأكدت لهم ان رئيس الدولة بورقيبة وحكومته جادّون في ايجاد حل، وان اتصالاتنا مستمرة مع مسؤولي البلدان المعنية بأمر المعتقلين. فاستحسنوا ذلك وتوطدت علاقاتنا طيلة سير الاحداث.

وامتنعنا ان يدخل الصحافيون الطائرة واتفقنا ان يكون الحديث عن طريق اللاسلكي في سيارة تحملهم على بعد 20 مترا من الطائرة. وكانا : شريف المعتمري عن وكالة الانباء التونسية وبيرار عن الوكالة الفرنسية. فاستمعنا في نفس الوقت مع الصحافيين على خطاب مطوّل من طوني مروان قائد المجموعة، شكر فيها تونس على هاته اللفتة بعد ان أغلقت المطارات العربية أمامهم، وندّد بشدّة وقساوة بالأنظمة العربية. وأعلن عن شروطه : الأفراج عن المعتقلين بهولاندا وعن 13 فدائيا آخرين معتقلين بمصر، ويطلب جوابا قبل ثلاث ساعات وعند الرفض يقتل أحد الرهائن في كل فترة.

وعند التثبت علمنا ان معتقلي القاهرة قاموا باحتلال سفارة السعودية بالخرطوم في مارس 1973، وكانت لهم عملية ثانية بمطار

رومـــا في 15 افـريل 1974. وتـبين ان المجمـوعـات الـثـلاث بـالـقـاهـرة وامستردام واليوم بتونس هي واحدة في الأصل وان افرادها يُعتبرون مـن أشـد «الارهـابـيين» وان سـلـوكـهـم انـتـحـاري حـيث أقسـمـوا عـلـى الاستشهاد لصالح قضية فلسطين وللتضحية في سبيل حرية بعضهم لبعض مهما كانت التكاليف.

أخبرت الوزير الاول بهاته الارتسمات واتفقنا بان نلتقي توا عند رئـيس الـدولـة. وفي مـكتبـه تداولـنـا سريـعـا حـول جمـيـع الاحـتمـالات وخشينا خاصة ان يقع تفجير الطائرة كما فعل ذلك اقرانهم في هولاندا. واخذ رئيس الدولة على نفسه مخاطبة رؤساء الدول وطالب الوزير الاول بـالاتصـال بـالسفـراء وأوصـاني بـالحذر للـخـروج مـن هـذا المأزق بـأقـل التكاليف والسهر خاصة على حياة الرهائن.

وأوفدت بريطانيا مسؤولا ساميا عن وزارة الخارجية. وتجمع في قـاعـة الشرف بـالمطـار عـديـد مـن السفـراء، مـن بـيـنـهـم ممثـلـو المـانـيـا وهـولانـدا وبـلـجـيكـا وبـريـطـانـيـا والـنـمـسـاء وكـانـوا في حيرة بـالـنسبـة لمواطنيهم بـالطائرة.

واصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بلاغا يندد بالعملية. وقد استقبل ابو اياد في القاهرة من طرف اسماعيل فهمي وزير الخارجية وممدوح سالم وزير الداخلية. واتصل بورقيبة بأنور السادات طالبا ان يساعده على ايجاد حل انساني بصورة سريعة والافراج عن المعتقلين بمصر. وطلب من الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك الحسن الثاني التأثير على الرئيس المصري.

ثم طلبت طوني بضمان أمن ممثل منظمة التحرير الذي سيصعد الطائرة للتحدث اليهم، فرفض في أول الأمر متهما المنظمة. فتحاورنا وطال الحوار وقبل آخر الأمر مؤكدا انه سوف لا يغير نظريته. وصعد الممثل، ولم يمكث الا ربع ساعة وعاد ليقول لنا ثم للصحافيين –وقد

بلغ عددهم قرابة المائة–، ان مختطفي الطائرة يعملون ضد الثورة الفلسطينية ولا يخدمون الا مصلحة العدو وصرح ان الامر يتعلق بعملية انتحارية محضة وانهم غير مستعدين لأي اتفاق، ونسي ان الفدائيين يستمعون الى الاخبار داخل الطائرة.

أصبح الاتصال عسيرا نظرا لشدة اغتياظ المجموعة. ورغم ذلك قبل طوني تمديد الانذار وكان متفهما في كل مرة ومستمعا لتعليقاتي.

وصباح يوم السبت على الساعة الثالثة والنصف حلت الطائرة المصرية الخاصة الذي وضعها السادات على ذمة الزعيم الفلسطيني ابو اياد، فكنت في استقباله والتحق بنا الحبيب الشطي، وفي القاعة الشرفية سردنا الاحداث واطلعنا على آخر المستجدات ثم استمع ابو اياد الى تسجيل ما كان من محادثات بين الطائرة وبرج المراقبة.

ثم استأنفنا المفاوضات. فكانت أولا مع ابو اياد الذي اجتهد على تبرير ساحة منظمة التحرير. وكانت التساؤلات عديدة عن وقائع فلسطينية سابقة فسرها ابو اياد بمهارة. واقتنع طوني واراد الفصل بين ابو اياد المناضل الحقيقي وعرفات والتباساته، فكان من ابو اياد ان فسّر معنى الثورية ووجوب الاتفاف حول مبادئها، وأعلمهم انه تم سراح المعتقلين بمصر وانهم سلموا لمنظمة التحرير. فلم يقتنعوا واشتد غيضهم وطالبوا ان يتم الالتحاق بهم بالطائرة وهددوا بقتل أحد الرهائن. فكانت المفاوضة صعبة لامهال الانذار ووصل التوتر الى الحدّة لاول مرة في محادثتي مع رئيسهم طوني، وأخيرا قبل الامهال الى الساعة السابعة صباحا وهو الأجل الرابع الذي يقع تمديده.

وعلى الساعة السادسة والنصف كان لي الهاجس ان الفترة خطرة، فأذنت بغلق المطار وتحويل الطائرات الى المطارات الأخرى. ثم كان استئناف الاتصال. فتحدّث لي طوني معربا عن تقديره الشخصي ثم أعلن بكآبة عن اتخاذ تدابير مفزعة حسب «ضمير

الشهداء» ولم يضبط محتواها.

وفي الساعة الثامنة و25 دقيقة حصل المحظور : فُتح الباب الخلفي للطائرة والقي بكومة داكنة تبيّن سريعا انها جثة. وكان بجانبي ابو اياد وقد اصفرّ وجهه. فقررنا كفّ المفاوضة لحين وأعلمت بذلك طوني وذكرته بمعاهدتنا وبنقضها بذلك الحادث وبينت له ان مهمتي تمت معهم بعد ما اقترفوه من عمل خطير وان العلاقة ستتواصل مع مسؤولين تونسيين آخرين، واقفلت الاتصال اللاسلكي. فساد الصمت دقائق طوالا. وأخذنا في الاتصال من البرج برئيس الدولة والوزير الاول، واعلمتهم بأننا نمرّ بفترة عسيرة ، وعلينا ان نقبل الرهان: هو اما ان يستمرّ تعنتهم ويقتل الرهائن الواحد بعد الآخر وتفجر الطائرة او يحسوا باغتياظنا وبالمأزق الذي وصلوا اليه ويرجعوا الى الجادة.

وكان علينا اعلام الرأي العام العالمي والمحلي حتى نجتنب تأويل الفاجعة وتهويل المأساة. فدعونا الصحافة وكنت مع وزير الخارجية الحبيب الشطي. وأعلمناهم ان القتيل الماني الجنسية يدعى غوسناف ورنار مولود سنة 1931 ويعمل كمدير بنك بزوريخ بسويسرا. ولم يكن لنا تفسير لاختياره من جملة الرهائن، والحال اننا كنا نتوقع ان الجماعة احتجزوا من اول وهلة جوازات الرهائن وربما كان اختيارهم لنسبته اليهودية وربما لمشاكسة مع احد الفدائيين، وبقي السبب الاساسي وهو تأكيد صحّة انذاراتهم واقدامهم على المحظور واقناعنا بصفتهم الانتحارية.

وبعد نصف ساعة اتصل طوني بالبرج مطالبا المحادثة معي فأعلمه مدير الأمن انه يعوّضني في ذلك. فرفض طوني التحاور معه وطلب ان ارجع لمكالمة هامة، واخترت ان لا اجيب بعجالة حتى يشعروا أكثر بالمأزق الذي هم فيه حينئذ.

وعلى الساعة الواحدة استأنفنا الاتصال بعد المقاطعة. فرجوا تمكينهم بكميات من الماء والثلج وبمحرك لتغذية بطاريات الطائرة لتجديد الهواء داخلها وكنا نعلم ان درجة الحرارة داخل الطائرة اصبحت لا تطاق. فقبلنا مطلبهم حسب الترتيبات الامنية التي امليناها.

وفي هذا الجو من الانشراح النسبي، طالبت من طوني ان يولي الحكومة التونسية ثقة كاملة وان لا يقدم على اي مبادرة أخرى تقطع علاقتنا. وكان الاتفاق ان ننتظر قدوم الفدائيين من مصر. وفعلا وصلت الطائرة المصرية على الساعة الثامنة ونزل منها خمسة افراد حسب ما وافقت عليه الحكومة المصرية بعد تدخل الرئيس بورقيبة. وحرصنا على أن لا يعلموا رفاقهم بعددهم وقد طلب طوني بتبرئة ساحة مجموعة مصر بأكملهم اي 13 معتقلا.

وصعد الخمسة برج المراقبة ومكّنتهم بالاتصال عن طريق اللاسلكي برفقائهم بالطائرة فكان تبادل الودّ والذكريات. فأغتنمت الفرصة وطالبت منهم الافراج عن الرهائن النساء والاطفال. فتشاوروا قليلا من الوقت وقبلوا معربين في نفس الوقت عن ثقتهم فينا.

وعلى الساعة العاشرة ليلا كان الافراج على 5 نساء وطفل ورجل مريض من جنسية فرنسية. وحسب الترتيبات الامنية المشددة نزلوا راجلين وكان مشيهم ما يقارب 50 مترا ثم ركبوا سيارات الاسعاف وكان ذلك على مرأى من عديد من الصحافة والتلفزة الاجنبية الذي سجلت كل ذلك واذاعته فيما بعد، مما خفّف نوعا ما شعور الألم للراي الداخلي والعالمي الذي لم ينفك يتابع الحادثة باستمرار. ثم كان الانفراج الثاني على 6 نساء أُخر وهكذا تم هبوط كل النساء ما عدا المضيفات وطاقم الطائرة.

وعلمنا من خلال الرهائن ان الفدائيين هم اربعة ويحملون رشاشة وقذائف يدوية واربع مسدّسات.

واستمر التفاوض لتمديد الانذارات وكانت الاعصاب متوترة من الجانبين. وانشرح الوضع لما قدمت الطائرة المقلة للفدائين الاثنين من هولاندا وكان ذلك بعد تدخلات عديدة وملحة لدى الحكومة الهولاندية من طرف تونس وبريطانا وعديد من أصداقائهم الغربيين.

وكان التفاوض عسيرا مع سفير هولاندا الذي رفض ان ينزل الفدائيّين من الطائرة قبل الافراج على بقية الرهائن. فتدخل ابو اياد بحزم لدى المجموعة فقبلوا اطلاق صراح المضيفات ونزل الفدائيّان والتحقا بأقرانهم داخل الطائرة فكانت الغبطة تخللها صياح الفائزين، فطلبت منهم السكينة واحترام فزع بقية الرهائن وتقدير اعضاء الطاقم.

ثم اقبلنا على التفاوض حول ترتيب نزول الفدائين ثم طاقم الطائرة. فكان طلبهم اولا في اللجوء السياسي بتونس وعدم تسليمهم الى جبهة التحرير. فكان جوابنا بقبولهم ببلادنا وتسليمهم برضاهم.

وعلى الساعة التاسعة صباحا تقدمت ست سيارات عائلية على 50 مترا من الطائرة ونزلت المجموعة حوالي الساعة العاشرة من خلف حتى لا تكون فرصة للتصوير، ونزل طاقم الطائرة في آخر المطاف حسب العرف المعهود، ثم في نزل هلتون اجابوا الصحافيين وقالوا : «امتلكنا الخوف المرة الاولى لمّا اجهز افراد الكومندوس على الرهينة الالماني. وكانت اللحضة الرهيبة مساء الاحد عندما هددوا بتفجير الطائرة».

وغادرنا برج المطار بعدما قضينا فيه 65 ساعة بأيامها ولياليها. وتلقى رئيس الدولة يوم 25 نوفمبر البرقية التالية من رئيس الحكومة البريطانية هارولد ويلسن : «واريد ان اعبر لفخامتكم عن كل الاحترام والاعجاب العميقين الذين اشعر بهما شخصيا وكذلك الحكومة والشعب البريطاني الكيفية التي واجهت بها الحكومة التونسية ذلك الوضع وعن

تقديري الخاص للمهارة والحذق الفائق الذين اظهرتهما السلطة التونسية وخاصة السيدان وزير الداخلية والشؤون الخارجية طوال هذه المفاوضات (...)».

وتوجهت الحكومة التونسية في بلاغ رسمي : « بمشاعر الامتنان بصفة خاصة لمصر وهولاندا اللتين افرجتا عن المعتقلين (...) كما توجهت بالشكر للجزائر والمغرب اللتين ساعدتا تونس في مساعيها وكذلك لبريطانيا (...).

واستقبل الرئيس بورقيبة ابو اياد الذي صرح عقب المقابلة ، وبعد الثناء المستفيض : «ان مجهودات تونس ومسؤوليها افضت الى حلّ مشرف ولولاها لأنتهت هذه العملية بمأساة يندم عليها العالم ويستغلها العدو الصهيوني في دعايته لتشويه النضال الفلسطيني (...)».

ودوّن ابو اياد قضية الطائرة بتفاصيلها في كتابه «ابو اياد الفلسلطيني بدون وطن » نقل فيه الكاتب والصحافي الفرنسي ايريك رولو محادثاته السياسية مع ابو اياد (فايول 1978)

وصدمت إثر اغتيال أبي أياد سنة 1991بتونس نتيجة وطنيته ورفضه المجازفة بالمقاومة الفلسطينية في حرب الخليج. وقد كان أدى أبو أياد زيارة لبغداد بصحبة ياسر عرفات، فطلب صدّام حسين منهما تعبئة لجميع الطاقات الفلسطينية في سبيل خدمة القضية العراقية على كل المستويات وبجميع الوسائل. فرفض أبو أياد. وفي عمّان، أكد لدى أبناء بلده الفلسطينيين تحفظاته وناشدهم الحذر والتيقظ. فكانت عملية اغتياله السافل في ضواحي العاصمة التونسية على يد فلسطيني خائن تلقى الأوامر لاغتياله، وقد حُشر منذ مدة لحراسة القادة الفلسطينيين.

بورقيبة وتاريخه

إن تفاعل المجاهد الأكبر مع بلاده وتلاحمه مع شعبه خلال ثلاثين عاما من السلطة المطلقة تحول إلى تعلق وشغف مفرطين بشخصه. وكانت حاشيته وهياكل الحزب ووسائل الاعلام تبالغ في تمجيد شخصه وتعظيم سلطته. وكتبت جريدة الحزب : «إن بورقيبة ليس رئيس الدولة والرجل السياسي الظافر والزعيم القائد فحسب بل هو أيضا الرجل الذي ينتاب عقولنا باستمرار ويغمر أقوالنا وأعمالنا» (لاكسيون - جوان 1975).

وكان بورقيبة مهوّسا بمكانته في التاريخ. فبالإضافة إلى التماثيل النصفية المنصوبة داخل غالب قاعات المعاهد والمؤسسات، أُقيمت له كذلك تماثيل في المدن تجسّمُ أطوار كفاحه. فهو التلميذ في المعهد الصادقي في الساحة أمام بلدية المنستير مسقط رأسه. وفي ساحة إفريقيا في العاصمة، ظهر ممتطيا فرسا كما كان الشأن يوم عودته مظفرا الى تونس في غرة جوان 1955. وتحوّل حبس اعتقال المجاهد الأكبر داخل السجن بالقصبة بالعاصمة إلى متحف صغير يزوره الضيوف حيث يُروى لهم كيف نام بورقيبة مباشرة على الإسمنت واضعا يده تحت خدّه.

وكان بورقيبة يشعر بموّالفة خاصة إزاء يوغورتة وحنّبعل. وحتى تندرج مأثرته الأسطورية ضمن التاريخ، قرر إقامة تماثيل منحوتة لأبطال تونس الاربعة حنّبعل ويوغورتة وابن خلدون وسان أوغستان داخل قاعة مجلس الوزراء بقصر قرطاج، وأعدّ القاعدة الخامسة لنصب تمثاله هو للالتحاق بهم بعد وفاته.

وكان مولعا بالقائد القرطاجني حنبعل لدرجة انه أصر على استقدام رفاته إلى تونس. ففي عام 1968 وبينما كنت مسؤولا عن الأمن

الوطني، عزم بورقيبة على الذهاب الى اسطنبول في زيارة خاصة. ورافقته وكنت على علم بنواياه ولكن مرتابا في الوقت نفسه بخصوص نتيجة ذلك المسعى. وعند وصولنا إلى تركيا، تم استقبالنا بمراسم الزيارة الرسمية. ولم يلبث من الساعات الأولى أن باح بورقيبة بنواياه، فطلب التحول إلى قبر حنّبعل الواقع على ضفاف مضيق الداردانيل. فأخذونا إلى ربوة بالية تكاد تكون صحراوية حيث انتصبت قبة صغيرة كان يُفترض أنها مدفن حنّبعل. فاهتزت مشاعر المجاهد الأكبر لما اقترب من ضريح بطله وانزعج لإهماله، وتنهّد وأجهش بالبكاء. وقضى هناك ما يناهز ساعة أمام مضيفينا الحائرين وهو يتراوح بين التأمل والشهيق. وقضينا أسبوعا في تركيا، وكان بورقيبة يتوجه للمسؤولين يوميا ليتحدث إليهم عن رغبته في العودة برفات حنّبعل إلى تونس على متن طائرته. وحاول الأتراك التخفيف من خيبته معترفين بتقصيرهم في واجبهم أمام التاريخ إذ أنهم لم يكرّموا كما ينبغي بطل النضال ضد الهيمنة الرومانية. واستصعب بورقيبة إخفاء أسفه، وجلب معه إلى تونس قارورة صغيرة من رمل التقطه بنفسه على قبر حنّبعل.

وعمل المجاهد الأكبر على ترسيخ سيرة حياته ونضاله في ذاكرة شعبه. فكان يصف في خطبه ما كانت عليه البلاد من ملل ومحن ليبيّن ما أصبحت عليه من تلاحم والتفاف حوله بفضل نضاله. وفي خطاب ألقاه في شهر جوان 1973 في جنيف في مؤتمر منظمة العمل الدولية عرض تعريفا لمفهوم دوره شخصيا ضمن التاريخ وقال : «لقد كوّنت شعبا يتألف من مواطنين إنطلاقا من خليط من القبائل والعشائر المنحنية تحت الاستسلام وتأثير الجبريّة. ولكنني أخشى ما سميته بنزوات النوميديين والتي تحث على الشقاق وعلى الصراعات الداخلية التي فوّتت علينا تاريخنا بعد ثورة يوغرطة».

وكان الحبيب بورقيبة يعتبر أن الأمة التونسية برزت مع ميلاده

هو في 3 أوت 1903 (عام 1900 حسب أقاربه). وجرت العادة كل سنة على تنظيم احتفالات في مدينة المنستير للتعبير عن اعتراف الأمة بالجميل لمحررها. وقد حثنا على متابعة الاحتفال على الدوام بالثالث من كل شهر أوت بعد وفاته، مثلما فعل الماريشال تيتو رئيس دولة يوغوسلافيا الذي طالب شعبه بتخليد عيد ميلاده.

وعلى نفس الوتيرة كان يوم عيدنا الوطني، يوم عودته من المنفى إلى بلاده غرة جوان 1955, وليس تاريخ الإستقلال في20 مارس 1956. ولنلاحظ أنه قبل ذلك بخمسة عشر قرنا أتى انتصار القديس أوغستان في قرطاج على الدوناتيين (أتباع بدعة الأسقف دونات)، في 1 جوان 411. فهل كانت مزامنة التاريخين مجرد صدفة أم جاء اختيارا متعمّدا ؟

وكانت عناوين تاريخه ورموز مشيئته تتطبّع كل مرة بغايات سياسية. فمثلا كان يوم الثالث من سبتمبر 1934 يوما تاريخيا آخر دخل فيه الشعب غمار الكفاح ضد الاستعمار فور نفي المجاهد الأكبر إلى جنوب البلاد. وإحياء لذكرى هذا الحدث كان يختار شخصيا الخطيب المحاضر معربا له في الوقت نفسه عن ثقته أمام أنداده من السياسيين. وهكذا في كل ثالث من شهر سبتمبر خلال ثلاثين عاما في المنستير يقوم من اختارهم من مسؤولين بالإسهاب والتنويه بذلك اليوم الأغر حيث صادف نفي بورقيبة اندلاع ثورة الشعب التونسي. وأتى دوري عام 1976 بينما كنت أشغل منصب وزير الداخلية. فحاولت التطلع الى المستقبل بالاشارة إلى نسبية الحدث وقلت : «لقد عرفنا العديد من الأحداث والعديد من المعارك والعديد من المآثر السياسية (...) وعلى أساتذتنا وطلابنا أن يدرسوا هذه الأحداث في أطروحاتهم وأبحاثهم لإبراز العبرة للحاضر حتى تبلور اتجاهنا للمستقبل. ولا يترتب علينا تخطّي وتحاشي المسائل الأساسية والجوهرية ولنتفهم لغة الأجيال

الصاعدة ولنلمس حقيقة تطلعاتهم. إن الشبان الذين لم يعيشوا أحداث عام 1934 أو 1952 يحسون برغبة شديدة في الحياة النضالية لخدمة البلاد (...) ولقد نشأ وضع اقتصادي جديد اليوم يفرض علينا أن نجد الصيغ للتوفيق بين متطلبات جميع الفئات الاجتماعية (...) ذلك أن الديمقراطية تكمن في تكامل النزعات لا في مواجهتها».

وهكذا خالفت الطقوس المعهودة. فآخذني بعض المتحزبين باستغلالي للتاريخ، غير أن بورقيبة غمرني بتهانيه الحارة مباغتا هكذا بعض الزملاء، وقد توقعوا اللوم والتوبيخ.

وتخليدا لتاريخنا بأمجاده ومصاعبه، وفي شهر ماي 1981 وبينما كنت أشغل منصب وزير الإعلام، دعوت المؤرخ الشهير الفرنسي شارل أندري جوليان لحضور حلقة دراسية حول تاريخ الحركة الوطنية، وكان قد نشر كتابه المرجعي «مسيرة إفريقيا الشمالية». فأبدى بورقيبة إعجابه بلياقة ووقار ذلك الرجل في التسعين من عمره. ولم يفوته أن يجري المقارنة بنفسه مكررا على مسامعنا: «يا لها من حدة إدراك وقوة وعي في هذه السن. إن هذا الرجل لكنز (...) إذن يمكن للمرء متابعة نضاله في مثل هذا العمر!».

وفي نفس الاتجاه استدعيت ميشيل دروا الصحافي المفضل للجنرال ديغول، وأقنعت بورقيبة بتكليفه بالإشراف على تحرير مذكراته. ولكن توقف المشروع حيث كان مدير الحزب حريصا على أن يظل هو المؤلف المعتمد الوحيد لمذكرات المجاهد الأكبر وتاريخ الحركة الوطنية. كما نظمت أيضا كوزير للإعلام اجتماعات شيقة وثرية بمشاركة بعض قدامى المناضلين لاستحضار ذكرياتهم. وقد أتاح الاجتماع المنعقد تحت إشراف شعبة الحزب بباب الجديد في العاصمة فرصة تحرير بعض الالسن والكشف عن بعض خفايا تاريخنا.

ولم يكن بورقيبة يميّز بين حياته الخاصة وحياته السياسية

وتاريخ بلاده. فأقدم يوما على القاء سلسلة من المحاضرات في معهد الصحافة حول تاريخ الحركة الوطنية أمام الإطارات تناول فيها مساره السياسي ذاكرا حتى النوادر المتعلقة بحياته الخاصة والحميمة. وحرص على توضيح ما حققه من «تطابق وتمازج بينه وبين تونس على مرّ السنين حتى يكون هذا إندماجا روحيا يَظل قائما باستمرار».

كما كان بورقيبة متعلقا ببعض الرموز. فاحتفظ مثلا بصورة منداس فرانس رئيس الوزراء الفرنسي السابق معروضة باستمرار أمامه على مكتبه في قصر قرطاج، وكان يغتنم الفرصة مع ضيوفه للحديث عن جأشهما وكيف أعدّا معا عام 1954 مشروع الاستقلال الداخلي. وفي قصر قرطاج على طوال البهو بين مكتبه وغرفة الطعام أمر بعرض تسع عشرة صورة تمثل جميع البايات الحسينيين. استجلبها من قصر البايات في باردو (مقر مجلس النواب اليوم). وهو الذي حث سنة 1957 على إلغاء النظام الملكي وإرساء الجمهورية.

وأعد رسامون لوحات تاريخية على أساس نماذج مصورة تأتي على بعض المراحل المجيدة من تاريخه. وكان يعرضها على أنظار كبار زائريه متريثا كل مرة أمام صورة كنت جلبتها له معي من داكار أنجزها خلسة مصور فرنسي كان يعمل كبحّار على السفينة التي أقلته في ماي 1954إلى جزيرة غروا على السواحل الفرنسية. وكانت هذه الصورة الشمسية تمثل بورقيبة مستغرقا في التفكير العميق تملكه الحسرة ويده على خدّه ومتكئاً منحني الظهر على عصاه وبجانبه شرطي فرنسي. وكان الرئيس يعلق على محنته ويكرر: «لقد كنت أظن في ذلك الحين أن أمر تونس قد قُضي، وأن كل شيء قد انتهى...».

وقد واجه بورقيبة أطوارا حرجة : كانت المرة الأولى إثر الاستقلال الداخلي والأزمة اليوسفية والمرة الثانية أثناءالمؤتمر «المتمرد» المنعقد في المنستير عام 1971حيث اندلعت معركة الخلافة .

وجاء مؤتمر «الوفاء» عام 1974 بالمنستير ليمحو اثار المؤتمر الأول بتعيينه رئيسا للحزب مدى الحياة.

وفي 18 مارس 1975 وبمناسبة الاحتفال بذكرى الاستقلال، انتخبه أعضاء مجلس النواب - بعد تعديل الدستور - رئيسا للدولة مدى الحياة بصورة استثنائية، وكان عمره يبلغ 75 سنة. واختار يوم 12 أفريل 1975 الذي يوافق يوم ذكرى زواجه مع وسيلة ليخاطب مجلس النواب قائلا : «إن تعييني على رأس الدولة مدى الحياة يعتبر تكريما واعترافا بالجميل أمام العالم بأسره للرجل الذي يتماثل ويندمج مع تونس (...). أجل، لقد خلصت البلاد من كل الشوائب التي كانت تشوهها، واجتثثت منها التقاليد الفاسدة وحررتها من نير العبودية الذي كان يقيدها (...) فالمدة التي قضيتها على رأس هذا البلد سوف تطبعه بطابع لا يمحى على مدى القرون».

و كان بورقيبة على يقين بانه سيعمّر طويلا إذ أن أخاه وأخته ناهزا المائة عام. فحرص على ترتيب وضبط تفاصيل جنازته. وفي المنستير التي أرادها أن تكون مدينة تذكارية للمواطنين وكذلك للعالم بأسره، أقام ضريحا فخما ما فتئ يعيد تهيئته وتحويره. فربما كان يعتقد بتلك بالخرافة : «اللحد بعد إتمامه لا ينتظر طويلا صاحبه». وقد قام مستشاره في الهندسة المعمارية بجولة في جميع أنحاء العالم لزيارة أشهر النُصب التذكارية واستلهام أشكالها وزخرفتها.

ورغم أُبهة هذا الضريح في المنستير حاول البعض في الحزب إقناعه عام 1980 بأن العاصمة وحدها جديرة باستقبال جثمان المجاهد الأكبر ليتسنى لرؤساء الدول تكريم ذكراه، وذلك على غرار ضريح الملك محمد الخامس في الرباط. فإذا به يكلف مهندسه المعماري في الحين بالدراسة لإقامة مزار ضريحي آخر في تونس العاصمة في ساحة القصبة، وقرر آخر الامر العدول عن المشروع.

وقد أعد بورقيبة تابوته منذ عام 1976, ثم قرر ضبط مراسم دفنه. ففي شهر جانفي 1977 وبعد أن قضى حوالي ثلاثة شهور في جنيف لتلقي علاج مكثف، استقدمني خصيصا إلى المنستير حيث وجدت كلا من ابنه ومحمد الصياح، وكانا يتساءلان على غراري عن سبب هذه الدعوة العاجلة. فوجدنا الرئيس متهيجا متحمسا، وأخذ يشهدنا الواحد بعد الآخر على رغباته الأخيرة طيلة ما يناهز الساعة. والغريب في ذلك عدم دعوة الهادي نويرة وزيره الأول وبالتالي خليفته الرسمي. وفسر لنا انه يعتبرنا بمثابة أبنائه الثلاثة مما جعله يركن إلينا ليعرض طريقة تنظيم جنازته الرائعة وقال لنا: «فور الوفاة يترتب على ابني إخطار مجموعة من رؤساء الدول. وحتى يتسنى قدوم العدد الأكبر يجب تأجيل المأتم بيومين بعد الإعلان عن الوفاة. ويجب على وجه الخصوص نقل الجثمان رويدا رويدا من قرطاج إلى المنستير وإشراك كامل الشعب التونسي في الحداد. وتحسبا لذلك، قسم تلك المسافة الفاصلة بين المدينتين تونس والمنستير والبالغة مائة وأربعين كيلومترا، وطالب مواطني كل من العشرين ولاية بنقل نعشه على مسافة متساوية. ثم روى لنا متأثرا سير جنازة ونستن تشرشيل ومأثرة الجنرال دوايت آيزنهاور. وقد حضر وهو طالب في باريس موكب نقل رفات جان جوريس إلى مدفن العظماء أو البنتيون، وترك الحدث آثاره في نفسه مما جعله يصرّ على ألا يقل مأتمه عظمة وروعة. وقد نقل إلى المقبرة كلا من أبيه وأمه وزوجته الأولى ماتيلد التي كانت قد اعتنقت الإسلام تحت اسم مفيدة.

ولم يستسلم بورقيبة قط للقضاء والقدر الا انه كان مهوسا بالابدية على النمط الفرعوني، و كان يعيش أسطورته. فأوفد عام 1972 وزيره للخارجية إلى موسكو حاملا رسالة شخصية إلى بريجنيف ملتمسا إمداده بسر التحنيط وطرقه. وصُرف المصمودي، وكان مكلفا

بالتأكيد على أن بورقيبة ليس أقل قدرا من لينين.

هكذا كان الحبيب بورقيبة كما عاشرته طيلة ما يناهز الثلاثين عاما. فقد «نحت تمثاله بنفسه وسكنه مدة حكمه»، كما كتبه بيرفيت فيما يخص الجنرال ديغول.

وقد عرضت هنا صورة رسمت خطوطها الإجمالية ويمكن استكمال تفاصيلها. فهو بنفسه لا ينفك عن الاستغراب من عظمة بورقيبة بالرغم من أن كل الأمور تذكره بذلك.

ففي عام 1983 إستقبل وزيرا جديدا. فإذا بنا نراه يغادر مكتبه صارخا :

– «هل هؤلاء وزراء؟ هؤلاء الأحداث والشبان الذين لا يقدمون على شيء؟

وبعد أن هدأنا روعه، أضاف قائلا :

– لا أفهم (...) كان أمامي مطأطأ الرأس محمرّ الوجه.

ثم انتهى بنا الأمر إلى الجلوس حول مائدة الطعام. فخلافا للعادة ظل صامتا ومتأملا. ثم ضرب فجأة بيده على المائدة وصاح بإلهام:

– لقد فهمت أمره : إنه كان أمام بورقيبة!

وفي يوم آخر زاره أمنيتوري فانفاني رئيس مجلس الوزراء الإيطالي، ولاحظ على مكتبه كتابا حول يوغرطة. فرد بورقيبة على تساؤله:

– أجل أني يوغرطة الفائز (...) ولكن نجاحي استوجب آلاف السنين...».

الفصل الثاني

بـنـــــزرت

لقد وقعت مأساة بنزرت حسب خطة استراتيجية بارعة نجحت في آخر الأمر بعد أن تعثرت فترة بسبب مزاج وكبرياء زعيمين عظيمين وهما الحبيب بورقيبة والجنرال ديغول. فتدخّلت الحساسيات وعزة النفس من الطرفين لتحول مجرد سوء تفاهم إلى قضية أنفة وطنية أدت في النهاية إلى مأساة كان يمكن تفاديها.

وقد تميزت علاقة بورقيبة مع فرنسا بالنزاعيّة دائما. وبالرغم من حدة الصراع السياسي، كان هناك نوع من الاعجاب يتخلله الانشراح تارة و خيبة الأمل تارة أخرى. وكان المجاهد الأكبر صارما فيما يتعلق بسيادة تونس : فكان يعمل على اكتسابها تدريجيّا وبدون مواجهة كلية مع دولة الحماية.

وكان قد أعلن منذ 17 ديسمبر 1950 بأنه يؤيد انضمام تونس إلى الاتحاد الفرنسي ولكن بعد الإعلان عن استقلالها ومع الاحتفاظ بحق

الانسحاب. وفي 20 مارس 1956 ، حدد هدفه بوضوح فأكد بانه : يجب بعد فترة انتقالية ان تنسحب جميع القوات الفرنسية من البلاد التونسية بما في ذلك بنزرت، مما ترك الباب مفتوحا أمام المفاوضات. لكن فرنسا تجاهلت الاقتراح ولم تدرك أبعاده.

وفي شهر أكتوبر 1956 أعرب كل من بورقيبة ومحمد الخامس في تونس عن تأييدهما لقيام اتحاد مغاربي مرتبط بفرنسا. ولكن جاءت عملية اختطاف طائرة أحمد بن بلّة ورفاقه في اليوم العاشر من الشهر ذاته من قبل قادة الجيش الفرنسي في أجواء الجزائر لتبدّد تلك النوايا الطيبة، خاصة بعد أن غطت الحكومة الفرنسية عملية القرصنة وتبنّتها.

وفي عام 1957 أي بعد مرور عام واحد على استقلال تونس، صرح بورقيبة مجددا :

«إن شعوب إفريقيا الشمالية ستظل مرتبطة بفرنسا ثقافيا وجغرافيا واقتصاديا (...) إذا تخلت فرنسا عن الاستعمار». وفي 27 ديسمبر من نفس السنة أقدم بورقيبة على اقتراح تعاقد مع فرنسا شريطة حشد كل القوات الفرنسية المرابطة في التراب التونسي وتجميعها في بنزرت ممّا أثار التحفظ عند الجزائريين والتردد داخل الحزب الدستوري وخاصة من طرف الطيب المهيري وزير الداخلية. ولم ترد الحكومة الفرنسية على هذا العرض إذ كانت الجمهورية الفرنسية الرابعة تعيش أيامها الأخيرة.

ومن سخرية القدر أن بورقيبة حصل وبأقل من ستة أشهر على إجلاء الجيش الفرنسي من الأراضي التونسية ما عدا بنزرت، و ذلك دون إبرام أي تحالف مع فرنسا بفضل غلطة فادحة ارتكبتها فرنسا بقصفها لمدينة ساقية سيدي يوسف الحدودية.

ساقية سيدي يوسف

قررت قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر ألا تتغاضى عن الدعم التونسي للثورة الجزائرية على الحدود وأن ترد على الغارات المنطلقة من الأراضي التونسية التي أصبحت تشكل قاعدة خلفية خطيرة تحول أراضينا إلى ممرّ للأسلحة وإلى ملجأ حصين لإيواء جيش التحرير الجزائري.

وفي 2 جانفي 1958 اغتنمت القيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر حادث اشتباك عنيف على الحدود بالقرب من ساقية سيدي يوسف إذ تمكن جيش الثورة الجزائرية من القبض على أربعة جنود فرنسيين نُقلوا فوراً إلى منطقة الكاف داخل التراب التونسي. فكلف رئيس مجلس الوزراء الفرنسي فيليكس غايار الجنرال ديشاليه بنقل رسالة إلى الرئيس بورقيبة. فرفض هذا الأخير استقبال هذا العسكري الذي سبق له أن حارب المقاومين التونسيين عام 1954. فأوفد غايار رئيس ديوانه ولكن دون جدوى وصرح بورقيبة حينها للصحافة: «ينبغي أن تدرك فرنسا أن ذلك الوقت الذي كان يُكلف فيه قائد جيش برفع احتجاج ما أو بإرسال بارجة حربية لدعم السياسة الاستعمارية قد ولى. وإذا ما تواصلت العمليات الحربية فإنني سوف أطالب بإرسال قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للانتصاب على الحدود». فثارت ثائرة حكومة باريس، واتهمت بورقيبة بمحاولة تدويل حرب الجزائر.

وفي 11 جانفي، وقع اشتباك ثانٍ دمويّ بين قوات فرنسية وجزائرية أسفر عن مصرع أربعة عشر جنديا فرنسيا. فقامت القيادة العسكرية في الجزائر بإبلاغ باريس بأن «الطيران قد اكتشف عصابات من المهاجمين الجزائريين يعبرون الحدود إنطلاقا من الأراضي التونسية وينتشرون داخل المزارع والمشاتي الجزائرية (...) وأن عربات

الحرس الوطني التونسي ترابض على الحدود لمساعدتهم.».

وفي 8 فيفري تذرع الجيش الفرنسي بإصابة طائرة أُجبرت على الهبوط الاضطراري في تبسّة الجزائرية. فقصف ساقية سيدي يوسف التونسية بالقنابل وأسفر ذلك عن سقوط 72 ضحية ومن بينهم 12 طفلا بالإضافة إلى العديد من الجرحى. وكان من بينهم الشاب العسكري زين العابدين بن علي وقد أصيب في ساقه اليمني. فقامت الحكومة بطرد خمسة قناصل فرنسيين وفرضت الحصار على جميع ثكنات الجيش الفرنسي المرابط في بلادنا.

وكان المسعى في ليما عاصمة البيرو مشتركا من الوفد التونسي الذي كنت أقوده كأمين عام لاتحاد طلبة تونس والوفد الطالبي الجزائري بقيادة مسعود آيت شعلال.

فقررت المنظمة الطلابية الغربيّة (كوسيك) إعادة بناء المدرسة الابتدائية في ساقية سيدي يوسف بالاشتراك لأول مرة مع المنظمة الشيوعية (الاتحاد الطلابي الدولي).

وقمت يوم 25 جويلية 1959 بمناسبة عيد الجمهورية بوضع حجر الأساس للمدرسة وصرحت : «في هذا اليوم الخالد يلقن طلاب سبع وثلاثين بلدا درسا للإستعمار». وأعلن محمود المسعدي وزير التربية القومية آنذاك وأستاذنا العزيز في المعهد الصادقي سابقا: «إننا نترك العدوان والعنف للآخرين ونفضل العمل على إحلال السلام». كما احتج مندوب الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا على «هذا الانحراف الخطير للحكومة الفرنسية». ووجه لنا بورقيبة تشجيعاته قائلا: «إن سعيكم يجسم التضامن والتكافل على مستوى البشرية ويتعالى على الاستعمار وأعماله الوحشية». وأعيد بناء هذه المدرسة الابتدائية الصغيرة على يد ما يناهز مائة طالب جاؤوا خصيصا من جميع أنحاء العالم بما في ذلك فرنسا.

ودارت نقاشات حادة في البرلمان الفرنسي حول مسؤولية أحداث الساقية وأبعادها، وسقطت حكومة فيليكس غايار، وقام الجنرال ديغول يوم 13 ماي 1958 بتولي الحكم. وفي 17 جوان تم الاتفاق على انسحاب القوات الفرنسية المتمركزة في البلاد التونسية وعلى عقد مفاوضات تقر صيغة انتقالية للقاعدة الجوية البحرية في بنزرت. وأعلن الرئيس بورقيبة في خطاب ألقاه بمدينة المهدية : «سوف تنسحب القوات الفرنسية في موعد أقصاه تاريخ أول أكتوبر 1958».

الجلاء عن القواعد الأمريكية والفرنسية في المغرب الأقصى

أعلن بورقيبة مساء يوم قصف ساقية سيدي يوسف عن بدء معركة الجلاء. وفي 12 فيفري 1958 أعلنت تونس عن منع أي سفينة حربية من دخول ميناء بنزرت. ويوم 14 صادق مجلس النواب بمبادرة من رئيس الدولة على قانون ألغى معاهدة عام 1942 المبرمة في عهد حكومة فيشي والقاضية بأن «بنزرت ميناء فرنسي لا يشكل جزءا من التراب التونسي». فأكد الناطق باسم الحكومة الفرنسية يوم 20 من الشهر ذاته أن «بنزرت سوف تظل ميناء فرنسيا مهما كان الأمر، ولا تنازل عنه أو ضمّه إلى منظمة حلف شمال الأطلسي». وفي 19 أفريل أكد وزير الدفاع نية بلاده إذ قال: «يجب الترسخ والتمركز في بنزرت».

وفي 17 فيفري 1959 فاجأنا بورقيبة بالتخلي مؤقتا عن بنزرت مقابل السلام في الجزائر وصرح : «إن البديل الوحيد للتخلي عن بنزرت يتمثل في السلم وفي حل المسألة الجزائرية بطرق تفاوضية (...) إننا على استعداد للتضحية إذا تمكنا بواسطة بنزرت وبفضل بنزرت من مساعدة أشقائنا الجزائريين وفرنسا على وضع حد للنزاع (...) وإنني

أعتقد أنه من الممكن الموافقة على قاعدة فرنسية بتونس مقابل استعجال السلم وتيسير الوفاق وفسح الآفاق الإقتصادية والسياسية. وذلك يمثل بالنسبة لفرنسا في شمال إفريقيا سلاما متينا يصبح فيه المغرب العربي أرض تعاون مع فرنسا والعالم الغربي».

وحدد بورقيبة أجلا أقصاه 17 جوان 1959 أي سنة واحدة بعد اتفاقيات 1958. وكان قد استلم الجنرال ديغول الحكم منذ فترة وجيزة، وكان يبدو مترددا من حيث الهدف والخطة. وكانت جبهة التحرير الجزائرية آنذاك عرضة لصراعات داخلية تفاقمت واشتدت بعد اختطاف قادتها التاريخيين.

وللأسف لم يثر عرض بورقيبة رد فعل من الجانب الفرنسي، ولم يستجب المتنازعون لندائه. فكان بمفرده في الموعد الذي حدده، وصرح في 17 جوان 1959 : «لقد انقضى الأجل يوم أمس. وعليه فإنني أعلن رسميا أننا نسحب العرض المتعلق بمبادلة بنزرت بالسلم في الجزائر (...) فإما سنظفر بحل وسط لتسوية الوضع، وإما سنضطر للمطالبة بالجلاء ونحن على استعداد للإسهام بتحديد الآجال وطرق التنفيذ».

وهكذا ظل بورقيبة متمسكا باختياره الإستراتيجي الأساسي الرامي إلى إحراز الجلاء تدريجيا وعن طريق التفاوض اذ كان هدفه إقرار مبدإ استرجاع بنزرت للسيادة التونسية.

وكان بورقيبة منذ صائفة 1959 على علم بالاتصالات السرية بين واشنطن والرباط حول القواعد الأمريكية في المغرب الأقصى. وما لبثت هذه المحادثات أن تطورت في الخريف إلى مفاوضات حقيقية في الوقت الذي كانت فيه باريس تمتنع عن إجراء أية مداولات مع تونس بشأن بنزرت علما بأننا كنا نطالب بالتزام مبدئي لا يشترط تنفيذا فوريا.

وصدمنا بالبلاغ المشترك الأمريكي المغربي المنشور بتاريخ 22 ديسمبر 1959 في الرباط ومفاده أن «القواعد الأمريكية سوف تنسحب

من المغرب قبل نهاية عام 1963 وأن قاعدة بن سليمان (مخيّم بوهولت) سوف تنتهي في منسلخ ديسمبر 1960».

فتم في الحين استدعاء ممثل فرنسا للفت نظره بأن الموقف الأمريكي يبطل حجة فرنسا بضرورة الاحتفاظ ببنزرت في تونس وبالمرسى الكبير في الجزائر للدفاع عن العالم الحر. وأخذنا نستعد للتعقيدات والمضاعفات التي ستجرنا حتما إلى تدهور علاقاتنا في القريب العاجل مع فرنسا. وما ان عدت من نيويورك في أواخر ديسمبر حيث تابعت الجلسات العامة لمنظمة الأمم المتحدة حتى تم تعييني بقرار من رئيس الدولة مديرا لديوان الدكتور الصادق المقدم وزير الشؤون الخارجية، وكأن بورقيبة يستكمل صفوفه لمواجهة المحن.

وفي 25 جانفي 1960، طالب بورقيبة في خطاب جماهيري بانسحاب فرنسا من بنزرت. وسلمنا سفيرها مذكرة تنص بأنه بعد الاتفاق الحاصل بين الولايات المتحدة والمغرب يحق للحكومة التونسية إثارة مسألة الاعتراف بمبدإ الجلاء عن بنزرت وتكليف الخبراء بمهمة تحديد آلية التنفيذ وآجالها. وكان بورقيبة يدرك بان عليه ان يختار بين المصالحة مع فرنسا أو المواجهة غير أنه كان ينوي كعادته ممارسة الضغوط تارة والحذر تارة اخرى وبدون إيصاد الباب للحل الوسط.

واستلمنا في 6 فيفري رد الحكومة الفرنسية. فأفشى بورقيبة عن فحواه في حديث اذاعي وقال: «أجابت فرنسا بمذكرة تدعو الى مناقشات ولن تقدم تونس على المواجهة الا بعد نفاذ جميع الوسائل السلميّة».

وفي 7 أفريل أوضح بورقيبة الأمر في خطاب له أمام مجلس النواب بأن فرنسا تعهّدت بألا تُبقى لغاية منسلخ شهر اكتوبر 1960في بنزرت سوى القوات اللازمة لتسيير شؤون القاعدة. فبدأت الأزمة

تنقشع، وظل بورقيبة يعتبر نفسه أول بطل وطني في المنطقة.

وكانت المفاجأة في أول سبتمبر 1960 لما وقع المغرب وفرنسا اتفاقا يقضي بانسحاب القوات والمنشآت الفرنسية من كامل الأراضي المغربية قبل 2 ماي 1961 أي قبل عيد العرش. فاعتبر بورقيبة ان فرنسا نكثت عهدها. وقد سبق له أن امتعض من إعلان استقلال المغرب في مارس 1956 قبل استقلال تونس واغتاظ بأن تعيد الكرّة اليوم لتمنح العاهل المغربي ما رفضته لبورقيبة.

[وسيؤكد ذلك الملك الحسن الثاني سنة 1993 في كتابه «مذكرات ملك» : «أوفد لي الجنرال ديغول سفيره المناضل بارودي بهذه الرسالة. أخبر الملك بأني سوف أعجّل من إجراءات الانسحاب بحيث تكون جميع الجيوش الفرنسية قد غادرت المملكة في ظرف شهر. وسيكون ذلك بمثابة هدية الى جلالته بمناسبة اعتلائه العرش».]

واغتنم المجاهد الأكبر فرصة قيامه بجولة برأس الجبل في ولاية بنزرت ـ معقل أحد المقربين له : حسان بلخوجة ـ ليذكر بعزمه القاطع على المطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن بنزرت. وقمنا في وزارة الشؤون الخارجية بتوجيه مذكرة للحكومة الفرنسية نحثها على «الإقرار بمبدإ الجلاء وندعوها الى التفاوض، وقد سقط المفهوم التقليدي لأهمية القواعد العسكرية الثابتة».

واتضح لنا أننا مقدمون على تعقيدات وأزمات. وكان الأمل ضئيلا في إقدام الجنرال ديغول على التفاوض معنا حول بنزرت، وقد وافق على التخلي تماما بسرعة عن القواعد بالمغرب. ولم تكن الأوساط الرسمية والاعلامية في باريس مستعدة للاعتراف بتناقض الجنرال ديغول. وباستثناء بعض المفكرين والمثقفين، استحوذت حرب الجزائر على العقول والأفكار، وبقيت تونس محل انتقاد لما تقدمه من مساندة لجبهة التحرير الجزائرية.

ثم تطوّر الوضع سريعا. وفي 4 نوفمبر أعلن الجنرال ديغول عن تنظيم استفتاء بخصوص القضية الجزائرية. فاستنتج بورقيبة أن الأمور بدأت تتحرك في فرنسا وأن ديغول يستعد لاحداث ثورة في عقلية الفرنسيين. فقام بتعييني قائما بالأعمال في سفارتنا بباريس وأمرني بالالتحاق فورا بمنصبي.

كان نجاح الاستفتاء في 8 جانفي 1961 باهرا، إذ كان الجواب حسب التعبير الرسمي الفرنسي إيجابيا وصريحا . فقد صوت 75 ٪ من إجمالي الناخبين على السماح للجنرال ديغول بالعمل على حل القضية الجزائرية، مما أنبأ ببادرة تطور في السياسة الفرنسية إزاء المنطقة.

وفي ذلك الخضم كانت الهفوة التي عكرت وقتئذ صفو علاقتنا. فقد صرح بورقيبة في مدينة صفاقس –على أساس ما أخبره به ابنه سفيرنا السابق في باريس– : إن بعض قدامى المتحسرين على نظام الحماية الفرنسية يعملون ضد تونس. فبلغني توا مدير الشؤون التونسية والمغربية في الخارجية الفرنسية مدى تأسف المسؤولين من ذلك الخطاب الذي يمس مديري ديوان رئيس الدولة ووزير الخارجية. ولم يكن المسؤولون في تونس يدركون مدى تأثير هذا الاحتداد الكلامي ولا سيما إذا كان نابعا من رئيس الدولة.

فقررت أن استفسر بنفسي عن كل أبعاد القضية وعدت استعجاليا الى تونس. والتقيت فور وصولي مع وزير الخارجية الصادق المقدم وكان يدرك جيدا خصوصية علاقتنا مع فرنسا ومدى تعقيدها. واستقبلني الرئيس في اليوم التالي. فتناسى المشكلة وأصر على التعبير عن قلقه على مستقبل علاقاتنا مع فرنسا. وكان متحسّرا لعدم تقدير تعلقه بمبادئ العالم الحر وحرصه على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وفرنسا. وكان مغتاظا لاتفاقهما بسهولة على سحب قواتهما من القواعد العسكرية المغربيّة، ولم يقبل تشنج فرنسا وتعنتها في رفض

التفاوض في مبدأ الانسحاب من بنزرت. فحاولت أن أشرح له أن القضية الجزائرية تسيطر على تفكير المسؤولين الفرنسيين وتحول دون أية مناقشة حول بنزرت، ولكنه أرغى وأزبد من الحنق مكررا أنه لن يقبل الأمر المقضي من فرنسا. فأعلمته بأنني شعرت من خلال جميع اتصالاتي بأن تونس ورئيسها يحظيان بالتقدير، وقدمت له تقريرا اضافيا حللت فيه الوضع الذي يسمح بطي صفحة حوادث الساقية، وأكدت أن تونس وبورقيبة يمثلان حجر الزاوية إزاء الورطة الجزائرية. فاستمع إليّ بدون تعليق وكان مغتمّا. وآخر الامر كلفني بتوجيه استدعاء لطيف لزيارة تونس لمن كان انتقدهم من قبل في خطابه بصفاقس. ولم يعطِ المشكلة الظرفية أهمية خاصة.

وعدت الى باريس في جو سياسي ملائم. ومارست عملي بالرغم من بعض العوائق الناتجة عن غياب جميع سفراء البلاد العربية (باستثناء سفير لبنان) إذ سبق أن تم استدعاؤهم الى بلدانهم بعد حوادث الساقية.

[وزار برويا مدير ديوان ديغول تونس عام 1965. والتقينا مجدّدا عام 1970 كسفيرين لبلدينا لدى الفاتيكان بروما.]

لقاء رامبويي

أقام الجنرال ديغول مساء يوم أول فيفري 1961 الحفل الدبلوماسي التقليدي احتفالا بحلول العام الجديد. وكان مصحوبا بالوزير الأول ميشيل دوبري ووزير الخارجية موريس كوف دي ميرفيل. وكان عميد السلك سفير الفاتيكان يقود موكب الدبلوماسيين. وأقيمت مأدبة عشاء فاخرة لأكثر من مائتين من رجالات الدولة.

ثم انعزل رئيس الدولة بعد العشاء مع بعض مقرّبيه في قاعة

أخرى تاركا الدبلوماسيين وكبار المسؤولين الفرنسيين يتابعون حديثهم. وفجأة شقّ مدير المراسم طريقا له بين المدعوين متّجهاً نحوي. ثم خاطبني قائلا :

– إن السيد الرئيس يودّ استقبالكم فتفضلوا معي ؟

فأثارت هذه المبادرة غير المألوفة بعض الهمهمة بين الحاضرين. فاستدركت أهمية الوضع في بضع لحظات، وتبعت مدير المراسم بعد أن فتح لي المجال بين صفوف المدعوين. ودخلنا قاعة خاصة حيث كان الجنرال ديغول يتسامر مع بعض أعضاء الحكومة. فتخلى عنهم واخذني معه قرب النافذه، ودار بيننا على انفراد هذا الحديث المأثور:

– كيف حال الرئيس بورقيبة ؟ إنه يسعدني أن التقي به. ذلك يتيح لنا فرصة محادثات مفيدة (...). إن فرنسا تقدر مجهودات تونس وسوف تشجع أي تَقدُّم في المنطقة. إن افريقيا الشمالية عزيزة على فرنسا (...) الجزائريون ! آه الجزائريون! يريدون كل شيء في آن واحد(...) إنهم يعرفون الجنرال ديغول جيّدا !

– سيدي الرئيس، لقد أنقذتم فرنسا وبدّدتم مخاوفها(...) إن بورقيبة شريك صادق يعوَّل عليه. إن لقاءكما سوف يشكل حدثا تاريخيا.

وتابع الجنرال حديثه ليسألني عن مدى اهتمامي الثقافي بباريس، ودام اللقاء حوالي خمس عشرة دقيقة. ثم اصطحبني مدير المراسم متمتما في أذني توصياته بالكتمان. وأدرك كل منا أن الأمر يقتضي أن انصرف في الحين، وذلك لتفادي استقصاء المسؤولين ورجال الاعلام. وفور عودتي الى السفارة، قمت بتحرير برقيتي المشفّرة بعد أن أيقظت مساعديّ وأوصيتهم بدوري بالرصانة والتكتم.

وفي اليوم التالي دعاني مباشرة روبير جيلي الى وزارة الخارجية حيث قال لي من أول وهلة : خمسة أشخاص فقط في فرنسا هم على علم بفحوى المحادثة (...). ثم استقبلني في الحين وزير الخارجية كوف دي

ميرفيل بلطف خاص رغم ندور فرص ابتسامه. وأراد تأكيد الأمل في نجاح اللقاء وأهمية تطوراته المحتملة وقال: «إنه لقاء فرنسي تونسي يمنح رئيسي الدولتين متسعا من الوقت وكامل الحرية لتبادل الرأي بخصوص مستقبل المنطقة (...) وأملنا ان يرتاح الجزائريون لهذا».

أخبرت تونس بما كان ينطوي عليه ذلك الكلام من أمور دقيقة مع الإشارة الى عدم رغبة الفرنسيين في إجراء مفاوضات غير مباشرة ورجائهم الاستماع إلى بورقيبة ومشاطرته التفكير في القضية الجزائرية.

وقد قامت الضجّة في باريس. وأخبرني أحد الصحافيين بأنه على علم بكل ما جرى غير أنه ملزم بكتمان السر بطلب من الرئاسة الفرنسية. وأكدت من جهتي لمن انقض عليّ من رجال الصحافة بأن الأمر يتعلق بمشاعر التقدير المتبادل بين الرئيسين.

أما في تونس فقد انتشر الخبر كالعادة على الساحة العمومية تحقيقا لمقولة الرومان فيما يخصّ «قرطاج وشائعاتها ومزاج أهلها». وكان نظيري في تونس راوول دوفال يجهل كل شيء حتى إنه رد على أحد كبار موظفي وزارتنا بأن هناك سوء تفاهم، ردا على سؤال حول إعداد الإجراءات التشريفاتية.

وفي اليوم التالي، أي يوم الخميس 2 فيفري تحدث بورقيبة لصحيفة أفريك اكسيون مع الاتفاق على عدم النشر قبل يوم الأحد. غير أن مراسل إذاعة اوروبا1 بتونس أفشى عن فحواه يوم السبت. فأعلمتني فوراً الرئاسة في باريس بأن مثل هذه «الدعاية المبكرة تشكّل حادثا مؤسفا».

وقد عمت الغبطة في تونس، وتجاوزتني الاحداث. فاقتصرت على تلفيق الحجج وسد الثغرات. ولم يكف ذلك : ففي يوم الجمعة عرض بورقيبة برقيتي السرية على أنظار الحاضرين في اجتماع حزبي في تونس وأفشى محتواها معلنا عن استعداده للمساهمة شخصيا في

إحلال السلم في المنطقة.

وهكذا تضخمت القضية. فأثارت انشغال الحكومة المؤقتة الجزائرية المقيمة في تونس، فاستقدمت الرئيس فرحات عباس استعجاليا من اندونيسيا، وأحد كبار مسؤوليها كريم بلقاسم من بغداد. وبتاريخ 16 فيفري التقى الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، واتفق الطرفان على اعتماد تأويل متوازن للأمر يقر بانفراد الجزائريين في طرق قضيتهم ويرحب في نفس الوقت بلقاء باريس وجاء فيه :

– أولا بأن جبهة التحرير الجزائرية ليست في حاجة الى وسيط وبأن بورقيبة لا ينوي التحدث باسمها.

– وثانيا بأن كل ما من شأنه أن يساهم في إقناع الجنرال ديغول بضرورة التفاوض المباشر يكون مفيدا. وعلى هذا الاساس ستستفيد القضية الجزائرية من زيارة بورقيبة الى فرنسا.

ولم يبال المجاهد الأكبر بذلك وأكّد اتجاهه، وصرح لإذاعة تونس يوم 23 من الشهر نفسه :

«إن تونس اليوم هي وحدها القادرة على تحقيق التقارب بين المتحاربين (...) وإني اتمنى أن يؤدي فيما بعد لقائي مع الجنرال ديغول الى لقاء بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإجراء مفاوضات صريحة صادقة».

وتجنبت باريس ترديد صدى أي تصريح من تلك التصريحات. ولم يكن مبدأ الوساطة مقبولا لا من الجانب الفرنسي ولا من الجانب الجزائري، وكان كل منهما يسعى الى التأثير لصالح القضية دون التورط رسميا.

والتقى في هذه الاثناء الفرنسيون بالجزائريين يوم 20 فيفري في مدينة لوزان بسويسرا وفي فندق شفايتسر. واختار الجنرال ديغول

جورج بمبيدو لتمثيل فرنسا بينما عين الجزائريون أحمد بومنجل الناطق بلسان الحكومة المؤقتة الجزائرية. وأكد المندوب الفرنسي نية بلاده وقال : «ان قاعدة المرسى الكبير تشكل بالنسبة لفرنسا ما يمثله جبل طارق بالنسبة لإنكلترا (...) وتعتبر فرنسا الصحراء كبحيرة داخلية يقيم العديد من الجيران على ضفافها». وأكد الوزير الأول تلك الرؤية أن : «الصحراء أرض فرنسية والصحراويون مواطنون فرنسيون». فردت الحكومة الجزائرية فورا بأن «الصحراء جزائرية وسكانها ليسوا مواطنين فرنسيين».

وكان يعرف الجينرال ديغول استحالة التمسك بهذه النظرية المتطرفة. وسرعان ما قام بتعديل الموقف الفرنسي قائلا : «ينبغي تأجيل مشاكل السّيادة الى مرحلة لاحقة. فعلى المفاوضات الفرنسية الجزائرية التركيز على المسألة الرئيسية المتعلقة باستغلال الموارد المتوفرة في باطن الارض (...). إن المصالح الفرنسية والجزائرية متكاملة». وكانت فرنسا تتوقع الانسحاب من الجزائر عاجلا أو آجلا غير انها كانت تبحث عن صيغة تسمح لها بالحفاظ على نفوذ اقتصادي في الصحراء.

وكان الخلاف لا يزال قائما بين فرنسا وتونس بخصوص صحرائنا بالاضافة الى مشكل بنزرت. فحسب احكام المعاهدة الفرنسية التركية المؤرخة في 19 ماي 1910، كانت حدودنا غير محددة تخطيطا في قسمها الجنوبي الغربي إنطلاقا من الناظور رقم 233 وعلى مستوى غارة الحمل ولغاية بئر رمان.

كان الجنرال ديغول على وشك اتخاذ قرارات حاسمة. وقد قرر تخليص فرنسا من ورطة الحرب في الجزائر. وكان يعتبر بورقيبة حلقة أساسية في المنطقة، وكان يحبّذ تدخلنا لدفع الجانب الجزائري الي رفع القناع عن نواياه أثناء مفاوضات محتملة.

وسمح ذلك التحرك السياسي بالكشف عن نوايا الجميع. فعبر الجانب الجزائري عن رغبته في تأجيل رحلة بورقيبة إلى وقت لاحق آملا أن يفسح المجال أمام لقاء قمة بين الجنرال ديغول والرئيس فرحات عباس. وتعددت الاتصالات بين كل الأطراف، وكشفت بعض الأهداف الخفية وضبطت بعض الاحتمالات.

وكنت أراسل تونس لأنقل فحوى محادثاتي مع الأوساط السياسية والإعلامية في باريس. وكنت أمد الصحف بقدر قليل من المعلومات وأحاول حمل المسؤولين في تونس على التريّث في مواقفهم وعدم التورط في تدخل مباشر حيث ظلت بنزرت غايتنا الوطنية الأساسية ضمن تطلع جميع الأطراف الى آفاق السلم في المنطقة.

وأدركت حدة ردود الفعل على نبأ لقاء القمة الفرنسي التونسي على عكس ما بدا في الأوساط الرسمية من أمل وتفاؤل. فأثبتت وكالة لسبر الآراء أن بورقيبة يثير انزعاج أغلبية الرأي العام الفرنسي نتيجة مطالباته وتقلبات مواقفه وآرائه. وأكدت نشرة سرية اشتراكية أن بورقيبة قادم إلى باريس بغرض إجراء عملية قسمة الصحراء مع ديغول وذلك على حساب جبهة التحرير الجزائرية. وقام المتطرفون اليمينيون بتوزيع منشورات تتهم بورقيبة بإرادة ادخال الولايات المتحدة في قضية الجزائر. كما كان البعض يتصل بسفارتنا لإخطارنا بمحاولات اغتيال رئيسنا.

و أبلغني المستشار الأول بسفارة الإتحاد السوفياتي سريا أن السفير فينوغرادوف كان قد أحاط الجنرال ديغول بتأييد دولته لهذا اللقاء. ولم أكن أجهل دعم الولايات المتحدة، وقد أكدت لنا موقفها المحبّذ لحل المعضلة في سياق فرنسي إفريقي وإطار غربي، معتبرة ان سياسة الجزائر لن تكون مناهضة للغرب حتى ولو اعتمدت موقفا حياديا. والتمس المنجي سليم سفيرنا في واشنطن من الرئيس كينيدي

أن يمارس ضغطاً على فرنسا، فأكد له أن الولايات المتحدة ستستعمل كل «نفوذها». وناشدت عدة دول فرنسا ألا تعرض للخطر بورقيبة المنفتح على الغرب، واتخذ كل من الرئيسين هوفوات بوانيي وسنغور موقفا ملحا في هذا الإتجاه أمام الجنرال ديغول.

وفي27 فيفري 1961 وصل بورقيبة الى باريس حيث استقبله الوزير الأول ميشال دوبري في المطار. وبعد عزف النشيد الوطني وتقديم بعض المهاجرين التونسيين، صرخ أحد الفرنسيين لدى خروجنا معبرا عن نقمته إزاء الوزير الأول.

وتم تكريم الرئيس التونسي حيث كانت إقامته في قصر رامبويي وفي غرفة برج فرانسوا الأول التي كان قد سبق تخصيصها لكل من الرئيس الأمريكي آيزنهاور والسوفياتي خروتشيف. وكان بورقيبة أمامنا منتفخ الصدر مهيب الطلعة كما ألفناه في المناسبات الكبرى. وكان يردد: «إن لقاء هذا الفيل يقتضي منا ملازمة الهدوء والرصانة» : إذ أن العملاقين السياسيين كانا يتشابهان فعلا من حيث الثقة في حسن طالعهما واعتقادهما بقدرة فائقة على تحديد مجرى التاريخ .

وبدا للمجاهد الأكبر وكأن القدر قد طرق بابه ليمكنه مع الجنرال ديغول من لعب دور مصيري في شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط. وكان يكنّ إعجابا لنضال ديغول في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني أيام الحرب العالمية الثانية، ويقدر عزمه اليوم على تحريرها من سياستها الاستعمارية وتركيز مستقبلها في العالم.

[ولنذكر بهذا الصدد بيوم 28 مارس 1953 لما رفض الجنرال ديغول حضور المقيم العام دي هوتكلوك عند استقباله من طرف الأمين باي في تونس . وكان أدلى بتصريح مأثور بعد المقابلة قال فيه: «لا يجب أبدا قطع الأمل من فرنسا»، منتقدا هكذا وعلنا عنجهية المقيم العام والمستعمرين الفرنسيين. وكان له حديث مع صحيفة لوموند وصرح :

«ثمة بلدان نامية على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط ذات حضارة وثقافة ومبادئ إنسانية ننزع إلى افتقادها في مجتمعاتنا الصناعية، فعلى ثقافاتنا أن تنفتح الواحدة على الأخرى بشكل واسع»].

وفي رامبويي، جالست عن كثب بورقيبة خلال الساعات التي سبقت اللقاء، ولمست عنده الغبطة والإرادة القوية لقلب الأوضاع وشق طريق السّلم. فكان يمشي مترنّما ويزمّ شفتيه وهو يفكر في أفضل طريقة لترويض ذلك «العملاق».

تقابل ديغول وبورقيبة على انفراد، ودام اللقاء خمس ساعات تخللتها لحظات استراحة قصيرة غيّر أثناءها الرئيس قميصه المبلل عرقا كعادته في اللحظات الاستثنائية والمراقبة الحاسمة. ولم يتمالك الجنرال في الختام عن سرد طموحاته: «سوف يرتفع في العالم صوت افريقيا بما تتضمنه من قوة بفضل انضمامها إلى فرنسا، في كنف استقلال كل الأطراف (...) إن فرنسا لن تبخل بمساعدتها على قيام مغرب موحّد شريك لفرنسا». وكشف لنا بورقيبة بأن ديغول أعلمه انه «سيُخيّر الشعب الجزائري بين الاشتراك والاستقلال (...) وأنه حريص على تصفية الاستعمار نهائيا وأنه يعتبره عهدا قد ولى وانقضى (...) ويعتقد أن طموح فرنسا يكمن في قوة إشعاعها وإشراقها».

وتحدث الرئيسان مطوّلا عن الصحراء، وأدرجت المطالب التونسية. ولم يتوصلا إلى أي اتفاق، اذ لم تحدد فرنسا بعد مخططاتها بالنسبة لكامل الصحراء. أما بخصوص بنزرت فقد ربط ديغول دفاع فرنسا بالوضع الاستراتيجي للقاعدة البحرية وفقا لما كان يردده العسكريون الفرنسيون حول أهمية موقع بنزرت كمعبر إلى مضيق صقلّية على الطريق بين جبل طارق وقناة السويس وكحاجز مركزي لحوض البحر الأبيض المتوسط.

وكان الفريق الأول البحري الأميرال أمّان يؤكد أن «بنزرت تدخل

في استراتيجية الترتيب العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي وتشكل قاعدة جوية وبحرية تدعم العمليات في أوروبا الوسطى والحوض المتوسطي والشرق الأوسط». وكان يقارنها بقواعد بريست وطولون في فرنسا والمرسى الكبير في الجزائر. وكان يعتبرها عنصرا من مجموعة القواعد الضرورية للدفاع الفرنسي وبرنامجه النّووي.

وعرّفنا الجنرال ديغول في كتابه ميموار دسبوار (مذكّرات الأمل) بما أسرّ به الى الحبيب بورقيبة في رامبويي فيما يخص بنزرت : «اننا بصدد التجهّز بسلاح نووي (...) وسوف تنقلب عندئذ مقتضيات أمننا رأساً على عقب».

وذكر بورقيبة من جهته وفي خطاب ألقاه أمام مجلس الأمة بتاريخ 17 جويلية1961 أي قبيل اندلاع معركة بنزرت: «لقد وصل رئيس الدولة الفرنسية في رامبويي إلى اعتبار الاستعمار بليّة (...) فطالبته بتطبيق هذا المبدأ على بنزرت وبدا لي مترددا (...) ولكن فرنسا عمدت في بلد آخر [المملكة المغربية] إلى وضع حد لاحتلالها. وبادرت بالانسحاب قبل الموعد المقرر بثلاثة أعوام من أجل صيانةالنظام ودعمه (...) ومن جهتنا فقد طالبنا فقط بمبدأ الجلاء وإن كلفنا ذلك تأجيل طرق تطبيقه. وكان الرد أن الظروف الراهنة غير مؤاتية لذلك».

وكانت النتيجة اجدى بخصوص الجزائر. وجاء في البيان المشترك بعد لقاء رامبويي: «إن رئيسي الدولتين تباحثا في المسألة الجزائرية على ضوء التطورات الحديثة وفي نطاق مستقبل شمال إفريقيا. واتفق الطرفان على توفير الإمكانيات الملائمة لإيجاد حل إيجابي».

والتمس بورقيبة أن تقوم فرنسا بتسليم الزعماء التاريخيين الجزائريين الخمسة للملك محمد الخامس الذي كان استضافهم قبل اختطاف طائرتهم في شهر أكتوبر 1956. فقبل ديغول أن يتم نقلهم من مكان اعتقالهم في جزيرة إيكس إلى موقع آخر قريب من باريس مع

الترخيص لهم بالإتصال بالحكومة المؤقتة الجزائرية التي أكّدت بأن اطلاق سراح أحمد بن بلّة ورفاقه لا يشكل شرطا مسبقا. وتبين هكذا أنها تخيّر لقاء مباشرا مع الجانب الفرنسي.

واختتم لقاءرامبويي بمأدبة عشاء فاخرة أقامها ديغول. وكان كعادته أنوفا، وكان بورقيبة مبتهجا. وأخذ يستعرض بعض ذكريات من حياته الطالبية بفرنسا. وفي سياق الحديث عمد إلى إبراز تعاطفه ووده لمنداس فرانس، فأكد الجنرال متجاويا مع ضيفه: «ليس الأمر راجعا إلا لمنداس بنفسه حتى يكون بجانبي». ثم تطرق الحديث إلى الحروب فروى ديغول أن ستالين حدثه عام 1945 وبعد النصر قائلا: «إن الحروب، لا تدوم ولا معنى لغالب ومغلوب، فالموت وحده هو الفائز». وكانت تلك إشارة واضحة من الرئيس الفرنسي إلى حرب الجزائر.

واعتقد بورقيبة أنه في غمرته أخذ بمجامع قلب ديغول وأنه عثر على شريك يشاطره التأمل والتفكير في مسائل العالم الكبرى. وكتبت مجلة الإكسبرس تعليقا على لقاء رامبويي : « وكأن ديغول وبورقيبة قد استمتعا بخدرة فصل الربيع لتسوية مشكل شخصي، واعتبرا نزواتهما شرفا للأمتين اللتين يمثلانهما».

وفي اليوم التالي، بينما كنا نتناول طعام الغداء بالسفارة، فوجئنا بنعي ملك المغرب محمد الخامس بغتة. فانصرف بورقيبة إلى غرفته لبعض الوقت ثم رجع يخبرنا أنه اعتزم حضور الجنازة يوم أول مارس 1961. وفي الرباط برز المجاهد الأكبر أثناء سير الموكب يحمل على كتفه أحد اذرع النعش، مما هز مشاعر البلاد المغربية بأسرها، وعرفان الملك الحسن الثاني الذي يذكّر بها كلما تحدث عن بورقيبة. وسنحت تلك الفرصة بتجديد الروابط مع المغرب، وقد كان سحب سفيره من تونس منذ نوفمبر 1960 بعد مساندتنا لإستقلال موريتانيا.

وفي 8 مارس 1961، أي بعد ما يناهز العشرة أيام على لقاء رامبويي، إلتقى مدير الشؤون السياسية لدى الوزارة الفرنسية للشؤون الجزائرية برونو دي لوس بمبعوث الحكومة الجزائرية المؤقتة أحمد بومنجل واعلن له : «إن الجنرال ديغول يرى أن الأمر يستوجب الشروع في محادثات رسمية (...). وتقترح الحكومة الفرنسية البدء فيها دون أي شرط مسبق من قبل أي طرف».

وكان ذلك ابرز نتيجة للقاء بورقيبة وديغول واكبر دفع للقضية الجزائرية.

وفي منتصف نفس الشهر، طلبت اعتماد محمد المصمودي كسفير تونس بفرنسا، وقمت بذلك شفويا طبقا للعرف الدبلوماسي بحيث يسمح الرد الإيجابي بتأييد ذلك شكليا بموجب مذكرة رسمية. وانقضى شهر مارس بدون أن نستلم جوابا. وعند استفساري أسّر إلي مدير ديوان وزيز الخارجية بحقيقة الوضع، وأخرج من خزانة مدرّعة مذكرة حديثة العهد تتعلق بقضية قديمة عرفت بمشكل «حائط المرسي». ومكنني إستثنائيا من قراءة ما ذيله الجنرال ديغول بيده «هذا أدنى ما يجب اشتراطه»، جوابا على اقتراح وزارته القاضي بضرورة اعتذار الحكومة التونسية كتابيا.

فذهلت للأمر وبينت ان ذلك يعود بنا إلى الوراء ويحيد عما ساد من اجواء طيبة في رامبويي. ولاحظت أن الرأي العام سواء في فرنسا أو في تونس لن يدرك هذا الإخلال بعد لقاء القمة. فرفع جيلي ذراعيه إلى السماء قائلا : «هكذا هو ديغول ! ».

[ولنذكر بإيجاز هذا النزاع السخيف: في بداية عام 1960، رغب الطيب المهيري شيخ مدينة المرسى ووزير الداخلية آنذاك تخفيف الازدحام في شوارع مدينته وذلك بتحويل حركة مرور السيارات باتجاه شاطئ قمرت. واستوجب ذلك اقتطاع بعض العشرات من الأمتار من

الحديقة التابعة لمقر إقامة السفير الفرنسي. وكان قد سبق أن أحيط السفير بمذكرة رسمية رد عليها بالرفض مستشهدا بأحكام معاهدة فيانا حول حرمة البعثات الدبلوماسية. فأصر شيخ مدينة المرسى على موقفه مستشهدا بمخطط تهيئة مدينته، مذكرا بأن السفارة بالعاصمة ومقر الإقامة بالمرسى لا يشكلان قانونا ملكا من الممتلكات الفرنسية، ولو أنهما أسندا إلى فرنسا بصورة رسمية وودية إثر إعلان الإستقلال الداخلي عام 1955. والتف سكان المرسى حول شيخ مدينتهم الذي استقدم الجرافات لهدم الحائط واسترجاع تلك الأمتار الضرورية لتهيئة الطريق مع الحرص على بناء سياج جديد للحديقة. فاحتجت الحكومة الفرنسية و«استدعت» سفيرها جان مارك بوغنير إلى باريس].

أصبح من الضروري فض المشكلة عاجلا. فتمكنت «بصفة شخصية وغير رسمية» من مقابلة مدير ديوان الجنرال ديغول والأمين العام للرئاسة دي كورسيل اللذين أكدا لي مساعدتهما. ثم عدت مباشرة إلى تونس حيث اندهش المسؤولون وساورهم الشك في صدق نية ديغول تجاه بلادنا. وعرضت المسألة على بورقيبة، فانفعل قائلا: «أن ديغول يحاول تخفيف تأثير لقاء رامبويي متذرعا بقضية قديمة لتسوية مشاكله الداخلية». وأخيرا وفي باريس توصلت للتفاوض في ظروف صعبة في سبيل إعداد مذكرة دبلوماسية قضت بأن تونس لم تكن تنوي انتهاك حرمة البعثة الفرنسية وحصانتها.

وهكذا أغلقنا الملف. وتراجع رئيس الدولة في تعيين محمد الصمودي كسفير، ولم أؤكد بعد مطلبنا لدى الخارجية الفرنسية.

وفي 21 أبريل 1961وقع انقلاب الجنرالات في الجزائر. فانتشرت الدبابات في شوارع باريس تحسّبا لانتفاضة الجيش. وأذاع الوزير الأول نداء مفزعا أعلن فيه عن احتمال تمرد الجيش وقدومه من الجزائر

الى باريس، وناشد السكان بالتوجه نحو المطار لإقناع الجنود.

وأيد بورقيبة حزم الرئيس الفرنسي قائلا: «أعتقد أن الجنرال ديغول سيفرض احترام سلطة الدولة ضد مسعى أعدائه المناهضين لفرنسا وفي الوقت ذاته للمغرب العربي بأسره». وحرصا على تهدئة الوضع قرر إلغاء أسبوع بنزرت والتظاهرات الشعبية التي كان مزمعا تنظيمها في جميع أنحاء البلاد.

لقاء توركان

في شهر ماي 1961 تم نقل الزعماء التاريخيين الجزائريين من جزيرة إيكس إلى صرح لا تيسّاديير في تركان حسب ما التزم به ديغول لبورقيبة خلال لقاء رامبويي. وكنت مع عبد اللطيف الفلالي القائم بالأعمال المغربي الوحيدين المرخص لهما بزيارتهم بالإضافة إلى المحامين.

ولكن سرعان ما توترت العلاقات بيننا واستفحل إثر استقبال بورقيبة لموديبو كيتا رئيس دولة المالي وخاصة عند صدور البيان المشترك في 12 جوان الذي ينص على أن : «الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الإفريقي».

فدعيت يوم 15 على عجل إلى توركان لأجد بدلا من جو الدماثة والارتياح الاعتيادي وجوها مكفهرة.

وأخذ أحمد بن بلة أمام رفاقه الأربعة يهاجم تونس وذلك طيلة أكثر من ساعة قائلا :

– إننا نطلب من بورقيبة أن يوضح موقفه التاريخي إزاء القضية الجزائرية (...). إن الحديث جار بلا حق عن الجزائر والصحراء الجزائرية (...) فالأمس لقاء رامبويي (...) واليوم زيارة موديبو كيتا (...).

ثم تلاه محمد خيضر مطوّقا عنقه بيديه ومضيفا :

– أنتم تريدون تضييق الخناق علينا ولكننا لن نترك لكم سبيلا لذلك. لقد دخلنا فترة حاسمة (...) تونس تقوم بمنع عبور الأسلحة لإخماد الكفاح الجزائري (...) لنا مشاكلنا الخاصة ولا يحق لكم أن تتدخلوا فيها. وبلغنا أنكم تثيرون صعوبات لبعض عناصر جيش التحرير (وكان يشير بذلك إلى المشاكل القائمة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة الأركان داخل الجزائر والموالية لبن بلة). وبقي المسؤولون الآخرون أي حسين آيت أحمد ورابح بطاط ومحمد بوضياف صامتين وممتقعي الوجه .

ولم أردّ في الحين على ما قيل حيث كان الجوّ متوترا. وغادرت الغرفة نحو الحديقة والتحق بي رابح بطاط. فأخذنا في استعراض المشاكل الناتجة عن الحرب الطويلة (...) ثم عدنا إلى البهو حيث ظل أحمد بن بلّة واقفا وحده ثم خاطبني :

– «سيدي القائم بالأعمال! هل لكم أن تسلموا هذه الرسالة إلى رئيس الدولة التونسية»؟

فحدّقت فيه مندهشا، واستلمت الظرف بعد تردد قصير وفتحته مثيرا استغرابهم. وشرعت في قراءة الرسالة مرة أولى وثانية لعدة دقائق. وكانت تحتوي على ما سبق سرده أمامي شفويا من اتهامات. وكان التوتر بالغا أشده وجميعنا ملتزم بصمت مهيب فقلت:

– لقد وردتكم أنباء خاطئة وألقيت بالظرف على المائدة.

وسمح تدخل رابح بطاط بتهدئة الجو فقال:

– لنتحدث في ذلك كله بعد الغداء.

وخرجنا ثانية نحو الحديقة حيث أمسكت بيد أحمد بن بلة، وأخذنا نذرع ممشى الحديقة ونتحدث لمدة تجاوزت حد الساعة. ثم بلغته أنني لن أستلم الرسالة إلا بعد الشرح والتوضيح وبعد تحويرها.

وعدنا إلى القاعة. فشرعت بحزم في طعن محتوى ما كُتب :

– «لقد أقفل بورقيبة مع فرنسا ملف الصحراء ، وستتفاوض الجزائر بشأن استقلالها التام وعلى كامل ترابها. (...) ثم بينت كيف أسهمنا في حمل الجنرال ديغول على التفكير في إقامة دولة جزائرية. وركزت على أن لقاء رامبويي أدى في 27 فيفري الى تفتح فرنسا في 8 مارس لمحادثات مع الجزائر «دون أي شرط مسبق». وأكدت أن على الجزائر وتونس مساعدة رئيس الدولة الفرنسية على تذليل مشاكله الداخلية، ولاحظت أن بلادي أقدمت على جميع المخاطر تكافلا وتضامنا مع الجزائر. وذكّرت بقصف ساقية سيدي يوسف وبوجود جيش التحرير الجزائري فوق ترابنا واعاتنا له علي شنّ هجوماته انطلاقا من حدودنا، وكذلك تسهيل مرور الأسلحة عبر بلادنا. وأضفت : « إنكم تآخذون علينا في غير حق أننا نريد منع استقدام أسلحة ومستشارين من بلدان الكتلة الشرقية، إنني أستشهد بمثال واحد وهو إنزال كميات من الأسلحة على أقصى سواحل الوطن القبلي كانت واردة من الصين إلى الجزائر بعد مؤتمر بندونغ (...) لقد سبق لنا أن شرحنا ووضحنا لحكومتكم موقفنا إزاء جيش التحرير الجزائري، فمشاكلكم الداخلية تخصكم وحدكم (...) أما تونس فسوف تواصل سياستها باعطاء الأولية المطلقة للقضية الجزائرية».

فهدأ روع أحمد بن بلّة وقال مخفّفا من حدة انتقاداته:

– لا مجال للشك في حقيقة التضامن التونسي، ونحن بحاجة الى التشاور والتحاور في كل قضايانا(...).

واستشفت ما كان يجول بخاطرهم حقيقة: فقد كان يأمل المعتقلون في توركان أن تفرج عنهم فرنسا بعد لقاء رامبويي باعتبارهم الزعماء التاريخيين الشرعيين للثورة الجزائرية، واستلمحت خاصة من كلامهم بأنه لا بد من لقاء قمة بين بن بلّة وديغول لتسوية حرب الجزائر.

ثم التمست منهم مراجعة محتوى رسالتهم. وتناولنا طعام الغداء في جو أقل توترا. وفي المساء سلموني رسالتهم المنقّحة، فاطلعت ثانية على نصها، فوجدت صيغتها أقل حدة وان لم يتغير فحواها.

فانصرفت لأرحل في اليوم التالي الى تونس. وأصغى هناك بورقيبة إلى تقريري، ثم تصفّح الرسالة سريعا دون الإمعان في مضمونها وانطلق قائلاً: «إن الأمر لم ينته بعد مع الجزائريين!»

ثم تبادلنا الرأي حول أحقيّة تونس وغموض السياسة الفرنسية، ونظرنا في ما يمكن أن يترتب على النزاع بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة أركان جيش التحرير والزعماء المعتقلين في توركان.

واقتضى الأمر أن اجتمع مطوّلا بالطيب المهيري وزير الداخلية وأحمد التليلي المسؤول عن الشؤون الجزائرية في الحزب. وعُقدت عدة اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الجزائرية انتهت بنا إلى الاتفاق على تسهيل مرور الأسلحة والمقاتلين والتشجيع على الاتصالات بين الحكومة الجزائرية والمبعدين في توركان. وقد أحاطنا الجانب الجزائري علما بأنه بصدد إعداد مذكرة سياسية تحدد موقفه من الصحراء.

وفور عودتي إلى باريس، التقيت مجددا بأحمد بن بلة ورفاقه وأطلعتهم على محتوى الاجتماعات المنعقدة في تونس. وكانت قد خفت حدة المشاكل بعد لقائهم بمبعوثي حكومتهم. ثم تطرقنا الى ما استجدّ على المفاوضات الجزائرية الفرنسية (...).

وبتاريخ 21 جوان 1961 طرأ حدث آخر اقتضى الأمر معالجته بالاشتراك مع وزارة الخارجية الفرنسية حيث أسقط جيش التحرير الجزائري طائرة نفاثة فرنسية داخل المجال الجوي التونسي وبالقرب من وادي ملاّق، وقفز الملازم غايار بالمظلة، فألقي القبض عليه من قبل جنود القائد بومدين المنتشرين على الحدود. وكتمت باريس هذه القضية وأبدت ثقتها في بورقيبة لحلها. وكان لويس دي غرنغو

يستقبلني يوميا في وزارة الخارجية حيث كنا نتحاور حول الحلول الممكنة. وبعد أسبوع قام الجانب الجزائري بتسليمنا الطيّار، فسلمناه بدورنا وفي الحال للمسؤولين الفرنسيين.

وفي نهاية شهر جوان، وجه فرحات عبّاس مذكرة سياسية لنا وإلى الدول الافريقية بخصوص الصحراء أعلن فيها: «إن كفاح الشعب الجزائري يتوخّى أساسا إحلال السيادة الجزائرية محل السلطة الفرنسية على كامل التراب (...) فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (...) سوف تتقبل أية صيغة كفيلة بتحقيق تنمية الدول المجاورة وذلك باستغلال الثروات الصحراوية استغلالا مشتركا».

وفي اليوم التالي سلمنا الحكومة الجزائرية مذكرة رسمية تؤكد تحفظاتنا على التخطيط المعتمد لحدودنا الجنوبية. وكان الرد عليها برسالة تؤكد بأن «المفاوضات مع تونس سوف تستأنف بعد استقلال الجزائر في إطار مغربي موحدّ».

معركة بنزرت

وبرزت في هذه الأثناء أزمة بنزرت من جديد. ففي 4 ماي 1961رفعت قيادة البحرية الفرنسية في بنزرت مذكرة إلى ولاية الجهة تفيد بانها تعتزم القيام بأشغال لتوسيع مهبط الطائرات في قاعدة سيدي أحمد. وكانت هذه الأعمال قد بدأت منذ 15 أبريل دون اتفاق أو إشعار مسبّق. فانتهز بورقيبة الفرصة لاستغلال القضية سياسيا، وتذرع بالأمر الواقع ليبرر رد فعلنا. وهكذا انطلقت عملية امتحان القوى في بنزرت.

ففي 13 جوان أرغم الحرس الوطني العمال التونسيين على الكف عن مشاركتهم في الأشغال بمطار سيدي أحمد. وفي 15 من الشهر ذاته،

وجه إنذارا إلى العسكريين الفرنسيين الذين حلوا محل العمال التونسيين بمغادرة أماكن الأشغال. وأخبرنا قيادة البحرية الفرنسية بأن جنودها مضطرون إلى الحصول على إجازة مرور موقّعة من قبل الوالي لمغادرة المنطقة. ومُنع يوم 24 قائد البحرية الأعلى نفسه من المرور بدون رخصة مسبقة.

وفي 28 جوان استقبل الباهي الأدغم كاتب الدولة للدفاع القائم بالأعمال الفرنسي وطالبه بوقف الأعمال التوسعيّة في القاعدة. و قمت من جهتي في باريس بالمسعى ذاته لدى وزارة الخارجية الفرنسية.

وشرعنا في بناء جدار حاجز على طول الأسلاك الشائكة لتسييج قاعدة سيدي أحمد. ودعيت إلى وزارة الخارجية الفرنسية لاستقصاء الأمر، أوضحت أن ذلك الجدار يجري بناؤه خارج نطاق القاعدة. فلفت مخاطبي الانتباه إلى مخاطر عملية التسلق هذه دون التعرض إلى أي تصعيد ما لم يتجاوز الأمر حد المناوشات.

وفي 3 جويلية قام الباهي الأدغم بمعاينة ذلك الجدار المتنازع بشأنه في بنزرت. وأخذ المتظاهرون يهتفون لأول مرة: «الجلاء! السلاح!». وفي اليوم التالي استقبل القائم بالأعمال الفرنسي وقال له: «إذا تمادت فرنسا في رفض أية محادثات حول صلب مشكلة بنزرت فإنها تتجه نحو أزمة خطيرة». وبلغت من جهتي وزارة الخارجية الفرنسية ذلك التحذير وشعرت هذه المرة بتشنّج المسؤولين الفرنسيين : «على الجانب التونسي تحمل مسؤولياته كاملة».

وفي 5 جويلية طلبت تحديد موعد لمدير الديوان الرئاسي عبد الله فرحات المبعوث الخاص لرئيس الدولة. وفي السابع من الشهر ذاته وقبل موعد المقابلة بساعة واحدة، أحاطتني المراسم علما بأنه بإمكاني مرافقة مبعوثنا وذلك خلافا لما جرت عليه العادة. واستقبلنا الرئيس ديغول واقفا بعد أن توجه إلينا بمجرد تحية. ثم استلم الرسالة واطلع

سريعا على فحواها دون ان يدعونا الى الجلوس. وجاء بنصها : «لقد كرّست ثلاثين عاما من حياتي فى الكفاح من أجل تعاون حر بين تونس وفرنسا (...) ولقد عبرت أثناء لقائنا برامبويي عن اعتقادي بأنه بعد القضاء على بقايا عهد الإستعمار بطريقة ودية ستتوطد العلاقات بين بلدينا في الحين (...) وبالنسبة لقاعدة بنزرت والترسانة المجاورة لها فيمكن تحويلها إلى مركز لصنع وإصلاح السفن بالتعاون مع فرنسا (...) فكل منا يعلم بأن القواعد العسكرية في البلدان الأجنبية تمدد عهدا قد انقضى، وأن الدول العظمى كفرنسا قد تتنازل عنها (...).

أنهى الرئيس الفرنسي المقابلة بهذا التصريح المقتضب: «أشكركم وسوف أجيب عن رسالة رئيسكم»، ولم يدم اللقاء إلا بضع دقائق.

فعدنا إلى السفارة مذهولين. وفي المساء عاد عبد الله فرحات إلى تونس حيث أخذ الآلاف من المتظاهرين منذ يومين يطوفون بشوارع مدينة بنزرت ويطالبون بالجلاء. فاعتبرت فرنسا ذلك تعقيدا للمشكل واعتبرت موقفنا بمثابة الضغط والتهديد.وفي الحقيقة أرادت تونس من خلال تكثيف التظاهرات الشعبية أن تؤثر في قرار فرنسا.

ولم يردّ ديغول على رسالة بورقيبة إلا بعد أسبوع إذ نقل القائم بالأعمال الفرنسي الي الباهي الأدغم بيانا بسيطا شفويا ينطوي على التحذير ومؤكدا أن «فرنسا لن تشرع في مفاوضات تحت الضغط». وحسب التقاليد الدبلوماسية، فالرد على رسالة موجهة عن طريق مبعوث خاص بمجرد مذكرة شفوية يبلغها قائم بالأعمال يعتبر غير لائق ولم يكن بورقيبة ليتقبل ذلك.

وكانت المظاهرات تتواصل يوميا في كامل البلاد ولاسيما في ولاية بنزرت. وقام الشباب الدستوري الحزبي بتعبئة وتجنيد آلاف المتطوعين الشبان (حوالي ستة الاف) من جميع أنحاء البلاد للكفاح من أجل بنزرت. كما حفرت خنادق تمتد على بضع كيلومترات حول القاعدة

الجوية بسيدي أحمد، وأقيمت سبعة حواجز حول قاعدة بنزرت حيث يرابط سبعة آلاف وسبعمائة فرنسي.

ومع ذلك أصر بورقيبة في خطاب ألقاه في ساحة الحكومة بالقصبة على مناشدة المواطنين أن يحترموا المدنيين الأوروبيين قائلا: «اننا نشن معركتنا بدون بغض ولا حقد (...) ولا يفوتكم أنه بعد هذه الأزمة (...) سوف نتعاون مع فرنسا للتغلب على التخلف».

وكان التونسيون في الحقيقة من خلال تصريحات المسؤولين وتنظيم التظاهرات الشعبية يهيئوون الأجواء لمعركة سياسية سلمية بينما كانت فرنسا تستعد للحرب. وحاولت توضيح هذا الموقف للمسؤولين الفرنسين ولأصدقاء تونس من الدبلوماسيين ورجال الاعلام. فكان البعض مطمئنا لحكمة ديغول بينما كان البعض الآخر يخشى أن يقوم العسكريون بوضعه أمام الأمر المقضي. وكان الجميع متخوفا من تصعيد الخلاف. فالتوتر كان على أشده في بنزرت. وجاء بيان مجلس الوزراء الفرنسي يوم 13 جويلية ليزيد الجو توترا اذ أكد بأنه «لا يمكن اجراء محادثات في جو الاضطراب السائد».

وفي اليوم ذاته وبصورة متوازية، ازداد الأمر تعقيدا عندما أفادت مصادر دبلوماسية في واشنطن بأن الولايات المتحدة مستعدة لتلبية المطالب المغربية بإجلاء القواعد الأمريكية في أقصر أمد وحتى قبل الموعد المحدد في الاتفاق.

واستعرض اللواء البحري أمّان القائد الأعلى لقاعدة بنزرت في تقرير سري أرسله إلى وزارة الدفاع تسلسل الاحداث العسكرية التي وقعت في شهر جويلية بكل تفاصيلها وبدقة عسكرية، وكتب ما يلي: «في يوم 12 جويلية وجهت لوالي بنزرت رسالة تنذره بأني لن أظل مكتوف الأيدي في حال تعرض القاعدة لهجوم (...). وقد وضعت القوات البرية المتواجدة في الجزائر تحت تصرفي وتتألف مبدئيا من الفوجين

الثاني والثالث للمظليين ومشاة البحرية(...)

وكنت من جهتي في الوقت ذاته، أبلغ تونس كل ما كان يرد إليّ من أخبار خاصة وسرية. وكان أهمها قرار الجنرال ديغول خلال زيارته لمدينة بون الألمانية بنزع زمام الأمور من بين أيدي السلطات المدنيّة، واتصاله هاتفيا وشخصيا بوزير الدفاع بيار مسمير ليعهد اليه بمسؤولية «حسم مشكلة بنزرت عسكريا». واعتبارا من تلك اللحظة، أفلت زمام الأمور من السلطة السياسية. وذكر لي أحد أصدقائنا الفرنسيين أن «الأمر يقتضي تأنيب بورقيبة وتلقينه درسا قاسيا».

وفي يوم 17 جويلية توجه رئيس الدولة إلى مجلس النواب قائلا: «لقد سبق أن ذكرت في خطابي يوم 5 فيفري 1959 بانتهاك حدودنا الترابية ونسف وجودنا الجغرافي شمالا وجنوبا (...) يجب أن نسترجع ما سُلب منا (...) إننا نعتقد أنه من واجبنا أن نطالب اليوم بالمجال الصحراوي العائد لنا لتفادي الوقوع غدا في نزاع سافر مع أشقائنا الجزائريين (...). لقد اطلعتم على نص الرسالة التي وجهتها للجنرال ديغول (...) وطلبت تحديد مواعيد الجلاء عن بنزرت مؤكدا ضمان تعاوننا التام مع فرنسا. غير أن الأوساط الفرنسية انزعجت من تظاهرات اعتبرتها مصطنعة، والواقع أنها انتفاضة شعب برمّته قد نفد صبره».

فانتهزت فورا هذه الفرصة في باريس لإبراز ميزات ذلك الخطاب ونواحيه الإيجابية وما كان يفتحه من آفاق مستقبليّة. وأصغى إلي وزير الخارجية بدون تعليق على غير عادته، اذ كان يتميز بحرصه على طيب العلاقات بين بلدينا. ثم استقبلني روني برويي في قصر الرئاسة «بصفة شخصية»، وأعار لي أذنا صاغية ولكنه شكك في نتيجة مساعيّ. واتضح أن القضية محسومة ولا سبيل للتصدي لمجرى الأحداث.

ودوّن اللواء البحري أمّان في تقريره : «في 18 جويلية ، بعد استعراض القوى البشرية ومعدات الجيش الفرنسي في الجزائر تقرر

وضع طرّادة وخافرتين وحاملة الطائرات أروماش في حالة استعداد القتال في معسكري البليدة وسيدي فرج. وسيصل الفوج الثالث والسريّتان التابعتان لوحدة الخيّالة الثامنة عن طريق البحر إنطلاقا من مدينة عنّابة(...)».

ومن ناحيتنا توجه جيشنا يوم 19 إلى غارة الحامل لرفع العلم التونسي، وقمنا بتنظيم دفاعنا في بنزرت حيث نُصبت مراكز المراقبة وكُلفت بمنع أية حركة مرور بين المواقع العسكرية. وأقيمت حواجز على الطرق المؤدية الى بنزرت وتمكن الجيش التونسي من مصادرة عربات عسكرية فرنسية، وأسر ثلاثون عسكريا واعتقل اثنان وعشرون مدنيا أحيلوا إلى مخيّم بسوسة.

وقال اللواء البحري إنه بادر في الحين بتنفيذ العملية الميدانية «بولدوغ» وأمر بإقلاع سرب الطائرات كورسير فوق القاعدة الجوية سيدي أحمد.

وفي اليوم ذاته بَلغنا القائم بالأعمال الفرنسي مذكرة شفوية انطوت على «التحذير من انتهاك منشآت بنزرت ومعتبرة أن الوحدات التونسية المتسللة في الجنوب قد دخلت ترابا غير تونسي». وأكد الوزير تارّونوار قرار مجلس الوزراء بتوجيه جنود المظلات من الجزائر إلى بنزرت.

وعلى الساعة الثانية من عصر يوم 19 جويلية أذاعت الحكومة التونسية البلاغ التالي : «يحجّر على كل طائرة التحليق فوق منطقة بنزرت والجنوب التونسي إعتبارا من قابس. وينطبق هذا الحظر على الطائرات الفرنسية القائمة بعمليات نقل المظليين نحو قاعدة بنزرت حسب ما اعترف به وزير الإعلام الفرنسي. وقد صدر الأمر للقوات المسلحة التونسية بإطلاق النار على كل طائرة تنتهك المجال الجوي التونسي».

وشرع جيشنا في تنظيم مهمته الميدانية بإقامة حزام مقاومة من شاطئ سيدي سالم لغاية القناة. كما قام بنصب مدافعه أمام مهبط الطائرات بسيدي أحمد والمدافع على التلال المحيطة بالقاعدة، وانتشر ليحتل المنافذ المؤدية إلى مجاز بنزرت. واستولت وحدة من وحدات الحرس الوطني على مركز عسكري فرنسي يقع في منطقة المصيدة.

وفي الجنوب بلغ العديد من مئات المتطوّعين حد الكيلومتر 220 متجاوزين هكذا الناظور 233 بمقدار ثلاثة عشر كيلومترا.

وباشر الجيش الفرنسي عمليات انزال رجاله ومعداته بالطائرات القادمة من الجزائر. وعُهد لفوج المظليين والمشاة بمهمة احتلال جبلي بن حلّوفة وزرقوم في الفجر بينما كلفت المجموعات المدرّعة المتوفرة في الناظور ومنزل جميل بدعم وإسناد العملية الملقبة بولدوغ (الدرواس) التي تلتها عملية ثانية ضد المواقع التونسية بلقب شارو لونف (المحراث الطويل) .

وكان جيشنا قد قام بمد حبال معدنية على عرض المجاز للحيلولة دون تحرك ومرور أية سفينة. وتصادم الجيشان في منتصف الليل على مستوى المراكز التابعة للترسانة في منزل بورقيبة. وأسفرت الإشتباكات عن زهاء الخمسين من القتلى والجرحى حسب بلاغ الصحافة التونسية.

وذكر حرفيا اللواء البحري أمّان : «اندلعت المعركة يوم 20 جويلية في الصباح الباكر حول ترسانة سيدي عبد الله وقاعدة سيدي أحمد. ووصلت السفينة الحربية «الوقحة» إلى بنزرت قادمة من الصخيرة بالجزائر. وأقلعت طائرات كورسير وأطلقت صواريخها. واستعملت طائرتان أكليون رشاشاتها ضد التونسيين بالقرب من باب تونس. وارتفع عدد القتلى والجرحى والأسرى من الجانبين. وقامت أسراب من الطائرات بشنّ هجوماتها مستعملة قنابل بوزن خمسمائة رطل».

فطرحت تونس قضية بنزرت يوم 20 جويلية أمام مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. وأعلن رئيس الدولة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وأخبرت دي غرينغو رسميا بذلك القرار. فأعرب كل منا عن حيرته أمام تفاقم الوضع، وقد كنا نلتقي تقريبا يوميا منذ عدة أشهر وبذلنا قصارى الجهد لسد الثغرات وتقريب الشقة. وهكذا بلغت عُرى الود والتجاوب بيننا حدا تجاوز مستوى العلاقات التشريفاتية الدبلوماسية. ثم رافقني دي غرينغو لمقابلة جورج غورس الأمين العام لدى وزارة الخارجية والسفير السابق في بلادنا، ولمست مدى الأسف لما وصل إليه الوضع بين بلدينا. وتجرّدنا لبعض اللحظات عن مهمتنا الرسمية للتعبير عن مشاعرنا : فالمصيبة قد حلت ولم نكن لنغفل عن عجزنا أمام تفاقم الأمور.

وعند الوصول الى السفارة شَقَقْتُ طريقي بصعوبة بين حشد من الصحفيين كانوا قد أحدقوا بباب بالمدخل. وفي ساعتين، قمت بتجميع بعض الوثائق السرية وأتلفت بمعونة مساعدي ما يتوجب إتلافه، وأعددت برنامج إقفال السفارة. وكانت عائلتي قد غادرت فرنسا في عطلة منذ نهاية شهر جوان مما ساعدني على تلافي المشاكل المنزلية.

ووصلت مطار أورلي على الساعة الواحدة .من بعد الظهر حيث تزاحم جمع من الصحافيين ومن المقيمين التونسيين في باريس وبعض الأصدقاء الفرنسيين. فأبلغتهم في لهجة حازمة وبدون تعليق نبأ قطع العلاقات بين بلدينا وإقفال سفارتنا. وكان قدوم السيد باربي المساعد الأول لدي غرينغو لتوديعي بالمطار بصفة خاصة أهم برهان على قوة العلاقات الشخصية عند المحن.

وفور وصولي إلى تونس، توْجهت الى قصر قرطاج حيث وجدت الرئيس يجول في الساحة بخطى ثابتة. وكان كعادته في اللحظات الصعبة منغمسا منفردا في تأملاته العميقة. فرحب بي واستنكر العدوان

ضد بلاده بلهجة كزئير الأسد . ثم عم الصمت فجأة، وتابعنا مطوّلا سيرنا بخطى سريعة وعسكرية في بهو القصر. ثمّ توقّف لحظة ليسألني عن ردود فعل الرأي العام الفرنسي وبالأخص عن مواقف بعض أصحاب النفوذ السياسي في باريس. فأجبت بأن المواجهة في بنزرت كانت مفاجئة وباغتت الجميع باتساع مداها، غير أن تعلق الفرنسيين بالجنرال ديغول وانشغال أذهانهم بحرب الجزائر كانا يحولان دون التعبير عن تعاطفهم الصريح معنا مثلما كان الأمر أيام نضالنا الوطني. وأطلعته على الحيرة التي كانت تعتري بعض أصدقائنا وقلقهم الممزوج بالأسف الصامت، وكانت توصياتهم للجانبين تنصح بالإعتدال. وذكرت له بعض الأسماء. وكان بورقيبة مرتابا أمام توتر أوضاع بلدينا، وكان يردد : «هذا آخر نزاع مع فرنسا (...) إنه يكلفنا ثمنا غاليا ولكن هذا ثمن خلاصنا».

وفي 20 جويلية وعلى الساعة السابعة مساء نشرت الحكومة المؤقتة الجزائرية بلاغا تعرض فيه دعمها لقواتنا بالرجال والمعدات وتطلب من المقيمين الجزائريين في تونس أن يتطوّعوا إلى جانب إخوانهم التونسيين.

والتقى في نفس اليوم في مدينة جنيف رضا مالك الناطق بلسان الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي وطرح قضية مبدأ تقرير مصير الجزائر. وكان الرد الفرنسي يوم 24 جويلية حين أكد فيليب تيبو بأن «الوفدين تابعا دراسة المسائل المتعلقة بضمان حق تقرير المصير وشروطه ومقتضياته التطبيقية». وهكذا انفتحت أمام الجزائر آفاق اختيار سياسي يمهّد للإستقلال. فهل سيتم ذلك على حساب تونس في مواجهتها لقضية بنزرت؟ وقد أبدت فرنسا بعض المرونة والواقعية بخصوص المسألة الجزائرية وتصلبت في الوقت ذاته في موقفها إزاء قضية بنزرت. المهم أن ساهم نزاع بنزرت في

تعجيل نهاية حرب الجزائر.

وقد سردت الصحافة التونسية ما ارتكبه الجيش الفرنسي من تجاوزات وسوء معاملة للأهالي في بنزرت. وكان عدد الجرحى بالغا بينما لم يتم إحصاء عدد القتلى بعد. وكان أغلبهم من جنود شبان ومن الشباب الدستوري المتحمسين. واستشهد قائد سلاح المدفعية الرائد محمد البجاوي على إثر تعرض كتيبته لرصاص رشاشات طائرات عمودية فرنسية. وأفاد الدكتور سعيد المستيري الذي قام بعلاجه في مستشفى بنزرت بأن «الرصاص كان قد أخترق كامل جسمه (...) وأشرف على حالة الاحتضار (...) وكان يضم إلى صدره وبين يديه المتصلبتين محفظة صغيرة لم تكن مملوءة بالأوراق الشخصية أو بالصور بل بخرائط عسكرية حربية (...). وكان يخشى أن تقع بين أيدي العدو ويرغب تبليغها إلى السلطات العليا». ولنذكر بأن الرائد البجاوي شغل منصب ضابط مرافق للرئيس بورقيبة خلال لقاء رامبويي. وفي نفس اليوم، أثنى الرئيس عاطر الثناء على جميع الشهداء وجاء ذلك خلال مظاهرة ضخمة في ساحة الحكومة بالقصبة.

وفي واشنطن، وجهت عبثا وزارة الخارجية الأمريكية نداء تحث فيه الطرفين على «وقف القتال فورا».

وفي 21 جويلية وعلى الساعة الخامسة والنصف فجرا طلب اللواء البحري مرة أخرى من باريس «إمداده بوسائل دعم لمواجهة المقاومة المستميتة للجيش التونسي الذي هاجم العناصر المدرّعة منطلقا من الناظور ومنزل جميل». وقد تجمع الآلاف من المتظاهرين في بنزرت ليصلوا أمام الباب الرئيسي من خليج بونتي. ورفض اللواء البحري أية هدنة لجمع القتلى مطالبا مسبقا برحيل المتظاهرين نساء وأطفالا.

فوقّع رئيس الدولة على الساعة التاسعة والنصف صباحا هذا الأمر إلى القوات المسلحة: «إن رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات

المسلحة بموجب الدستور يأمركم بالصمود بجميع الوسائل أمام احتلال مدينة بنزرت من قبل الجيوش الفرنسية، وأتمنى لكم التوفيق والله يكون في عونكم».

وقع الاشتباك بين الجيش التونسي والقوات الفرنسية بالقرب من زاوية سيدي زيد. واشتبكت الكتيبة التونسية السادسة مع أربع سرايا مشاة فرنسية اشتباكا بلغ التلاحم الجسدي. واحتدمت المعركة بمشاركة كامل الطيران الفرنسي. وقامت السفينة الحربية لو بوردوني باطلاق قذائفها مستهدفة رأس بنزرت حيث احتشد التونسيون بين دمنة وظهرة. وتوصل الجيش التونسي الى الحيلولة دون تسرب القوات الفرنسية داخل المدينة بالرغم من افتقاره الى الذخيرة نتيجة لصعوبة وصول الإمدادات والتموين.

تواصلت العمليات الحربية ببنزرت بمشاركة جيش وعتاد جاء كله من الجزائر.وذكر اللواء البحري أمّان: «يوم 21 جويلية توصلت تشكيلة مدرّعة إلى احتلال المرتفعات حول كاب (رأس) نيغرو. وقامت الطائرات بمهاجمة الحواجز الثلاثة المقامة في منطقة منزل جميل الشمالية. كما قامت مجموعة ثانية بشن هجوم على القلعتين كونديا وإسبانيا والإستيلاء عليهما. واخترقت الباخرة ماي بريز مجاز بنزرت، وكانت تتبعها حاملة الطائرات أرّومانش. وقام قائد القاعدة الفرنسي بتنظيم جنوده على المناطق المحتلة الأربع: القطاع الشرقي لمنزل جميل والقطاع الغربي لسيدي أحمد والقطاع الجنوبي لسيدي عبد الله وقطاع بنزرت الشمالي حيث سيطر على الحي الأوروبي .

وفي باريس، توجه الوزير الأول ميشال دوبري يوم 21 جويلية إلى البرلمان الفرنسي لسرد أحداث بنزرت بحسب تسلسلها الزمني مسندا في ذلك المسؤولية إلى تونس. ثم قال: «إن الحكومة الفرنسية مستعدة لإصدار التعليمات الضرورية للسماح بدراسة شروط وقف إطلاق النار

مع الحكومة التونسية (...) وإني أعرب عن أسفي لهذه المجابهة المحزنة التي من شأنها أن تضرّ بالعلاقات بين دولتين كُتب لهما التعاون بحكم الطبيعة والتاريخ».

وصادق مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 21 جويلية على قرار عرضته دولة ليبيريا حليفة الولايات المتحدة «يأمر بوقف إطلاق النار ورجوع الطرفين إلى ما كانا يحتلانه من مواقع أصلا بتاريخ 19 جويلية». ووردت برقية من باريس تأمر قائد القاعدة «بإنهاء العمليات العسكرية وبعدم تدخل الجيش الفرنسي إعتبارا من تلك اللحظة إلا في حالة تعرضه لهجوم، والإتصال بالسلطات التونسية من أجل التفاوض بخصوص وقف إطلاق النار». وجرى الحديث هاتفيا بين اللواء والهادي المقدم الوالي بالنيابة. وتوصل الطرفان إلى اتفاق بعد ثلاث ساعات ونصف من المناقشات الحادة .

وأصدرت الحكومة التونسية في اليوم نفسه لقواتها المتمركزة في بنزرت أمرا «بالكف عن القيام بأية عملية هجومية، وذلك في انتظار الإتفاق الخاص بتطبيق قرار مجلس الأمن وتنطبق التعليمات ذاتها على القوات المتواجدة في جنوب البلاد».

وأصبح وقف إطلاق النار ساري المفعول إعتبارا من تاريخ 23 جويلية على الساعة الثامنة صباحا. وتأجّل اللقاء المزمع عقده مع اللواء البحري إذ أن الحكومة اشترطت إجراءه داخل مقر الولاية. ورحلت ذلك اليوم الباخرة كولبير قاصدة ميناء طولون الفرنسي وعلى متنها ثلاثمائة وخمسون فرنسياً.

وفي يوم 24 من الشهر نفسه وصل داغ همرشولد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى مدينة تونس. فأمرت فرنسا قائد القاعدة بعدم استقباله وبمنعه من الدخول إلى أية منطقة عسكرية فرنسية «ما لم يطلب ترخيصا مسبقا من الحكومة الفرنسية». وظهرا دخل الأمين العام مدينة

بـنـزرت مصـحـويـا بـالمسؤولين التـونسيين بـعد أن تم التـأكد من هـويّتـه وتفتيشه، وفتح صندوق سياراته الخلفي من قبل دورية فرنسية. وفي بنزرت التمس مقابلة الأميرال البحري فرُفض طلبه . وفي نيويورك، ندّد النـاطق بلسان المنظمة بـازدراء فرنسا لمنظمة الأمم المتحدة، وذكر فرنسا بمواقف تونس الانسانية بعد أحداث ساقية سيدي يوسف عام 1958 لما التمست فرنسا تدخل الأمين العام لإمداد القاعدة بـالتموينـات الضرورية بعد أن طوّقت القوات التونسية كل منافذ القاعدة . وقد كان رد الرئيس بورقيبة ايجابيا على الرغم من تحفظات بعض مساعديه، فأقحم منظمة الأمم المتحدة في أول نزاع بين تونسا وفرنسا بعد قصف الساقية.

وفي يوم 27 جويلية أبحرت البـاخرة مدينة وهـران حـاملة 497 مدنيا فرنسيا إلى ميناء مرسيليا. وفي 28 تلقت الحكومة التونسية مذكرة فرنسية جاء فيها: «وحيث إنه لا يوجد اتفاق دفاع مشترك بين البلدين فإن فرنسا احتفظت بحقها في استعمال قاعدة بنزرت ما دامت الأخطار مستمرة في العالم (...).

وفي 30 جويلية غادرت البـاخرة كازولي ميناء بنزرت وعلى متنها 1239 فرنسيا. وقد أسفرت معارك بنزرت عن استشهاد الآلاف خـلال اشتبـاكـات دامت أيـامـاً قـلائل، وأشـار الـبـلاغ الـرسمـي إلى سقوط 630 قتيلا و1550 جريحا.

إن حرب بنزرت أزعجت قادة البلاد وصدمت الشعب لأن فرنسا استعملت جهازا حربيا غير متناسب مع القوات التونسية التي اعتمدت علـى جيش دفـاعـي حـديث العـهد ومحدود القـدرات، ولجأت الى حشد المواطنين للتعبير سلميا عن احتجاج الشعب ضد الاحتلال الاجنبي.

[واحسن تعبير عن أنفة الجنرال ديغول ما أباح به آلان بـايرفيت الذي نقل إجابة الجنرال ديغول إثر مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 10 أفريل 1963: «أن قضية بنزرت كشفت عن خنوع الأوساط السياسية

الفرنسية التي ظلت تجاري بورقيبة رأيه (...). لقد أخذنا في التجهّز بآليات وأسلحة نووية (...) وسوف نكون قادرين على سحق بنزرت وموسكو في آن واحد»].

وعلقت في شهر جويلية 1961 أفريك اكسيون (العمل الإفريقي) على ضعف الموقف الغربي تجاه الاعتداء الفرنسي وكتب : «يترتب على السياسة التونسية أن تطور وتوثّق التضامن الطبيعي القائم بين الدول التي لا تنتسب لا إلى أوروبا ولا إلى أمريكا الشمالية».وذهب الأمر بجريدة الصباح إلى انتقاد الموقف «المخزي» للولايات المتحدة الأمريكية، ووصفتها «بالحيّة الرقطاء».

وأدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فرنسا في شهر أوت 1961, وتمت الموافقة على القرار بأغلبية 66 صوتا مقابل لا شيء، في حين امتنعت 30 دولة من الدول الأعضاء عن التصويت. وجرى ذلك في غياب الوفد الفرنسي.

ومنذ 30 جويلية أوفد بورقيبة مبعوثين إلى جميع العواصم للدفاع عن القضية التونسية. فتوجه الباهي الأدغم الى واشنطن حيث تحادث مع الرئيس كينيدي الذي ما زال منشغلا بمسألة حصار مدينة برلين الألمانية. ثم التقى في مدينة نيويورك الأمين العام للأمم المتحدة، وكان المنجي سليم ممثلنا الدائم رئيسا للجمعية العامة للمنظمة في تلك الدورة. وقام محمد المصمودي وزير الإعلام من جهته بجولة داخل بلدان إفريقيا الغربية في حين توجه كل من السفيرين حبيب الشطي ورشيد ادريس إلى إيران وباكستان وأمريكا اللاتينية.

ورافقت من جهتي وزير الخارجية الصادق المقدم في جولة طويلة في بلدان أوروبا الشرقية. وتوقفنا أول مطافنا هذا في مدينة فيانّا حيث أبدى لنا وزير الشوون الخارجية تأسفه على تزامن أحداث برلين

الألمانية وبنزرت التونسية. واستقبلنا في موسكو أندري غروميكو وزير الشؤون الخارجية وكنا بمعية سفيرنا أحمد المستيري . وأجابنا بهدوئه المعهود بأن الإتحاد السوفياتي تعوّد خلال كامل تاريخه التمسك بسياسته المناهضة للإستعمار وأكد لنا تأييده لقضيتنا، ولكنه أضاف بأن «إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية لا يرغب أن يكون فقط صديق المناسبات». وفي اليوم التالي أي في 6 أوت استقبلنا خروتشاف بعريكته اللينة معبرا لنا عن تأييد بلاده لنا ضد الامبرياليين قبل أن يلقي علينا درسا حول البذور الجديدة ومردودها وأن يعرض على أنظارنا حزم القمح المصطفة قرب مكتبه. وقد تم إيواؤنا في إحد تلك المنازل الريفية (داتشا) الفخمة والمخصصة لكبار الضيوف وكانت تشمل قاعة سينما ومنتزها رحبا وبحيرة خاصة.

وفي تشيكوسلوفاكيا استقبلنا الرئيس نوفوتني، وأكد البلاغ المشترك «التأييد للشعوب المناضلة من أجل استقلالها والإعتراض على القواعد الأجنبية». وفي 12 أوت، وصلنا فرصوفيا البولندية وأصغى إلينا وزير الخارجية وأعرب لنا عن تأييده. وقد أتاحت لنا إقامتنا الوجيزة في هذا البلد فرصة اكتشاف شعب صديق منفتح الطبع لا يزال متمسكا بتقاليده الوطنية. وفي ذلك اليوم جاءنا خبر اغتيال صالح بن يوسف في مدينة فرنكفورت بألمانيا الإتحادية.

والتحقنا بيوغوسلافيا متجهين مباشرة إلى جزيرة بريوني حيث كان المارشال تيتو يقضي عطلته. فرحب بنا ولم يفتأ يثني على الرئيس بورقيبة الذي «يمثل رئيس دولة حقيقي متحدّر من المقاومة» معربا عن رغبته في استقباله بمناسبة مؤتمر بلدان عدم الإنحياز المزمع عقده في بلغراد. وبالفعل حضر بورقيبة لأول مرة ذلك المؤتمر بتاريخ 12 سبتمبر حيث تم استقباله كبطل النضال من أجل تصفية الإستعمار.

وظلت قضية بنزرت قائمة حتى 5 سبتمبر 1961حين فاجأ الجنرال

ديغول الجميع خلال مؤتمر صحفي أكد فيه : «إن فرنسا لا تريد ولا يسعها في الوضع الراهن الذي يعيشه العالم أن تعرض نفسها وتعرض أوروبا وتعرض العالم الحر إلى احتمال استيلاء قوات معادية على بنزرت. وأكد لي بورقيبة مرارا بأن المسألة الأساسية بالنسبة لبلدان المغرب تكمن في حل القضية الجزائرية وإنه طالما ظلت هذه القضية قائمة فإنه لن يتطرق إلى مسألة بنزرت لئلا تزداد الأمور تفاقما وتعقيدا (...). إن مبدأ سيادة تونس على بنزرت أمر لم تنكره فرنسا قط. فاني أؤكد بأن انسحاب الجيوش الفرنسية سوف يكون موضوع تفاوض في يوم من الأيام (...) فعسى أن تعمل تونس مع باريس على تسوية الوضع تسوية مناسبة وهذا ما تبتغيه فرنسا».

وفي 7 سبتمبر انتقدت الصحف اليومية التونسية بشدة تصريح رئيس الدولة الفرنسية. وأوردت جريدة لبراس التونسية هذا العنوان: «ديغول يرفض الجلاء عن بنزرت». وكتبت صحيفة العمل الناطقة باسم الحزب : «ديغول يكشف عن مآربه التي تتوخّى متابعة احتلال بنزرت». ونشرت صحيفة باريسية هذا التعليق: «تصريحات ديغول أذهلت التونسيين (...) إنهم يفكرون في استئناف الإشتباكات».

وطرأت المفاجأة الثانية في نفس اليوم إذ تم إخطار مراسلي الصحف الأجنبية بأن رئيس الدولة التونسية يعتزم القيام بتوضيح «حازم» من بلغراد. وأعلن لهم بعد الظهر أنه: «مستريح تماما للإعتراف بسيادة تونس ولرغبة فرنسا في الإنسحاب من بنزرت»، متجاهلا ما جاء في بقية الندوة الصحافية للرئيس الفرنسي.

وقد أدرك بورقيبة أن فرنسا ستعدّل موقفها بحسب التطور الجديد للقضية الجزائرية بدلا من التصلب والتحدّي. فركز على العنصر الايجابي في تصريحات ديغول متجاهلا كل الجوانب الأخرى ومقتنعا بأن مجرى الأحداث سيكون لصالحه.

فصححت جريدة العمل موقفها من الغد ونشرت في مقالها الإفتتاحي بقلم مديرها الحبيب بولعراس: «لقد أظهر الرئيس بورقيبة للعالم بأسره مواهبه وقدراته السياسية وأقام الدليل على فعالية البورقيبية الحريصة على الجمع في آن واحد بين التمسك بالمبدأ والشجاعة السياسية».

أثبت هذا الحدث الطارئ ان بورقيبة لا يتردد في اتخاذ اتجاه معاكس للرأي العام ومخالف لتفكير أقرب مساعديه. وان رد فعله يذكرنا بالموقف الذي اتخذه عام 1954 إزاء اقتراح منديس فرانس المتعلق بالإستقلال الذاتي.

ولم يقتنع عدد من أقرب مساعديه وخاصة من عرفوا بتعاطفهم مع فرنسا بذلك الموقف الجديد لرئيس الدولة بعد أن كان قد زجّهم في النزاع. وهذا ما حمل المصمودي على التصريح بأن «سلامة فرنسا لا يمكنها أن تتحقق على حساب أرواح الشهداء التونسيين». ونشرت المجلة الأسبوعية افريك أكسيون التي كان يديرها البشير بن يحمد بتاريخ 7 أكتوبر إفتتاحية عن بورقيبة قدمتها مع صورة فاروق ملك مصر السابق بعنوان «الحكم الفردي» وورد بها: «لقد تشتتت القوى المتنافسة وتم إخضاعها أو استغباؤها. فالسلطة القضائية أو مجلس الأمة أو النقابات أو الأحزاب السياسية والصحافة ظلت قائمة غير أنها افتقدت حرية العمل وتضاءل نفوذها . فلم تعد تشكل إلا أدوات لتأييد السلطة التي أصبحت تتوجه إلى الشعب مباشرة وبدون أى وسيط. فصارت الأمور كلها تتجمع بين أيدي صاحب السلطة وحده الذي أصبح يقرر بمفرده مصير البلاد (...) ولأن السلطة في أيدي شخص واحد فإنها مهددة بالهشاشة وأخيرا بالزوال».

فكان الرد من لسان حال الحزب أي جريدة العمل حادا. وعزل المصمودي وزير الإعلام الذي رفض إدانة نص الافتتاحية المذكورة وفصل عن الحزب في 17 نوفمبر 1961. وطلب بورقيبة من صاحب افريك ألكسيون أن يسترجع الحزب عنوان لكسيون (العمل). وأصبحت المجلة تلقب بإفريقيا الفتية (جون إفريك)، وتحول طبعها الى روما.

واستؤنف الإتصال بين تونس وفرنسا في مدينة روما ثم في باريس. ودامت المفاوضات ما يناهز العامين حتى شرعت فرنسا في سحب قواتها من بنزرت بتاريخ 15 أكتوبر 1963.

واختار بورقيبة تاريخ 15 ديسمبر 1963 للإحتفال علنا بالجلاء عن بنزرت اشارة الى تاريخ 15 ديسمبر 1951 عندما وجه روبار شومان رسالته الشهيرة إلى باي تونس ويؤكد فيها ثبات «السيادة الفرنسية على المستعمرة التونسية».

وكان الاحتفال في بنزرت بمعية العقيد جمال عبد الناصر والرئيس أحمد بن بلّة وولّيّ عهد ليبيا وممثل العاهل المغربي. وهلّلت الجماهير تحية للزعماء الثلاثة، وكان بورقيبة في الوسط رافعا ذراعي خصميه بالأمس ورفيقيه اليوم: عبد الناصر وبن بلّة.

وقال الرئيس المصري بهذا الصدد: «ان استرجاع الحرية داخل أية دولة عربية يساهم في دعم الحرية على صعيد الوطن العربي الكبير».

وأضاف الرئيس أحمد بن بلّة: «على الجزائر أن تقوم بتنفيذ مهمتها وهي مهمة توحيد للمغرب أولا ثم للعالم العربي ثم لإفريقيا».

وردّ بورقيبة : «إن الوحدة العربية هي من أعزّ أمانينا غير أنه يجب تمهيد الطريق لها».

وقد كانت خطب مناسبات، والمهم في نظر الحبيب بورقيبة كان حضور منافسيه الرئيسيين بجانبه للاعتراف بانتصاره.

فالخَلاص في بنزرت كلف تونس غاليا رغم فاعليته الطيبة وتأثيره الايجابي أخيرا على قضية الجزائر. وتسببت بنزرت في إثارة نزاع بائد أدى الى مفارقة تاريخية بين البلدين. وانقاد قدامى المناضلين أي الجنرال ديغول والحبيب بورقيبة إلى مواجهة بين بلديهما بالرغم مما كانا يتميّزان به من مبادئ سامية ومن نظرة ثاقبة. وكتب الصحافي جان دانيال : «أثبت بورقيبة على غرار الجنرال ديغول أنه غالبا ما يُقرر مصير الشعوب في نزوات الأبطال».

الفصل الثالث

الاشتـــراكيـــة

عاشت تونس ما بين 1961 و1969، أي حوالي عقد من الزمن، مأساة نفسية تم التعريف بها وتداولها تحت شعار الاشتراكية الدستورية وستار التنمية الشاملة. وكانت في الواقع سياسة استبدادية استهدفت تأميم كامل النشاط الاقتصادي في البلاد : وكانت تلك المغامرة السياسية لأحمد بن صالح وزير التخطيط.

كنت قد تعرفت عليه منذ عام 1945 أيام الدراسة بالمعهد الصادقي المدرسة التي تخرّج منها الحبيب بورقيبة وأغلب أصحاب الكفاءات التونسية العالية. وكنت قد عايشته عن كثب عام 1966 حين قمت بمهام مدير ديوانه بوزارة التخطيط. وقد ظل على غرار ما كان عليه جريئا جدليا ولكن انفراديا، عاجزا عن تأسيس قاعدة سياسية متينة في البلاد رغم قدرته الفائقة على التألق مع كل المقتضيات ومواجهة جميع التعقيدات.

بدأ بن صالح عمله النضالي مبكّرا حيث انخرط عام 1942 في حركة شباب محمّد التي جمعت عددا من الشباب المتحمسين. ثم التحق بالحركة النقابية بعد أن تخلى عن الدراسة الجامعية. وكان فرحات حشاد في تلك الفترة أمينا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل، وكان يقدّر حماس بن صالح مع التحفظ لانتسابه للمجموعات اليسارية. وتبين ذلك لما قاوم انسحاب النقاقة التونسية من الاتحاد العالمي

للنقابات ببراغ الذي كان ينتمي للمعسكر الشرقي، ولما انتقد انخراطها في الكونفدرالية الدولية للنقبات الحرة الموالية للغرب .

واغتيل فرحات حشاد في ديسمبر 1952 من طرف «اليد الحمراء» الفرنسية. وانتخُب بن صالح في جويلية 1954 أمينا عاما للاتحاد الشغل خلال مؤتمره الخامس. وكان ذلك منطلقاً لارتقائه السياسي الذي تخلّلته عدة عقبات وتشنّجات.

وكان بن صالح من أنصار المجاهد الأكبر ضد خصمه صالح بن يوسف الذي استنكر الاستقلال الداخلي. وقد حسم الخلاف مؤتمر الانبعاث للحزب الدستوري الجديد في صفاقس في شهر نوفمبر 1955 وفاز بورقيبة بمساعدة الحبيب عاشور المسؤول الجهوي للمنظمة العمالية الذي كلف ما يناهز مائتي عامل لحماية جلسات المؤتمر. وما انفك عاشور يذكر ويؤكد طيلة نضاله أنه يُعد من منقذي بورقيبة.

وقدم أحمد بن صالح لمؤتمر الحزب تقريرا اقتصاديا أعدّه مصطفى الفيلالي يوصي باعتماد التخطيط الاشتراكي. فلم يسمح بورقيبة بمناقشته حيث كان همه الوحيد آنذاك توحيد الصفوف حوله وإقصاء صالح بن يوسف الذي غادر تونس في آخر الامر وارتحل إلى ليبيا في 28 جانفي 1956, وأوقف الحرس الوطني سيارته بجبنيانة، فتم إعلام بورقيبة، فأمر بإخلاء سبيله.

ولم يتخل أحمد بن صالح عن اتجاهه إذ حمل المؤتمر النقابي الخامس في سبتمبر 1956 على اعتماد ذلك المخطط الاقتصادي الذي رفضه مؤتمر الحزب. وفضلا عن ذلك طالب المؤتمر النقابي بتحقيق الوحدة العضوية بين اتحاد الشغل والحزب : مما يؤدي إلى اندماج الحزب في الاتحاد النقابي وأخيرا إقامة حزب عمالي وازالة الحزب الدّستوري.

فتصدى بورقيبة لذلك على مرحلتين : كانت الخطوة الأولى حين

قطع فترة استجمام كان يقضيها في فرنسا وعاد خصيصا إلى تونس ليعلن في المؤتمر أمام المندوبين وبحزم شديد:

«إياكم أن يتغلب عليكم شعور الحقد المتولد عن الاعتقاد الخاطئ بأن نظاما قائما على الملكيّة الخاصة أو رأس المال ولا يسعه إلا أن يكون غاشما جائرا بحيث يتحتم القضاء عليه وتعويضه بديكتاتورية الطبقة العاملة».

ورد عليه أحمد بن صالح –بعد ان رجع بورقيبة الي فرنسا– بصفة غير مباشرة مصرحا : «علينا اختيار ثورة مستمرة قادرة وحدها على كسر الهياكل البالية واكتساح كل الميادين».

ولجأ بورقيبة في المرحلة الثانية إلى أسلوب غالبا ما استعمله فيما بعد يتمثل في تقسيم الواجهة وإضعافها. فكان وراء إنشاء الاتحاد التونسي للشغل في شهر أكتوبر 1956 كمنظمة نقابية منافسة، وعهد بإدارتها إلى الحبيب عاشور. وفقد بن صالح منصبه وهو غائب بمدينة الرباط المغربية أين كان يشارك في اجتماع للإتحاد الكونفيديرالي الشمال الأفريقي للعمّال. وكان ذلك في شهر ديسمبر 1956 وعوض بالمناضل النقابي والدستوري أحمد التليلي خلال اجتماع مرتجل لللجنة الإدارية للاتحاد الذي حضره عبد الله فرحات ومصطفى الفيلالي.

فلم نقبل كطلبة ظروف ذك الإقصاء إذ كنا نستنكر مبدئيا كل ما يخل بالوحدة النقابية. وقد أحدث ذلك اضطرابا في صفوف اتحادنا في باريس، وكنت في ذلك الحين أمينا عاما مساعدا. ثم انحلت المنظمة النقابية الانشقاقية في ماي 1957 التي كان يديرها الحبيب عاشور واندمج أعضاءها في الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يرأسه احمد التليلي.

وقبل أحمد بن صالح عزله بدون نفور، إلا أن إقصاءه لم يبعده

طويلا عن المسؤوليات، إذ عينه بورقيبة في شهر جويلية 1957 تحت تأثير بعض الحاشية، كاتب دولة للصحة. وأضيفت له مسؤولية الشؤون الإجتماعية عام 1959. وفي شهر نوفمبر 1960 تم تعيينه كاتب دولة للتخطيط، وبعد شهرين عهدت إليه مسؤولية الشؤون المالية ثم التجارة والصناعة ثم الفلاحة وأخيرا التربية القومية بحيث أصبح هكذا أول كاتب دولة يشرف بمفرده على خمس دوائر وزارية.

والجدير بالذكر أن بورقيبة أقر النظام الرئاسي واعتمد النموذج الأمريكي حيث يسمى الوزراء كتّاب دولة.

الحزب الإشتراكي الدستوري

لم يكن بورقيبة مولعا أو ملما بالأمور الاقتصادية. فكانت النواحي السياسية هي التي سادت طيلة حكمه وانعكست الأولويات في البلاد إعتبارا من بداية الستينيات حيث احتاج وضع الاقتصاد التونسي إلى إصلاح عاجل. وكان أحمد بن صالح يعد من الأقلية القادرة على ابتكار الأفكار وعلى عرضها والدفاع عنها بحماس رغم اتجاهه الإيديولوجي. وقد عرف كيف يتفادى في حديثه مع بورقيبة ما يمكن أن يوحي باشتراكية البلدان الشيوعية. وقد عم وقتئذ التخطيط الاقتصادي والمالي البلدان النامية.

وكان أحمد بن صالح يحتذي بتفكير جيرار دي برنس الأستاذ في معهد الدراسات العليا بتونس وتلميذ فرانسوا بيرّو الاقتصادي الشهير في جامعة مدينة ليون وكلية باريس. وكانت هذه المدرسة الاقتصادية قد وضعت نظرية إنمائية ترتكز على التشغيل الشامل وعلى الاستغلال الأقصى للموارد. وكانت توصي السلطات السياسية للبلدان الفتية تشكيل أقطاب تنمية تستوجب حصر كل النشاطات الاقتصادية وتعبئة كل الطاقات.

وقد ساهمت هذه المكاتب في تونس وفي الجزائر وفي السنغال في وضع المخططات الاشتراكية. وكانت النماذج قيمة وصالحة من الوجهة النظرية غير أن التطبيق كان فاشلا لتجاهل المسؤولين المعطيات البشرية والظروف الاجتماعية. وفي كل تلك البلدان كان قصور الديمقراطية جليا في الدولة وفي الحزب وفي المنظمات المدنية، وقد أخضعت لانضباط سياسي مشدد وصارم.

وفي تونس أخذ المجاهد الأكبر يحث الشعب على دخول «الجهاد الأكبر»: هذه المعركة الجديدة للتنمية التي لا تقل أهمية عن الجهاد الأول السياسي. وكان يقول عن أحمد بن صالح أنه الرجل الوحيد الذي جعله يتصور ما ستكون عليه تونس في السنوات العشرين القادمة.

ولم يخل التزامه هذا من بعض الحسابات السياسية، وكان يسعى الى مواجهة ضغوط جماعة تونس العاصمة وعلى رأسها كل من المنجي سليم والطيب المهيري والباهي الأدغم والصادق المقدّم بمساعدة أحمد التليلي داخل الحزب. فعمد بورقيبة بالإعلان مرات عديدة عن تأييده المطلق لبن صالح وسياسته قائلا : «إنني أتحمل شخصيا مسؤولية التخطيط، فإني أحميها وأضعها تحت سلطتي. فمن الآن فصاعدا يتبنى الحزب مهمة التخطيط». وأكد اختياراته من خلال تعيين بن صالح بصفة تكميلية عضوا في الديوان السياسي في شهر نوفمبر 1961, وذلك على الرغم من إخفاقه في انتخابات اللجنة المركزية للحزب أثناء مؤتمر سوسة في شهر مارس 1959.

أثارت تلك الآفاق الاقتصادية الجديدة وعواقبها السياسية تحفظات عديد من رفاق بورقيبة وقلقهم خشية تسلط مسيريها وتعسفهم. واستمر رجال السياسة بمدينة تونس العاصمة في محاولاتهم للحد من نفوذ بن صالح، وساعدهم في ذلك بوادر نفور المواطنين من سياسة التعاضد وخاصة من أساليب إقرارها. وفي أواخر

شهر نوفمبر 1961 قاموا بمناورة ذكية حين اقترحوا على بورقيبة تعيين مدير الحزب عبد المجيد شاكر كاتب دولة مساعدا للاقتصاد الوطني، وعللوا ذلك رسميا بضرورة وضع الحزب في خدمة الاقتصاد. فوافق بورقيبة. ثم فاجأهم باعتزامه تعييني مديرا للحزب، وكان هدفه التحكم فيه بواسطة أحد رجالاته وإقحام أقطابه في مغامرة التخطيط وكسر معارضتهم للسياسة الاقتصادية وخاصة مناهضتهم لأحمد بن صالح. فاستقدمني حينئذ الطيب المهيري وزير الداخلية إلى مكتبه، وأخضعني لمدة ثلاث ساعات لنوع من الإختبار السياسي لمعرفة نزعاتي بدقة والتأكد من حفاظ الحزب مستقبلا على اتجاهه الشعبي والنضالي. فأدرك بن صالح حقيقة هدف خصومه، فراجع رئيس الدولة وقبر المسعى. واحتفظ عبد المجيد شاكر بوظائفه داخل الحزب، وحتى لا تعاد الكرة، تم تعييني سفيرا في العاصمة السينغالية وفي البلدان الإفريقية الأخرى الناطقة بالفرنسية.

وفي 12 أفريل 1962 سوّى بورقيبة وضعه بزواجه من وسيلة بن عمّار التي كانت تربطه بها ألفة قديمة العهد، وترأس الاحتفال رئيس بلدية المرسى الطيب المهيري. وكان من شأن وسيلة «البَلْدِية» المنتسبة إلى المجموعة البورجوازية في العاصمة أن تحد من نفوذ الساحليّ الأصل، وخاصة من هيمنة بن صالح، وقد تفاعل معه ابن بورقيبة عداء لوسيلة منذ طلاق أمه. وهذه الحسابات خاطئة : فإن بدت وسيلة منحازة أحيانا إلى هذا الشق أو ذاك، فهي كانت دائما حليفة بورقيبة وحليفة كل من خدم مصالحهما السياسية.

وبرزت سنة 1962 قضية أخرى عكرت صفو القصر الرئاسي في قرطاج، اذ وقع اكتشاف مؤامرة لاغتيال بورقيبة في 20 ديسمبر. وكانت مجموعة المتآمرين تشمل يوسفيّين قدامى وعسكريين. وكانت قد بدأت المرحلة التحضيرية لهذه العملية التآمرية منذ شهر أوت، ولم

يتم اكتشافها إلا قبل تنفيذها ببضع ساعات حين ذهب الضابط المسمى التوكابري إلى الباهي الأدغم، بعد أن أنّبه ضميره ليشي بالمؤامرة وبالمتواطئين. وكان من المفروض أن تنطلق دبابات من ثكنة العوينة الواقعة قرب المطار لمحاصرة القصر الرئاسي، وكان ينتظرهم الضابط المرافق الخاص لرئيس الدولة ليقودهم حتى غرفة الرئيس لاغتياله.

وخلال المحاكمة صرح ضابط صف من بين المتهمين : «أنه ورفاقه لن يغفروا لبورقيبة استعماله لهم كضحية أثناء معركة بنزرت». وأصدرت المحكمة العسكرية حكمها، ونفذ حكم الإعدام شنقا على أحد عشر من بين المتآمرين . وأصدر بورقيبة عفوا عن الضابط المنصف الماطري مراعاةً لعمّه محمود الماطري زميله في النضال.

وأراد الرئيس اغتنام هذه الفرصة لإعفاء الطيب المهيري وزير الداخلية من مهامه واستبداله بقريبه الهادي خفشّة. فالتحق وزير الداخلية برئيس الدولة في الكاف وصارحه بجرأة بأنه باقٍ وزيرا للداخلية طالما ظل بورقيبة على رأس الدولة، وبين أن مسؤولية التقصير تقع على عاتق مدير الأمن ادريس قيقة. فحُمّل هذا الأخير مغبّة ذلك ظلما، وأُعفي من مهامه وأُلحق بمصالح السياحة.

وكان رد الفعل أن ازداد كبت الحريات على الصعيد الداخلي. فحُظر الحزب الشيوعي ومجلتة ، وكان يشرف عليها سليمان بن سليمان أحد الرفاق القدامى للمجاهد الأكبر.

وفي ذلك الخضم مُنح أحمد بن صالح حرية واسعة للتصرف في شؤون البلاد اقتصاديا وسياسيا. فتناسى وزراء السيادة وصارت له نفوذ مكنته من التفوق على زملائه الآخرين في الحكومة. وتشدد لتطبيق تجربته الاشتراكية، واستغل المناخ السياسي الذي طغت عليه آثار مؤآمرة قرطاج وذيول معركة بنزرت. وأقر المخطط التمهيدي الأول (1961) ضمن الآفاق العشرية وتلاه المخطط الثلاثي الأول وأمضاه

رئيس الدولة في غرة جوان 1962 : يوم العيد الوطني.

وفي السادس من شهر فيفري 1963 أعلن بورقيبة في تونس العاصمة: «إن المعركة ضد التخلف هي نضال في سبيل كرامة البشر وعزة الوطن (...) وفي هذه الظروف يفرض الواقع علينا أن نحد من الحريات ومن امتيازات الملكية وينبغي أن نستخدمها لبلوغ إنتاجيّة أفضل ومردوديّة أعلى لفائدة مجموع المواطنين».

واشتد خطابه في صفاقس عاصمة الجنوب الاقتصادية . فأكد في شهر جوان 1963 : «أما أولئك الذين يقومون للدفاع عن الحرية الفردية والقطاع الخاص وحرية النشاط الاقتصادي، فإننا نقول لهم أن التخطيط يخدم مصلحة الجميع. وفي وضعنا الراهن فلا نجاعة إلا للعمل الجماعي».

وقد تبدو هذه اللهجة غريبة على لسان بورقيبة. والواقع أنه اقتنع بضرورة إصلاح العقليات بغية إنشاء بنية اقتصادية جديدة في إطار ثورة قادرة على تطوير الفرد بطواعيّة، بينما كان بن صالح يعتقد العكس إذ صرح : أن «الهياكل الجديدة هي الوحيدة التي تخلق العقليات الجديدة وتبعث مجتمعا منسجما وخاليا من الطبقات الاجتماعية (...) وان نظام الحزب الواحد لا يعوق تحرير البشر ولا يمنع إقامة الاشتراكية ولا يصدّ عن الديمقراطية وعن مطالب الشعب». ودام ذلك الالتباس في النظرة وفي التطبيق طيلة العشرية حيث غاب النقاش وغمرته دوامة الثورية.

وجنّد مجموع الحزب والمنظمات المهنية والمؤسسات والمجتمع المدني، وسخّرت القوانين الأساسية في سبيل مسايرة هذا الاتجاه. واستغل بن صالح تأييد بورقيبة لافكاره لتعبئة جميع الطاقات معتمدا أسلوب البلدان الشيوعية والاشتراكية، واستفاد من تبعية طبقة انتهازية منضبطة جندها لدفع مشاريعه وصد كل متخاذل.

وفي غمرة ذلك الاندفاع، أقر إصلاح القطاع التجاري سنة 1963. فكانت الصدمة حيث تم بين عشية وضحاها تشتيت مسالك التجارة التقليدية واستبدالها بشبكة مركزية من وكالات الدولة والتعاضديات. وأرغم التجار على الانضمام إلى تلك الوحدات الجماعية. وقُضي هكذا على الدكاكين الصغيرة المتعددة التي كانت تشكل جزءا هاما من التنظيم المعماري ومن النسق الاجتماعي. وكان غالب أولئك التجار من أصيلي جزيرة جربة يعملون بكدٍّ ويقيمون غالبا داخل محلاتهم قانعين بمداخيل ضعيفة. وجاء هذا المنهاج الجديد لتبديدهم حيث كانوا يشكلون في رأي الاشتراكيين طبقة محافظة يجب التخلص منها.

وتجسد الهروب الى الأمام الذي أصاب البلاد في تأميم الأراضي الفلاحية. وكان بن صالح يعتبر ذلك أمرا ضروريا عاجلا لإقامة النظام الفلاحي الإشتراكي. وجاء هذا القرار بعد أن رفضت فرنسا بتاريخ 12 أفريل 1964 عقد مفاوضات واعتزامها قطع مساعدتها المالية اعتبارا من آخر الشهر. فأصدرت تونس حينئذ قانونا صادق عليه مجلس الأمة في 12 ماي 1964 بتأميم كافة أراضي الأجانب. وقد اختير هذا التاريخ عمدا لأنه يصادف ذكرى فرض الحماية الفرنسية التي تسلطت على تونس في 12 ماي 1881. وكان بورقيبة حريصا على اختيار التواريخ باعتبارها تمثل رموزا تشهد على نضاله السياسي. وعمد إلى توقيع القانون القاضي بالتأميم على تلك المائدة التي تم عليها سالفا توقيع معاهدة الحماية بقصر باردو. وهكذا أراد أن يقيم الدليل على محو السبب الأصلي لاستعمار تونس. وأثبت في الوقت نفسه حرصه على عدم انقطاع العلاقات مع فرنسا وصرح بأنه «لم يعد ثمة بعد ذلك موضوع يعكر صفو العلاقات بين البلدين».

فهذه الأراضي المقرر تأميمها وإدخالها حيز أملاك الدولة كانت تعد من بين أخصب المساحات الفلاحية ولاسيما تلك الواقعة في شمال

البلاد، وهي تمتد على ما يناهز أربع مائة ألف هكتار من حقول الكروم والقمح والزيتون وغيرها. وتم فورا تحويلها الى تعاضديات والى وحدات انتاج حتى تشكل نواة يتجمّع حولها كامل القطاع الفلاحي. وعند التطبيق نفر الفلاحون من الاندماج ضمن هذا النظام الجديد. فتعنّت بن صالح وفرض عملية تجميع الأراضي ليضم قهرا ما تبقى من المزارع الخاصة المتفرقة الى أملاك الدولة. وسمي العمال المزارعون بالمتعاضدين وكانوا في الحقيقة يتقاضون أجورا وكان يُزعم لهم أن الأرض أرضهم. وامتدت سلطة الدوائر الحكومية ونفوذها البيروقراطي في جو عشوائي فوضوي، وظلت بعض الوحدات الزراعية بورا مهملة، وزوّدت أخرى باليد العاملة بما يفوق احتياجها. وتجاهلنا المكننة وعصرنة التقنيات. ولم تنعقد مجالس الإدارة للتعاضديات بانتظام لأن العديد من المعنيين بالأمر كانوا شبه أميّين لم يستوعبوا الكثير من الأهداف، وكان همهم الوحيد تحديد ما سوف يتقاضونه من أجور ثابتة. وطلب بن صالح كوزير للمالية تمويلات مسبقة من الخزينة لفتح مجالات للعمل، وأخذ يوزع مواد غذائية كالزيت والسميد لتكميل مستحقات العمال نظرا لعدم قدرة الميزانية على دفع الأجور. وبلغ عدد العاطلين عن العمل في البلاد رسميا ثلاثمائة ألف نسمة أي ما يساوي أربعين بالمائة من عددالسكان العاملين.

ونظمت حملات إعلامية لاستعراض منافع السياسة الاشتراكية الفلاحية كما تجندت المنظمات الطلابية والنقابية وغيرها للدفاع عن الإصلاحات، وتعددت اجتماعات ينظمها الحزب مع مختلف فئات السكان. فالأمر كان يقتضي استنفار وتعبئة العناصر النشيطة في سبيل الاشتراكية وشلّ حركة الساخطين على الوضع وكبت أصواتهم. وفي هذا النطاق تم تنظيم حلقات دراسية للشباب الريفي في الشابة وأخرى للشباب العمالي في منزل بورقيبة إضافة الى اجتماع الشبيبة

المدرسية، ولقاء المدرّسين وموظفي الدولة حيث جرى حث الجميع على أن يكونوا «راية الاشتراكية». ثم كان المؤتمر الوطني للتعاضد في 20 أوت، وكان يرمي الى استكمال نظمه الأساسية. وانعقدت ندوة السفراء التي حمّلنا فيها وزير الاقتصاد على الدفاع عن سياسته الاقتصادية، وحثنا على إيجاد الأسواق التجارية والمساعدات المالية.

وما انفك بورقيبة يجدد دعمه لهذه السياسة خاصة عند شعوره بتردّد المواطنين. فصرح لصحيفة لوموند في أوت 1964 : «إذا كانت الطريق المؤدية الى تحقيق النمو تكلفنا سلك منهج الاشتراكية أو حتى مسلك التجمعيّة والنظام الجماعي، فإنني لا أرى أي مانع في ذلك».

وفي شهر سبتمبر 1964 اقتضى الأمر تخفيض قيمة العملة التونسية بنسبة 25 بالمائة إثر تطبيق المخطط الأول و ما نتج عنه من مغبّات أدت الى أزمة مالية اتصفت بالعجز الهيكلي للميزانية التجارية وبالنقص في العملة الصعبة. وانهارت الأرصدة الخارجية بمقدار 50 بالمائة في أقل من سنة واحدة. فتم اللجوء الى مؤسسة الإصدار النقدي (البنك المركزي) وتضخّم مجموع النقد المتداول بنسبة تناهز 25 بالمائة. فأوصى صندوق النقد الدولي باعتماد مخطط استقرار لموازنة الخلل في الميزانية الخارجية. وأثار تجميد الأجور أزمة أدت الى مجابهة اتحاد الشغل وأصر بن صالح علي متابعة مسيرته وتوسيعها إلى النطاق السياسي.

وانعقد ببنزرت في شهر أكتوبر 1964 ما سُمي بمؤتمر المصير، وقد اقتصر على مصادقة ما اتخذه المجلس الوطني في شهر مارس 1963 من قرارات كان قد تم تطبيق معظمها. وأصبح الحزب الدستوري يسمى بالحزب الإشتراكي الدستوري. وكاد يحذف الرّمز «الدستوري» ذاته، ولكن هذا ما لم يقبله بورقيبة.

وأنشئت لأول مرة لجنة مركزية للحزب على غرار الأحزاب

الشيوعية تمثل نظريا هيئة الحزب العليا، وهي غير خاضعة لسيطرة المؤتمر، وتشمل جميع الوزراء والولاة والمسؤولين الجهويين للحزب وكبار الموظفين. وعُدل عن انتخاب أعضاء الديوان السياسي، وعُهدت مسؤولية إختيارهم مباشرة الى رئيس الدولة من بين أعضاء اللجنة المركزية. وهكذا أصبحت الأجهزة الحزبية تشكل لجانا شخصية لا أصول لها ولا شرعية حقيقية.

وعلى غرار نموذج البلاد الشيوعية أصبح الحزب يشكل نواة تدور حولها توابع تمثل مبدئيا مختلف نشاطات البلاد. وأصبح ذلك شأن المنظمات الاجتماعية التي تسمى بالقومية : الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين والاتحاد النسائي. وتميز الاتحاد العام التونسي للشغل على باقي المنظمات نظرا لقوته الذاتية، وكان يواكب اتجاه الحزب ويردع نفوذه : وقد حاولت السلطة إخضاعه على غرار ما حصل لاتحاد الطلبة، وتكررت هذه الصدامات والخلافات والنزاعات بين الحزب واتحاد الشغل خاصة على مستوى القيادة.

واتخذ بورقيبة قرارا يقضي بترؤس الولاة اجتماعات الحزب والمنظمات بما في ذلك اتحاد الشغل وكأنها ملحقة بالحزب. ويوافق ذلك المفهوم اللينيني للنظام الذي تندمج فيه النقابة بالحزب الذي يلتصق هكذا وثيقا بالطبقة الكادحة والجماهير البروليتارية.

وما ان انتهى مؤتمر بنزرت حتى اعتزمت السلطة الحزبية السيطرة على القاعدة الشغيلة. فتقرر إنشاء شُعب دستورية مهنية داخل جميع المؤسسات الاقتصادية بغية مزاحمة الخلايا النقابية وإخضاعها مباشرة. فثارت ثائرة الاتحاد، وكان رد فعله فوريا. واعترض الحبيب عاشور في 8 جانفي 1965 كتابيا على مشروع الحزب، وبعد ستة أشهر أعلن في أول ماي وبمناسبة عيد الشغل استقلالية النقابة.

ولم يكن الحزب ليتقبّل ذلك. فتم انتهاز حادث طرأ في شهر

جويلية لإقصاء الحبيب عاشور عن المنظمة. فقد شبّ حريق في سفينة تربط بين مدينة صفاقس وجزيرة قرقنة (مسقط رأس الزعيم النقابي) تابعة لشركة كان يرأسها عاشور، وأسفر الحريق عن مقتل ستة سياح. فألقيت المسؤولية عليه عسفا، وتم إيقافه قضائيا واستبداله على رأس اتحاد الشغل بوال سابق البشير بالآغة أحد مؤسسي الاتحاد .

واطمأنت السلطة على اتجاه الهياكل السياسية والادارية التي أصبحت في أيد أمينة : فكان محمد الصياح ماسكا بزمام أمور الحزب والبشير بالآغة بشؤون اتحاد الشغل، ويدعم حاسم من بن صالح عُيّن الباجي قائد السبسي وزيرا للداخلية، وتم تحت إشرافه «تطهير» الإدارة الجهوية وتعيين مسؤولين جدد أوفياء. وصرح وزير الشؤون الخارجية، الحبيب بورقيبة الإبن علنا بأن السياسة الاقتصادية للبلاد تفرض تبني وزير التخطيط اختيار السفراء.

وعلى الصعيد الجهوي اعتمد بن صالح على معاونيه الوفيّين : ومن بينهم عمر شاشية الذي ولاّه ثلاث ولايات هامة بمفرده : سوسة والقيروان ونابل، والهادي البكوش والي صفاقس وكان يعتبر آنذاك بمثابة «هاجسه الوسواس» سياسيا واجتماعيا.

وارتكز النظام على الحزب الذي كان يدير شؤونه محمد الصياح وعلى الدولة التي كان يجسمها بورقيبة نظريا ويقودها ويراقبها أحمد بن صالح فعليا. وهكذا اتفقت الإيديولوجية والانتهازية وتم إخضاع السياسة لتوجه الاقتصاد والعكس بالعكس.

وهكذا تمت صيانة النظام وإخضاع جميع الأجهزة بفضل التلاحم بين الدولة والحزب والتواطىء بين الحبيب بورقيبة واحمد بن صالح. واختفت على صعيد النظم المؤسّسية أية معارضة وأية آراء انتقادية. وامتد نفوذ ابن صالح من القطاع الاقتصادي الى الميدان السياسي وأيده خاصة حليفاه كاتبا الدولة للداخلية والخارجية وجاراه

باقي الوزراء خوفا أو بهتانا. وأذعنت المجموعة المتألفة من أعيان الحزب، وقد ضعف نفوذها بعد وفاة الطيب المهيري سنة 1965. فاستسلمت للسلبية والترقب، وقد تجاوزتها الأحداث. ولم يجهل بورقيبة خذلانهم، فعمد إلى إشراكهم في عمليات دعائية لشلّ حركتهم. فشاهدنا على سبيل المثال كلاًّ من الباهي الأدغم وعبد الله فرحات يمتطيان جرّارا لكسح الطوابي الفاصلة بين الممتلكات من الحقول والمزارع : مما عرضهم للخجل والسخرية بعد سقوط بن صالح.

وقد أصبح الحزب الإشتراكي الجديد يكرس كل طاقاته ونشاطه في سبيل قضية التعاضد وغرس فكرة العمل الجماعي. ويقف أحمد بن صالح مجسّدا هذا الطموح وتبعه كبار المسؤولين مرغمين لا أبطالا. وقد بالغ الباهي الأدغم الأمين العام للحزب لما صرح بأن «هياكل التعاضد تشكل بالنسبة للحركة التعاضدية ما كانت تمثله هياكل الحزب بالنسبة للحركة الوطنية».

ولم ينقض شهران عن مؤتمر بنزرت حتى تعرضت البلاد إلى هزة أولى تمثلت في أحداث بلدة مساكن الساحلية في 15 ديسمبر 1964 : تظاهر السكان اعتراضا على القرار القاضي بإرغام 147 من المزارعين الصغار على الانضمام إلى ما أنشئ من تعاضديات الاشجار المثمرة، وبإجبارهم على قلع أشجار الزيتون المُسنّة. فكان الإصطدام شديدا وتم إلقاء القبض على عشرات المتظاهرين إضافة إلى حلّ شُعب الحزب السبع التي كانت تؤيد الفلاحين. فكان اضطرابا شعبيا أثار حيرة بورقيبة، فصرح فورا بأن الحكومة مستعدة لإرجاع الأراضي إلى مواطني بلدة مساكن معلنا : «إن أكثر ما يهمنا ليس هو حق الملكيّة بل طريقة ممارسته».

فما أشدّ سوء التفاهم الإيديولوجي بين رئيس الدولة ووزير اقتصاده ! ولكن ذلك لم يمنع بن صالح عن الرد يوم 25 أكتوبر 1965

بمناسبة ندوة دولية حول القرض الزراعي بأن «التعاضديات تظل ملك المتعاضدين وستبقى كذلك».

وتواصلت جبهات الصمود بأشكال مختلفة واتسع نطاقها. ولم يكترث أتباع وزير الاقتصاد بما كان يجري لعمق انغماسهم في حلم اشتراكي وطموح سياسي متجاهلين واقع البلاد ووضع مواطنيها. وطمست مسألة خلافة بورقيبة قصدا، واعتقد أحمد بن صالح أن أمرها أصبح منتهيا وقد فُسح المجال له بعد وفاة الطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية وبعد مغادرة أحمد التليلي البلاد.

النظام الاقتصادي المجموعاتي

كنت وقتئذ سفيرا في إفريقيا الغربية حيث أعددت لبورقيبة جولة دامت شهرا كاملا من 15 نوفمبر إلى 22 ديسمبر 1965 زار خلالها ثمانية من البلاد الناطقة بالفرنسية. وقد صرح الرئيس بأن جولته هذه شبيهة برحلة البحّار حنّون الذي انطلق من قرطجنّة قبل ثلاثة آلاف سنة.

وفي داكار ابدى الرئيس اهتماما بالغا بالتجربة الاشتراكية السينغالية تحت إشراف الوزير الأول محمّد ضيا وبإيحاء الأستاذ دي برنيس على غرار ما حصل في تونس. وأجرى محادثات مسهبة اجتهد خلالها الرئيس ليوبولد سنغور في عرض المساوئ التي حلت ببلاده منتقدا تخطيطا اقتصاديا لم يراع وضعية المواطنين وأنبنى على طموح سياسي مفرط تفوّق على كل الاعتبارات وتغلب على كل القيم.

فطرح الرئيس عليّ أسئلة عديدة حول انسياق أهل السنغال مع ذلك التيار الاشتراكي وما أسفر عنه في المجال الاقتصادي وعلى الصعيد السياسي. وكان استقصاء بورقيبة دقيقا بالنسبة لدور الوزير الأول ممادو ديا (محمد ضيا) وحكومته. فشرحت له كيف فشلت التجربة الاشتراكية السنغالية اقتصاديا وأدت إلى تفكك اجتماعي وانحدار

سياسي. ورويت له تفاصيل الأحداث التي عاشتها السنغال في شهر ديسمبر 1962 وما تولد عنها من نكبة أتت نتيجة للمجابهة السياسية بين رئيس الدولة والوزير الأول الذي صدم الشعب السنغالي لما أعلن آخر المطاف عن انطلاق «المرحلة الثالثة من تجذير طابع الاشتراكية وترسيخه في الاقتصاد الزراعي». فقدم أربعون عضوا في مجلس النواب من أنصار الرئيس سنغور اقتراحا لسحب الثقة من الحكومة. فطالب الوزيرالأول هؤلاء النواب المنتخبين تحت راية حزب الحكومة أي الاتحاد التقدمي السنغالي بتبرير موقفهم مسبقا أمام المجلس الوطني للحزب. وأمر فريقا من رجال الدرك بتطويق مقر البرلمان لمنع دخول النوّاب «المتمرّدين» لتفادي التصويت على الاقتراح في مجلس الأمة. وفاض الكأس لما وقع مرسوما يقضي بوضع فريق من الحرس تحت تصرف رئيس الجمهورية «لحمايته».

وعلى مدار الأربع والعشرين ساعة ساد جو إنقلابي في البلد، وأخذنا نرتقب في حيرة ليلة 18 ديسمبر إذ بدا الرئيس سنغور وكأنه فقد كل شيء. [وقد استضفت عشية ذلك اليوم ابنه الشاب فيليب للإقامة بالسفارة بصحبة مربّيته].

وفي وسط الليل قام الرئيس السنغالي بتعيين قائد جديد لهيئة الأركان مستجلبا هكذا تأييد الجيش الذي تحول إلى صفه. فطوّق بدوره مبنى الحكومة حيث لجأ الوزير الأول وبعض مقربيه. فأصبح التهديد خطيرا ينذر بمجابهة وخيمة بين قوتي الدرك والجيش. وفي الفجر تمت المصالحة بين القوتين، فكان إجلاء ممادو ديا ومساعديه مخفورين حتى مقر إقامتهم.

وفي الصباح واصل الوزير الأول نضاله، وخطب أمام حشد من الجماهير من شرفة بيته الواقع في المدينة العتيقة للعاصمة السنغالية. فاستولى أنصاره بعد مناوشات على مقر إذاعة داكار، فأصبحت تساند

الوزير الأول وتؤيده. وبعد بضع ساعات تم الاستيلاء على محطات الإرسال المركزية الواقعة على مسافة ستين كيلومترا من العاصمة داكار على أيدي أنصار الرئيس سنغور بمساعدة جماعة تنتمي إلى التعاون الفني الفرنسي . فانقلب هكذا الوضع، وأُلقي القبض على ممادو ديا مساء اليوم نفسه وأحيل للمحاكمة.

أصغى بورقيبة إلى ما سردته له من وقائع بكامل الانتباه، وطرح عليّ العديد من الأسئلة الدقيقة إذ كان يقايس في قرارة نفسه بين تلك الأحداث وما يمكن أن يجري في تونس من تناحر على السلطة بعد الفشل الاقتصادي والاجتماعي وما يليه من أزمة سياسية.

وتأكدت الشكوك خاصة أثناء إقامته في ساحل العاج. فكان هذا البلد تحت السلطة الأبوية لرئيس الدولة هوفوات بوانيي الذي اختار اقتصاديا النهج الليبرالي المطلق. فتمكنت بلاده من الازدهار خلافا لتدهور السنغال. وبدون أن يلمّح صراحة إلى تونس، ركز الرئيس العاجي امام بورقيبة على الكارثة الاقتصادية والسياسية التي سبق له أن تنبّأ بها للسنغال نتيجة «تجربة إشتراكية فوضوية ونوايا سياسية مبيّتة».

وهكذا أتت محادثات الرئيس بورقيبة مع صديقيه حكيمي أفريقيا وما تلقاه منهما من معلومات لتحيّره بالنسبة إلى المآل السياسي لتونس مع منهجها الاشتراكي وطموح بعض رجالها.

فهل كان لذلك الإدراك والوعي تأثير في عزمه على استقدامي إلى تونس؟ على كل حال، أحاطني علما فور إتمام جولته الإفريقية بضرورة عودتي إلى البلاد. وفعلا تم استدعائي إستعجاليا في شهر ماي 1966, واضطررت خلافا للعرف الديبلوماسي إلى توديع رؤساء البلدان الأخرى كتابيا باستثناء المسؤولين في السنغال. وكنت أود أن أُمنح مزيدا من الوقت للاستئذان شخصيا من رؤساء الدول الست الذين تم اعتمادي

لديهم وتوديع أصدقاء تونس، لا سيما وأنني كنت قد توصلت خلال ما يناهز ست سنوات إلى إنشاء شبكة من عرى الصداقة والتعاون إزاء بلادي في جميع الأوساط، وقد تفهّمت أفريقيا وتعلقت بها.

وفور عودتي إلى تونس، اعتزم الرئيس تعييني على رأس التفقّدية العامة للمؤسسات العمومية لدى الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة. وكان بورقيبة يسعى الى التحقيق في وضع المؤسسات الاقتصادية ولربما لإعانة بن صالح على تعديلها. وكان يريد مساعدته وصدّه في آن واحد دون مجابهته مباشرة لتفادي أي أزمة في البلاد. فتشدّد بن صالح في رفضه للتعيين المزمع، واقترح بأن أقوم بتلك الوظيفة مباشرة ضمن وزارة الاقتصاد. فكُلّفت بهذه المهمة لدى ديوانه بكتابة الدولة للتخطيط والمالية. وبعد مدة قليلة شعرت بأنني دخيل وظللت مبعدا عن المسائل الهامة. فصارحت بن صالح، واتفقنا على ان يقترح على الرئيس أن أشارك في نيبورك الوفد التونسي لدى الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، وقد سبق لي أن تابعت دورتها عام 1959. فاغتاظ بورقيبة ورفض. فسعى بن صالح إلى تعييني واليا في قفصة ولكن بدون جدوى، وانتهى الأمر بتعييني مديرا لديوانه.

وشغلت هكذا منصبا استراتيجيا حظيت من خلاله بإمعان النظر على تلك المغامرة الاقتصادية التي اهتزت لها أركان البلاد دون ان تتحرك هياكل الدولة. فكانت المصالح المالية وإدارة الإحصائيات تخضع وتمتثل لأوامر وزارة التخطيط بحيث كان يتعذر تقدير الوضع الحقيقي بجدية وموضوعية. وأذكر واقعة طريفة حيث عرض وكيل كاتب الدولة للفلاحة على توقيع الوزير مطلب قرض من البنك العالمي أذهلني بصفتي مهندسا زراعيا لما كان يرتكز عليه من أرقام خاطئة. فاقترحت عليه أن يتم تزويدنا ولو سريا بمعطيات موثوق بها يمكننا الاعتماد عليها حتى لا نركز عملنا الاقتصادي على معطيات خاطئة.

غير أن بن صالح أبى أن تهتز المؤسسة الإدارية التي كرّست جهدها لانجاح خطته. وكان يخشى عدم تحفظ الموظفين. وهكذا لم يكن يسعني إلا تأجيل بعض القرارات المسيئة. وكان ما يبديه عبد الرزاق الرصّاع كاتب الدولة للمالية من تعاون للتخفيف من الوطأة شدّد عزمي إضافة إلى ما قام به المنصف بلحاج عمر مدير شؤون الميزانية وبعض المسؤولين وقد بذلوا قصارى الجهد لسدّ الثغرات ولاسيما في مجابهة العجز المتفاقم في الميزانية لما كان يتخذه الوزير من قرارات تجاوزت طاقات البلاد. فكنا نتناقش معا يوميا في وضع الخزينة العامة وما كانت تسدده من مبالغ مسبقة، و كنا نبدي تأسفنا على ذلك المناخ الذي غالبا ما تخللته العلاقات النزاعية بين الوزارة والبنك المركزي إذ أن المسؤولين في هذه المؤسسة المصرفية، بخلاف زملائهم في الإدارات الأخرى كانوا ينفرون من تسييس قراراتهم وتصرفاتهم ويصرون على الحفاظ على انضباطهم المهني.

أما وزير الاقتصاد فقد أصبح أسير النظام الذي أقامه بدوّامته ، واستمر في اتخاذ القرارات بمفرده غير آبه بالمؤسسات. فكان غالبا ما يناجي نفسه في الحقيقة ويتحاور مع الرئيس عن طريق خطاباته التي كانت تُبث كاملة على قنوات الإذاعة، وكان بورقيبة يثابر على الاستماع إليها في كل مرة على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال .

وأخذ بن صالح ينزوي أكثر فأكثر مع بورقيبة، على انفراد متجاهلا بشموخ ما ساد البلاد من تساؤلات وتحفظات واعتراضات. فعبثا طلبت منه أن يشرّك أقطاب الحزب في الديوان السياسي . وكنت عديم القوة على غرار العديد من أصدقائه الذين انشغل بالهم لما أصبح فيه من عزلة ونفور.

وإحقاقا للحق يجب الاقرار بنجاح اقتصادنا على الصعيد الصناعي إذ شرعت تونس في استغلال مواردها الطبيعية بطرق

عصرية. ففي صفاقس أُنشئت شركة مختلطة تونسية سويدية سُميت فوريناد لتحويل ما يستخرج من فوسفاط قفصة، تمهيدا لإنشاء المجمّع النفطي الكيميائي بمدينة قابس. كما تأسست في بنزرت شركة مختلطة تونسية إيطالية لتكرير النفط ، وقد وصلت عمليات التنقيب إلى نتائج طيبة. وقمنا في القصرين بإنشاء شركة وطنية لتحويل الحلفاء إلى سليلوز (عجين الورق) وتصديره مؤقّتا حتى يحين استغلاله في صناعة الورق. وأقيمت مصانع عصرية لصناعة الأنسجة في مدينة قصر هلال مهد صناعة النسيج التقليدية. وتُعتبر سياسة تركيز القطاع السياحي من أفضل الإنجازات في تلك الفترة. فمنذ عام 1963 تم تأسيس شركة النزل والسياحة التي شملت ثلاثة عشر فندقا فخما. وأخذت المبادرات الخاصة تستثمر بنجاح في هذا القطاع مع ما عقب ذلك من رواج سياحي وطفرة في العملة الأجنبية. وأقدمت البلاد هكذا على تحقيق مشاريع كانت تبشر بمستقبل تونس الصناعي.

وفي المقابل، اتخذت عملية احتكار القطاع التجاري في إطار الوكالات والدواوين الجديدة صبغة إدارية بيروقراطية أدت إلى نتائج معاكسة، وإن كان يجب إعادة تنظيم صادرات وواردات البلاد . وكان كذلك الشأن مع الوحدات المركزية للشراء والتوزيع وتعاضديات الاستهلاك : فقد طغت سلبيا على القطاع الخاص مع أنها أنشئت مبدئيا لتنظيم السوق. وبلغ الإصلاح التجاري ذروته، وفتحت محلات تجارية حكومية أبوابها في كل مكان لتقضي على التجارة الفردية.

وأصبح هكذا شعار تعايش القطاعات الثلاثة: العمومي والتعاضدي والخاص شعارا أجوف، إذ عمّت سياسة التجميع والتعاضد، وفُرضت على حساب القطاعين الآخرين. فتكدر المناخ السياسي والاجتماعي في البلاد وأصبح ينذر بكل الاخطار.

ونفد صبر اقرباء أحمد بن صالح وأصدقائه. فقصدنا بيته في

رادس وكنت مع أحمد نور الدين أستاذنا المحبوب سابقا وكاتب الدولة للأشغال العمومية و الدكتور حامد القروي أحد قدامى مناضلي الحزب. فسعينا لإقناعه بضرورة التأنّي أثناء وقفة تأمل قبل مباشرة الإصلاح الزراعي. وطال بنا النقاش والدفاع عن الآراء لغاية الساعة الثالثة صباحا ولكن من دون نتيجة، إذ أصر بن صالح على موقفه معتبرا أن الرتل قد انطلق وأن الأمر يقتضي بلوغ الهدف المنشود بسرعة. وكان يردد: «أن قطع اندفاعنا قد يفتح السبيل أمام المعارضة للتكتّل والتنظيم، فينهار كل ما شيّدنا. ولهذا يترتب علينا أن نمضي قدُما وبسرعة إلى الأمام مهما كلفنا الأمر».

وقد ارتأى بن صالح على الصعيد الوطني أن يقنّع ما اعتزمه ويدرج برامجه في لحاف عقيدة متناسقة متماسكة وأراد أن يجعل منها «منهجا اشتراكيا جديدا للبلدان النامية». وكان يرأس اللجنة الإيديولوجية للحزب منذ عام 1965, وكانت متألفة من جامعيين تقدميين كان يسعى في الحقيقة الى تحييدهم والى صدّ انتقاداتهم. وأعدت اللجنة ميثاقا نص على أن : « يوضع رأس المال الخاص والعام في خدمة المجموعة، وتمنح الادارة مساعدتها للتعاضديات التي لا تزال ضعيفة البنية وللمؤسسات العاملة التي تُحدث نشاطات جديدة أو أساسية. ويضمن القطاع العام تلك النشاطات الاقتصادية القاعدية ويتدخل حيثما يبرز عجز المؤسسات الخاصة. ويجب أن يعتبر القطاع التعاضدي أفضل نماذج التنظيم في بلاد يمثل فيها أصحاب الدخل الضعيف الأغلبية الساحقة. والتعاضد مؤهل ليشمل الزراعة والتجارة والصناعة التقليدية حتى المرحلة الثانية التي عليها إقرار الإشراكية نهائيا بين القطاعات الثلاثة ».

واستهدف هذا الميثاق إحباط تأثير العناصر اليسارية المتطرفة التي واصلت نداءها من أجل ثورة الطبقة الكادحة. وقد تعقّدت الأمور

بالنسبة لأحمد بن صالح شخصيا إذ أصبح يتعرض لكره الطبقة المحافظة على يمينه ولتهجمات الشيوعيين على يساره من بين المثقفين والطلاب وخاصة منهم المجموعات المنظمة بمدينة باريس.

وتعمقت الهوّة مع تردي الوضع الاقتصادي. وطال انحباس المطر والجفاف وعرقل المستهلكات الأساسية للسكان. فازداد اصرار السلطة على تعميم التعاضد ولا سيما في الميدان الزراعي. فتركزت وحدات الانتاج في شمال البلاد، وشملت مساحة كل وحدة في البداية أكثر من 500 هكتار. وارتفع عددها من 148 عام 1963 إلى 682 وحدة عام 1966 لتغطي مساحة تقدر بـ 614 ألف هكتار. وتم طوعا أو كرها تجميع كل لأراضي سكان الأرياف حول تلك النّوى لأملاك الدولة المتألفة من الارض المؤممة عام 1964. وهكذا تمت التضحية بسكان الريف ضعيفي الحال، وقُضي على طبقة صغار الفلاحين إذ توجب إبادة قوتها كطبقة على الرغم من أنها كانت تعدّ سبع مائة ألف نسمة أي ما يعادل ثلاثة أرباع السكان العاملين. وبطبيعة الحال تأثر الإنتاج، وتحول العمال الزراعيون إلى موظفين بينما طغت البيروقراطية على غرار ما ساد وحدات الكولكوز في المزارع المتجمّعة في الاتحاد السوفياتي. وانتشرت دمدمة التذمر وهمهمة التمرد في العديد من القرى ولا سيما في منطقتي الوسط والساحل. ولم يكن يمنح النظام الأساسي للتعاضديات صفة المتعاضد إلا لمن شارك بمساهمة عقارية تعادل أو تفوق هكتارين اثنين. واعتزم إشراك أهل الريف من غير مالكي الأراضي شريطة شرائهم لأسهم من ممتلكات الدولة في ظرف خمسة أعوام. وكان أمرا محالا وخياليا نظرا لضعف حالتهم. وتعرضت عملية تعضيد الماشية لصعوبات جمّة، ورفضتها النساء نظرا لأن الإسطبل كان يشكل جزءا لا يتجزأ من البيت وملكاً لجميع أفراد العائلة. واعترض الأهالي لأسباب دينية على تطبيق التلقيح الاصطناعي في تعشير الإنتاج الحيواني.

وضمن ذلك النظام الجديد، كان الفلاحون يعملون شهريا ما بين 10 و20 يوما وكأنهم مجنّدون. ويتقاضون 350 مليما ليوم العمل الواحد وهو مبلغ تافه كان يُدفع كسلفة على حساب الأرباح السنوية. وتوجّب عليهم في الأيام الباقية أن يلتزموا وبدون مقابل بعمل تطوعي كان يعتبر استثمارا على المدى الطويل. وتوفرت أجور المديرين والفنيين إضافة إلى نفقات التعاضديات، وهكذا دفع المتعاضدون الفقراء ثمن انتصاب كامل الهيكل البيروقراطي الإشتراكي.

وكتبت الصحفية آن غيران إثر تحقيق قامت به حول ما شاهدته في قرية قبلاّط: «امتنع أصحاب السلطة الإدارية والسياسية عن الظهور للعيان خشية التعرض لطلقات رصاص المتعاضدين (...) وكانت تظنهم السلطة بدائيين. إلاّ أنهم تنكروا للاشتراكية وطالبوا بحقهم في تأسيس شركات زراعية وتجارية وملكية الأسهم فيها.

وجاء الإنذار خطيرا في جبنيانة بولاية صفاقس حيث رافقت الوزير في أوائل عام 1967. فاستقبلتنا الجماهير بالصفير المعادي وصياح الاستنكار. فلذنا بالفرار أمام ما قُذِفنا به من حجارة، والتجأنا تحت حماية الشرطة إلى مقر المندوبية. فلم يستخلص بن صالح العبرة وتذرّع بأن هذه المنطقة مطبوعة منذ قديم الزمن بالمعارضة، وعمد إلى تغيير المسؤولين فيها وعجّل فيها بتطبيق برنامج التعاضد والتجميع.

ولم يتحسن الوضع على الصعيد المالي بل أخذ في التفاقم بصفة مروّعة. وبلغ حجم الديون المتراكمة على وحدات الإنتاج قدرا لا يطاق، كما أن تكاليف حظائر الشغل المعدة لتأمين التشغيل الكامل تجاوزت بكثير ما تم تقديره وتحديده في الميزانية. وسمحت السلطة لنفسها باللجوء إلى سلفات من الخزانة العامة بلا هوادة وبدون أية رقابة. وارتفع سعر الفائدة للبنوك من 4٪ إلى ما يفوق 10٪ لكثرة التكاليف الاستثنائية المصرفية.

وفي 14 مارس 1967, أصيب بورقيبة بنوبة قلبية خطيرة، ولكنه استرد عافيته بعد فترة قصيرة، غير أنها أثارت روع المواطنين والأوساط السياسية في البلاد وتساؤلات المراقبين في الخارج. وأدرك الجميع فجأة أن المجاهد الأكبر كفيل وهو ضامن الاستقرار بالبلاد غير باق أبديّا على رأس الدولة، ويمكن اذا للتجربة الاقتصادية أن تخفق والمآرب السياسية أن تخيب. واعتبارا من ذلك اليوم أخذت مسألة خلافته تشغل خواطر الجميع، وكان ذلك دافعا إضافيا الى الهروب إلى الأمام. واعتزم بن صالح حينئذ دفع مخططاته مهما كلفه الأمرحتى يتعذر الرجوع عنها وقرر تسخير كل الطاقات لمسيرة جماعية جاهدة سريعة.

ووسط هذا الهيجان أسعدني الحظ بأن أبتعد عن هذا الوحل وأن ألتزم التحفظ وأن أتفادى خيارا حتميا بين البقاء في منصبي كمدير ديوان بن صالح والانسياق معه وبين الإقلاع عنه ومجابهة الرئيس الذي كان لا يزال يصر على مساندته. وسنحت لي فرصة أولى لاعتناق مسؤوليات أخرى حين اتصل بي بعض المقرّبين من بورقيبة من ضمنهم علالة العويتي أمين سرّه الخاص لتأهيلي على رأس اتحاد للمزارعين المزمع عقد مؤتمره حينذاك. فتوصلت بصعوبة إلى إلغاء الاقتراح وتفادي ما كان سيؤدي بي إلى وضع حرج في تلك المنظمة بين أنصار سياسة التعاضد والتجمّع وبين من كان يحاول في الخفاء صد التيّار والتخفيف من وطأته وتوقيف الانزلاق.

وطرأ ظرف ثان ساعدني على التخلص مما تورطت فيه رغما عني وكان ذلك لما اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية في 5 جوان 1967. فشهدت تونس العاصمة اضطرابات فاجأت الجميع وخاصة بورقيبة بمداها وحدّتها. وخرج إلى الشارع آلاف الشبان معظمهم من العاطلين عن العمل ومن ذوي المشاغل الهامشيّة وخاصة من أولئك المواطنين

البسطاء الذين يشكون عيشا عسيرا وضنكا. وقد نفد صبرهم بالنسبة لاي انتعاش اقتصادي، وانزعجوا من العدوان الذي ارتجّت له أركان البلاد وخرجوا للسير والتظاهر في شوارع المدينة، إذ منحهم هذا الحدث فرصة التعبير في نفس الوقت عن ضيق صدرهم من وطأة الأزمة الاقتصادية والإعراب عن سخطهم ضد العدو الإسرائيلي الغاصب. فاستهدف غضبهم رمزين اثنين: المركز الثقافي الأمريكي والمعبد اليهودي في العاصمة إضافة إلى المحلات التجارية الواقعة في شارع لندن والتابعة في معظمها لتجار يهود. فعجزت قوات الأمن عن صدّ تدّفق تيار المتظاهرين ولم يسعها إلا مشاهدة عمليات السلب والنهب واشعال الحرائق وسماع صراخ الأهالي.

أثار ذلك كله روع بورقيبة. فالتجأ إلى زميله القديم في الكفاح ووزير العدل آنذاك المنجي سليم وإلى أحمد بن صالح للتدخل السريع. فلم يتمكنا إلا من عقد اجتماع قصد «تعبئة المناضلين» ضاهت سرعة ارتجاله قلة نجاعته، متجاهلين أن الحزب لم يزل يتمتّع بحيويته وقدرته على التحكم في الجماهير.

وجاء فورا رد فعل بورقيبة على تلك الأحداث، فكان صارما. فحرص أولا على سمعة تونس في العالم. فأوفد ابنه إلى واشنطن ليطمئن المسؤولين الأمريكيين، بينما ذهب الباهي الأدغم إلى بيعة اليهود ليقدم اعتذاراته للحاخام الأكبر. وعشية اليوم ذاته، استقدمني رئيس الدولة وكان يمتلكه الحزن والغضب في نفس الوقت : الحزن لمأساة العرب والغضب لهيجان شعب طالما طالبه بإحكام العقل والنفس والعاطفة. وبعد ان وجه انتقادات لاذعة لنا جميعا، صارحني وقال: «أي اقتصاد يمكن إرساؤه في هذه البلاد حيث يمكن تخريب كل شيء وفي أي لحظة». ثم أعلمني بأنه قرر تكليفي مسؤولية السهر على الأمن الوطني. فلم تفاجئني في الحقيقة تلك الثقة في صميم الحكم إذ لم

يكن بورقيبة يجهل نزعتي البورقيبية وعدم انتسابي لهذه العُصبة أو لتلك الجماعة. وقد ترصّدني وراقبني مباشرة طوال جولته الإفريقية التي دامت شهرا كاملا، وقدر مسيرتي والتزامي منذ عودتي إلى تونس. فتذرّعت بالشك في قدرتي على القيام بهذه المهمة، فطمأنني بأنه سوف يكون بجانبي. فتجرأت على وصف ما كنت قد شاهدته شخصيا يوم انفجار تلك الهزة الشعبية وما لمسته من عدم مبالاة رجال الشرطة وسلبيّة الجيش وغياب مسؤولي الحزب عن الساحة. ثم طالبت بتولي المسؤولية الكاملة عن الشرطة والحرس لتأمين تنسيق جميع قوات الأمن وتحقيق نجاعتها. فوافق على ذلك فورا، وعينت مديرا عاما للأمن الوطني متمتعا هكذا بمسؤولية الاشراف على المؤسستين الأمنيتين لأول مرة في تاريخ تونس المستقلة.

وفي اليوم التالي استقبلني رئيس الدولة عمدا بمعية كل من الباهي الأدغم والباجي قائد السبسي كاتب الدولة للداخلية ليتحسر بشدة على الأحداث التي طرأت وعلى تقاعس المسؤولين أمنيا وسياسيا. ثم قال: «عهدت الى بلخوجة بمسؤولية مصالح الأمن العام من شرطة وحرس وعليكم ان تقدموا له أقصى قدر من المساعدة». فحاول الباهي الأدغم الاعتراض معللا بأنه ربما يجدر الحفاظ على هيئتين مستقلتين حتى تتيسّر المقارنة بين المعلومات، غير أن بورقيبة ثبت في قراره. وسرعان ما تسرّب فحوى ذلك الاجتماع، ولم يعد أحد يجهل مدى مؤازرة الرئيس ومساندته.

وأصبح المنصب الجديد مرصدا قيّما ودقيقا يسمح بمراقبة موضوعية وصادقة للوضع الحقيقي وملابساته. وتوكلت على الله لممارسة تلك المهام ، وكان ذلك في جو سادت فيه الحيرة عند المسؤولين والمواطنين بعد هيجان مرعب وأحداث وخيمة عرفتها تونس المستقلة لأول مرة في تاريخها. فقمت بتحقيق معمق حول

أسباب إخفاق قوات الأمن، وأفادني التقييم السريع لأوضاعها بما كانت تشكو منه من تفاهة امكانياتها وبساطة مهامها وضعف إيمان رجالها. وتبين جليا أن التدهور والكساد الإجتماعي والإقتصادي وانعدام الاطمئنان عمّ أغلب القطاعات ومس حياة العائلات مما وفر كل عوامل الإخلال باستقرار البلاد.

فاقتضى الأمر تطويق المشاكل لمجابهتها وإعادة تنظيم الهياكل بسرعة وتعبئة رجالاتها وتوضيح رؤيتها. فقمت في ظرف ثلاثة أشهر بإنشاء فرقة الأمن العام تماثل الفرق المضادة للاضطرابات في جميع البلدان العصرية. وساعدنا ضابطان أمريكيان خبيران ومتمرّسان على إعداد أول استعراض للفرقة الجديدة. وكان ذلك في 15 أكتوبر 1967 أمام رئيس الدولة ببنزرت بمناسبة الاحتفال بعيد الجلاء عن القاعدة. وأثار الاستعراض إعجاب بورقيبة واطمئنان المواطنين بينما انتقدته أوساط المثقفين والطلاب خشية التجاوزات وسوء استخدام تلك القوة الجديدة.

وساعدني في المهمة وبنجاعة فريق ملتزم وتمكنّا بسرعة من تجهيز أمننا بوسائل عصرية. فأعيد تنظيم شرطة مقاومة الإجرام بمساعدة قسم المباحث بسكوتلانديارد البريطانية. ونشأت كذلك الشرطة المرافقة بالكلاب بمساعدة جمهورية ألمانيا الاتحادية. واحتلت لأول مرة الشرطة النسائية مفترق الطرق والشوارع وذلك بالتعاون مع الخبراء السويسريين. أما فرنسا فإنها قدمت لنا مساندتها في إعادة التنظيم العام لمصالحنا الأمنية والإدارية.

وأنشأنا لأول مرة سجنا خاصا بالنساء في منوبة، ووضعنا حدا للاختلاط في السجن المركزي بشارع 9 أفريل في تونس. وألغينا جميع التصرفات التقليدية القائمة منذ عهد الاستعمار لاسيما منها الحلاقة الآلية لرأس السجين عند دخوله، والتأديب باستعمال السوط الرهيب المعلق على باب كل غرفة جماعية. ولأول مرة وبعد عشر سنوات من

الاستقلال تم استعمال الأسّرة المتراكبة علوا، ووضع حد للنوم مباشرة على الأرض والاسمنت. وبثت لأول مرة جميع برامج التلفزة، وفتحت ورشات للتكوين المهني.

ولكن الأصعب كان تأهيل إطارات ورجال هيئتي الشرطة والحرس وتغيير عقلياتهم المسالمة لحملهم على خدمة الدولة دون غيرها، وقد منحهم المسؤولون المحليون امتيازات عديدة أدّت الى إقامة رابطة تواطؤ معمّمة وخفية امتدت من الهياكل الجهوية حتى بلغت الإدارة المركزية. وكان قد خامرني التفطّن الى هذا التواطؤ حين كنت اشغل وظيفة مدير ديوان بن صالح، غير أنني لم أدرك حينئذ مدى انتشار هذه الظاهرة ومدى تنظيم شبكة خداع ومغالطة تجلت في كامل عمل الشرطة والحرس. وكانت التقارير خاضعة لرقابة السلطات الجهوية، ولم تتعرض قط لتحفظات وشكاوي الفلاحين وردود فعلهم العنيفة في بعض الأحيان، بل تواصلت لسرد الثناء والإطراء على نظام التعاضد ومسيّريه. وكانت بعض الممارسات غريبة لم نعرف حقيقتها إلا فيما بعد، إذ عمد بعض الولاة مثلا الى شراء كميات من الفواكه في صباح اليوم ذاته من سوق الجملة وعرضها على رئيس الدولة وكأنها من انتاج تعاضدية زراعية ما، كما جرى ملء آبار جافة بالماء المنقول والزعم أمام الرئيس بأنها ستستخدم لريّ الأراضي الزراعية إلى آخره....

وباتت المقاومة الشعبية مشتتة ولم يعد انفعال السكان يثير انزعاج كبار المسؤولين، واشتدّ الغضب الشعبي، فأخذ الولاة ومندوبو الحزب يزدادون قسوة في فرض نظام الجماعية في كافة الميادين.

فأصبح الوضع يقتضي التبصر سريعا في حقيقة الأمر. فقررت بادىء ذي بدء الا تخضع التقارير الصادرة عن مصالح الأمن لرقابة المسؤولين المحليين، وأرسلت مهمات تفقدية للتأكد من مدى احترام الواجب ودقة العمل ومصداقية التقارير مما أتاح إدراك الوضع

الحقيقي للبلاد. ولم أواجه من قبل أزمة ضمير مماثلة. فهل ينبغي استنكار الوضع والتنديد به علنا ودقّ جرس الإنذار عند رئيس الدولة أم ينبغي التزام الصمت ؟

واعتزمت اللجوء في مرحلة أولى الى حل وسط، وأخذت على عاتقي أن أبلغ بانتظام كاتبي الدولة للداخلية والرئاسة مذكرات تلخص ما جاء في تقارير أجهزة الأمن التي وإن كانت تتسم بالحذر في صيغتها فمحتواها ينذر بالخطر. وكانت تصل التقارير أصحابها ولكن بدون رجعة وبدون أن يحركوا ساكنا. وكنت اتحادث لضمان سداد الرأي حول المشاكل الاقتصادية مع الشاذلي العياري عميد كلية العلوم الاقتصادية ومندوبنا السابق لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، كما كنت أتناقش مع بعض القدامى في الحزب وأصحاب الجاه والنفوذ في الجهات الذين كانوا مؤهلين لتقييم عواقب تطبيق نظام الجماعية. وكان حسان بلخوجة أحد قدماء المناضلين والمدير العام للبنك القومي الفلاحي يمدني بآراء ونصائح سديدة وكان على بصيرة جيدة بوضع الفلاحة في البلاد ومعرفة فنية دقيقة للمشاكل المالية. وكان الأمر هكذا على الصعيد الصناعي إذ استفدت من الملاحظات الوجيهة الصادرة خاصة عن صديقيّ الملازمَين في تونس : علي المبروك والمختار الفخفاخ لسداد رأيهما اقتصاديا وسياسيا. وكان عديد من أهل الذكر المناضلين القدامى والاطارات مرتاحين لتحليل الاوضاع بصفة شخصية وغالبا خارج الوزارة. ولم تُحدث إشارات التنبيه والإنذار أي نقد ذاتي وجدّيّ في الأوساط السياسية في الحزب و الحكومة. فلا أحد يريد أن يتجاسر على ضبط حقيقة الوضع أو يتجرأ على التعمق في تشخيص مقتضياته وانعكاساته. وأخذت الأمور تتدهور بسرعة وتراجعت قدرتنا على السيطرة عليها وتعدّتنا الأحداث.

وقد حاول الرئيس بعد مغادرتي وزارة الاقتصاد في جوان 1967 أن ينقذ الوضع : فعيّن منصور معلى مساعدا لكاتب الدولة للصناعة والتجارة وهو رجل سياسي محترم لنضاله الوطني ومعروف لكفاءته في المجال التنموي وكان قد اكتسب خبرة طويلة في البنك المركزي. وعزّزه رئيس الدولة بمسؤولين من ذوي الخبرة الفنية والاقتصادية ونذكر خاصة من بينهم المختار فخفاخ الذي أشرف على إدارة الشؤون التجارية وهو أحد قدامى مناضلي إتحاد الطلبة، والتّجاني الشلي الذي تولى شؤون الصناعة والمكّي زيدي على رأس إدارة الموانيء والطاقة. وارتاح بعضهم لتلك اللفتة اليقظة من رئيس الدولة، وتحير لها البعض الآخر ممن اعتنق الاشتراكية الدستورية منذ مدة والتزم بزعيمها.

واشتدت موجة الاستنكار، وامتدت الى المثقفين اليساريين ومن التحق منهم في أوائل عام 1963 بالتيار القومي العربي. فشكلوا «مجموعة الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي»، ونددوا باتحاد الطلبة وقد خضع لأول مرة للحزب وأعلن خلال مؤتمره بالكاف أنه سيقوم بدوره من أجل «استنفار الطلاب والجماهير الشعبية في سبيل الاشتراكية تحت رعاية الحزب والمجاهد الأكبر». فنُقِضَ الاتفاق الضمني بين مجموع الطلبة الذي سمح لجميع التيارات والحساسيات بالتعايش خلال عشرة أعوام داخل الاتحاد. وقد كانت مؤتمراته تتخذ مواقف توفيقية تمثل كافة الاتجاهات حرصا على الحفاظ على وحدة الحركة الطلابية واستقلاليتها.

وكانت مجلة آفاق لسان حال المجموعة تنادي بإصلاح زراعي حقيقي واعتبرت الاشتراكية الدستورية خديعة، واعتبرت التعاضديات متّجهة الى إقامة بورجوازية جديدة في المناطق الريفية، وطالبت بتأسيس حزب ثوري وإنشاء نواة من العناصر الموالية داخل اتحاد الطلبة واتحاد الشغل والمنظمات التعاضدية بغية «مسايرة الشعب عن

كثب والالتصاق به». ونجح مناضلو الحركة في تأطير الطلبة ودفعهم تدريجيا الى الغليان والإحتجاج. فاهتز هيكل الجامعة من الاضطرابات والإضرابات. وكانت نشراتهم توزع على نطاق واسع في الأوساط الطلابية في باريس، وتسللت خفية داخل الكليات التونسية.

ولقد سبق أن عاشت الجامعة التونسية في شهر ديسمبر 1966 مجابهات بين الطلاب اليساريين و الدستوريين من ذوي العضلات المفتولة. وتواصلت هذه المواجهة عام 1967 بأسلوب آخر خارج المعاهد إذ خرجت الميليشيا عن حدود القانون والتجأت الى العنف «لمعاقبة» الطلاب والمدرسين المصنفين من بين اليساريين. واعتزمت صقور الحزب تلقين درسا للطلبة والمثقفين والمتظاهرين. وكان من ضمنهم : زهير السافي الأستاد في الطب والحبيب عطية أستاذ الجغرافيا في الجامعة وأحمد سماوي العضو الناشط في حركة آفاق. ولم يُخف أحمد بن صالح ارتياحه لذلك، وقد تكدّر من جراء التطرف اليساري. فرفضت من جهتي مواجهة التجاوزات خارج إطار الشرطة القانونية، ممّا جر إلي خصام بعض المسؤولين. وكان تهديدي صارما وسرعان ما توقفت التجاوزات واستعاد رجال القانون مسؤولياتهم.

ولم تعرف الاضطرابات هوادة. ففي جانفي 1968 قام وزير خارجية الفيتنام الجنوبي بزيارة تونس، وكان بورقيبة يؤيد ذلك البلد لسياسته الغربيّة. وفي 11 من الشهر ذاته حل بتونس نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فانتهز الطلاب تلك الفرصة للتظاهر مجددا في الشوارع تحت إشراف حركة آفاق، وانقادوا الى اشتباكات مع رجال الشرطة. وتكررت المناوشات على وتيرة شبه يومية، لكنني حافظت على ما اعتزمته من اتجاه منذ البداية متفاديا في ذلك عمليات الجزر والاعتقال التي كانت قد تؤدي الى تفاقم الوضع. ولقد اتفقت في الرأي مع الشاذلي العياري عميد الجامعة وحرصنا على تفادي ما قد يتعذر استدراكه.

وأخذ الوضع يتدهور وأقدم انصار حركة آفاق على تكثيف توزيع منشوراتهم في الكليات وفي صناديق البريد وفي حافلات النقل وتحت أبواب المنازل. كما أعلنوا في مجلتهم أنهم يشكلون نواة حزب عمالي وأكدوا شعارهم : «لا للاشتراكية بدون تدمير جهاز الدولة. لا للاشتراكية بدون حزب ثوري لينيني».

فأعربت الأوساط السياسية عن قلقها، وعبر رجالات الحزب عن غضبهم ضد ذلك التيار منددين بقصور مصالح الأمن وبالأحرى لعجزي شخصيا كمسؤول أول عنها. وأحيط الرئيس علما بذلك، فحمل علي لأول مرة. فقامت مصالح الأمن بإلقاء القبض على تسعة وستين من المتطرفين ومن بينهم اثنا عشر عضوا من الحزب الشيوعي السابق (المنحل عام 1962). ولسوء الحظ تخللت عمليات الاستنطاق بعض التصرفات العنيفة لم أعلم بمداها الا في وقت لاحق وأتحمل مسؤولياتها وأقبل ذنبها كمسؤول أول عن جهاز الأمن .

وازداد تدهور الأوضاع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وكأن لأمة افتقدت توازنها. وبدا الناس قلقين من الوضع ومتخوفين حائرين على مستقبل أبنائهم.

وفي 16 جانفي 1968اغتنم أحمد المستيري وزير الدفاع فرصة اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط المنعقد برئاسة أحمد بن صالح ليتجرأ على انتقاد سياسة التعاضد بحدة متجاهلا تأييد بورقيبة للاشتراكية ودعمه لمسيريها. فاستدعاه الرئيس لتأنيبه. وكنت في القصر، وسمعت بورقيبة ينفجر غضبا ناعتا المستيري «ببورجوازي يتعذر إصلاحه». فاتجهت فورا الى بيته في دار الهناء قرب القصر. فتبادلنا مشاعر القلق أمام انسياق البلاد الى الخطر، وكان مصمما على التحرك لإخراج البلاد من الكابوس وعلى استنفار الرأي العام لحمله على التيقظ. وحرر إعلانا بلغه لوكالات الأنباء الأجنبية قال فيه : «إن

جهاز الدولة أصبح لا يؤدي وظيفته بشكل طبيعي (...). وإنني أعارض الاتجاه الراهن وما قرر من إصلاحات للهياكل التجارية (...) ولا يمكننا الإقدام على الاصلاح الا ضمن القانون وإلاّ ساد الاستبداد». فانشرح أعداء الاشتراكية لهذا البيان فيما ظهر التململ في الحزب والحكومة والتشنج عند متزعمي الحركة التعاضدية.

واستقال احمد المستيري من الحكومة فأقصي من الحزب في يوم 30 جانفي 1968. (ولم يسترجع عضويته الا في أفريل 1970 أي بعد انقضاء عهد بن صالح).

وأوصى الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة بضرورة «أخذ المعطيات البشرية بعين الاعتبار». وأجابه أحمد بن صالح كاتب الدولة للاقتصاد أن : «خياراتنا نهائية ولا سبيل لإعادة النظر فيها»، وطالب بمضاعفة الجهود لفرض الاشتراكية في جميع أنحاء البلاد. فتعاقبت عمليات التجميع والتعضيد بسرعة وبلا هوادة في جميع الميادين.

وفي فيفري 1968 بلغتني وثيقة مصنّفة «جد سرية» قام بإعدادها سفراء بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تمكنت المصالح الأمنية المختصّة من اختلاسها واستنساخها، درس فيها أولئك الدبلوماسيون وضع البلاد بتعمق ووقعوا جماعيا على تقريردقيق يقيم الدليل قطعا على «أن جميع كشوفات الميزانيات الرسمية كانت خاطئة والإحصائيات مزيفة وأن تونس مهددة بكارثة اقتصادية وبوضع سياسي خطير...»

فاعتزمت كسر جدار الصمت، وبلغت الرئيس فورا نسخة من نص ذلك التقرير. فاتصل بي في الصباح الباكر من اليوم التالي وباغتني قائلا : من أين لك هذا التقرير ؟.

فلمحت له حقيقة الأمر. فازداد انفعاله.

– هل أمددت أحمد بن صالح بنسخة منه؟

– سيدي الرئيس، لا يجوز أن يطلع الجميع عليه، نظرا لطابعه الخاص.
– عليك تبليغه مباشرة لوزير الاقتصاد.
وشعرت بتشنّجه. وقمت بارسال التقرير.
واتصل بي بورقيبة بعد الظهر ليقول :
– إن بن صالح يؤكد أن ذلك التقرير مزيف».

فطلبت مقابلته وكان ذلك في المساء، فشرحت له كيف تحصلنا على ذلك التقرير، وتبادلنا الرأي عما سيكون تأثيره عند الحكومات الأوروبية. فذهل وامتقع وجهه ولم يتفوه بأي تعليق مع همهمة طويلة. وفي اليوم التالي اتصل بي هاتفيا ليطلب مني الحفاظ على سرية تلك الوثيقة بصفة مطلقة.

واغتاظ بن صالح وكان يرى أن من واجب مصالح الأمن أن تكون في خدمة سياسة الحكومة أو بالأحرى سياسته هو. وقد تمكن عمليا من الاستحواذ على غالب صلاحيات زملائه بتعيين كبار المسؤولين في الادارات واختيار الولاة والمعتمدين مستغلا مساندة الرئيس المطلقة.

وكان قد توصل كاتب الدولة المساعد الجديد المنصور معلى ومساعداه المختار فخفاخ والتجاني الشلّي الى بث بذور الأمل. فتمكنوا من إقناع بن صالح بتأسيس شركات توزيع جديدة على صيغة شركات رؤوس الأموال المعهودة، وصدر الأمر في الرائد الرسمي يمنح حرية الاختيار بين الصيغة التعاضدية أو الشركات. ولكن سرعان ما عمد بن صالح الى إقرار حق تفرد التعاضديات في ميدان التوزيع دون مراعاة القانون، واصبح هكذا الوضع مثيرا للسخرية. فعزم منصور معلى على اللجوء الى بورقيبة فاستقبله خلال زيارته لبنزرت. وأفاد الوزير فيما بعد بأن «الرئيس كان منفعلا متأسفا مغتما». وغادر معلى الحكومة في أكتوبر1968 .

وقام بورقيبة في أوائل شهر ديسمبر بزيارة مدينة صفاقس.

واثناء مأدبة الغداء حرص علنا على شكر مصالح الأمن أمام الوالي الهادي البكوش والإطارات والمسؤولين في المنطقة، ولمّح الى تغيير في الحقائب الوزارية فور عودته الى العاصمة. فسبقه الخبر الى تونس وانتظمت ردود الفعل بسرعة.

التحق توا أحمد بن صالح بقصر قرطاج عند وصول رئيس الدولة وقدم له مسرحية غريبة : إنّ مؤامرة تحاك للقضاء على السياسة الاقتصادية للبلاد وبالتالي على النظام البورقيبي. ولإقامة الدليل أشار الى مأدبة غداء أقيمت قبل ايام قليلة حضرتها مع الصياح والكعلي وينور والصباغ وحسن قاسم إضافة الى بعض المسؤولين الآخرين نددنا خلالها ببدعة سياسة التجمعيّة وعواقبها، واستشهدت أثناءها بالمثل التونسي المأثور فيما يخص اشتراكيتنا : «تنزع شاشية هذا لوضعها على رأس ذلك». واتّهم بن صالح توفيق الترجمان صهر وسيلة بورقيبة إذ سبق له أن قال للهادي البكوش أن «بن صالح سوف يشعل النار في البلاد وفي القريب العاجل». وهكذا أسرعوا الى المزج بين وسيلة وصهرها وبلخوجة في مخطط إذاية بورقيبة. وهدد بن صالح بتقديم استقالته فورا. فطلب الرئيس ان يؤكد والي صفاقس مزاعمه كتابيا، ففعل ذلك. فانصاع الرئيس متجنّبا أزمة حادة يهتز فيها النظام ويُفلت منها المحرك الأول في البلاد.

وفي 6 ديسمبر وبدون أن تتاح لي فرصة مقابلة الرئيس صدر بلاغ بعزلي عن منصبي كمدير عام للأمن الوطني. ومكثت في بيتي بينما تم استدعاء الصيّاح الذي أكد ما جاء في الحديث خلال ذلك الغداء، ولم يلحق به أية أذى إذ افاد بن صالح أنه استقبله وتحدث اليه وفض الأمر معه.

وفي اليوم التالي كنت في مكتب الباهي الأدغم للحديث عن فحوى ما قيل في ذلك الغداء، فحاولت رفع المستوى للتأكيد بشدّة عن دور اجهزة الامن وما كان له من خدمة مستميتة للذود عن النظام

البورقيبي. فارتبك كاتب الدولة للرئاسة وتظاهر بأنه يطبق تعليمات الرئيس على مضض. وفي المساء استدعيت للديوان السياسي. فتظاهر الرئيس بالغضب الشديد. وكانت سعت وسيلة بورقيبة بمعية علالة العويتي قبل الاجتماع الى حملي على غضّ النظر عن غضب الرئيس الظاهري واقناعي بالنوايا الحقيقية عنده واضطراره لوضع حد للأزمة بسرعة وعدم منح وزير الإقتصاد الفرصة للتملص بسهولة من مسؤوليته في تفاقم الوضع.

واعتزم بن صالح أن يستغل فورا وضع التوتر السياسي. فعرض على بورقيبة قائمة من اربعين شخصية من المناهضين للاشتراكية، اجتهدوا حسب رأيه في عرقلة سير سياسة الحكومة. وارتأى عرضهم على القضاء لمحاكمتهم سياسيا. فاقنعه الهادي البكوش بالتخلي عن السبب السياسي ورفع دعوى على مستوى القانون العام. فتحرك مجموع من المناضلين كان يستشيرهم الرّئيس عادة وعلى رأسهم البشير زرق العيون. ففرض الرئيس التخلي عن هذه الدعاوي، وكانت دعوة ضدي مفتعلة حول «اخفاء وثائق إدارية». وهكذا تبعت أحمد بنوروحسن قاسم وقضيت ليلة عيد الميلاد أي 24 ديسمبر أمام مدفأة مستوصف السجن حيث حررت رسالة طويلة استطعت خفية أن أبلغها للرئيس بواسطة علاّلة العويتي كاتبه الخاص.

فإلى اي مدى أثّرت تلك الرسالة في وجهة نظره ؟

كان بعضهم يتوقع أن يكون خطاب الرئيس على أمواج الأثير في 31 ديسمبر فرصة ليدين المذنبين، غير أنه لم يلمح الى أية مؤامرة كما راجت الاشاعة، واقتصر على التصريح بأن «البحث جار عما يفيد تجاوز السلطة من قبل المدير العام السابق للأمن ومعاونيه». فامتقع لذلك وجه كل من وزيري الاقتصاد والداخلية، وكانا جالسين الواحد بجانب الآخر في المدرج، وأسرّ أحدهما الى الآخر متمتما : «أخمد بورقيبة الحريق كعادته».

وانشرح الرأي العام بخطاب رئيس الدولة، وانعدمت التهمة الملفقة بخصوص مراقبة أجهزة الأمن لأعضاء الحكومة وما أشيع منذ البداية لتهيئة الجو العام. وتقرر البحث عن فقدان أحد تقارير الشرطة. فتم استنطاق مدير ديواني مصطفى بن جعفر وكاتبي الخاص العربي عيسى وكانا مخلصين صادقين. كما سئلت عن قولي في بيتي بمدينة المهدية لأحد رفقائي في الاتحاد بأن «الأمر سوف ينتهي بأحمد بن صالح الى إثارة حرب أهلية على غرار صالح بن يوسف». وتم استقدام شاهد الزور هذا من مدينة موسكو حيث كان يزاول دراسته في الطب وقد مكنته كأمين عام لاتحاد الطلبة من منحة الجامعة الروسية رغم دراسته في الأصل بجامع الزيتونة. فتمسك بما زعم ولم يكن بوسعه إقامة الدليل على ذلك إذ كنا نتحادث على انفراد بالمهدية.

ولم ينخدع الرأي العام بكل هذه الأساطير، ولم يكن يجهل أن المسألة سياسية، وأن الحكومة تسعى الى إخفاء حقيقة النزاع القائم بين أسمى المسؤولين في الدولة.

ولم يلبث أن وقع حدث مؤثر أنذر بورقيبة بما كان ينطوي عليه وضع البلاد من خطر. ففي جانفي 1969 صدر الأمر الى سكان الوردانين في منطقة الساحل بالتنازل عما كانوا يمتلكونه من أراض وبساتين مثمرة لصالح التعاضدية وبإزالة الطوابي من أشواك الهندي الفاصلة عاديا بين الممتلكات. فثار السكان وحاولوا التصدي بقوة للجرارات الجارفة. فتدخلت قوات الأمن وأطلقت النار على الأهالي بحيث اسفر الاشتباك عن قتل نفرين وإصابة العشرات بجروح. وألقي القبض على المئات من المواطنين. والجدير بالذكر أن الوردانين كانت تعز على الرئيس بوجه خاص إذ أنها وفرت له العديد من المقاومين أيام معركة التحرير الوطنية إضافة الى كونها مسقط رأس محمد فرحات الوكيل العام للجمهورية الذي ساعد بورقيبة على محاكمة أعيان عهد الحماية

القدامى وأنصار صالح بن يوسف. وأقبل أيضا الأهالي في بوعرادة والوطن القبلي على قطع أعمدة الأسلاك الكهربائية على غرار ما جرى أيام المقاومة ضد الحماية الفرنسية.

وكان لمأساة الوردانين وبوعرادة وغيرها أشد الوقع على بورقيبة ولا سيما انه احتفل قبل تلك الأحداث ويجانب أحمد بن صالح بتأسيس الاتحاد الوطني للتعاضد الذي شبهه وزير التخطيط بنشأة حزب بورقيبة وصرّح بهذه البدعة قائلا: «إن هذا الاجتماع الجبار يمثل امتدادا للمؤتمر التأسيسي لحزب الدستور الجديد في قصر هلال سنة 1934». وتعليقا على ما حدث أشار صحفي أجنبي الى إقامة «الجمهورية التعاضدية التونسية».

وما فتئ ان حذّر بورقيبة أعضاء اتحاد التعاضد الجديد في شهر مارس 1969 وقال أنه «يفضل الإنضمام الرصين المتروي على مجرد الإذعان». وكلف الباهي الأدغم بترديد هذه الرسالة ليحث على ضرورة متابعة الإصلاحات ولكن بمشاركة السكان طوعا.

وكان بورقيبة يعتمد دائما تغيير عقلية الأفراد لتتكيّف وتتلاءم مع الهياكل الجديدة. فقد حبذ الانضباط ولكن لم يتقبل الأعمال القمعية القسرية التي يتولد عنها العصيان والتمرد عموما. وذلك بخلاف بن صالح الذي راهن دوما على مبدأ معاكس كما صرح به : «إن وضع الهياكل الجديدة ولو بطريقة تسلطية يتيح إعادة صياغة الشعب التونسي (...). ويتعذر الانتظار على غرار ما حدث في البلدان الثرية حتى يحدث التقدم التقني انقلاب الهياكل، بل يجب إصلاحها لإخلاء الطريق وفسحها بسرعة للتقدم التقني». وقد أكدت أحداث الوردانين التباين بين النظريتين وحسمت الخيار إذ أدرك بورقيبة تعطيل سير الأمور في البلاد وخاصة بعد أن أقدم سكان منطقة الساحل وهي أكبر دوائر نفوذه على التمرد رغم انعقاد تسعمائة اجتماع للتوعية والتوضيح بحسب تعداد أقر به أحمد بن صالح نفسه.

وفتحت في الواقع أول ثغرة نتيجة لذلك التقرير المروع سالف الذكر الذي أعده سفراء بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتبعته تلك الهزة إثر إقصائي من الأمن الوطني، وتلته الأحداث المفجعة والمعبرة عن انتفاضة حاسمة للمواطنين في مساكن وجبنيانة ويوعرادة والوطن القبلي والوردانين ...الخ.

وقد أحيط بورقيبة علما منذ شهر مارس 1969 بطريقة غير مباشرة بأن تقارير المؤسسات الدولية كانت قاسية. ولاحظت اللجنة المختلطة التي شكلها كل من البنك الدولي للإنشاء والتنمية ووزارة التخطيط ما بلغته وحدات الإنتاج التعاضدية من نتائج وخيمة ومن تفاقم بسبب سوء التسيير. وقد اعتبر البنك العالمي التجربة التونسية في وقت ما نموذجا مثاليا يمكن أن يقتدى به في البلاد النامية، واليوم أمام نتائج اقتصادنا عدل البنك عن اتجاهه ولم يعد يساندنا بل ويلغنا نيته بإعادة النظر في مساندته ومساهمته المالية.

وتأثّر بورقيبة وانغلق مدة على نفسه. فكان عليه أن يقر المنعطف دون المس بمصداقية الدولة. ولكي يعلم الجميع بتغيير اتجاهه، قام بالخطوة الأولى يوم 20 مارس 1969، فتحادث مع الوكيل العام للجمهورية محمد فرحات الذي استدعى دائرة الاتهام للاجتماع توا رغم أنه يوم ذكرى عيد الاستقلال، وأقرت بطلان التهم الموجهة ضدي. وقد اعتمد المنجي سليم وزير العدل وقتئذ سلوكا مشرفا دعمه صواب موقف الوكيل العام للجمهورية وصمدا أمام الضغوطات السياسية المتنوعة والساعية استغلال القضية. فبفضل صرامتهما كامل مدّة بن صالح ودون ارتخاء نجا القضاء من ضغوط وانحرافات نظام الجماعية وتجاوزات وزير الاقتصاد وقد توصل الى إخضاع جميع الأجهزة الأخرى في البلاد.

وفي نهاية شهر مارس استقبلني بورقيبة بالعناق، وكأنه أراد

من خلال ذلك أن يخفف من تاثير ما اعتراه من ظاهرة غضب خلال اجتماع الديوان السياسي في ديسمبر 1968. ثم تنفس الصعداء شعورا بالارتياح وتلفظ بهذه الجمل المؤثرة : «لقد كنت على علم بما كان يجري. فعكرت سير خطتي وأرغمتني على اتخاذ إجراءات قاسية ضدك». وأوضح بورقيبة قناعته عام 1973 خلال ندوة في معهد الصحافة، وقال : «لقد توصل آنذاك بن صالح الى إستغلال حسن نيتي فأوهمني بوجود مؤامرة».

وفي 6 جوان لاحظت وزارة الشؤون الخارجية في مذكرة رسمية أن «ما نسب إلي لا أساس له من الصحة» وطلبت باعتمادي مجددا كسفير لتونس في داكار. ومكثت بمنصبي لمدة ستة اشهر قبل نقلي الى اسبانيا. ولدى تسليمي أوراق اعتمادي في شهر ماي 1969 بلغني الرئيس علنا كل شكره وتقديره للجنرال فرانكو الذي سبق أن استقبله عام 1952 في مدريد بعد أن أُقصى تحت ضغط الجانب الفرنسي من المنطقة الدولية بمدينة طنجة. ودامت إقامتي في العاصمة الاسبانية أقل من سنة واحدة. [واتيحت لي فرصة العودة إليها يوم 27 نوفمبر 1975 لتمثيل بورقيبة بمناسبة تنصيب الملك خوان كارلوس على العرش الأسباني.]

التردّي في الهاوية

كان المسؤول الأول عن الإقتصاد في تونس يستهين بالأحداث التي كانت تزداد حدة يوما بعد يوم في البلاد، ولم يكترث بغضب المواطنين وخاصة منهم الفقراء متوسطي الحالة وفقراء الحال. وكان يستخف جميع التقارير الواردة من بعض مصالح الدولة التي تجرأت على الكتابة، وتجاهل الانتقادات الحادة الصادرة عن جامعة هارفارد الأمريكية المنذرة بالخطر والاخرى المعدة من قبل البنك الدولي التي بلغته مرتين في شهري مارس وأوت 1969 والتي انتهت الى التنبؤ

بإفلاس البلاد في القريب العاجل. وقد أخبرنا البنك العالمي بأنه لن يوافق مستقبلا على منح أي دعم مالي لأية مشاريع اقتصادية أخرى.

وصمّم بن صالح على مواصلة سياسته الانتحارية والهروب الى الأمام. وفي 3 أوت 1969، وقصدا بمناسبة عيد ميلاد بورقيبة، اقترح مرسوما قانونيا يقضي بتعميم النظام التعاضدي على القطاع الفلاحي. فالتمس البشير زرق العيون رفيق المجاهد الأكبر بإلحاح من الرئيس الا يعمد الى التوقيع على المشروع في عيد ميلاده. فانفرد بورقيبة ساعات طويلة، ثم رفض تأشيرته اثر ليلة كاملة لم ينم فيها. وأعلن أنه قرر وضع حد للسياسة الاقتصادية : «لقد انتهى بنا الأمر الى التساؤل عن حدود النظام التعاضدي. فهو مقبول طالما لم يخل بالتوازن».

وسرعان ما انتشر الخبر منذرا بنهاية المشوار. واجتمع مجلس الجمهورية الذي يتكون من الديوان السياسي والحكومة وهما مؤسستان تميزتا بتأييدهما المطلق طيلة عشر سنوات. فوجهت التهمة للسياسة الاقتصادية . وبرز الهادي نويرة والهادي خفشة وحسان بلخوجة لانتقادهم الحاسم بينما احتشم العديد من زملائهم الآخرين. وفي 6 من نفس الشهر وخلال نقاش تلفزيوني مع الباهي الأدغم قاده المذيع الشعبي عبد العزيز العروي، أصر وزير الاقتصاد على الدفاع عبثا عن مردودية وحدات الإنتاج. وكان بورقيبة قد أراد هذا النقاش معتقدا بذلك اقحام بن صالح لتبرير موقفه أمام المواطنين، غير أن وزير الاقتصاد استطاع ان يفرض نفسه طيلة ذلك البرنامج التلفزي. ولم يلبث أن صدر الرد الرئاسي إذ ورد في 8 سبتمبر بلاغ موجز يقيل أحمد بن صالح من المناصب الوزارية الاقتصادية، كما عين الهادي خفشة مكان الباجي قائد السبسي كوزير للداخلية.

وفي 22 سبتمبر أقر مرسوم جمهوري التخلي عن التجربة التعاضدية وتوسط ابن بورقيبة لأحمد بن صالح لتعيينه سفيرا في

مدينة مدريد الإسبانية ولكن الرئيس أبى وامتنع في آخر لحظة.

وجاءت الانتخابات الرئاسية يوم 2 نوفمبر 1969 في هذا الوضع المتوتر فكانت مناسبة لاستنفار الرأي العام والتفافه حول بورقيبة فأعيد انتخابه بطبيعة الحال بنسبة 97.7٪ من الأصوات.

وفي 7 نوفمبر عزل رئيس الدولة بن صالح عن آخر منصب كوزير للتربية القومية، وصرح لجريدة لوموند: «لقد أخطأت لما وضعت ثقتي في أحمد بن صالح. فإني دائما واثق بالإنسان».

واستولى الرئيس فورا على أول الأجهزة الأمنية في البلاد، فعين المنجي الكعلي أحد أوفيائه مديرا عاما للأمن الوطني. ثم غادر تونس يوم 17 ديسمبر ليقضي فترة استراحة وعلاج في مدينة جنيف السويسرية.

وفي 19 ديسمبر شكل مجلس النواب لجنة تحقيق، وأُخضع بن صالح للإقامة الجبرية، واعتقل الهادي البكوش وعمر شاشية مساعداه الأساسيان. وتعددت الاجتماعات على مستوى الحكومة والديوان السياسي، وحاول الجميع التخلص من المسؤولية ناسبين كل أسباب الكارثة الى وزير التخطيط والاقتصاد.

وفي 28 مارس 1970 أعلن الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة بصراحة ولكن بعد فوات الأوان أن : «بن صالح تصرف في جهاز إداري عهد له بموجب مرسوم أقره رئيس الدولة وبموافقتي. وإذا تمت مؤاخذتي على ذلك في يوم ما ، فإن عذري يكمن في حسن نيتي».

وأذاعت اللجنة البرلمانية برئاسة محمد الجدّي وفي منسلخ شهر مارس تقريرا لاذعا صادق عليه مجلس الأمة يبرز جليا إخفاق نظام الجماعية وينتقد الاستبدادية ويؤاخذ وزير الاقتصاد على تسرعه في تطبيق سياسة التعاضد ويوجه له اللوم على اللجوء بإفراط الى حيلة السلفات على السيولة المتوفرة في خزينة الدولة. واستنتج التقرير أن

«تلك التصرفات اتسمت بما يمثل جريمة إخلال بالوظيفة وخيانة أمانة موصوفة إزاء رئيس الدولة وتشكل إذا مؤامرة حقيقية ضد أمن الدولة».

وفي 12 ماي –وكان يوما تاريخيا اذ استنصب الاستعمار في تونس في 12 ماي 1881 ، وأممت الاراضي الفلاحية اجنبية في 12 ماي 1964– اعتمد مجلس النواب قانونا يتعلق بالتنازل للخواص عن الأ راضي الزراعية من ممتلكات الدولة التي سبق تجميعها ضمن النطاق التعاضدي. وكان كاتب الدولة للرئاسة قد بلغ الولاة قرارا يخوّل استرجاع ممتلكات المتعاضدين المطالبين بسحب أراضيهم الخاصة من حيز التعاضديات ووحدات الإنتاج.

وفي 19 ماي 1970 بدأت المحكمة العليا النظر في الدعوى المرفوعة ضد أحمد بن صالح ومعاونيه المقربين. وترأس محمد فرحات جلسات المحكمة وأضيف له ثلاثة مساعدين تم اختيارهم من بين المناضلين الأوائل وهم البشير زرق العيون ومحمود زهيوة ومحمود شرشور. ودار هذا الحوار الغريب بين رئيس المحكمة وبن صالح :

– «ما هو حسب رأيكم معنى هذا البيت المكتوب بخط يدكم والمدوّن على أحد الأوراق التابعة لكم :

– «أوديب» إلى أين أنت ذاهب ؟ فأجبت إني قاصد مصيري ؟.

– انه بيت لفت انتباهي فسجّلته. وهو يثير الآن صدى غريبا.

– والأخصائيون الذين استرعوا انتباهك بخصوص تفاقم الوضع؟

– انهم لأخصائيون بالمصادفة!

وكان الاستنطاق دامغا والأخطاء فادحة. واجتهد رئيس المحكمة ووكيل الجمهورية في إقحام المتهم بعرض مقتطفات من أقوال معاونيه الرئيسيين.

وشهد هكذا عبد الرزاق الرصاع كاتب الدولة المساعد للمالية حول عملية سلفات الخرينة بلا حدود، وصرح :

- إن السلفات على السيولة المتوفرة قد تمت بأمر من الوزير.
ثم جرت تلاوة محتوى شهادة الصادق بحرون المدير العام للتخطيط آنذاك وشهد :
- لم يتم قط اقتراح الإجراءات المتخذة ضمن نطاق الإصلاح الاقتصادي ولم تخضع لأية دراسة (...) لقد حررت تقريرا تستشف من خلاله حالة التعاضديات السيئة. واعتزم كاتب الدولة السابق تعميم نظام الجماعية رغم أن قدرتنا المالية والبشرية كانت جد محدودة.
فكان جواب بن صالح:
- أنها لشهادة زور باطلة.
وسرد فلاحون في شهادتهم وقائع مثيرة مفجعة. فقد قُلعت في زغوان ثمانية آلاف شجرة زيتون فعادت هذه المنطقة خالية وكأنها صحراء... كما قطعت في منطقة أخرى ثلاث مائة شجرة زيتون بدون غرس ما يحل محلها مما أدى بصاحبها الى مستشفى المجانين... وتدلى ثالث من شجرة زيتون كان يمتلكها وشنق نفسه في أحد أغصانها... وقامت احدى التعاضديات بمصادرة شاحنة صغيرة على ملك مزارع ثم باعتها بسعر يفوق المبلغ الممنوح لمالكها ...الخ.
وذُكر التقرير التحذيري الصادر عن حسان بلخوجة مدير البنك القومي الفلاحي. وجاء رد أحمد بن صالح بأنه كان مؤرخا في 15 افريل 1969 أي بعد أن بدأ الوضع ينقلب. وفي تقرير آخر صادر عن البنك المركزي أعرب المحافظ الهادي نويرة عن انشغاله إذ توقع تجاوزات في الاعتمادات الممنوحة بنسب تضخمية لتمويل المخطط وتفاقما محرجا للوضع الاقتصادي (...) فاعترف بن صالح بأن نويرة كان الوحيد ضمن اللجنة المركزية الذي ابدى اعتراضه على توسيع المجموعات الزراعية. وتقدم محمود السكلاني الخبير المستقل في الإحصائيات ليشهد بأن الإحصائيات التي ارتكزت عليها جميع برامج التخطيط

مشكوك في صحتها إن لم تكن خاطئة.

وكافح رئيس المحكمة العليا وزير الإقتصاد، وقرأ عليه تقارير الداخلية حول تدهور حالة البلاد وما وصل إليه المواطنون من تفقير. ثم وجه إليه تهمة الإخفاء عمدا على رئيس الدولة وأعضاء الحكومة تقارير البنك الدولي عام 1969، وهوَ يعلم بأنها كانت تستجلب انتباه الحكومة وتنذرها بتردي الأوضاع.

وفي اليوم الختامي سعى أحمد بن صالح الى تعديل المسؤوليات قائلا : «لم اتعرض لأية تحفظات لا داخل الحزب ولا من قبل أية منظمة ولا في نطاق مجلس النواب (...) ولم يكن الولاة ليخبروني بأي شيء عدا بعض الخلافات البارزة هنا وهناك. ولو كنت على علم بعشر ما استمعت اليه اليوم لأصبحت بمواصلتي تجربتي أقترف عملا إجراميا (...). وإذا صحّ بالعشر مما تم وصفه في هذه القاعة من آلام، فإنني أعتذر عما اقدمت عليه من عمل».

وفي 24 ماي 1970 صرحت المحكمة العليا بما اقرته من اتهامات : «خيانة عظمى وعدم الثقة إزاء رئيس الدولة ومخالفات مالية وإدارية وتزوير الإحصائيات ومناورات سياسية استهدفت الاستحواذ على السلطة». وأصدرت حكمها بالنسبة لأحمد بن صالح : عشر سنوات أشغال شاقة، ومَنْعٌ من الإقامة لمدة عشرة أعوام، وحرمان من الحقوق المدنية والسياسية. وحكمت على عمر شاشية بعقوبة لمدة خمس سنوات وعلى الهادي البكوش بالسجن مع تأجيل التنفيذ.

وفي الأثناء كان رئيس الدولة في باريس حيث أعد التعديل الوزاري متجها نحو تعيين الهادي نويرة وزيرا أول. وكنت في الوقت ذاته سفيرا في مدريد، فاستقدمني الرئيس مرتين خلال شهر ماي الى باريس حيث التقيت وللأسباب ذاتها بكل من محمد المصمودي وحسان بلخوجة والبشير بن يحمد. ثم استقبل الرئيس الهادي نويرة في باريس

يوم 20 ماي وكانت زوجة الرئيس تسعى لصالح التحوير قبل عودة بورقيبة الى تونس، غير أن مجلة جون أفريك أفشت ذلك الخبر، ونشرته أيضا جريدة لوموند مما أدى الى تأجيل التحوير مؤقتا.

وعاد بورقيبة ظافرا الى أرض الوطن يوم غرة جوان. وظل هكذا حامي الحمى وصاحب السلطة السياسية الحاسمة الوحيدة في البلاد مؤكدا بذلك ضرورة الاستغاثة دوما بما للزعيم من جاه ونفوذ في فترات البلبلة والأوقات العويصة.

وبعد عودته بأسبوع توجه بكلمة الى أمته وشعبه قائلا بكل نزاهة وشجاعة : «إنني أنا الحبيب بورقيبة المسؤول الأول الوحيد بمقتضى الدستور. وبما أنني بشر ولست معصوما عن الخطأ وقد أخطأت (...) اني ألتمس العفو من الشعب وخاصة من المناضلين الذين قاسوا الشدائد(...). وأعلم أنهم واثقون من حسن نيتي(...) غير أن رجلا خدعني وكان يجيد الكذب بخفة شيطانية».

ولم يكن الرأ ي العام ليبرئ بورقيبة تماما ولكنه طعن في تصرفات جميع معاونيه، الا أن أغلبية الشعب التونسي كانت ترغب طيّ صفحة الماضي ولاسيما أن وزير الاقتصاد والمسؤول الأول عما جرى خرج من الساحة السياسية.

وفي 12 جوان أنشيء منصب وزير أول وأصبح كتاب الدولة يلقبون رسميا بوزراء . وتم تحوير حكومة الباهي الأدغم. فغادر الهادي خفشة ومحمد المزالي ومحمد الصياح مناصبهم وعيّنت كاتب دولة للفلاحة. وعدت هكذا الى تونس في جو سياسي مضطرب.

ويوم 16 أوت وبمناسبة ملتقى العمال التونسيين المهاجرين ندد رئيس الدّولة في المنستير «بمؤامرة واسعة استهدفت إقامة نظام فاشي بالطريقة الثورية».

وفي 10 سبتمبر ختم المؤتمر الدوري للولاة واغتنم هذه الفرصة

ليحمل على أحمد بن صالح وقال: «ها هو ذلك الذي كان موضع ثقتي، فاستغلها للإنصراف الى عمل تهديمي وأحل محل المناضلين الحقيقيين أشخاصا انتهازيين انتفاعيين (...). وسوف نقوم بالقضاء على نفسية الحقد التي زرعها بن صالح وأتباعه في الأمة (...). ويحق للمواطن أن يأمل من الدولة أن تكون عادلة صادقة».

وتوصل هكذا الى طيّ صفحة دامت طوال ما يناهز عشرة اعوام كانت نالت من هيبته الشخصية أضعفت النظام وانهكت البلاد.

وفي يوم 4 فيفري 1973 فر أحمد بن صالح من السجن المركزي بمدينة تونس في لباس تنكري نسائي بعد أن قضى ثلاث سنوات معتقلا. ولقد أخبرت بذلك هاتفيا وسرا في جنيف في الساعة الخامسة صباحا من تونس عن طريق أحد مسؤولي الأمن الساميين. فبلغت الخبر في الحين إلى المقربين في الرئاسة، وكانوا جاهلين للأمر مما أحدث البلبلة حتى تأكد النبأ . فثارت ثائرة بورقيبة وبقي يردد خلال كامل الأسبوع أمام كل مخاطبيه كيف «ورده من مدينة جنيف» نبأ فرار أحمد بن صالح من السجن! فكان يهيىء هكذا المجال لقرارات أخرى.

وأبرز الفرار ثغرات خطيرة على مستوى السلطة المركزية. ولقد تم تدبير العملية تدبيرا محكما داخل البلاد وخارجها. وتواطؤ رئيس الحراس الذي اختير لكونه أحد المناضلين القدامى للحزب وأتاح مرارا لأحمد بن صالح مغادرة السجن مساء والرجوع اليه فجرا. أما في الخارج فقد سبق لأخيه مَحمّد أن يلتحق بالجزائر وأن يضمن استقباله على الحدود بفضل تدخل الوزير الجزائري أحمد طالب البراهيمي.

والتحق يوم الفرار محمد المصمودي وزير الخارجية بمدينة الجزائر. وعاد الى تونس في المساء وقد أكد له المسؤولون متابعة التحقيق في الموضوع. وفي اليوم التالي قدم نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الى تونس وعرض على الرئيس روايته: «دخل أحمد بن صالح

الجزائر فعلا ولكنه غادرها في اليوم نفسه قاصدا مدينة روما الإيطالية مستعملا في ذلك جواز سفره وبدون أن تعلم بذلك اية سلطة سياسية».
ولم يصدق بورقيبة كلمة وامتنع عن إثارة مشكلة جديدة بين البلدين، خاصة وأنه قد ترتب علينا في شهر ديسمبر 1967 معالجة حالة مماثلة عندما لجأ العقيد الطاهر الزبيري الى الحدود التونسية بعد أن قام بمؤامرة فاشلة ضد الرئيس هواري بومدين. ولكن خلافا لبن صالح الذي كان منتظراً على الحدود، التحق الزبيري بحدودنا على حين غرّة...

وبعد حوالي ثلاثة أشهر وبتاريخ 16 ماي 1973 أدلى أحمد بن صالح بأول تصريح له لصحيفة لومانيتي لسان الحزب الشيوعي الفرنسي قائلاً:

«إن تونس تعيش نظام حكم مطلق طغى عليه الفساد. إنه لنظام ديكتاتوري وفاشي فأزمة 1969 (...) كانت مفتعلة»

وردا على هذا التصريح أجابته الصحيفة الناطقة باسم الحزب بما يلي : «لقد استعملت الاشتراكية لأغراض شخصية ولم تترك لدى الجماهير المحرومة الا صورة قبيحة مروعة مشوهة».

وفي رسالة مؤرخة في شهر جوان 1973 لم تنشر من قبل وتضمنت ثلاثين صفحة - أوردت مجلة إفريقيا وآسيا مقتطفات منها بتاريخ 9 جويلية - توجه فيها أحمد بن صالح من منفاه مستجوبا بورقيبة :

«حضرت المهزلة المقامة في قصر قرطاج حيث اجتمع الديوان السياسي الذي حضر أمامه المتهم الرئيسي الطاهر بلخوجة المدير العام للأمن الوطني. ولقد لعبتم دوركم بمنتهى الكمال. فلم يقم الا بتنفيذ خطة بورقيبة (...). إنني لم استغل ثقتكم بل كنت بذاتي ضحية خيانة. لقد كنتم الرجل الذي أقام الفوضى في البلاد واضل طريقها نحو التقدم (...). لقد وافق مؤتمر بنزرت عام 1964 على الاتجاه الاشتراكي (...) وعلى مبادىء الإصلاح الزراعي وأساليبه وعلى انشاء الاتحاد الوطني

للتعاضد (...) ولقد جعلتم من نفسكم حامل لواء الطبقة الجديدة من الانتهازيين المتعطشين للأموال الطائلة (...) فكم تحقق فعلا ما تنبّأ به زعيم تونسي منذ ما يناهز الثلاثين عاما وحين قال : «بعد أن عاشت تونس نظام الحماية الفرنسية فإنها سوف تعيش طغيان بورقيبة».

وهي رسالة تكذب تصريحات بن صالح أمام المحكمة العليا وتنفي المحتوى الاسترضائي واللهجة المتسامحة لرسالته الأولى الموجهة الى رئيس الدولة من سجنه في شهر جانفي 1973.

وأسس أحمد بن صالح عام 1975 في الخارج حركة الوحدة الشعبية وصرح خاصة أن: «السياسة الاجتماعية الاقتصادية لحكومة الهادي نويرة تشكل رؤية سياسة ليبرالية استعمارية». وانشق أتباعه عنه عام 1980 ، ولكنهم احتفظوا باسم الحركة ونفروا رئيسهم.

ولا يريد أحد أن يظل منتسبا إلى تلك «الاشتراكية الدستورية» الشخصية وذلك النظام الفردي الغريب. أما الشعب التونسي فإن ما كان يأمله هو أن يضرب صفحا عن تلك المغامرة السياسية الاقتصادية التي التذ ع من جرائها وكانه أراد نسيان كابوس مرعب وطي صفحة قاتمة.

الفصل الرابع

الخميس الأسود

الاستشارة الشعبية

إنتهى عقد الستينات بكارثة الاشتراكية الدستورية، تلك البدعة الاقتصادية والسياسية التي كادت تقضي على النظام البورقيبي. أما عقد السبعينات فسوف ينتهي في خضم إنتفاضة شعبية يوم 26 جانفي 1978, وأطلق عليها اسم «الخميس الأسود»، وقد هددت النظام بالانهيار من جديد.

وقد عاد التفاؤل الى البلاد إثر إدانة بن صالح. واعترف بورقيبة بصراحة أنه أخطأ، وأعلن في 8 جوان 1970عن إدخال إصلاحات على هياكل الدولة والحزب، واستبدل الديوان السياسي باللجنة العليا للحزب.

وهكذا أرغمت الظروف بورقيبة على إنشاء هيكل جديد مكلف بتعديل الدستور وضبط حدود سلطته واقتراح التعديلات اللازمة على المؤتمر لإصلاح هياكل الدولة والحزب. وشملت اللجنة ثمانية مسؤولين من أقطاب الحزب : الباهي الأدغم والهادي نويرة ومحمد المصمودي

والصادق المقدم وعبد الله فرحات والحبيب عاشور وأحمد المستيري. وقد عُين هذا الأخير مقررا «لأن لديه من الوقت أكثر من الأعضاء الآخرين للقيام بهذا العمل» كما أشارت الى ذلك بإزدراء جريدة لاكسيون بتاريخ 9 جوان. ثم عدّل الرئيس تركيبة اللجنة، فأضاف إليها البشير زرق العيون اذ أراد كالعادة أن يحيط به أنصاره الأوفياء في الأوقات الصعبة .

وفي 25 جوان، نشرت جريدة لاكسيون بيان اللجنة الجديدة وكان بمثابة إعلان ثوري في الظروف السائدة وقتئذ، حيث قررت أن تعرض على استشارة شعبية المبادىء التالية:

«توزيع دقيق للمهام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

- تحديد صلاحيات رئيس الدولة و الحكومة ومجلس الأمة.

- الاتفاق على إجراء ملائم في حال شغور منصب رئاسة الدولة.

- تحديد مسؤوليات ومهام الحزب والدولة، وإعادة إرساء المبادىء الأخلاقية داخل الهياكل ».

وفي الحين دخلت البلاد في حالة هيجان، وظهرت رغبة ملحة في تغيير عميق في أساليب الحكم، وفاق رد الفعل الشعبي كل التوقعات.

و نشرت جريدة العمل، لسان الحزب (28 جوان 1970) في ركن منبر الرآي - وهو ركن لم يدم طويلا - رسالة واردة من الطالب سالم الصغير زكتها ضمنيا اللجنة العليا، ويقترح فيها صاحبها :

«الفصل بين سلطة الإدارة وسلطة الحزب الذي ينبغي تعيين مسييريه بواسطة انتخابات حرة.

- إقرار حرية التعبير والرأي والاقتراح.

- احترام القيم الأخلاقية ووجوب قول الحقيقة للشعب.

- إعادة النظر في مهمة الحزب ومراجعة هياكل اتحاد الشباب...».

وفي 4 جويلية، نشرت لاكسيون استجوابا آخر وضعته اللجنة ووجهته مباشرة الى جميع المناضلين والمواطنين من خلال وسائل الإعلام حول صلاحيات رئيس الجمهورية وطريقة خلافته وحول ضرورة إنشاء مجلس دستوري. وأثار الاستجواب مسألة الفصل بين الدولة والحزب ومدى الأولوية بينهما، وعالج أيضا قضية قديمة ظلت مبهمة وهي العلاقة بين الحزب والمنظمات القومية. كما طرح مسألة الديمقراطية داخل الحزب أي طريقة انتخاب القادة ودورية وصلاحيات المؤتمر واللجنة المركزية والديوان السياسي، وتساءل عن التمسك بمبدأ الحزب الواحد. [وكانت التعددية الحزبية مرفوضة ضمنيا نظرا للتحفظات التي أبداها بورقيبة في خطابه يوم 8 جوان]. وسُئل المواطنون عن رأيهم حول المنافسة بين قوائم الحزب والقوائم المستقلة في الانتخابات التشريعية والبلدية، وحول تنظيم انتخابات أولية في نطاق الحزب أو إعداد قوائم مزدوجة. وكان التساؤل حول استبدال نظام القوائم وإقرار الأغلبية بالإقتراع الفردي في دورة واحدة. وأخيرا سُئل المواطنون عن أهم مشاغلهم الاقتصادية والاجتماعية.

وأثيرت هكذا قضايا جوهرية ومصيرية حول البنية القانونية للجمهورية والنظام السياسي للبلاد بجميع مؤسساته. وهكذا ابتكرت اللجنة أسلوبا جديدا في ممارسة الحكم، ولوحت بقيام أسس جمهورية جديدة. وقد كنا داخل السلطة وعلى اختلاف نزعاتنا نشعر بضرورة إعادة تنظيم البلاد لنجنبها الانحرافات والانتفاضات.

وأتاحت هذه الانطلاقة السياسية الجديدة التي أطلق عليها اسم «وقفة التأمل»، فرصة للتعبير عن المشاعر الجماعية المكبوتة. فعمّت الفرحة المدن والأرياف، وطغت طفرة الخلاص على الضغائن. ولوحظت موجة من الغضب الشعبي سرعان ما تركز ضد المسؤولين الجهويين الذين تحمسوا الى حد الافراط في تنفيذ سياسة التعاضد.

وقد انفتحت وسائل الاعلام لحرية التعبير. فكان مندوبو الإذاعة يجوبون أطراف البلاد لنقل شعور السكان وخاصة لومهم العنيف لمناصري سياسة التعاضد، وراجت شهادات التجار والفلاحين عن قصص إفلاسهم وهلاكهم، في حين كان رجال التعليم وأرباب المهن الحرة يركزون على القضايا المبدئية ولا سيما منها ديمقرطة النظام. وكانت الصحف تنشر تدخلات حادة اللهجة وتنقل صدى الغليان العام.

وتحولت آثار صدمة السنوات العشر الماضية عند الناس الى حالة هيجان شعبي كان يبحث عن فريسة. فتركز الهجوم على وزير الاقتصاد السابق والولاة والمسؤولين المحليين عن الحزب والحكومة... وتواصلت هذه الظاهرة طوال شهر جويلية، حيث فتح لأول مرة في تاريخ البلاد باب النقد على مصراعيه أمام المواطنين. فاطلقوا العنان لعواطفهم المكبوتة منددين بالقادة ومتهجمين على الإدارة والحزب ، ولكن دون رفض النظام القائم بصريح العبارة أو التجاسر على انتقاد بورقيبة مباشرة. وأجابت أكثر من ألف شعبة دستورية كتابيا عن الاستجواب مستنكرة تصلب النظام، ومنادية بالإصلاح وبالتحرر السياسي والاقتصادي. وكانت مواضيع العمل والصحة والمساعدة الزراعية من أكثر المسائل المطروحة.

وشكلت تلك الانتفاضة الشعبية ثورة لجميع فئات الشعب كانت برهانا على سوء سير مؤسسات الجمهورية. واستفاق القادة لوضع كانوا يظنون أنهم يتحكمون فيه، وانتبهوا ليقظة شعب عوّدهم على الانقياد.

وكان أحمد المستيري ورفاقه يناضلون داخل اللجنة العليا من أجل عقد مؤتمر في أواخر 1970. وتم الاتفاق بصعوبة على تأجيله بضعة أشهر. وكان بورقيبة غاضبا من التباطؤ في طي صفحة بن صالح، ومتكدرا من الاتجاه الذي اتخذته الاستشارة الشعبية. وقد تأثرنا جميعا

من ذلك السيل الثوري والاتهام الموجه للنظام، وتجاوزتنا الأحداث ولم تكن لنا صورة للرد أو لاحتواء تلك الموجة العارمة.

وأمام بذور تفكك النظام واندثار أي سياسة واقعية من اعضائه لصد تلك الزوبعة، جمع الرئيس بالمنستير في أوائل شهر أوت بعض رفاقه الأوفياء، وركز كلامه على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وعلى ضرورة إنصاف ضحايا التعاضد، وطالب بالعدول عن المشاكل السياسية. فنفذنا المطلوب رغم التحفظات الخفية للبعض منا. وفي الحين تنازل الباهي الأدغم عن رئاسة اجتماع الإطارات الدستورية، فعوضه محمد المصمودي الذي صرح : «يجب على المناضلين أن يهتموا قبل كل شيء بمشاغل الأمة. ولا ينبغي أن تحولنا الاستشارة الشعبية التي تستهوي الرأي العام عن غاياتنا».

وانتهت وقفة التأمل واختتم النقاش. فعادت الإذاعة والصحف الى تمجيدها الاعتيادي. وهكذا أُخمدت أنفاس أية محاولة اعتراضية، وعاد الشعب الى مشاغله بعد أن أعرب عن غضبه في شيء من الطفرة. ولاحظنا خيبة أمل فائقة لدى المناضلين الذين كانوا قد صدّقوا العزم على التجديد، فأخذوا يشكون في صدق القادة ونواياهم الإصلاحية. وهكذا طغى النظام القائم على التغيير المزمع، واسترجع بورقيبة نفوذه وسعى الى السيطرة على اللجنة العليا بمختلف اتجاهاتها. فأضافني الى الهيئة الى جانب الشاذلي العياري وزير التربية القومية، ومحمد بن عمارة مدير الحزب.

وفي الحكومة، كنا نواجه مشاكل اقتصادية جسيمة، وحرصنا على القضاء على آثار سياسة التعاضد. وبصفتي كاتب دولة للفلاحة – ذلك القطاع الذي تأثر أكثر من غيره بالاشتراكية التعاضدية – وضعت تقريرا مستفيضا اقترحت فيه حل الوحدات الإنتاجية، وأوصيت بتوزيع الأراضي بين صغار المهندسين العاملين في مكاتب الوزارة والإدارات

الجهوية. وقد انزعج من ذلك وزير الفلاحة عبد الله فرحات الذي كان يرى أن تلك الوحدات الزراعية تمثل «تراثا وطنيا لا يمكن تصفيته».

فتأسفت لذلك الموقف، وانطلقت للدفاع عن تقريري لدى الهادي نويرة وزير الدولة المكلف بالاقتصاد. فبهرني بنزاهته المتشددة ورؤيته المستقبلية اذ أجابني: «لا يمكننا أن نفعل أي شيء لأن العقليات الاشتراكية ما زالت قائمة». وتحدثنا طويلا عن بن صالح، وأشرنا الى الآثار السلبية العميقة لسياسة التعاضد، مستعرضين جميع من ذهبوا ضحيتها في أملاكهم أو أشخاصهم. ولم أستطع إخفاء تأثري، وتسرّب تكدّري الى مخاطبي الذي نصحني بالصبر والمثابرة. وكان نويرة إذ ذاك مغتمّا. فأعجبت به وهو يقص علي مغامراته في عهد الاستعمار وغداة الاستقلال حين تعرض في آن واحد لضغوط الحماية التي كانت تنقله من سجن الى منفى ولضغط الحزبيين المتشنجين، مما دفعه الى تقديم استقالته من الديوان السياسي في مطلع الخمسينات. وفي لحظة مصارحة، صاح قائلا : «إنني أعاني منذ ثلاثين سنة من المحن والالم ولكني مازلت هنا»!

ثلاثين سنة أي منذ سنة 1940! فأدركت ما يمكن أن يخفيه هدوء نويرة الظاهري: فهو رجل منكمش على ذاته، هادىء الأعصاب، ولكنه قد ينفجر أحيانا. ولئن بدا منعزلا أحيانا في حياته السياسية فقد كان يحظى بتقدير رجال السياسة داخل البلاد وخارجها لرصانته وصدقه وثقافته العامة المتميزة بالمقارنة مع أبناء جيله. فرغم ما تعرض له من صعوبات مع بعض رفاقه خلال فترة الكفاح الوطني، كان بورقيبة يحترمه دوما لاسيما منذ اعتقالهما معا طوال ما يناهز الأربع سنوات في سجن برج سان نيكولا بفرنسا، ويقدره خاصة لسداد رأيه في أيام بن صالح واشتراكيته.

وفي آخر هذه المقابلة الطويلة المؤثرة أدركت أن المجازفة ليست

جائزة وأغلقت ملفي. ولم أمكث مدة طويلة في كتابة الدولة للفلاحة، إذ كان بورقيبة يسعى الى ترقيتي كوزير لتمتين المجموعة الموالية له. فكانت الفرصة الاولى في تغيير الحكومة في6 نوفمبر 1970 فقرر تعييني وزيرا للشباب والرياضة. وبقيت في ذلك المنصب حوالي سنتين، تمكنت فيها من إنشاء مشروع الرياضة والشغل وتنظيم تعاطي الرياضة والترفيه في مواقع العمل وإدخال رياضة الرقبي من جديد الى تونس، وقد كنت تعاطيتها مدة طويلة قبل الاستقلال.

وكانت كرة القدم تسيطر على اهتمام الناس وتؤثر أحيانا في السلطة خاصة في الظروف السياسية المتوترة. ففي 13 جوان 1971, وقع حادث خطير أثناء مباراة بين الترجي الرياضي بالعاصمة والنادي الرياضي الصفاقسي. وكالعادة أثارت المقابلة العواطف الجهوية والحساسيات المحلية، وكان أنصار كل من الفريقين متحمسين لدرجة عدوانية. فجاء خلاف في التحكيم على حساب الترجي، فاندلعت المعركة وتحول غضب أنصاره ضد المنصّة الرسمية، حيث كنت حاضرا الى جانب الوزير الأول. فأخذوا يصيحون ويقذفوننا بالحجارة وشقف القوارير، وأوشكت أن تصيب وجه الوزير الأول وجرحت يد أحد الحراس. فهاج وماج الملعب وعمت الفوضى. فلذنا بالفرار تحت حماية رجال الأمن. واندفع الشبان الخارجون من الملعب وأخذوا يخربون كل شيء في جنون . وإثر ذلك تم حلّ الترجي الرياضي الذي كان يرأسه علي الزواوي، صديق نويرة الحميم. وشرحت القرار في المساء في حديث طويل بثته التلفزة مباشرة.

إلا أن الوزير الأول الهادي نويرة كان مقتنعا بأن وزير الداخلية أحمد المستيري قد أهمل عمدا اتخاذ الاحتياطات اللازمة. وتمت القطيعة بين الرجلين على حساب البلاد .

مؤتمر الحزب: المنستير 1

عاد بورقيبة الى تونس يوم 19 جوان 1971، بعد غياب للعلاج بالخارج دام ستة اشهر. وكنا ننتظر عودته لتبديد الشكوك حول حالته الصحية ولتخفيف ضغوط بعض أقرانه الذين يخشون ضياع الفرصة لتغيير الاوضاع . وبإلحاح من أحمد المستيري زعيم التيار الليبرالي، أعلن الرئيس بدون حماس في 24 جويلية عن إنعقاد مؤتمر الحزب في شهر أكتوبر. وحذر رفاقه حيث صرح «لقد ازدادت الحسابات في المدة الأخيرة حول خلافتي الا انها سابقة لأوانها». واستُفزّ المستيري وزير الداخلية يوم 7 سبتمبر حيث تم تعيين ولاة دون موافقته. فاستقال مرة أخرى من الحكومة، وتعززت بذلك رغبته في القطيعة. وفي الأثناء تسامح بورقيبة وقرر رجوع الترجي الرياضي إلى نشاطه.

وافتتح مؤتمر الحزب أعماله يوم 11 أكتوبر في المنستير في جو متوتر. وفيما عزم البعض على القيام بعملية انقضاض حقيقيّة على الحزب، استسلم الآخرون لأمر الواقع. وطغى حب الحكم واندثرت مشاريع إصلاح مؤسسات الدولة والحزب التي طالب بها المواطنون أثناء الاستشارة الشعبية وخلال وقفة التأمل.

وفي افتتاح المؤتمر، تقدم بورقيبة منهوك القوى، وبدا للمؤتمرين وكأنه جاء لتوديعهم نهائيا. ثم انطلق الأمين العام للحزب الهادي نويرة في إلقاء درس مطول ممل في تبسيط الاقتصاد، ولم يتمكن من تهدئة الخواطر اذ كانت البلبلة سياسية. وأخذ المشاركون يتبادلون الاتهامات وعبارات التأنيب حول المليشيات والخيانات والدسائس... وكان المؤتمر محكما في تنظيم خاص موال لجماعة الليبراليين بمساندة من طرف مدير الحزب إذ ذاك محمد بن عمارة.

ولم يتجرأ أحد على رد سياسي جوهري، ولازم نويرة الصمت وقد

تجاوزته الأحداث. ولم يصعد الى المنصة للدفاع عن رئيس الدولة الا مقرباه الوفيان : علالة العويتي وحسين الأسود. ثم تقدم الباهي الأدغم وكان يعتبر من المغضوب عليهم من طرف بورقيبة، فهتف له المؤتمر مطوّلا. ثم كانت المناوشة بين البشير زرق عيون والحبيب عاشور اللذين تبادلا التهم بقسوة. وكان الرئيس في قصر صقانس يتابع الجلسات مباشرة من خلال جهاز داخلي، ولم تسمح له حالته الصحية بالرجوع الى المؤتمر ثانية والسيطرة عليه كعادته. وقد كان مستوى خطابه الافتتاحي ضعيفا مترددا ثبط همة من تبقى له من أوفياء.

وفي اليوم الأخير للمؤتمر تحول الهادي نويرة وعبدالله فرحات الى صقانس، والتمسا من بورقيبة بالحاح الإشراف على الجلسة الختامية لانقاذ الموقف المتردي. وقد استدعتني وسيلة أنا وبعض الرفاق، وعبرت لنا عن تخوفاتها من ان يلقي بورقيبة خطابا بائسا آخر أمام المؤتمرين. ولكن أصر الهادي نويرة، فرافقه الرئيس الى المؤتمر ليحاول انقاذ الوضع. وفي قصر المؤتمرات، صعد بورقيبة الى المنصة بمشقة، والقى كلمة مؤثرة وهو يبكي... وقد كان يعرف كيف طغى مشكل خلافته على الجميع، فأعلن عن تعيين ثلاثة خلفائه الواحد تلو الآخر وقال: «إنني أنتظر بكل ثقة اليوم الذي سأفارق فيه الحياة الدنيا، وسيخلفني نويرة ومن بعده المستيري ثم المصمودي»، ودعا المؤتمرين الى الوفاق والى نبذ الضغائن. وكان انطباعنا أننا نستمع منه الى وصية المودع، وحركت كلمته المشاعر الوطنية في غالب الحاضرين ولكنها لم تغير اتجاه المؤتمر.

ورفض التيار المسيطر على المؤتمر خلافة بورقيبة من طرف الوزير الأول الى آخر مدة الولاية الرئاسية. فاقنعوا المؤتمرين بالمصادقة على لائحة مستمدة من أحكام دستور 1959 تنص على أن يتولى رئيس مجلس الأمة مؤقتا رئاسة الجمهورية بالنيابة. وصادق

المؤتمر على لائحة ثانية خطيرة تنصّ على أن الديوان السياسي لن يكون معينا بل منتخبا من اللجنة المركزية، مما ينبئ عن انتقال السلطة من بورقيبة الى الديوان السياسي الجديد ورجالاته الجدد.

وفي الحين، ضبط خصوم نويرة قائمة شبه مغلقة تضم 58 مترشحا للجنة المركزية. فصادق عليها المؤتمر بدون أي مفاجأة، وانتخب على رأس القائمة الباهي الأدغم، ويليه أحمد المستيري ثم الصادق المقدم. وجاء نويرة في المرتبة الخامسة، وعبدالله فرحات في المرتبة الواحدة والثلاثين والصياح في المرتبة الرابعة والخمسين، في حين أبعدنا أنا والبشير زرق العيون وحسان بلخوجة وعدد من المناضلين القدماء : أمثال محمود اللافي ومبروك عبد الصمد ومحمود زهيوه وعلالة العويتي... وفي خضم المعمعة، إقترح حسيب بن عمار أن تنتخب اللجنة المركزية الجديدة أعضاء الديوان السياسي فورا. وهكذا ينتهي الأمر شرعيا بإقامة سلطة عليا منتخبة تفرض نفسها على الرئيس، كما تفرض عليه حكومة وتملي عليه سياستها.

واقتصر السعي للأسف الى تحويل السلطة الى رجال آخرين في إطار نفس الحزب الواحد وداخل نفس النظام الرئاسي. وكان من المفروض ان يكرس المؤتمر جل اعماله لتحليل الكارثة التعاضدية واستخلاص العبرة وإدخال الديمقراطية داخل الحزب وفي كامل مؤسسات الدولة والبلاد، كما طالب به الشعب أثناء وقفة التأمل.

وكاد الأمر يقُضي لولا مبادرة نويرة الذي طالب المؤتمرين بأن يتم في الغد انتخاب الديوان السياسي بتونس أمام الرئيس الذي فضل العودة الى العاصمة قبل انتهاء المؤتمر، متعللا باحتفالات الجلاء عن بنزرت. فكان من الصعب على الجميع تحدي بورقيبة علنا. فتأسف البعض باطنيا وابتهج البعض الآخر. وهكذا فشلت المحاولة. وصرح أحمد المستيري يوم 19 أكتوبر الى جريدتي لوموند و الفيغارو أن

«المؤتمر لم يتمكن من إنهاء اشغاله بصورة طبيعية».

ولم يجمع بورقيبة اللجنة المركزية الا في 20 أكتوبر، فرفض الليبراليون قائمة الحل الوسط المعروضة عليهم بالنسبة الى الديوان السياسي. فأوقف بورقيبة في اليوم التالي المستيري ورفاقه عن أي نشاط داخل الحزب، وأضاف : «من البديهي أني مادمت حيا سأبقى على رأس الدولة».

ويوم 22 أكتوبر صادقت اللجنة المركزية على 14 عضوا للديوان السياسي من بين العشرين مترشحا الذين اختارهم بورقيبة بنفسه، واستطاع هكذا التمسك بالسلطة. وكان الإنذار خطيرا حيث واجه للمرة الأولى منذ الاستقلال معارضة علنية في مؤتمر حزبه بينما تحقق عجز أنصاره في الحزب والحكومة.

وتبع المؤتمر تحوير وزاري. وعينت في نوفمبر 1971 مندوبا دائما لدى الأمم المتحدة في جنيف وفي ذات الوقت سفيرا لدى الفاتيكان في روما. وصرح لي البابا بولس السادس بأنه «يعتبر بورقيبة رجل الدولة القادر على العمل من أجل مزيد تقارب بين الإسلام والمسيحية والتفاعل المثمر بين الحضارتين العربية والغربية». وعقدت عدة ندوات مع الآباء البيض لتجسيد ارادة مسؤولينا، وتعرضنا مطولا «لمشاكل الضمائر الإسلامية والمسيحية التي تواجه تحدّيات التنمية».

ثم جاء هروب بن صالح من السجن يوم 4 فيفري 1973، فكانت فرصة للإسراع برجوعي الى تونس. فتكثفت المساومات طوال هذا الشهر. وفي يوم 17 مارس اتصل بي الوزير الأول هاتفيا بجنيف قائلا:

– «المطلوب منك الرجوع لاستلام مهام أخرى (لم يوضحها لي).

– طيّب ! سأستفسر عن مواقيت الطائرات.

– لا ضرورة لذلك، فقد قمت بضبط رجوعك ونظرا لعدم وجود طائرة مباشرة غدا بين جنيف وتونس، فستمتطي الطائرة المتجهة الى

روما في الساعة الثامنة والنصف صباحا، ومن هناك تتم الرحلة مع تونس الجوية، ويكون وصولك في منتصف النهار، وستحملك سيارة رأسا الى مكتبي».

وفهمت ان أوآمر بورقيبة الدقيقة كانت وراء هذا الاصرار. ووصلت في اليوم التالي الى القصبة. فدخلت على الوزير الأول فوجدت نفسي أمام مشهد غريب : كان نويرة محمر اللون، وقد أدار وجهه جانبا. وجلس أمامه الهادي خفشة وزير الداخلية الذي بدا منهارا. فجلست بعد تحية بسيطة خاطفة، وخاطبني الوزير الأول بسرعة: «عيّنك رئيس الدولة وزيراً للداخلية». ثم توجه نحو خفشة أقرب أوفياء المجاهد الأكبر وقال : «الرجاء التفضل بنقل السلطات في الساعة الثانية بعد الظهر». ثم خرجنا من المكتب بسرعة واجتزنا المعابر ونزلنا الأدراج الواحد تلو الآخرفي صمت، وامتطى كل واحد منا سيارته. وبعد الظهر، كان تسلم المسؤولية بوزارة الداخلية في جو ودي نظرا لعلاقاتي الحميمة مع سلفي. وفي المساء، استقبلني بورقيبة بقرطاج بحرارته العادية، واستعرضنا الوضع في البلاد بكل جد وموضوعية.

وبرزت في تونس سنة 1973 معارضة يسارية ذات نزعة متطرفة. وكان قد أعلن مناضلوها سنة 1972 عن «إنشاء حزب عمالي يضم المثقفين الثوريين والعمال الرّياديين». وكنا في الداخلية على علم دقيق بنشاطاتهم، ولم يكترث مسيروها لنصيحة مرسولي مدير الشؤون السياسية بالوزارة. فاشتد ضغط الحزب لاقصائهم مستنكرا تخاذل الامن. فقامت الشرطة ببعض الاعتقالات، وأحيل 33 منهم الى المحكمة. وقد أجري التحقيق بصورة حضارية من طرف مصالح أمن تختلف عن سنة 1968. فقد حرصت كوزير للداخلية على ان أمسك بجميع السلطات التابعة لمهامي، واجتهدنا في تطهير الأمن من العناصر القديمة التي عملت في عهد الاستعمار، وأحلنا على مصالح أخرى بعض المناضلين

الذين انتدبوا ابان الاستقلال وكان ينقصهم المستوى الثقافي والتقني. واستجلبنا مسؤولين جدد من حاملي الإجازة في الحقوق ونظمنا تكوينهم بمدارس الشرطة في فرنسا وبلجيكا وكندا. وتمكن ذلك الاطار الجديد من تغيير العقلية بسرعة، وضبط صرامة سلوك الشرطة والحرس الوطني. وكنت وجهت لهم يوم 20 أوت منشورا يذكرهم بواجباتهم الأساسية في موضوع هام طالما شغل البال وأثرى الجدل والجدال. وجاء بالمنشور : «أن الإيقاف التحفظي حدّده القانون وأوضح آجاله لصيانة الحريات الفردية التي أقرها الدستور (...) وأنّه ينبغي أن يكون عمل جميع هياكل الوزارة مطبوعا بطابع الشرعية». وكان لذلك الاجراء الصدى الطيب مما غير نسبيا الأفكار والتعامل. واستشهد المحامون مرارا بمقتضيات المنشور لغياب مرجعية أخرى.

وكانت قد تبدلت وتحسنت ظروف الاعتقال منذ سنة 1967، حين كنت مديرا عاما للأمن الوطني ومسؤولا ايضا عن السجون. فعوضنا التسمية الرسمية للسجون باسم الإصلاحيات. ونظمت أنشطة مدنية وثقافية ورياضية. وكان من الطريف أن شاهد المواطنون تمثيلية قدمها المساجين في المسرح البلدي بالعاصمة، وكانوا يخرجون من سجنهم كل ليلة طوال أكثر من خمسة عشر يوماً . وسعينا لاقرار الرأي بأن الاعتقال ليس عذابا، بل هو حرمان وقتي من الحرية، وانتهجنا سياسة جريئة في مجال إعادة الإندماج الاجتماعي. ويمثل كل ذلك بادرة أولى تستوجب استمرارية في الاصلاح وخاصة منه الاصلاح السياسي الذي لم ندركه وقتئذ، ألا هو الحاق السجون بوزارة العدل كالبلدان المتقدمة.

وواصلت اعادة تنظيم وزارة خطيرة وشديدة الوطأة طيلة خمس سنوات. فتمتّعت الجماعات المحلية بحرية تحرك أوسع بعد صدور قانون البلديات في ماي 1975. وأصبح الولاة يعملون بنجاعة أكثر بعد

المصادقة في جوان على قانونهم الأساسي. وتم اعتماد بطاقة تعريف وطنية إجبارية عممناها خلال فترة وجيزة على جميع المواطنين وكان رهانا صعب المنال. وأنشئت الحماية المدنية التي كادت تكون منعدمة بعد عشرين سنة من الاستقلال ووفرنا لها كل الوسائل العصرية.

ثم تصدينا لمشكل حجز جوازات السفر، وأصدرنا قانونا خاصا يقر بأن الجواز حق لا يسلب إلا بحكم قضائي. وعقدنا اجتماعات مكثفة مع وزارة العدل لتسوية جميع حالات الإبعاد التعسفي. وفي غمرة هذا العمل، استدعيت الأستاذ فتحي زهير، المحامي وصهر صالح بن يوسف، وسلمته جوازا جديدا باسم ابن أخته اللاجيء في مصر. وقمت بنفس العمل بالنسبة الى ابناء أحمد بن صالح اللاجئين في الجزائر، فسلمت جوازات سفرهم الى خالهم الدكتور حامد القروي. وقد اتخذت هذه القرارات دون استشارة الرئيس، ولكن بموافقة ضمنية من قبل الوزير الأول الهادي نويرة : رجل القانون والرجل الإنساني المتسامح. وكان الفشل لسوء الحظ بالنسبة لجواز سفر الأستاذ البحري قيقة أحد مؤسسي الحزب سنة 1920, وقد طلب جوازه حتى يلبي دعوة جامعة ليبيا لإلقاء دروس في القانون. فاستشرت رئيس الدولة، فامتنع وسرد علي مذكراته وخلافاته معه أيام الكفاح. فصدمت وتأثرت.

الميثاق الاجتماعي

وعلى المستوى الاقتصادي، نجحت الحكومة خلال هذه السنوات (1970 – 1977) في تصفية رواسب التعاضد ودفع الاقتصاد من جديد. وفتح التوجه الليبرالي آفاقا جديدة في جميع القطاعات. فاكتسبنا ثقة المستثمرين الأجانب والمدخرين التونسيين. وبفضل ما سمي «قانون 72» (الصادر سنة 1972) الذي يسهل اقامة المعامل المخصصة للتصدير، ازدادت فرص العمل خاصة للشبان والفتيات الذين لم يستكملوا

دراستهم وأغلبهم من الأرياف. وأنشئت بنوك استثمار مشتركة مع بعض البلدان العربية، وتطورت السياحة، وكان الغيث سخيا. وكان الوزير الأول يرمي الى إبراز طبقة متوسطة ناشطة ورشيدة تساهم في استقرار الدولة وتفرض نفسها في الحياة السياسية.

وجعل الهادي نويرة من توافقه مع الحبيب عاشور زعيم اتحاد العمال ضمانا لتوجُّهاته، وكان تآزرهم كأنه اضطراري. وكان الزعيم النقابي عضواً في الديوان السياسي كما هو الشأن بالنسبة لجميع رؤساء المنظمات القومية على أساس الوحدة القومية التي يرتكز عليها نظريا نظام بورقيبة. وأشرف الرئيس ضمنيا على هذا التحالف الثنائي الذي جنّب البلاد المصاعب، رغم انه كان غير متوازن وغير ثابت لأنه مرتكز على تقارب آني بين مصالح متناقضة. ولعبت الروابط الشخصية دورا هاما : فقد كان نويرة أشرف على اتحاد الشغل مدة قصيرة في سنة 1949، وكان هو محامي الحبيب عاشور سنة 1947 اثناء محاكمته الأولى في عهد الاستعمار بصفاقس. وسعى نويرة –بالاتفاق مع بورقيبة طبعا– الى تعيين عاشور سنة 1970 على رأس المنظمة الشغيلة بعد سقوط أحمد بن صالح.

وفي جوان 1973، في الندوة السنوية لمنظمة الشغل الدولية أثنى الرئيس علانية على الزعيم النقابي قائلا : «إن الوسام الذي تشاهدونه على صدري هو الوسام الذهبي الذي أسندته الي المنظمة النقابية التونسية. وإن الحبيب عاشور هو الذي قلدني بنفسه هذا الوسام. وبفضله الى حد ما، ما زلت على قيد الحياة (...) وقد كان رفيقي في الكفاح في الأوقات العصيبة».

ومع ذلك كان الوزير الأول يخشى اتحاد الشغل، ويثق نسبيا في الحزب. وكان يرجو من النقابة الثقة والمساندة حتى لا تعرقل خطته الاقتصادية. ومن هنا جاءت مجاملته للحبيب عاشور: فكان يستقبله

كل أسبوع تقريبا، ويستدعيه لتناول الغداء في محله الريفي بقرنبالية أو العشاء في بيته بالعاصمة. وفي حال حصول بعض الصعوبات، كان نويرة يحسم الأمر غالبا لفائدة النقابة على حساب الحزب للحفاظ على التوازن بين الطرفين. وكان حريصا على أن يجعل من الزعيم النقابي شريكه السياسي الرئيسي، فكان يحيطه علما مسبقا بأغلب مشاريعه. وقد استراح لموقف عاشور سنة 1974 في مجلس الأمة ضد مغامرة جربة ومشروع الوحدة التونسية الليبية اذ أعلن معارضته لمحمد المصمودي الذي كان يعتبره الوزير الاول خصما له.

وكنت أشجع من جهتي مع بعض الزملاء هذا الوفاق بل هذا التعاون بين العاملين الرئيسيين في الحياة السياسية لأنه كان يضمن مبدئيا ولو لحين تطورا للوضع الاقتصادي وحلا سليما للمشكل الاجتماعي يجنّبنا الانتفاضات والأزمات السياسية. وكنا مع ذلك نطرح بعض الأسئلة حول التأثير الحقيقي للواحد على الآخر ومتانة تعهدهما ودوام اتفاقهما. ولم يكن همنا البحث عن التوافق الوطني عبر المؤسسات الدستورية، نظرا لأن موافقتها مضمونة كاملة. وكنا قد تعلمنا من بورقيبة معالجة المشاكل حسب قناعاتنا الشخصية. وكان الوزير الأول - وقد عرقله الحزب في فترة من الفترات - يعرف أن تونس دولة مشخصة في قادتها ضعيفة في هياكلها، وأن الحزب المعوق الذي أضعفه عهد التعاضد ما زال يتخطى الهياكل الرسمية المتحجرة، وذلك ما أجبره على التصرف بصفة انتهازية وحسب الظروف. فحاول في فترة ما إنشاء هيئة جديدة حوله : فأخذ في سنة 1974 يجمع مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع في شكل مجلس مصغر، محمد الصياح مدير الحزب وعبد الله فرحات وزير الدفاع وانا شخصيا وزير الداخلية، وذلك «لمناقشة أهم المشاكل وإعداد القرارات على المستوى الوطني». وشاركت بحماس في تلك الاجتماعات الى أن اكتشفت أن الهادي نويرة

والزميلين كانا يدرسان القضايا قبل الجلسة، وأن اجتماعنا كان يرمي الى الحصول على موافقتي. فرجوت عندئذ من الوزير الأول الرجوع الى الهياكل الرسمية، وأشعرته برأيي حول تطابق المصالح بين الزميلين الآخرين دون أن يكون ذلك مفيدا دائما بالنسبة اليه أو بالنسبة للبلاد.

واختار الوزير الأول بمهارة رد الاعتبار لوظيفة رئيس الدولة. فكان لا يلازمه يوميا كمن سبقه ومن سيلحقه وأصبح لا يتحدث معه إلا في المشاكل الكبرى متجنبا اشراكه في العمل اليومي. وقد منحه بورقيبة ثقة مطلقة لم يتمتع بها أحد من معاونيه من قبل.

وكان شعبنا منضبطا، ولكن تفاقمت عليه المشاكل وأصبح المجتمع التونسي كثير الطلبات قليل الصبر. وكانت جميع التقارير التي أتلقاها في وزارة الداخلية تؤكد هذه الحقائق التي كان يتجاهلها عمدا أغلب المسؤولين . وكان لا بد لهذه التحولات أن تفجر يوما ما الهياكل المتحجرة التي كانت تؤطر البلاد دون ان تبقى الحركة النقابية ذاتها في مأمن من الأحداث.

وفي 20 مارس 1975، بمناسبة الذكرى العشرين لمؤتمر صفاقس، أردت لفت النظر الى خطورة الوضع. فنشرت في جريدة لابريس اليومية افتتاحية قد تبدو غريبة بالنظر لمهامي اذ كتبت فيها :

«لا يمكن أن يكون الحزب خليطا من عناصر عاجزة عن اتخاذ موقف موحّد لمواجهة قضايا العصر الجديد، فيجب أن يتخلى عن التظاهرات الاجتماعية التقليدية (...) وان يتطرق أساسا للمشاكل الحقيقية عوض استنفاد جهود القادة والجماهير في خطب عقيمة حول المصالح المحلية او الأمور التافهة (...) فالشعب التونسي اليوم ليس كما كان منذ عشرين سنة، فإنه تطور بشكل هائل وقد حافظ على روح شعب يوغرطة ومزاجه (...) وأصبح أمامنا اليوم زهاء الثلاثة ملايين شاب ولدوا بعد سنة 1955, سنة مؤتمر صفاقس، ولقد اكتسحوا اليوم الساحة

واقتحموا الحياة العصرية. إنهم شبان متعطشون للعلم والرقي والنفوذ، وهم أيضا متشددون ومتلهفون. وإن نموّهم البدني والفكري يترعرع في عالم لا حدود فيه للأفكار والثقافات. فواجبنا الأول هو إثارة تفكيرهم حول هذا التحول الخطير في بلادنا وطرق معالجة مقتضياته (...).»

وعلمت أن الرئيس قرأ هذا النص وتجاهل ردود الفعل المناهضة والماكرة الصادرة عن الصقور التقليديين داخل الحزب. وانشرحت من موقف الإطارات والشبان الذي أكد لي بأني على الطريق الصحيح وكان لا بد من الخروج من الصمت وفتح العيون.

وأعدت الكرة بعد ثلاثة اشهر، يوم غرة جوان 1975، في إطار الاحتفال بمرور عشرين عاما على عودة بورقيبة. فنشرت افتتاحية ثانية في نفس الجريدة جاء فيها :

« إن ما قمنا به الى حد الآن لم يعد كافيا بالنسبة الى المستقبل (...) فقد عم التحول، ودخلت الثورة الشوارع والمدارس والعائلات في المدن والأرياف (...) فهل أدركنا أهميتها ونتائجها ؟ أصبحت النساء تشتغل في المحاماة وفي الشرطة. وضبط القانون الزواج العصري ودرجت الأقراص المضادة للحمل (...) وبرزت نخبة جديدة في الإدارة والحزب، وعم الازدهار الذي غير نمط الحياة. وسطعت علامات التحول (...) ولكن الطريق مازال طويلا تتخلله العقبات، ويستدعي التبصر والجرأة لصنع تونس التي نحلم بها».

واستعملت هكذا للمرة الثانية اسلوبا غير معهود لهجة ومضمونا. فنُسبت حدة لهجتي الى طموح شخصي. نعم ! كنت بلا شك طموحا مثل أي رجل سياسي يؤمن بما يفعل، ولكني كنت أحترم الشّرعية. فلم أكن أمثل أية كتلة في الحزب، وكثيرون الذين كانوا يوافقونني بالرأي دون أن يتجاسروا على مساندتي علنا. وانغلق الحزب على نفسه عوض أن يغتنم الفرصة ويتفتّح.

وكان المسؤولون وإطارات البلاد مشغولي البال بخلافة بورقيبة. واعتقد الرئيس بأنه قد حسم الأمر في جانفي 1971 عشية سفره الى الولايات المتحدة للعلاج حين فوض رسميا الصلاحيات الرئاسية إلى الوزير الأول. وقد عزّز هذ الإجراء الى حد ما، التحالف بين عاشور ونويرة اذ خشي كلاهما طموحات جماعة العاصمة وفي مقدمتهم أحمد المستيري. وفي الحقيقة، لم يكن عاشور مواليا لنويرة بصفة مطلقة، ولاشك أنه كان يفكر في قرارة نفسه أحيانا: لم لا أكون أنا الخليفة ؟ وهي بداية اول ثلمة بين الحليفين، وستتوضح يوما بعد يوم .

وأدرك بورقيبة الرهان، فعمل على غلق السّباق، وكان حريصا على ضمان المستقبل لتثبيت خلوده من خلال استمرارية الدولة البورقيبية. وفي أفريل 1976, تم تعديل الدستور، وأصبح الوزير الأول الخليفة المعين لرئاسة الدولة عند شغور المنصب.

وطوال خريف 1976، أصيب الرئيس بنوبة انهيار عصبي مثل تلك النوبات التي كان يتعرض لها دوريا منذ خمس سنوات. فانعزل في قصر قرطاج، وكاد لا يستقبل أحدا، وكنت من الأشخاص القلائل الذين كان يستدعيهم كل عشية، فتألمت لمشهده المتردي لأنني عرفته بطلا قويا ثاقب النظرة عميق التفكير.

لقد كان في غرفة نومه مرتديا مجرد سروال قصير وقميص وهو جالس في الظلام وحوله أجراس عديدة. وكنت كل مرة أمكث طويلا الى جانبه محاولا تسليته بسرد بعض الذكريات السعيدة. وكان ينهض من حين لآخر ليدور حول كرسيه دون أن يسمع كلامي. وكانت تتخلل تلك الفترات من الارتباك لحظات من الوعي الثابت، فيفتح قلبه بدون تحفظ، متحدثا عن كل شيء بصراحة غريبة، دون أن يجامل ولا يترك شاردة ولا واردة. وامتلكت عقله عقدة واحدة وهي مستقبل تونس من بعده. فكان يسأل نفسه دائما عن قدرة نويرة والمحيطين به على مواجهة

المحن. وكان يكرر كل يوم : «لقد طلبت من نويرة أن يعينك وزير دولة... إني أريد ضمان دوام النظام». وحاولت كل مرة تطمينه مركزا على شفائه القريب. وكانت حسابات أخرى عند الحاشية بقرطاج ضغطت على الوزير الأول وحملته على «التريث وربح الوقت».

وكان بورقيبة يحلم بخلفاء مطابقين لرؤيته، وان كان يعتبر استبداله عسيرا. وللاسف لم يتجرأ أحد على مصارحته بأن الوضع من بعده يقتضي انتقال بلاده من الحالة الاستثنائية الى حالة عادية تستوجب إعادة تنظيم البلاد والإرتقاء بها تدريجيا الى نظام أكثر ديمقراطية وواقعية وشرعية. وكان الطامعون بالخلافة يريدون وراثة نظام بورقيبة برمته. وتواصلت التخمينات السياسية كالعادة في حين مازال الوضع الاقتصادي وخاصة الاجتماعي يحتاج الى الاستقرار.

واستنبط نويرة فكرة الميثاق الاجتماعي. وتكلف وزير الشؤون الاجتماعية محمد الناصر بتقديم المشروع. وأُقر يوم 19 جانفي 1977 بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وعلى رأسهم اتحاد الشغل ومنظمة الأعراف. وكان المفروض أن يضمن الميثاق طوال فترة المخطط الخامس (1977 – 1982) السلم المدنية والزيادة في الإنتاج مع ارتفاع الطاقة الشرائية. وعلّل الوزير الأول نظريته قائلا : «لقد أحللنا الثقة محل المواجهة والموضوعية محل الطائفية والعنصرية».

إلا أن هذا الميثاق الذي حيّته جميع الأطراف باعتياره فريدا من نوعه في العالم الثالث، لن يمنع المأساة بسبب اختلال سير النظام والتناقضات بين الأقطاب الأربعة للنظام: أي بورقيبة والدولة والحزب والنقابة، وكانوا يعتبرون المجتمع قابلا للتكييف حسب مشيئتهم وتطلعاتهم. وفعلا فانه عمق الهوة بين الحاكمين والمحكومين لأن «الدولة التي تسيطر على كل شيء تصبح في النهاية لا تسيطر على أي شيء». ففي الديمقراطيات الحقيقية تتقمّص الدولة بحكم وظائفها

الأساسية استمرارية الأمة والوطن، وتساهم الأحزاب المتعددة من جهتها في التعبير عن الإرادة الشعبية، وتمثل النقابات السلطة الموازنة. أما في الأنظمة الشيوعية، فيختلط الحزب الوحيد بالدولة، وتنبثق النقابات من الحزب وتتجمع في منظمة مركزية واحدة لتصبح أداة تبليغ وتطبيق منضبطة كالهياكل الأخرى.

وقد كانت تونس البورقيبية تتأرجح بين هذين النظامين، وتميل أكثر الى الاسلوب الثاني. فتنظيمها الداخلي مستوحى من النموذج الشيوعي، ولاسيما بعد مؤتمر بنزرت (1964). وكان بورقيبة يدرك إدراكا عميقا معنى الدولة بمفهومه الحديث والغربي، ولكن هيبته الشخصية وتشخيصه المفرط لكل نشاط في البلاد كرّس «خصوصية» الدولة. فأخذت التصرفات صبغة أبوية، وأصبحت المؤسسات، وقد انتزعت منها وظيفتها التنظيمية، مجرد أدوات في يد السلطة. وتعمم هكذا النموذج البورقيبي على كافة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطبّع المجتمع المدني بهذا الطابع الخاص.

وتبعا لذلك اجتهد الحزب الوحيد، الاشتراكي الدستوري، في تأكيد وجوده بالتدخل والتسيطر في جميع الميادين. وسعى الاتحاد العام التونسي للشغل الى الحفاظ على استقلاليته وتعزيز نفوذه على حساب الحزب. فاصبح الاتحاد أقوى منظمة في البلاد تسعى بطبيعة الحال الى الانتصاب كسلطة مضادة. وتصرف عاشور في النقابة بسلطة مطلقة على غرار بورقيبة فى الدولة مع ذكاء سياسى أقلّ ومرونة فى التصرف. وكانت منظمة نقابية تنطبق عليها كل سلبيات الهياكل الوحداوية خاصة في ما يخص انعدام الديمقراطية أو ضعفها داخل صفوفها.

ومع ذلك، فتح الميثاق الاجتماعي في مطلع سنة 1977 آفاقا تبشر بتطور العلاقات داخل المؤسسات الاقتصادية. وقد حرص بورقيبة على ضمان هذا الوفاق ولو كان ظرفيا يرتكز على التحالف بين رجلين:

نويرة وعاشور، رغم تباين اهدافهما . فبالنسبة الى الهادي نويرة كان الميثاق الاجتماعي المبرم بين منظمتي الأعراف والعمال وبالفعل بين الدولة والمجتمع المدني، يرمي الى ضمان السلم الاجتماعية وتعبئة كافة العاملين حول مشروع اقتصادي وطني جسيم.

أما عاشور فكان يعتبر أنه اتفاق وقتي من شأنه تعزيز مكانته الشخصية وتوطيد اتحاد الشغل. وقد مكنه من الحصول على مزايا اجتماعية جسيمة وخاصة الزيادة في الأجور بنسبة 33 ٪. وتم التوقيع على ما لايقل عن 74 عقدا مشتركا في القطاعات الاقتصادية الأساسية : مثل البنوك ومؤسسات التأمين والفنادق والمناجم والنقل. وقفزت الاصلاحات الاجتماعية، وكانت مقرونة وقتئذ بازدهار اقتصادي ملحوظ.

وكان الوزيرالأول يفتقد للواقعية السياسية، فاعتقد ان الميثاق دائم لا يمكن الرجعة عنه. كان أساسا اتفاقا شخصا كتب له ان يدوم ما دام التحالف قائما بين نويرة وعاشور. وقد ظن الوزير الاول أنه يتمتع بحرية التصرف بعد التنازلات التي قدمها في مجال الأجور، والتي ستسكت بموجبها المطالب الاجتماعية لمدة خمس سنوات أي لفترة المخطط.

ولكن هيهات ! فمن يتجاسر على الالتزام بصورة جدية لمدة خمس سنوات في المجال الاقتصادي والاجتماعي؟ وكيف يمكن أن نتجاهل تأثير العوامل الداخلية والخارجية مثل وفاء الشركاء بالتزاماتهم وغزارة المطر أو انسحابه وسعر البترول وطوارىء الأوضاع الدولية ؟

ورغم توقيع الشركاء الاجتماعيين على الميثاق، فقد تناسينا أن المؤسسات العمومية وشبه العمومية كانت تمثل حوالي 80٪ من النشاط الاقتصادي في البلاد، وكانت تؤدي في كل مرة الى تورط الدولة في معظم النزاعات الاجتماعية. وكان المديرون العامون عاجزين عن

اتخاذ اي مبادرة في المؤسسات التي اتسمت في معظمها بوضعية مالية سيئة بسبب المخلفات الاقتصادية لفترة التعاضد. وكان النزاع مستمرّا في صلب مؤسستهم بين الفرع النقابي والشعبة الدستورية المهنية وليدة مؤتمر بنزرت. فحين تتعقد المشاكل داخل المؤسسة، سرعان ما تحال الى مكتب وزير الشؤون الاجتماعية، أي الحكومة. وعند التصلب أو الإضراب، يتدخل الحزب في النزاع ويزداد الوضع تعقيدا. وتتبلور العقدة المتأتية من نظام حزب الدولة ودولة الحزب: ذلك أنه في كل مرة يسعى كل من اتحاد الشغل والحزب الى تصعيد النزاع وجلبه إلى الساحة السياسية، في حين تحاول وسائل الإعلام التابعة لهذا الطرف أولذاك إذكاء النزاع وتعقيده. فيتحول عندئذ التفاوض بين النقابة والحكومة الى مواجهة مباشرة مع الحزب. ولذلك كان بعضنا قلقا على هشاشة ذلك الإتفاق الاجتماعي الذي لايمكن أن يطبق الا باقتناع كافة القادة في الحزب وفي الاتحاد بتجاوز خصوماتهم حتي تكون مساندة القواعد متينة حازمة.

وكثف الوزير الأول أقواله وأفعاله لخلق حد أدنى من الوفاق والوئام. وقرر دون اي تفاوض مع النقابة تعميم منحة الإنتاج على جميع موظفي الدولة بهدف ارضاء الطبقة الوسطى التي تجمع غالب الموظفين. ولم يكن لذلك أثر يذكر إذ اصبح الشبان التقدميون يمثلون الاغلبية في الادارة، وكان رفاقهم في النقابة متمسكين بمبادئهم، مشاغبين في سلوكهم. وتقهقر نفوذ عاشور، وقد تغير الاتحاد في بحر العشر سنوات، فلم يعد عمّاليا فحسب وإنما أصبح تجمعا منفتحا فعالا يضم غالبية المثقفين والفنيين والموظفين. وقد تجاوزوا عاشور والقادة النقابيين القدماء ووجدوا ملاذا في الاتحاد لانعدام التعددية السياسية في البلاد.

وأصبح الوضع متفجرا بسبب حماسة كل اولئك الشبان

المتخرجين من المدارس العليا الكبرى، الطموحين المتطلعين والمتلهفين لتغيير كل شيء دون تأنّ ولا تراخ. وأمام إنغلاق الحزب توجه غزوهم نحو النقابات التابعة خاصة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى وللوظيفة العمومية، ثم تمركزوا في الهيئات العالية المسيّرة للاتحاد. وكان هؤلاء «الذئاب الشبان» مندفعين ومتمذهبين نحو ثورة بروليتارية ولكن خيالية. ولكنهم كانوا يمثلون اقلية، فواجههم عاشور بذكاء وفطنة واحتضنهم بالاتفاق مع أعضاء المكتب التنفيذي، وكان الأستاذ الجامعي الطيب البكوش مرجع جميع أولئك الشبان اليساريين يقود خطاهم ببراعة فائقة.

وتذرعت إدارة الحزب بالوضع لتحميل أولئك الشبان مسؤولية كل ما كانت تعانيه البلاد من مصائب . وواصل الحزب تسلطه بمساندة المنظمات الاخرى التي تدور في فلكه، وقد ضعف نفوذه رغم تحرك الشعب المهنية وقد وجدت الفئات الاجتماعية فى النقابة المكان المناسب ووسائل الكفاح والنضال. فاستمر الحزب فى التراجع فى حين أخذ الاتحاد يعزز مركزه ليصبح بؤرة للغليان الاجتماعى والسياسى. ولم يُفِدْ الميثاق شيئا ولم يغن فتيلا لإصلاح الوضع الاجتماعى لأن المشكلة كانت سياسية، ولم يرافق الميثاق إجراءات لتحريك المجتمع وإلزامه. فتعثر الوفاق آخر الأمر لعدم تلاؤم هياكلنا مع المحيط السياسى.

وجاء أول خدش في هذا الميثاق بأقل من شهرين بعد إقراره، أثناء المؤتمر الرابع عشر للمنظمة الشغيلة المنعقد في مارس 1977. صوت المؤتمرون بالإجماع على تجديد إنتخاب الحبيب عاشور – وقد رفض تعيينه كاتبا عاما مدى الحياة– ثم صادق النواب علنا على الميثاق الاجتماعي. ومن الغد نشرت جريدة لوموند نص عريضة دارت في أروقة المؤتمر تندد بشدة بذلك الميثاق، وقد تحصلت على توقيعات 600 نائب. وأهم ما جاء فيها أن اتحاد الشغل «ينبغي أن يكون عنصر كفاح مستمر

ضد السلطة (...) ولا يجوز له أن يكون مكمما عمليا مدة خمس سنوات دون أي تداول لهيئاته».

فصدم عاشور ونفى وجود العريضة، ولم يتردد في رفع قضية ثلب ضد مراسل الصحيفة الفرنسية. ولم تتم المحاكمة لأن الوثيقة كانت صحيحة. فسحب عاشور شكايته بتكتّم وأدرك اكثر من اي وقت مضى خطورة الإنذار، وتخوف من وجود اتجاه يساري عتيد في صلب المنظمة الشغيلة مناصرا لصراع الطبقات. وقد كان عاشور بحكم تكوينه النضالي، ذي النزعة القومية كعامة جيله، يميل الى التسامح من أجل المصلحة العامة للبلاد. ورغم ذلك سعى الحزب الى استغلال تلك المشاكسة لتضعيف الاتحاد دون أية رؤية واقعية بالنسبة الى الوضع الاجتماعي والسياسي في البلاد وكان وضعا صعبا.

وكان علي أن أتدخل، فاجتمعت بالوزير الأول وأبلغته ما يقال وما يحاك. وبعد التحليل اتفقنا كل من جهته على تطويق المشكل وإخماد انعكاساته، إلا أن الاستفزازات استمرت واتسع نطاقها. فكانت المحاولة المعهودة لتعويض عاشور على رأس الاتحاد، وكان السعي حثيثا من طرف الحزب لإنشاء منظمة منافسة سميت «بالقوة العمالية التونسية»، أُعد قانونها الأساسي منذ شهر جوان 1977.

وكان للوزير الأول متانة رجل الدولة، فأقفل الموضوع بسرعة. فلم يرتض ذلك بعضهم. فاتُهم الزعيم النقابي مكرا بالسعي حثيثا لتقلد أعلى سلطةَ في البلاد. وراجت الاسطورة، واستعملت لتغذيتها علاقات عاشور مع المصمودي الذي وجه من منفاه الى مؤتمر الاتحاد برقية تدعو الى «التجديد العربي الإسلامي والى ضرورة مصالحة التونسيين مع أنفسهم ومع جيرانهم» : وهي عبارات واضحة الهدف تحوم حول الوحدة التونسية الليبية التي أبرمت في جربة وقبرت بعد أيام.

ولربما بقيت القضية عند هذا الحد، لو لم يثرها المصمودي بنفسه

مرة ثانية باستغلال عاشور. فقد ذهب الأمين العام لاتحاد الشغل يوم 4 سبتمبر الى طرابلس، حيث استقبله القذافي ولكن بحضور المصمودي، الأمر الذي أثار زوبعة سياسية في تونس. ولم يكن السفر في حد ذاته ليثير الاستنكار اذ كان عاشور قد زار طرابلس في شهر ماي بطلب ملح من نويرة، وساعدت زيارته على انفراج العلاقات بين بلدينا بعد أزمة الجرف القاري وقسمة موارده البترولية. وذهب عاشور هذه المرة من تلقاء نفسه، وتذرع بأن هدفه الحصول على زيادة هامة في أجور الإطارات والعمال الفلاحيّين التونسيين العاملين في ليبيا. واتُّفق هناك على عدة مشاريع مشتركة بين المنظمتين النقابيتين في ميادين البناء والصيد البحري. وقبل عاشور بدون حذر منحة قدرها 000 100 دولار من القذافي كمساهمة لبناء مقر الاتحاد في تونس، وعين ممثلا لمنظمته في طرابلس. وفضلا عن كل ذلك عاد عاشور الى تونس بطائرة خاصة وضعها القذافي تحت تصرفه. والأنكى من ذلك أنه انخدع وأُخذت له صورة مع المصمودي الى جانب الرئيس الليبي. فتم استغلالها في الحال في وسائل الإعلام، وحاول عاشور أن يؤكد أنه فوجيء بوجود المصمودي هناك، إلا أن خصومه أسرعوا بعدم تصديقه. وقد أشار البلاغ الليبي الى مساندة اتحاد الشغل التونسي لبيان طرابلس الرافض لأي حل سلمي مع إسرائيل بعد اتفاق كامب ديفيد وقد أدانته جبهة الرفض أثناء القمة العربية التي رفضت تونس حضورها. وبالطبع كذب عاشور هذا الخبر أثناء الندوة الصحافية التي عقدها بتونس إثر عودته يوم 6 سبتمبر، ولكن حصل المحظور واستغل خصومه الفرصة لاغراقه.

فلم نسع الي توضيح الأمور مع الرئيس أو في الديوان السياسي حول ما سمي بالمؤامرة بين القذافي والمصمودي وعاشور، وللأسف بدا نويرة مرتبكا مترددا متخوفا من المستقبل. وحاولت مع بعض زملائي إعادة التوازن، ولكن كان الوزير الأول يتأرجح بيننا وبين الآخرين.

وكان قد أزعجته عملية طرابلس وصدمته، وزاد تخوفه من تقارب سياسي بين الزعيم النقابي القوي والثنائي : القذافي-المصمودي. وكان يرى في ذلك نوعا من الخيانة تجاهه من طرف حليفه عاشور إذ يتواطأ مع خصمه المصمودي.

وفي 17 سبتمبر، إجتمع الديوان السياسي في غياب عاشور بعد أن كان المتصلبون اتخذوا قرارهم في لقاء سري مضيق. وفي الاجتماع، طالب عبدالله فرحات من أول وهلة بإقصاء عاشور من الديوان السياسي، على أن يعرض الاقتراح على بورقيبة فيما بعد. فوافق الانتهازيون على ذلك وفضلَ الآخرون أن يلتزموا الصمت رغم حيرتهم وارتباكهم. فعبرت حينئذ عن إعتراضاتي وصرحت قائلا : «إن إقصاء عاشور من الديوان السياسي مع بقائه المحتمل على رأس اتحاد الشغل أمر شاذ من شأنه أن يثير المنظمة بأسرها ضدنا، وأن يقر القطيعة بين الحزب والنقابة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب ومشاكل. فإذا قررنا السير في هذا الطريق، وجب علينا أولا تعويض عاشور على رأس المنظمة النقابية(...) الأمر الذي من شأنه طبعا أن يثير مشاكل أخرى». فأحدثت مداخلتي الحرج دون أن تثير جدالا مفيدا وتقرر إقصاء الحبيب عاشور من الديوان السياسي.

وفي الغد على الساعة السابعة صباحا، إتصل بي بورقيبة هاتفيا في منزلي طالبا جميع التفاصيل. فأجبته بأن الوزير الأول سيحدثه بعد قليل، فأصر، فأعلمته بما تقرر وشرحت له موقفي. فكان رد فعله فوريا كما هو الشأن في أغلب الأحيان، وطلب أن أقدم حالا الى قرطاج . ثم ضبط مخططه وهو يتحدث، وختم كلامه: «إتصل بعاشور ليأتي في الساعة التاسعة، واقدم أنت ونويرة في الساعة الثامنة والنصف».

وكان الموقف دقيقا. فاتصلت هاتفيا بالوزير الأول، فاستاء لأن الرئيس لم يتصل به مباشرة. وفي قرطاج، استقبلنا بورقيبة فورا، وكنت

مع الهادي نويرة. ودخل من أول وهلة في فورة من فورات الغضب، التي كنا نخشاها جميعا. وشعرت بالحرج وأنا استمع اليه يحلل الحجج التي كنت قدمتها في الأمس وقال: «كيف يمكنكم إقصاء عاشور وأنتم في مثل هذا الوضع الصعب ؟ (...) كيف يمكنكم هكذا إثارة العمال وإثارة منظمتهم ضدكم ؟»

وتحمل نويرة كل ذلك دون أن ينبس ببنت شفة، وكان لون وجهه محمرًا كعادته في مثل هذه اللحظات. ولم يكن بورقيبة ينتظر جوابا. وبعد ما قدر تأثير كلامه، أدخل عاشور. ففوجئنا بتحول لهجته حيث تخلص من غضبه وأخذ يسكب الدمع مدرارا قائلاً : «تعاملونني هذه المعاملة وأنا في مثل هذه السن؟ إن البلاد عليلة وستنهار الآن (...) إنكم أنتم الثلاثة الى جانبي أول المسؤولين عن تونس. أنتم الذين أعول عليكم ، كيف يصل بكم الأمر الى مثل هذا المأزق ؟»

لقد كان المشهد مأسويا ومسرحيا. وكان بورقيبة بفضل موهبته التمثيلية العجيبة، يقوم بدور الأب المتألم أمام شقاق أبنائه، وهو يحاول ردهم الى الصواب. وناشدنا قائلا: « لا يحقّ لكم هذا(...) أريد منكم قطعاً أن تتفقوا (...) أريد أن يكون كل شيء قد انتهى عند خروجكم من هنا (...) أتوسل اليكم بجميع شهداء هذه البلاد». ثم أذن لنا بالانصراف دون أن ينتظر منا أي رد.

ووجدت نفسي في سيارة واحدة مع الهادي نويرة. أما عاشور، فكان من المقرر أن يلتحق بنا عند الزوال في الوزارة الأولى بصحبة أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد. وبواسطة هاتف سيارة الوزير الأول، وباسمه، دعوت أعضاء الديوان السياسي الى الاجتماع في نفس الساعة بالقصبة. وهناك تعانقنا جميعا كأننا أطفال طيعون، وتمت المصالحة بيننا على نحو مؤثر دون أن يكون صادقا. وفعلا لم تسو المصالحة أي شيء. ذلك أنه كانت توجد وراء المنافسات والدسائس الشخصية،

مشاكل جوهرية حقيقية خطيرة لم تكن المعانقات كافية لفضها. إلا أن هذا المشهد في القصبة، بغض النظر عن صبغته المسرحية، كان له مدلول سياسي عميق إذ نزل بورقيبة الى الحلبة وأيد بدون أي التباس خط التهدئة والوفاق.

وتعزز وقتيا التحالف بين نويرة وعاشور وساعدهما الرئيس هكذا على التغلب على الصقور في الجانبين. واجتهدت مع رفاقي المعنيين بالأمر، أمثال وزير الشؤون الاجتماعية محمد الناصر، والكاتب العام للحكومة المنصف بالحاج عمر وحسان بلخوجة وآخرون لتثبيت عزم الوزير الأول والتأثير على عاشور. وكنا شاعرين جميعا بأنها الفرصة الأخيرة لتجنب المواجهة بين المتصلبين في الحزب والمتشنجين في المنظمة النقابية. وكان تدخل بورقيبة لتعزيز عمل الوزير الأول شجع جهودنا في سبيل التهدئة وتكريس الوفاق.

قصر هلال

طرأت أحداث قصر هلال في اكتوبر 1977 لتذكرنا بأن البلاد على حافة الإنفجار وللأسف لم نحسب لها حسابا جديًا.

إن مدينة قصر هلال تمثل رمزا سياسيا اذ فيها انبعث الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 . وكانت نموذجا لاقتصاد ناجح، خاصة في ميدان النسيج تحت راية الشركة الوطنية (سوجيتاكس). ففي شهر جوان 1977 أشرف الوزير الأول بمعية وزير الاقتصاد على اجتماع الشعبة الدستورية، فانهالت عليهما الأسئلة حول إدارة المعمل. وعاب الدستوريون على المدير رفت عدد من العمال غير الأكفاء الذين أوصى بهم بعض المسؤولين المحليين. وكانت المؤسسة ما زالت تعاني مخلفات فترة الإشتراكية، شأن الهياكل العمومية المكتظة بعمال موصى بهم تحولت الى مؤسسات اجتماعية مفلسة.

وفي 10 اكتوبر 1977، إثر تهاطل الأمطار، اكتسحت المياه بعض الأكياس من الأقمشة وأتلفتها. فأراد مدير المعمل التخلص منها بإحراقها. وفي الحين استغل العمال المناسبة لاتهام المدير بتبديد ثروة المعمل، وقرروا الإضراب والاعتصام بالمكان، مطالبين بقدوم مسؤول عن الدولة او الحزب ليعاين «التَخريب». فلم يحرك أحد من المسؤولين ساكنا، وقد كان المدير العام لشركة سوجيتاكس صديقا حميما لمدير الحزب ومستشاره الخاص.

وأعلمني عاشور هاتفيا بأنه لا يوافق على هذا التصرف، لكنه اراد كالعادة أن لا يتجاوزه اتباعه من النقابة. فأجبته ان الإضراب غير شرعي واننا سنعمل على إجلاء العمال، وذكرته بما سبق عام 1973حين قامت قوى الأمن باجلاء الشركة الوطنية للنقل في العاصمة، وكذلك لمّا اتخذنا نفس الاجراءات سنة 1976 عند إضراب عمال معمل الفولاذ في منزل بورقيبة. فلم يصغ عاشور لذلك الانذار أو لعله لم يتمكن من إخماد التوتر العمالي، وتمادى الإضراب. فقررنا أن نتحمل مسؤوليتنا، وقدم أعوان فرقة الأمن العام من سوسة، واحتلوا المعمل وأجلوا العمال.

وبقي الجو متوترا، ولم يصل المندوب الجهوي للحزب الناصر مخلوف الا في اليوم الثاني. فاستقبله العمال بنشيد الثورة (حماة الحمى) والهتاف بحياة بورقيبة، فأجابهم بالتهديد. فاحتد التوتر، وتسيس الوضع. فأطلقت صفارة الإنذار بالمعمل والتحق تلاميذ المعاهد الثانوية بالعمال. ووصلت سيارات الإسعاف في حالة استنفار. وانتشر خبر مقتل شخص، فخرج السكان الى الشارع، فأحرقت حافلة تابعة للشركة الجهوية للنقل. فتدخل أعوان فرقة الأمن العام وفرقوا المتظاهرين ، وألقوا القبض على عدد منهم. وفي المساء أمرت بإطلاق سراحهم على سبيل التهدئة، وظلت قوات الأمن مقيمة في المعمل. وفي صباح اليوم الموالي قدم المواطنون من المدن والأرياف المجاورة:

المكنين وصيّادة ولمطة... وتكررت نفس الأحداث عند خروج تلاميذ المعاهد. فانسحب أعوان الشرطة الى مراكزهم، فحاصرهم المتظاهرون هاتفين وحاملين صور بورقيبة. وتجنبنا التدخل بقوة تفاديا لأي تصعيد عنيف. وكان والي الجهة منصور السخيري والمسؤولون المحليون والجهويون يلحّون عليّ لأمنحهم بعض الوقت للاتصال بالمواطنين، وكانوا يقضون كامل الليل يتنقلون من بيت الى آخر ولكن بدون جدوى. وبدا فشل الحزب والمنظمات القومية والإطارات صارخا اذ تجاوزتهم الأحداث وتقلص نفوذهم.

وفي مساء اليوم التالي، حطمت الشرطة الحواجز التي أقامها المتظاهرون. فألقيت من السطوح على أعوان الأمن أنواع مختلفة من القذائف. وأصبحت الشرطة تواجه الشارع، إذ كان الرجال والنساء والاطفال متواطئين مع المتظاهرين. فكانت الأوعية تملأ زيتا وتبل به ضفائر الحلفاء لترمى على مصفحات فرق الأمن. وقد تعطلت واحدة منها بسبب كدس من الأسلاك الشائكة التي التفت حول العجلات. واستمرت المظاهرات بما يقذف من المرتفعات ويخرج من الأزقة.

وفي اليوم الثالث، عمت الفوضى في قصر هلال بتضامن من القرى المجاورة، وأصبح الوضع من قبيل التمرد. فكان لا بد من تدخل سريع لفرض سلطة الدولة. فأعلمت الرئيس اني سأستنجد بالجيش كما كان الشأن دائماً مع الشرطة العسكرية في تونس العاصمة التي طالما ساندت قوى الأمن. ووعدته بأننا سنسعى لانقاذ الوضع دون اراقة الدماء. واتفقت مع وزير الدفاع على ان أسير العمليات بنفسي انطلاقا من مكتبي بتونس. وفي الحين، طالبت قائد المنطقة العسكري، عبد المجيد قدور، —وهو رجل ذكي محنّك— بأن لا تطلق اية رصاصة بدون رخصة شخصية مني.

ودخلت القوى يوم 14 اكتوبر الى قصر هلال من ثلاث جهات

مختلفة، وكانت ثلاث وحدات من الجيش تضم حوالي 350 رجلا. وحلقت طائرتان عموديتان فوق المدينة. وأمر المقدّم قدور الجنود بأن يلتزموا ببرودة الأعصاب وأن لا يطلقوا النار بدون إذن. ولم يخالف هذا الأمر سوى جندي واحد لما سمع إشاعة تروج بأن الأسلحة فارغة، فأثخن جدار المسجد بالرصاص ليفنّد الخبر. وباستثناء هذه الحماقة، جرى كل شيء على أحسن ما يرام. وتدخلت فرقة الأمن العام وفرقت المتظاهرين، وقفل السكان راجعين الى ديارهم. وفي حدود الساعة الثامنة والنصف مساء،استعادت قصر هلال هدوءها. ولم يقع هناك لا قتلى ولا تجاوزات.

فأعلمت بذلك في الحين الرئيس والوزير الأول اللذين أثنيا على ذلك النجاح بدون اراقة دماء. وقرأت فيما بعد في الصحافة الحزبية أن الحكومة اضطرت الى اللجوء الى الجيش بسبب تقاعس الشرطة. وهذا غير صحيح، لأن الجيش تدخل بناء على طلبي شخصيا ولعدم وجود الشرطة العسكرية بمنطقة سوسة. والذي أزعجنا وفي العمق هو عجز هياكل الحزب والدولة في هذه المحنة. فقد أصبحت البلاد معرضة لأي خطر ولا يستطيع المسؤولون البوح بحقيقة الأمر.

واجتمع الديوان السياسي في جو صاخب، وشبه نويرة قصر هلال ببيروت (في حربها الأهلية). وانحصر الجدال حول مسؤولية هذا وذاك دون التعمق في أسباب تردي الوضع لتقييمه من مختلف جوانبه ومعالجته سريعا. فكان علينا في الاجتماع تكذيب رواية ادارة الحزب التي ادعت تدخل مجموعات من العمال اليساريين قد لبسوا أقمصة حمراء مع لافتات وعلى سواعدهم أحزمة بكتابات وشعارات معادية. وأوضح المنجي الكعلي عضو الديوان السياسي ورئيس شعبة قصر هلال الدستورية -كان غائبا أيام الأحداث في مهمة بالخارج- بعد بحث أثبت له أن الأقمصة المذكورة متأتية من فواضل شركة

سوجيتاكس، وكانت معروضة للبيع في الأسواق الأسبوعية بالمنطقة. وتساءلنا عن أسباب غياب الوالي وعدوانية الممثل الجهوي للحزب اثناء لقائه مع العمال. ولمسنا افلاس القادة على جميع المستويات، وهشاشة النظام الذي ينذر بمزيد من الخطر في المستقبل.

كانت أحداث قصر هلال صورة مصغرة تنبيء باحداث تالية وعواقب وخيمة، اذ تجمعت مكونات المأساة، وغابت السلطة وانعدم الوعى الشعبى. فتلك الجماهير التى ليس لها ما تخسر، وأولئك الشبان العاطلين وكل أولئك الذين لا يقبلون ثقل النظام ولم يندمجوا فيه، قد خرجوا الى الشارع للكسر والهشم. واعترف نويرة بخطورة الوضع وتأسف فى خطاب ألقاه بنابل وقال: «إن هذه البلدة، قصر هلال التى كنا نعرفها كرمز للنضال، قد استقرت في الأزمة والفوضى والتمرد».

وصرح في 10 ديسمبر في مجلس الأمة: «ان قصر هلال تجبرنا على الإعتراف بكل أسف بأن الاندماج الوطني في البلاد لم يبلغ بعد درجة التجذر النهائي». وفعلا عكست قصر هلال ما كان عليه الوضع السياسي من توتر في البلاد.

وواصلت التحليل من جهتي في نفس المجلس وقلت : «إن عمل التنمية يعرض المجتمع لتوترات يثيرها مباشرة التحول الاجتماعي السريع الذي نعيشه والذي يفرض علينا استعدادا كاملا ويقظا (...)».

وكانت العبرة السياسية واضحة. فالميثاق الاجتماعي –الذي بنى عليه الوزير الأول عمله الاقتصادي وبالتالي حياته السياسية بعد أن راهن على تحالفه مع الزعيم النقابي– قد أصبح لا معنى له بعد تسعة أشهر من إنشائه. ولم يحاول أحد منا أن يدرك ولماذا وكيف وصل الميثاق إلى هذا الفشل الذريع. وأصبح الهادى نويرة الذى يتأرجح بين النزعتين المتطرفة والمعتدلة فى الحزب وفى الحكومة، متعلقا بالسلطة ومتجاهلا ظروف البلاد الاجتماعية، وخصوصا السياسية.

واستطعت تحليل الأمور بهدوء وبصراحة مع رئيس الدولة بُعد اضطرابات قصر هلال، وقد دفعني تدهور الوضع الى المخاطرة فوصفت له مطولا ثائرة سكان قصر هلال، وأوضحت له كيف تجاوزتنا الاحداث منذ مدة في البلاد دون ان نعد لها حسابا. وبينت كيف تعطلت أجهزة الدولة والحزب منذ أمد طويل. وقلت له: «ان لم يتم عاجلا تحليل الوضع تحليلا حقيقيا موضوعيا، فإن حادثة قصر هلال ستتكرر وسندخل في دوامة خطيرة : (...) انكم في الحكم منذ نصف قرن. وقد حظيتم دوما وأبدا بالتأييد الشعبي وأبيتم دائما أن تحكموا بالحديد والنار(...) إنكم لستم برجل قمع، وعلمتمونا أن لا نكون كذلك. فمن السهولة بمكان إصدار الأمر إلى قوى الأمن بإطلاق النار، ثم تعداد القتلى. وبذلك ننفصل عن الأمة ونخسر كل ما أنجزناه (...)».

وكنت ناقما في حديثي على سلبية الحزب وحدة خصوماتنا. وذكرته بتلك المقابلة المشهودة التي حرص على تنظيمها قبل اقل من شهر وحضرتها مع عاشور ونويرة والتي سمحت لنا بتجنب الأزمة. وبينت أن الهدنة لم تدم طويلا، لأننا لم نتصد للمشكلة الأساسية ولم نوفق بين أهداف الحزب ووزن القوات الحية الوطنية في البلاد. وعددت له كل الملابسات المبدئية بين الحزب والاتحاد. وأشرت الى ان المواجهة في القمة كانت تنعكس فورا على القاعدة وستعرض النظام لمخاطر جسيمة.. وفي زمرة التأثر، كررت للرئيس اني مستعد للانصراف. فأجابني في كل مرة ان الوقت غير مناسب. وقد شعرت باهتزاز مشاعره لما قدمته من تشخيص قاتم للوضع. وكانت وسيلة تستمع الى كل شيء، كما هو الشأن في مثل تلك الفترات، فعاتبتني عند خروجي على جرأتي. وعلمت بعدئذ بشدة انشغال بال بورقيبة وكانت له محادثة شديدة مع الوزير الأول.

وواصلت السعي الى تعديل اتجاه سياستنا. فسلمت شخصيا في

أوائل شهر نوفمبر 1977 تقريرا سريا الى الوزير الأول. واعتقد اليوم مع مرور الزمن انه كان من الافضل تقديمه مباشرة للرئيس، والتعليق عليه أمامه. فإذا أثار أزمة مأساوية، فذلك يؤول في آخر الأمر لصالح البلاد والنظام. وكنت لا أزال أثق في قدرة الوزير الأول فإني كنت أعرفه مترددا ولكن نزيها. وكان في قرارة نفسه مناهضا اساسا للدخول مع اتحاد الشغل في مواجهة تقر فشل سياسته برمتها. فسعيت للتأثير عليه بذلك التقرير المستفيض الذي - باستناده الى معطيات سرية وفرتها لي مصالح الوزارة - يسمح له بالاطلاع على جميع المخاطر التي تحدق بالبلاد، ويشجعه على إبطال تشنج المتصلبين سواء في الحزب او في اتحاد الشغل. وقد ختمت تقريري بالاستنتاجات التالية :

«لا يجوز اعتبار الأحداث الأخيرة في قصر هلال وصفاقس - التي شهدت خلال شهر رمضان اشتباكات بين الشرطة والشباب- مجرد حوادث عابرة او مشاكل ظرفية محلية لا تستحق التعليق والتحليل. ان هذه الأحداث لها أسباب واحدة وانها ستتكرر (...) ان هذا الهيجان المحدود سيفضي حتما الى كارثة ان لم نعالج الأسباب العميقة، لاسيما وقد تفاقمت الأزمة بتصريحات المسؤولين المتضاربة وتصلب مواقفهم (...) وان القلق السياسي والاجتماعي الذي حل في كل مكان اصبح ينذر بالانفجار، لاسيما في المدن والأرياف الفقيرة في الشمال الشرقي والوسط والجنوب. وقد صعب صد المجموعات العديدة المتفرغة من العاطلين والمتهمشين الذين لفظهم التعليم واصبحوا مهيئين نفسيا للعنف والتخريب (...) وينبغي الرجوع - ولو لفترة محدّدة- الى حظائر الشغل للحد من البطالة (...) وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي، أصبح من الضروري فتح مفاوضات بسرعة بين الحكومة واتحاد الشغل واتحاد الصناعة والتجارة (...) وفي نفس الوقت، ينبغي إقامة نوع من مجلس الأمن حول الرئيس او الوزير الأول لتجنب الانزلاقات حتى لا

تفلت الأمور وتعم الفوضى. وعلى المستوى السياسي، أصبح من الأكيد الشروع في تحقيق الانفتاح باصدار عفو عام وتوجيه نداء من قبل رئيس الدولة يدعو فيه الى الوفاق الوطني (...)»

وأكرر انني ربما أخطأت لعدم ابلاغ هذا التقرير للرئيس، وقد ظننت انه سيثير ضميرالوزير الأول، وقد تمنيت مناقشته ثم عرضه على الديوان السياسي. ولقد كان نويرة على غاية من التحرر، ولكن لم تكن له دائما الجرأة لمراجعة نفسه. وكان في حاجة الى وقت طويل ولم يبق لنا وقت، لاسيما وأن المواقف ما فتئت تتصلب، وكان معظم المسؤولين يعانون مشاكل نفسية. ذلك أن الأحداث قد فعلت مفعولها، وسطع تباين المواقف في صفوف الحكومة والديوان السياسي. وكان الانحراف واضحا في القاعدة. أما في القمة فان الإفراط في تسييس المشاكل وتحريفها قد عقد سير دواليب الدولة . وفي اتحاد الشغل، كان الحبيب عاشور يتأرجح بين نفوذ المكتب التنفيذى واللجنة الإدارية المؤلفة من قدماء المناضلين وتشمل خاصة النقابيين الشبان وكانوا يحاولون دفع المنظمة النقابية في اتجاه المعارضة السياسية.

أما في الحزب وبالتالي في الحكومة، فتبلور الخلاف في القمة، وتفاقم بين المتطرفين وخصوم المواجهة. فالشق الأول يرى أنه يجب على الحزب ان يفرض نفسه، وما على المنظمة النقابية الا ان تستسلم، وأي نزاع وأي اقصاء للمنحرفين يعزز الحزب. أما الشق الثاني فإنه يعتقد أن تونس قد تغيرت، وان التقييم الحالي للقوى خاطيء بين اتحاد عمال قوي وبين حزب ضعيف متمسك بجاه الدولة، وان أية مواجهة ستقلب البلاد رأسا على عقب وتؤثر في النظام القائم. وكان كبار المسؤولين موزعين بين هذين الفريقين، بحسب تكوين كل واحد ومزاجه وأخلاقه بغض النظر عن الخلفيات والحسابات السياسية.

الخميس الأسود

استفحل الانقسام داخل الحزب والحكومة في النصف الثاني من سنة 1977 ،وكان كل من الطرفين يتبجح بدعم الوزير الأول. والحقيقة ان نويرة حاول البقاء فوق الخصومات وشجع ضمنيا اتجاهنا وتجاوب مع تمسكنا بالاعتدال ورفضنا الاستفزاز والتصعيد. وكان الحبيب الشطي وزير الشؤون الخارجية يبلغنا تعاليق البلدان الأجنبية وكلها نقد وحيرة. وكان محمد الناصر وزير الشؤون الاجتماعية يجتهد عبثا، وكان مطلعا على أدنى دقائق تفكير مخاطبيه في الحكومة وفي الاتحاد. وكان عبد العزيز الأصرم وزير الاقتصاد يهتز لمشاكل مؤسساته الاقتصادية. وتأثر المنجي الكعلي من حوادث قصر هلال، ولازم المنصف بن الحاج عمر الوزير الأول لإخباره وطمأنته. وكان دوري دقيقا في وزارة الداخلية يتمثل في تهدئة الخواطر وصد الاستفزازات حتى لا تتعكر الأمور. وكنا نسهل للوزير الأول مهمته بفضل علاقاتنا مع أقراننا واطاراتنا السياسة ومع عالم الشغل. وكانت رؤيتنا وموقفنا المتحرّر يواسيانه ويجلبان صورة طيبة لحكومته.

أما رئيس الدولة الذي كان قد رفض بوضوح في سبتمبر 1977 اقصاء الزعيم النقابي من الديوان السياسي وأوصانا بالمصالحة، فإنه في هذه المرة منزعج من الاضطرابات الاجتماعية وخاصة من عجزنا عن مسك زمام الأمور. وكان قد حملنا على أن نندفع في اتجاه الوفاق والعمل الإصلاحي بعد اضطرابات قصر هلال، ولكنه لم يتصور هذه المرة مدى خطورة الوضع، واحتفظ بثقته المطلقة في سلطته الطبيعية والشرعية مقتنعا بتفوق الدولة والحزب دائما وفي جميع الظروف.

تفاقم الوضع وتصدع العمل السياسي في القمة، وازداد تدهور الوضع الاجتماعي لا سيما في المدن الكبرى مثل تونس وصفاقس وسوسة وقابس وقفصة... وكان الولاة الذين لم يعودوا تحت سلطة

الحزب – كما كان الشأن خلال فترة تعميم التعاضد – يحاولون سد الثغرات. وتجاوزت الأحداث اللجان الجهوية للمصالحة التي أنشأتها بصفة استعجالية وزارتا الداخلية والشؤون الاجتماعية والتي كانت تضم الحزب والشركاء الاجتماعيين في الجهات.

وانعقدت الندوة العادية للولاة من 26 الى 28 نوفمبر 1977 بجندوبة، فكانت مناسبة لعرض خطورة الوضع الذي لم يعد يتحمل اي تراخ أو تردد. وكانت للمرة الأولى جلسة مغلقة مع الوزير الأول وكان مصحوبا بثلة من كبار المسؤولين: مدير الحزب ووزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والكاتب العام للحكومة. فطلب الولاة بإلحاح الإسراع في إصلاح سياستنا في القمة، ذلك الإصلاح الكفيل وحده بالانعكاس على القاعدة لتهدئة التململ الذي عم كل الفئات، وقد تضخم القلق في البلاد وعمت الحيرة. وضرب الولاة عدة أمثلة حول تعقد المشاكل على مستوى المسؤولين المحليين، وتسربها في آخر الأمر الى الشارع، فينساق الشعب كل مرّة وعلى رأسه المهمشون والمنبوذون. ولم تعد قوات الأمن قادرة على السيطرة على الوضع.

فكانت لحظة تصدع مؤلمة، واندهل الوزير الأول. ولكنه تجاهل الأسباب السياسية، واكتفى بالتذكير بأن جميع الأعمال ينبغي ان تتم في الإطار القانوني، وكرر ثقته في تمسكه بالميثاق الاجتماعي، وقلل من أهمية النزاعات الاجتماعية الأخيرة، مفتقدا هكذا لأي حل سياسي وكأنه يموج تحت وطأة الأحداث.

وفي اليوم التالي وأثناء جلسة ثانية مغلقة بحضور مدير الحزب والوزراء الموجودين في جندوبة، ركز الولاة على النزاعات في جهاتهم، ففسروها بالتفاوت بين حدة المشاكل وتصرف القادة في الجهة، وأكدوا ان التناحر سيزداد خطورة في الجهات ان لم نتوصل الى وفاق بين ممثلي الحزب وممثلي النقابة محليا طبقا لوفاق في القمة.

فاقتصر مدير الحزب، بدون ان يقدم حلولا عملية، على الإشارة الى ضرورة صيانة الوئام في البلاد ولم يستجب لتساؤلات الولاة. ومن جانبي ختمت كلمتي بالإعراب عن أملي في حصول استفاقة جماعية مع التصريح بشدة بأني «لن اتحمل مسؤولية اي مواجهة دامية». فأزعجت هذه الجملة الكثيرين بينما انشرح لها معظم المواطنين عند قراءتها بالصحافة. وقد نقلت جريدة الصباح بتاريخ 29 نوفمبر 1977بعض مقتطفات من الخطاب العلني الذي القيته في اختتام ندوة الولاة حيث قلت :

«لقد عمل الحزب دوما وأبدا من أجل ثورة اقتصادية تكون مصحوبة بثورة عميقة في العقليات. ونحن اليوم فقدنا مصداقيتنا أمام شباب أصبح ينبذ وضع بلاده. فهل ينبغي اللجوء الى القمع لإصلاح تلك العناصر التي تنحصر في المنقطعين عن التعليم والعاطلين والمهمشين الذين يزداد عددهم على نحو خطير يوما بعد يوم؟ (...) فمن الخطأ أن نظن آن القمع يحل المشاكل ويغنم العقول فينبغي لنا تحليل جوهر مصاعبنا. (...) ويجب علينا اليوم وضع حد للمواجهات بين مختلف فئات المجتمع (...) ذلك أن النظام البورقيبي يرتكز على كسب الجماهير الشعبية بصفة تلقائية».

وفي العاصمة، ومع الأسف لم يتبع تلك الندوة اي اجتماع استعجالي، لا في الحكومة ولا في الديوان السياسي، اذ ان تفتّت السلطة المركزية لم يعد يسمح بذلك. وبدا الوزير الأول وكأنه لا يتحكم في الوضع، ذلك ان المشاكل اصبحت تكتسي صبغة نزاعية، وعجلت بتفسخ النظام ووضعه في قفص الاتهام. فاحتدت لهجة الكتابات والأقوال، وصرح مثلا أحد المسؤولين، سواء من باب الحماقة او من باب الاستفزاز، بوجوب اقامة مشانق في ساحة باب سويقة، تلك الساحة الرمزية الشعبية في مدينة تونس العتيقة.

وأعيدت الكرة لبعث منظمة نقابية منافسة لاتحاد الشغل. واستقبل بورقيبة بطلب ملح من مدير الحزب، وبصورة رسمية وعلنية، أحد النقابيين القدامى: فرحات الدشراوي العضو السابق في المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل ووزير الشؤون الاجتماعية سابقا. فتلقى المسؤولون في الاتحاد وعموم المنخرطين تلك المناورة بامتعاظ واعتبروها بداية الهجوم على قيادة منظمتهم. وبرزت المناورة بوضوح في شهر نوفمبر من خلال مقابلات الصياح والدشراوي، ثم حين طلب مدير الحزب صراحة بعقد مؤتمر استثنائي للمنظمة النقابية لإقصاء عاشور. وقد حرص الحزب منذ مدة على تنظيم العناصر المنشقة عن اتحاد الشغل وتمويلهم.

[وقد كان عاشور أول من اقترف لعبة مماثلة عام 1956ضد الاتحاد الذي كان يرأسه عهدئذ أحمد بن صالح، لما انشق وأنشأ الاتحاد التونسي للشغل. الذي لم يعمر طويلا].

وأصبحت جميع المضاعفات والمخاطر محتملة، ولم ينحصر النزاع في تلك المناورات السياسية بل تسرب الى الشارع. واكد الاتحاد انتشار وجود ما أسماه بالمليشيات الغير شرعية، وكتب ان قراء صحيفة الشعب (الأسبوعية الناطقة بلسان الاتحاد) يتعرّضون للهجوم والضغط، وان بعض قادة المنظمة قد سير بهم الى المقرات الجهوية للحزب (...). وجمع عاشور ملفّا كاملا وموثّقا يلخص تلك الاعتداءات بالاستناد الى تواريخ مضبوطة والى تصريحات الشهود. فأمرت بإجراء تحقيق أثبت وجود تلك الأعمال العنيفة. وطلب مني الديوان السياسي إصدار بلاغ لتكذيب وجود مليشيات تابعة للحزب. فأصدرت بلاغا يعلن «أن وزارة الداخلية لا علم لها بوجود مثل هذه الميليشيات». فتحسر بعضهم في الحزب من أن البلاغ لم ينفِ قطعا وجودها...

ولم يؤكد مدير الحزب رسميا حقيقتها الا بعد الخميس الأسود في

تصريح لمجلة جون أفريك (26 جانفي 1978)، جاء فيه: «كان للحزب الاشتراكي الدستوري في كل وقت أشخاص ملحقون بمصلحة النظام التابعة له. وقد انخفض عددهم في المدة الأخيرة الى 200 . لكن قبل يوم 26 جانفي، استدعينا 500 عنصر. وقد اضطررنا الى استخدام أولئك الشبان الإضافيين في ظروف محددة لمساعدة قوات الأمن».

وكانت تلك الوحدات تتصرف في الخفاء خلال ذلك الخريف من سنة 1977، ثم راجت أخبارها وأساطيرها عند المواطنين. فأعلم الحبيب بن قمرة المحافظ المركزي للشرطة بالعاصمة المدير العام للأمن ان سيارات عادية مكتظة بعناصر مشتبه فيها تجوب الشوارع، لاسيما في المساء والليل بدعوى القيام بمهمات «الرعاية». فوجهت تعليمات صارمة لإيقاف المعنيين بالأمر والاحتفاظ بهم في مراكز الأمن طوال الليل لاستجوابهم. فلنتصور وزيرا للداخلية يزجّ بمليشيا حزبه في السجن ! ولم أنبه نويرة ولا الصياح ولا أيا كان لأني اعتبرت ان الأمر يتعلق بمشكل أمني ينبغي تطويقه بسرعة. وأشعر المحافظ المركزي بعض المسؤولين في الحزب سرا بالأوامر التي اصدرتها تحذيرا لهم حتى لا يتفاقم الأمر. وفي الحين اختفى أعضاء لجان الرعاية، وهكذا وضعت حدا ولو لفترة ما لانحراف كاد يجرنا الى دوامة العنف والتعسف.

وفي خضم ذلك، بادرت المنظمة النقابية في توسيع نطاق مطالبها لتعزيز موقعها. وطالب عمال حوالي عشر شركات عمومية بزيادة أجورهم، وهي عملية محفوفة بالمخاطر اقتصاديا باعتبار ان الأجور قد تم رفعها في مطلع السنة بنسبة 33٪ بمقتضى الميثاق الاجتماعي. فدعوت عاشور شخصيا الى التأني والى تهدئة جماعته. فاقتنع بأنه يجب الحذر من الفخوخ والاستفزازات التي تؤدي قطعا إلى تعقيد الاوضاع. وأنشئت لجان مشتركة بين الحكومة ومنظمة الأعراف واتحاد الشغل، وفتحت المفاوضات المتعلقة بمراجعة القوانين الأساسية

لبعض الشركات. ولكنها فشلت رغم الجهود التوفيقية من وزير الشؤون الاجتماعية، لأنها لم تكن سوى ستار للذين استعدوا لمواجهة عاشور وحركته، بعد ما فاتتهم الفرصة في قصر هلال.

وبدأت المحاولة الأولى دون استشارة الديوان السياسي من خلال ايداع القانون الأساسي « للقوة الشغيلة التونسية» لدى مصالح وزارة الداخلية بصورة رسمية هذه المرة، مما زاد في غضب النقابيين.

وبينما كنا في الحكومة والحزب نتأرجح بين السكينة والمواجهة، واذا بنوايا مريعة تجد في أواخر نوفمبر 1977. ذلك ان شخصا أفرزه المجتمع لانحرافه وسوابقه يدعى مبروك عبد الله الورداني- ساهم سنة 1962 في اغتيال صالح بن يوسف- قد أخرج مسدسا في أحد الفنادق بسوسة، معلنا «أن نفس هذا السلاح الذي استعمل لتصفية ابن يوسف، سيستعمل للقضاء على الحبيب عاشور...». وانتشر الخبر بسرعة. فزارني عاشور لإعلامي «رسميا» قبل أن يقدم شكواه. وأثبت تحقيق مصالح الأمن صحة التهديدات. فأعلمت بذلك الوزير الأول، وناقشنا الموضوع في اجتماع مضيق. وقد كان بعضهم يريد لف القضية، وكان عبد الله فرحات منزعجا لإفتضاح الموضوع وخشى ان يتخذ هذا المشكل ابعادا سياسية لاسيما وأن مبروك أصيل بلدته الوردانين. وكان لا بد من تحمّل مسؤولياتنا أمام الواقعة، فأمرت بإلقاء القبض على المعني بالأمر فأودع السجن. واستوجب ذلك اعلام الرئيس توا، فوجهت اليه مدير الأمن عبد المجيد بوسلامة مصحوبا بمعاونه عبد الحميد السخيري. فشرحا له تفاصيل القضية وانعكاساتها الخطيرة. فسألهما بورقيبة هل هناك احتمال وقوع مواجهة او اضطراب يهز البلاد. فأوضحا له بصراحة ان الأمور تسير بسرعة الى التعفن واننا مقبلون على مواجهة فترات عسيرة. فهمهم الرئيس مطولا وطالبهما بالتيقظ، ثم باح لهما عند الباب: «قلت لنويرة والصياح بان يتفاهما بسرعة مع بلخوجة،

وهذا ما سيساعدكم على حفظ الوئام».

ثم دعاني رئيس الدولة في المساء ذاته لتحليل الوضع، وجدد لي تشجيعاته المألوفة للسعى إلى إحلال الوفاق ان أمكن، وإلى الصرامة اذا وجب ذلك. واستدعيت عاشور، فرفض سحب شكواه وذكرني بأن وزير الداخلية أحمد المستيري نبّهه سنة 1971 الى عملية مماثلة موجهة ضده، ومنحه رخصة لحمل السلاح لم يستعملها قط. ثم استدعي عاشور الى قرطاج، فاشتكى الى الرئيس من كل شيء، ولم يتعهد بأي شيء. وقد كان يعلم ان السلطة تستعد لتعويضه، فاستند على تضامن اتباعه ومؤازرة منظمته.

وبمناسبة إحياء ذكرى اغتيال فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر، أجاب الحبيب عاشور على مآخذ خصومه : «نأمل ان لا نصل الى التصادم الدموي، رغم بعض الذين يودون نصب المشانق». ونشرت جريدة الشعب لسان الاتحاد في الصفحة الأولى من عددها في 9 ديسمبر العنوان التالي: «انهم يعدون لنا المشانق، ونحن لا نريد لهم إلا الخير». وأضرب يوم 8 من نفس الشهر رجال التعليم، ثمّ قرابة 13000 من عمال المناجم في قفصة، وأعلن عمال السكك الحديدية الاضراب ليوم 16 .

وبمناسبة مناقشة ميزانية سنة 1978 بدا الوزير الأول متحيرا في خطابه الافتتاحي في مجلس الأمة أمام الذين يحثونه على المواجهة من جهة والذين يحاولون تجنبها من جهة أخرى. فوضع الجميع أمام مسؤولياتهم وقال : «ان البلاد على وشك الانحدار في اتجاه المواجهة التي من شأنها ان تنسف سياستنا التعاقدية وان تجر نظامنا في دوامة التطرف والقطيعة بين الأجيال(...) اننا نقترح العودة الى الأخلاقية البورقيبية أي الى الحوار الصريح الصحيح (...) «وواصل بنفس اللهجة ودون ان يهتم بالتناقض وقال: «إن بعض المعارضين لنموذجنا الإنمائي واختيارنا الاجتماعي قد تمكنوا بمهارة من استعمال الحركة

النقابية كنقطة ارتكاز (...) اقرأوا المقالات التي تصدر هنا وهناك في بلادنا وفي الخارج بلغة مقتبسة من معاجمهم الماركسية او اليسارية المعهودة او البعثية المتعارفة».

فأجابت الندوة التي نظمتها الجامعات النقابية التونسية والكندية للبنوك ومؤسسات التأمين في بيانها : «لايمكن ان نتصور وجود حريات نقابية بدون حريات فردية وعمومية».

وزاد في الطين بلّة إعلان المصمودي يوم 12 ديسمبر في الصحافة عن عودته الى تونس في نفس اليوم. وقد أدلى مدير الحزب يوم 7 بتصريح الى جريدة الجزيرة السعودية، وكأنه يمد اليه يد المساعدة، : «ليس هناك ما يمنع رجوع المصمودي. فقد ذهب من تلقاء نفسه، وأوهم بعكس ذلك الرأي العام العربي والدولي».فانتهز المصمودي الفرصة، وعقّد الوضع قبل عودته حيث قال: «يجب تشجيع اتحاد الشغل وعاشور على العمل على توثيق أواصر الوحدة الوطنية. إن الاتحاد قادر على ان يبعث مع ليبيا مشاركة قائمة على اساس التضامن والتعاون، بضمان قاعدة شعبية تجعلها في مأمن من النزوات».

فكان ذلك بالضبط ما كان يكفي لإقناع نويرة بأن من أزعجه من قبل قد قدم لنجدة عاشور. واستقبل المصمودي في تونس من طرف الزعيم الفلسطيني ابو أياد أمام مدرج الطائرة وقد طالبه المصمودي من قبل بان يكون «شاهدا» . وعند منتصف الليل، اتصل بي الوزير الأول هاتفيا وهو منزعج : «لقد نجحت مؤامرة المصمودي». فبينت له ان هذا الأخير سيكون أقل ازعاجا داخل البلاد منه خارجه. ثم قررنا وضعه تحت الإقامة الجبرية.

وفي مجلس الأمة، بين النقاش الذي جرى يومي 13 و 14 ديسمبر رصانة كثير من النواب - أمثال الحبيب ماجول الكاتب العام لمنظمة الأعراف، او توفيق الصيد رئيس المنظمة الفلاحية - الذين كانوا يخشون

دوامة العنف، فاعربوا عن رغبتهم في تحلي المسؤولين بالاعتدال والتعقل، في حين حاول النائب الدستوري حسن قاسم إثارة الهجوم على اتحاد الشغل من جديد قائلا : «ينبغي ان تظهر الدولة أكثر ما يمكن من الصرامة والحزم في معاقبة مثيري الشغب، وان الخطر الكبير يتمثل في العناصر الأجنبية التي تسربت الى صفوف المنظمة النقابية لنشر نظريات الشغب والدمار». وبالعكس دعا خير الدين الصالحي، عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الى تحقيق الإستقرار مؤكدا ان المنظمة النقابية «تعمل لمصلحة البلاد، وتسعى الى تعزيز النظام وتعارض الفوضى والعنف».

وفي ختام النقاش بمجلس الأمة يوم 15 من نفس الشهر وبحضور ابو أياد، صرح الوزير الأول في نفحة تحررية، متصديا لجميع الضغوط: «ان الاتحاد العام التونسي للشغل أظهر مرة أخرى ما يتسم به عمله وأهدافه من صبغة وطنية وبرهن على أهمية الدور الذي يريد القيام به في سبيل تشييد صرح التقدم.(..) فالاضرابات، بالرغم من جانبها السلبي، تتضمن عناصر ايجابية. إذ تبين ان الأمة ترفض في قرارة نفسها القطيعة واليأس، وانها تظل متمسكة بشدة بالحوار والحل الوسط (...) فالإضراب لا يعني بالضرورة رفض النظام، كما انه لا يعبر أيضا عن إرادة تدمير المؤسسات. انه يمثل إجراء شرعيا وثمرة نمط المجتمع الذي اختارته البلاد».

وكان هذا الخطاب بمثابة نداء متعقل الى الاتزان لتجنب المأساة. وكنا بحاجة الى هذا الموقف الجريئ حتى تتبلور الإرادة السياسية عند الطرفين. وقد شعرنا منذ أكثر من أسبوعين بهلع الوزير الأول أمام تفاقم الأوضاع. فلم انقطع من جانبي عن تشجيعه على احباط جميع الضغوط، وكنت بالنسبة إليه مع بعض الزملاء المتحررين عامل توازن سياسي، وكانت نجاعتنا وشعبيتنا تواسيه وتشد أزره.

وتمادينا نتدخل لدى العناصر السياسية في المكتب التنفيذي للاتحاد. فتم تأجيل اضراب عمال السكك الحديدية الى يوم 19 ديسمبر وكان مقررا ليوم الغد. ثم جاءت مبادرة نويرة بدعوة عاشور لتناول طعام العشاء في بيته وكان ذلك بواسطة ورقة أحيلت اليه أثناء جلسة مجلس النواب. وكانت مناسبة الدعوة لقاء أبو اياد العائد من ليبيا لإحاطتنا علما بانطباعاته السلبية وتوعيتنا للمخاطر التي تهدد تونس والتي تستوجب معالجة الوضع الداخلي عاجلا. واستدعى الوزير الأول كلا من الشطي وزير الخارجية، وعبد الله فرحات وزير الدفاع، والصياح مدير الحزب ورئيس مجلس الأمة الصادق المقدم ذلك الملاحظ الحكيم وكنت من بين المدعووين. وهكذا جمع الوزير الأول أطراف الأزمة على أعلى مستوى. فكانت مأدبة الفرصة الأخيرة. ومن أول وهلة بذل نويرة كل ما في وسعه لترطيب الجو، وشعرنا بأنه سعيد باستقبالنا ويأمل في مصالحتنا جميعا في سبيل استقرار البلاد. ولكنه لم يتجرّأ بفتح الموضوع الأساسي. فتدخلت وبذلت جهدي. فلم تبتسم الوجوه. وكان عبد الله فرحات متوترا ممتقع اللون. وكان محمد الصياح مصفرّ الوجه مع ابتسامة ساخرة، يمالك أعصابه وكأنه شعر بانه وقع في فخ. وكان المقدم والشطي، المتوتران من هذا الجو المفعم الثقيل، يشجعاني بنظرتهما المتواطئة. أما عاشور، وقد اعتاد أن يقوم مقام الضحية، فبدا ليّنا سمحا طلقا على نحو غريب. واجتهد ابو إياد في تمجيد تونس بالمقارنة مع الأقطار العربية الأخرى. واستعرض بشيء من الدهاء في خطاب مزدوج المعنى الصعوبات التي تواجهها القيادة الفلسطينية حتى تستطيع التماسك تجاه المشاكل او الخصوم (...)

وأثناء تناول القهوة، ساد صمت ثقيل وكلنا ينتظر تدخل الوزير الأول الذي لم يستطع ان ينبس ببنت شفة، حيث استولى عليه الرعب كما هو شأنه عادة في أوقات الحرج القصوى. فتناول الكلمة عاشور محاولا

تبديد الانزعاج، وفعل ذلك بهدوء ولكن أعوزته المهارة حيث ظهر متضايقا بذلك المحفل السياسي. فأكد مطالبته بإجراء مفاوضات حول الأجور في نحو عشر مؤسسات وطنية كانت اذ ذاك في حالة غليان. فرد عليه نويرة بعنف :

– «تريد إفلاس الدولة، ليست عندي ثلاثون مليارا لتوزيعها».

فأجابه عاشور بسذاجة :

– أكتفي بثلاثة مليارات.»

وكان الحوار ينذر بالاحتداد. فصرح ابو اياد بوقار ملوحا لنا ان الناس في طرابلس «يتساءلون عن مصير تونس...» ثم كرر حرصه على عدم التدخل في شؤوننا الداخلية متظاهرا بجهله للرهان السياسي الداخلي، وكان يعرفه حق المعرفة. فطالب بمهلة بضعة أيام لإيجاد حل مالي. فزاد ذلك في تعقيد الوضع: فهل يستطيع الوزير الأول ان يقبل هذه المساعدة الفلسطينية في هذه الظروف؟

ولما تكهرب جو النقاش من جديد، تدخلت لأشير الى ان المشكل المالي سيجد حله لو استأنف الحوار في القمة بين الحكومة والاتحاد، واقترحت تنظيم لقاء في صباح الغد بين وفد نقابي برئاسة عاشور ذاته ووفد حكومي يرأسه عبد الله فرحات، أحد كبار خصوم المصالحة هو الذي يجب توريطه في حركية التصالح. وكان ذلك الأمل الأخير أمام الخطر الذي كان يهددنا.

فأجاب وزير الدفاع ببرودة:

– «ليس هذا ميداني، سأكون غدا في قرقنة، حيث سأقضي كامل اليوم»

فصدمنا جميعا. وألح الشطي والمقدم ولكن دون جدوى. أما نويرة فقد كان ساكتا، في حين كان الصياح متفرجا. وحاول ابو إياد دفع الحل وكاد يتوسل الى كل الحاضرين، ولما تبين له ان القلوب منغلقة، قص علينا بعض النوادر. ثم بدأنا بالخروج، أنا وعاشور والشطي وأبو

إياد. وكنت أظن ان نويرة سيختلي بعبد الله فرحات على انفراد لاقناعه برئاسة الاجتماع المقرر ليوم الغد.

وللمساهمة في الانفراج، دعوت المغادرين الى إتمام السهرة في بيتي. وتناقشنا في خطورة الوضع حتى ساعة متأخرة من الليل. وأطلق عاشور العنان لعواطفه المكبوتة، وأدرك انه لاينبغي ان يسقط في فخ الصقور. وفاجأ أبو إياد حين تمادى في مدح الهادي نويرة محاميه السابق، راجيا أن يتخلص من المتطرفين في الحزب. وقد كنا نعتقد انه مازالت هناك امكانية لاجتناب القطيعة، فشجعنا عاشور على مواصلة المفاوضات. وعلمت من بعد انه تم ابلاغ الرئيس بأن المؤامرة المزعومة تواصلت في بيتي، وأكد الوشاة كذبا ان في حوزتهم تسجيلا دامغا.

وخاب ظننا بعد ذلك العشاء الشهير، حيث تحول عبد الله فرحات صباح الغد على متن طائرة عمودية الى قرقنة لصيد الأرنب البري. فيا لها من مسؤولية في أخطر وضع تعيشه البلاد!

فما كان الا ان ترأس اللجنة التي تقرر انشاؤها في الليلة الماضية المنصف بن الحاج عمر الكاتب العام للحكومة ومحمد الناصر وزير الشؤون الاجتماعية، ولكنهما لم يتلقيا لسوء الحظ أية تعليمات جديدة تسمح لهما بالنجاح. فأدركت ان نويرة قد استسلم لضغوط المتصلبين، ولم يستشر بورقيبة خوفا من ان يؤنبه مرة أخرى لموقف الضعف والاستسلام. وفوتنا هكذا الفرصة وقصرنا في واجبنا الوطني. ولم يعلم أحد رئيس الدولة مع أنه الشخص الوحيد القادر على فرض الوفاق كما فعل ذلك دائما في الظروف الحرجة. وقد فات الأوان علينا وعلى البلاد. وقد شعرت منذ مدة قريبة ان بورقيبة أصبح مرتبكا ومتحيرا من وضع لم يعد يستطيع التحكم فيه نظرا لعنادنا وتصلبنا. وكانت المسؤولية واحدة، فلا فرق في الحكومة بين مؤيد ومفند أو معاند في مثل هذه

الأوضاع. وتشنجت الصقور، وكان القرار الأخير للتعنيف. فتعلل الهادي نويرة قائلا للرئيس بالحرف الواحد: «ان الطاهر لا يريد أن يمشي معنا» ممهدا بذلك لإبعادي من الحكومة.

وبالفعل، لم أعد موافقا على منطق المواجهة والاصطدام. فمنذ يوم 17 ديسمبر، حين بلغني تهرّب عبد الله فرحات للصيد في قرقنة (مسقط رأس الحبيب عاشور) في الوقت الذي كانت فيه البلاد موشكة على الكارثة، اقتنعت بأنه لايمكن انقاذ الوضع الا بالقيام بعملية جريئة مثيرة. فاغتنمت فرصة مناقشة ميزانية وزارتي في مجلس الأمة. وصعدت الى المنصة تاركا الخطاب الكتابي التقليدي الذي يجاب به عن أسئلة النواب، وارتجلت خطابا حددت فيه المسؤوليات، وقلت : «لم تكن سياستنا ترمي قط الى إقامة نظام قمعي.(...) ولكن هناك بعض الحقائق التي ينبغي تأكيدها والتذكير بها في مثل هذا المقام (...) ان الاضطرابات التي تجدّ هنا وهناك، ولو كانت نقابية في اول الامر فهي تمثل عناصر شابة، بل شابة جدا متركبة أساسا من المنقطعين عن التعليم والعاطلين والمتسكعين والمهمومين،(...) ولئن كنا لا نسمح ابدا بانتصاب سلطة الشارع، فإنه ليس من تقاليد تونس أيضا معاملة المواطنين باستعمال القوة والقمع (...) ان سياستنا ترتكز على حوار صريح منظم بين جميع القوى الحية للأمة في إطار القانون والتضامن الوطني. فكل تونسي يستطيع ان يعيش ويعبر عن آرائه في إطار دولة القانون. إذ ان هيبة الدولة هي قبل كل شيء أدبية ولا تقاس بمقياس السواعد المفتولة(..) ذلك ان تونس هي ارض الرصانة والاعتدال لا ارض جنون(...) وواجبنا الأول هو صيانة وتدعيم التآخي بين جميع المواطنين في سبيل المصلحة العليا للأمة.(..)إن نظام بورقيبة يستند الى الموافقة الشعبية لا الى القهر.(..) والبلاد التونسية هي الآن في زمن التحولات أكثر من أي وقت مضى. وهذا يقتضي منا جميعا أن تتلاءم

أولا عقلياتنا، ثم هياكلنا وطرق عملنا.(..) وينبغي مواجهة المصاعب بذكاء وتبصر، والا نزلنا الى أسوإ سهولة، وهي السهولة التي نفيناها الى حد الآن : أي المواجهة وما يتبعها من آثار مشؤومة».

واستمع اليّ النواب في سكوت تام، وصفقوا لي ثم هنؤوني بحرارة بعد رفع الجلسة. وقد اهتزت مشاعرهم وتنفسوا ولو قليلا نفَس النقاهة. وتمت المصادقة على ميزانية وزارة الداخلية بالإجماع. وقد كان قام أحد النواب، وهو مدير الحزب المساعد، بعد مكالمة هاتفية متكتّمة في بهو المجلس أثناء استراحة النواب باقتراح تحرير عريضة ضد خطابي. ثم عدل عن ذلك وقد صرفه رئيس مجلس الأمة.

وبدأ يوم 19 ديسمبر إضراب عمال السكك الحديدية، الذي كان قد أجّل في انتظار نتائج العشاءفي بيت الوزير الأول. وفي 20 ديسمبر، جمع عاشور المجلس الوطني للاتحاد لإحاطته علماً بفشل المفاوضات مع الحكومة نهائيا. وكان الجميع ينتظر الخطاب الختامي للوزير الأول عن ميزانية الدولة في مجلس الأمة.

وتحولت يوم 22 من نفس الشهر الى مدينة نيس لمدة 48 ساعة لزيارة ابنائي الطلبة والرجوع قبل نهاية مناقشة الميزانية، وكان ذلك بالاتفاق مع الوزير الأول.

وفي صباح اليوم التالي، اتصل بي كاتبي الخاص هاتفيا قائلا:

– «لقد حوصرت الوزارة. وقرر استبدالك بوزير الدفاع.

فأجبت على البديهة :

– هذا انقلاب أبيض، سأرجع حالا.

وبعد ساعة، اتصلت بي زوجتي بدورها هاتفيا لتحذيري:

– يبدو ان شيئا ما بصدد الإعداد، والأحسن عدم الرجوع فورا».

والواقع انها ابلغتني رسالة المتآمرين. وفي الحين، حجزت مكاني في أول رحلة ممكنة، ثم اتصلت من جديد هاتفيا بزوجتي لإعلامها

بساعة وصولي، حتى لا يجهلها أحد...

وفي مطار تونس، فتحت قاعة الشرف بناء على تعليمات الوزير الأول، وكان الاستقبال حارا. وتمثل السعي في تهدئة الجو إذ أن سرعة رجوعي قد فاجأت الجميع، وقد توقعوا تمديد إقامتي بالخارج على سبيل التهرب. وقد انطلقت الحملة الصحافية الاعتيادية ومفادها انه «ينبغي معاقبة المنحرفين وتطهير صفوف الحزب». وعدنا الى الأسلوب المتخلف والى الرواية المألوفة في البلاد الاستبدادية وبالخصوص في العالم الثالث : الحكم او القبر.

وما إن رجعت الى بيتي حتى علمت الذي طرأ بالضبط : فالعملية كانت خاتمة أزمة طويلة تجسّدت بسرعة بعد رحيلي الى فرنسا بيوم، وهو خطأ مني في تلك الفترة الحاسمة. ولكني كنت اعتقد ان الرئيس هو الحريص على التوازن حوله وفي صلب الحكومة والساهر على أن يبقى النفوذ في أيدي أوفيائه، وأنه سيتجنب الأزمة وسيعارض اي مغامرة. وكنت أظن ايضا ان الوزير الأول، رغم انه عرضة للتأثر، سيعرف كيف يضع حدا للعملية الجهنمية ويعترض على أي دسيسة في غيابي. واكتشفت بالعكس صدى التلاؤم مع المكيدة. وحصرت المعلومات التي قدمها اعضادي والشهادة المباشرة التي أسر بها إليّ مواطن طيّب أصيل المهدية هو حسن الزواري وكان عهدئذ مدير فندق دار جربة. وتحصلت أيضا على أخبار سرية من القصر الرئاسي، وضّحت لي الامر جليّا.

وها هي تفاصيل ما حيك ودبر من أمر : في يوم 23 ديسمبر وفي الصباح الباكر، انعقد اجتماع ضيّق في منزل الوزير الأول حضره مدير الحزب ووزير الدفاع ووالي مدنين. وبسرعة دبرت القضية باختلاق حجة مستعجلة لرئيس الدولة تتمثل في أنّ وزارة الداخلية منحت تأشيرات دخول في الحدود لخمسة ليبيين نسبت اليهم افظع النوايا بالمس بأمن البلاد وسلامة رجالاتها.

وفي الساعة التاسعة أسرع الوزير الأول الى قصر قرطاج، وطا
ان يتحدث في الحين مع رئيس الدولة على انفراد. وفي غرفة نومه، س
له انه يواجه قضية على غاية من الخطورة وانه لا يمكن الانتظار دقيـ
أخرى لأن أمنه الشخصي وأمن البلاد في خطر. وكانت أدلته : احتج
مدير الحزب عند زيارته الى مدنين برقية سرية صادرة عن وزا
الداخلية تسمح لبعض الإرهابيين الليبيين بالدخول الى تونس... فأ
بورقيبة على حين غفلة، وكان دائما حساسا لمشاكل الأمن، ورغم ذا
لم يقتنع تماما بالاسطورة. فعمد الوزير الأول الى الضغط عليه وقدم
ورقة ثانية حرر فيها سلفا استقالته. واجتنابا للأزمة وقع الرئيس عا
الأمر الذي يخصني.

وخرج نويرة من القصر بعد ذلك بخمس عشرة دقيقة، وتوج
بسرعة فائقة الى وزارة الداخلية. وفي طريقه، اتصل هاتفيا من سيار
بعبد الله فرحات ليؤكد له ان «القضية قد سويت». فأسرع وزير الدفا
الى الوزارة ووصل إليها قبل الوزير الأول. كما دُعي مندوبو وسائ
الإعلام والتلفزة الى الحضور على جناح السرعة. وفي حدود الساع
العاشرة، تم خلع باب مكتبي الذي كان مغلقا كالعادة عندما أكو
غائبا. وأدلى الوزير الأول حرفيا أمام إطارات الوزارة الحاضرين
بالتصريح الذي أمره به الرئيس:

«لقد أمدّني الرئيس بتعليماته لأشكر الطاهر بلخوجة على
الخدمات التي قدمها. هذا وان التداول هو القاعدة في الاضطلا
بالمسؤوليات، وسيدعى الطاهر بالخوجة الى مهام أخرى. وسيقوم وزير
الدفاع عبد الله فرحات بمهام وزير الداخلية بالنيابة، بصورة وقتية»

فكانت المفاجأة. وقد امتلك الناس عامة الخوف من تدهور الوضع
والتصادم في الشارع. وفي اليوم الموالي، اصدر اتحاد الشغل بلاغا حذ
فيه الحكومة من مغبة الانزلاق نحو التطرف.

ويوم 25 ديسمبر أعلن ستة وزراء عن استقالتهم في بلاغات متلاحقة موجهة الى وكالة الأنباء الفرنسية وإلى الوزير الأول الذي تملكه الهلع أمام استقالة مثل هذا العدد من أعضاء الحكومة ولأول مرة. فبالإضافة الى عبد العزيز الأصرم وزير الاقتصاد المستقيل قبل ذلك بيوم، استقال كل من الحبيب الشطي وزير الخارجية، والمنجي الكعلي وزير الصحة، ومحمد الناصر وزير الشؤون الاجتماعية، والمنصف بن الحاج عمر الكاتب العام للحكومة والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وأحمد بنور كاتب الدولة للدفاع. واعلنوا في تصريحاتهم لوكالة الانباء عن رفضهم تبنّي عملية المواجهة ودعوا الى استئناف الحوار. وصرح الشطي بالخصوص : «اني مقتنع بأن هناك قوة من مصلحتها ان تجعل القطيعة نهائية بين الاتحاد والحزب، وان هذه القوة هي التي تسببت في الحوادث».

وذلك ما جاء في المذكرة التي كنا حررناها قبل ذلك بأيام ووقعتها مع أولئك الوزراء المستقيلين في أوائل ديسمبر. وكانت موجهة الى رئيس الدولة، وكنا نود أن نحمل الرئيس وهو أعلى سلطة في البلاد على إلزام الجميع بالوفاق. وكنا نرجو ان يوقظ البيان ضمائر المسؤولين والشعب. وكان من المقرر ان تنشرالمذكرة، ولكننا عدلنا عن نشرها في آخر وقت كي لا نعقد الأمور في وجه بورقيبة.

ولكن مع الأسف! وقع الوزير الأول في الفخ. وانطلقت دوامة المواجهة بين قوى قد تجاوزته، واصبح غير قادر على التحكم في دواليب النظام. وأمام ضغط الرأي العام وتهديد اتحاد الشغل تم تعيين الضاوي حنابلية وزيرا للداخلية في 26 ديسمبر بدلا من عبد الله فرحات الذي كان من المقرر ان يبقى على الأقل ستة أشهر. وحاول عبثا اثناءها اكتشاف الأدلّة على التصنت على المكالمات الهاتفية له وللوزير الأول إذ كانا يتساءلان كيف كنت مطلعا على كل الأمور الى ابعد حد. وأُجريت

في نفس الوقت تحقيقات وبنفس الهدف في قصر قرطاج دون اية نتيجة. وكلنا كان يعرف ان الرئيس ذاته كان قد حرص على ان يتم تسجيل أحاديثه مع الرئيس نكسون وهانري كيسنجر «للتاريخ»، وبالاتفاق مع زوجته، ترك تلك الآلات تشتغل بصورة مستمرة. ولذلك كان اعتاد ان يصطحبني دائما الى البهو الملاصق لمكتبه كلما اراد ان يمدني بالأسرار الخطيرة.

وأخيرا ثبت للهادي نويرة أنه خودع في عديد من التهم، فحاول تهدئة الوضع، وصرح في خطاب ختم به نقاش مجلس الأمة يوم 30 ديسمبر : «لا يمكنني ان أنسى ما قاله الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل من إطراء لمساهمتي الشخصية في تطبيق السياسة التي ينص عليها الميثاق الاجتماعي (...) فالاتحاد منظمتنا النقابية الوطنية ويعتبر عنصرا اساسيا من عناصر توازن نموذجنا الإنمائي (...) والحكومة مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن الحوار يمثل القاعدة الذهبية للاتصال بين المجموعات والمصالح».

ولكن الشارع كان في تلك الآونة يتحدّى منطق الوزير الأول ورئيس الدولة. وبمرأى وبمسمع من الجميع، ضاعفت الميليشيات اعتداءاتها على المسؤولين النقابيين وتخريبها لاجتماعاتهم وانخذلت مصالح وزارة الداخليّة ولم تفرض الأمن العام الشرعي.

فحاول الحبيب عاشور حينئذ تسييس الأزمة. وأعلن يوم 8 جانفي أثناء المجلس الوطني للاتحاد عن استقالته من الديوان السياسي للحزب، كما انفصل المسؤولون النقابيون الآخرون من اللجنة المركزية. واعلن المجلس الوطني للنقابة عن استقلال المنظمة الشغيلة استقلالا تاما عن التنظيمات السياسية.

ونشرت لوموند يوم 8 ثم 10 جانفي 1978, فصلين بإمضاء مبعوثها الخاص، دانيال جونكا، بعنوان «تونس بين الانقباض والانفتاح»،

لوصف الوضع وصفا يتّسم بالموضوعية التي ميزت دوما تلك الصحيفة.

ففي الفصل الأول الذي يحمل عنوان «عملية كومندوس» كتب الصحافي: «كان السيد بلخوجة ضحية حرصه على الحوار والانفتاح، ورفض بالخصوص استعمال القوة ضد العناصر النقابية (...) وكان في جميع المحافل يتخذ مواقف لفائدة سياسة التشاور، للاستجابة للتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تشهدها البلاد (...) وعلى كل، فإن إقصاءه قد أبرز الأهمية الجديدة التي يكتسبها التيار الملائم في البلاد لنشر الديمقراطية، وقد أصبح ذلك واضحا من الآن فصاعدا حتى في الدوائر العليا للحكم...».

وفي فصله الثاني الذي يحمل عنوان «وزن النقابات» قال الصحافي: «بالنسبة الى الوزير الأول، جاء كل الشر من تسرب عناصر مشكوك فيها اندسوا في صفوف المنظمة النقابية مثل أنصار حرب الطبقات (...)». أما مدير الحزب فيقول : «تواجدت دائما في تونس في ظل الحزب الواحد تيارات أقلية لم نشأ مقاومتها، كما هو الشأن في النظم العسكرية : وهم الماركسيون اللينينيون واليساريون وانصار حركة آفاق وحتى في أقصى اليمين الإخوان المسلمون. وقد حاول بعض قادة الاتحاد العام التونسي للشغل مجاملة هذه التيارات، والخطر ان يصبح الاتحاد منظمة شغيلة غير مسؤولة». وصرح عاشور : «الاتحاد العام التونسي للشغل ليس له مطامع سياسية. فنحن لا نريد انتزاع الحكم من السيد نويرة. الا ان منظمتنا متفتحة على جميع التيارات، والذين يأتون اليها يدرجون عملهم في إطار نقابي بحت...»».

وختم جونكا كاتبا: «ان إبعاد السادة بلخوجة والشطي والكعلي من الديوان السياسي في المدة الأخيرة، وهم من انصار الحوار مع النقابات، يدلّ مرة أخرى على أن ابطال المتابعة والاستمرار غير مستعدين للتنازلات والتغيير. وهناك اتجاه آخر مازال ممكنا في كنف

الشرعية، اذا ما قررالرئيس ذلك. لكن ينبغي ان نتساءل هل مازالت لديا الوسائل اللازمة لذلك...».

وفي 9 جانفي استقبلني الرئيس وكان متكدرا، فقال لي: «انك ارتكبت مرة أخرى هفوات خطرة. فلماذا سمحت بدخول الليبيين الخمسة الذين منعوا من التأشيرة ؟ لقد عهدت اليك بأمني وأمن البلاد».

وعندئذ ادركت الى اي حد خُدع بورقيبة. فأرجعت الحقيقة الى نصابها بهدوء ولكن بدقة ومع كل التفاصيل، وفقلت له : اني كنت في فرنسا. ولئن منحت مصالحي تلك التأشيرات، فذلك لأن أولئك الليبيين هم أعضاء في مجلس ادارة نزل دار جربة، وقد قدموا بصورة طبيعية للمساهمة في اجتماع مع شركائهم التونسيين ولا لعملية ارهابية في تونس. ثم حرصت على وصف خطورة الوضع في البلاد بالاعتماد على عدة براهين وأدلة.

فلم اشاهد بورقيبة قط ممتقعا مثل ذلك اليوم. فغضب في أول الأمر ثم تحول إلى الذهول والحيرة. فطلب مني ان اذهب فورا الى الهادي نويرة لأقص عليه كل شيء، وفي نفس الوقت وضع يده على جهاز الهاتف مرتين كما لو انه كان يحاول ان يفعل ذلك بنفسه. ودامت تلك المقابلة المؤثرة حوالي اربعين دقيقة، وخرجت منها منشرحا قوي العزيمة.

ومن الغد، اعلمت عثمان كشريد الكاتب العام للحكومة، الذي اضطلع بنفس المهمة بوزارة الداخلية في مدة مسؤوليتي، وهو رجل يتميز بنزاهة مثالية. فنقل الى الوزير الأول محادثتي مع رئيس الدولة. ولكن الأذى كان قد حصل، وكان الهادي نويرة يدور في دوامة لا يقدر التحكم فيها، وكان بورقيبة يعيش مأزقا سياسيا. فاردت الابتعاد عن ذلك الجو الخانق، وقررت يوم 10 جانفي العودة الى نيس بفرنسا.

وفي مثل ذلك الجو الخطير أدى الوزير الأول زيارة خاصة لم يعلن عنها الى باريس. واستقبله يوم 9 جانفي في قصر الأليزيه رئيس الجمهورية فاليري جيسكار ديستان، ثم تحادث في قصر ماتينيون مع الوزير الأول ريمون بار. ومن 17 الى 21 أدى غي ميري قائد اركان الجيوش الفرنسية زيارة الى تونس بدعوة من عبد الله فرحات وزير الدفاع وكان مصحوبا بوفد عسكري.

وفي يوم 19 جانفي أعلمني أحد الأصدقاء هاتفيا بدعوة اللجنة المركزية للحزب الى الاجتماع يوم 20 في دورة استثنائية. وتأكدت انه لم يتم استدعائي رغم اني مازلت عضوا فيها. فرجعت فورا إلى تونس وفاجأت الجميع بحضوري وقد تقرر تخصيص تلك الدورة بأكملها للتنديد بالوزراء الستة المستقيلين، لسعيهم «لزعزعة الحكومة».

وفي الحين، نزل أمين مال الحزب ووزير الدفاع، عبد الله فرحات الى الحلبة وصرح في الاجتماع : «ان المؤامرة واضحة للعيان : فمنذ خمس سنوات، نشاهد تجاوز السلطة من قبل وزير الداخلية السابق ذلك الوزير الذي يذهب الى الجزائر، ويتحول الى ليبيا عدة مرات دون ان نعلم ماذا يفعل هناك ؟ ولنتساءل عن وجود وزير الداخلية الليبي هنا منذ عشرين يوما دون ان نعلم ماذا يجري (...)». ثم حاول التشهير بالتواطؤ بين وزارة الداخلية واتحاد الشغل، قبل ان يضل الطريق في متاهات حوادث قصر هلال.

ثم حل محله كبار المسؤولين في إدارة الحزب. فهنأ احدهم وزير الدفاع على «أذنيه الكبيرتين وعينيه الواسعتين». والتجأ الثاني الى تشبيه مجازي غريب : «كانت بالمنستير عربة يجرها ثمانية أحصنة تقوم بتزفيت الطريق، وذات يوم، رغم ضربات السوط، رفضت الأحصنة التحرك (...) ونحن لدينا عربة وطنية متوقفة بسبب بعض الأحصنة المخالفة التي يكفي التخلص منها».

فكان تشويها سافرا. فتناول رفاقي المنجي الكعلي ومحمد الناصر بدورهم الكلمة، وفسروا عملهم التوفيقي لحصر الأزمة وتجنب المواجهة. ورغم ذلك شعرنا انا وزملائي المستقيلين بعزلتنا واتهامنا. واذا بواحد من أبناء المنستير صلاح الدين فرشيو ينقذ الموقف ويقول : «لا يحق لنا ان نستمع الى أشياء تتسم بمثل هذه الخطورة دون ان نصغي الى المعنيين بالأمر». فانتهزت الفرصة فورا وصعدت إلى المنصة. وفي ظرف ثلاثين دقيقة، ارتجلت خطابا حاولت فيه افحام المتهجمين. فاتجهت أولا نحو الأمين العام للحزب الهادي نويرة، وقلت : «انكم هنا تمثلون بورقيبة فلا تتركوا نفسكم عرضة للانجذاب. وانكم تعلمون جيدا ان بعضهم يريد فصم الوحدة الوطنية، ويمكن ان يذهب بنا ذلك الى بعيد. لقد حافظتم الى حد الآن على التوازن بين نزعة المواجهة ونزعة الحوار والوفاق الوطني. وقد قلتم لنا عند عودتكم من العراق أن الرئيس حسن البكر رجاك بعدم تبديد المناضلين السياسيين وخسارتهم كما وقع في بغداد.

ثم اجبت عبد الله فرحات : «انك تعلم شخصيا واكثر من الجميع أسرار زياراتي وفوائد اتصالاتي بجيراننا (...) ويعرفها الرئيس والجميع (...) ولا فائدة في تدقيق سرها (...) وإني حريص على صيانة اسرار الأمن والدفاع (...) ولكن أذكرك بالأصل : عرضت علي بواسطة صديق مشترك، رئيس بلدية تونس، صفقة سياسية تتمثل في قبول نوع من التسلسل الخلافي : نويرة – فرحات – بلخوجة. فصدمتني تخميناتك ورفضت عرضك، فأستأت له (...). لا يسمح لي واجبي التحفظي بأن اسير الى ابعد من هذا في هذا المقام (...).»

ثم اكدت ان رئيس الدولة شرفني بمقابلة دامت اربعين دقيقة خلافا لبلاغ مصالح الرئاسة وقتئذ. ثم فندت الأسطورة المبتذلة التي قدمت لبورقيبة حول بعض الإرهابيين الليبيين. وسردت بالتدقيق

تفاصيل محادثتي في ذلك الشأن مع بورقيبة واعلمتهم بما كانت عليه مباغتة الرئيس لما عرف الحقيقة.

فحل صمت مخجل في الاجتماع، ولم يتجرأ أحد من المسؤولين المتشنجين على أخذ الكلمة. فتحركت صفوف اعضاء اللجنة المركزية المندهشين، وكان يميل كثيرهم الى التصفيق في حين تضايق الآخرون واكفهرت وجوههم. وقد ثقل الجو من كثرة الأكاذيب ولم يفكر احد في استئناف الهجوم علينا. وربحنا اذ ذاك المعركة وساهمنا في نفس الوقت في بلورة الأمور وبث الشك في حقيقة نوايا بعضهم.

وعلمنا فيما بعد، ان العملية كانت في نظر مدبريها ترمي الى اعتقالنا في نهاية اشغال اللجنة المركزية. وقد كانت حافلة شرطة تنتظر امام باب مقر الحزب لتسوقنا، انا وجميع المستقيلين الى قاضي التحقيق. وأكد نويرة ذلك فيما بعد الى المنصف بلحاج عمر الكاتب العام السابق للحكومة: «من حسن حظكم اني كنت موجودا، فقد حاولوا اكثر من عشر مرات اتهامكم». فلنعترف بهذا الحق لنويرة: انه رجل دولة، لم يسقط في المجادلة ولم يشجع سلوك الفتك والغدر وقد أضعفته سياسيا مغادرتنا الحكومة. وكان صمد منذ مدة تجاه الضغوط الحادة المسلطة عليه. ولسوء الحظ غمرته أخيرا أمواج العنف وهي آفة كان يكرهها طيلة نضاله ومسؤولياته.

وأعادت لائحة اللجنة الاتهامات التي لم تكن لتساعد على الانفراج، وخلافا لعروض التفتح التي قدمها الأمين العام للحزب، اكدت اللائحة من جديد: «ان النزاع بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الاشتراكي الدستوري يكمن في الاختلافات حول الإختيارات الأيدولوجية ونماذج التنمية».

ونشرت وكالة تونس افريقيا للأنباء تعليقا يقول: «لقد سقط القناع. انهم يريدون الإطاحة بالنظام. فالفوضويون يريدون ان

يوجهوا البلاد وجهة جديدة شيوعية وبعثية». وكان بلاغ ادارة الحزب: «أن هناك ارادة واضحة لدى النقابة لتحل محل الحزب وتفرض دكتاتورية الطبقات الكادحة البروليتارية».

ولقد بلغ توتر الوضع الاجتماعي وقتئذ ذروته. اذ اندلعت حوادث في توزر ثم في القصرين، وامتدت الى عدة اماكن في البلاد. ودعا اتحاد الشغل بمحضر الأمين العام لمنظمة السيزل (الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة) الى اضراب عام انذاري ليوم 26 جانفي. وكان في الحسبان ان يكون اضرابا سلميا دون مظاهرات في الشوارع، وتناسوا ان أهل تونس يجهلون تنظيم التظاهرات المرتبة بهدوء كما هو الحال في البلدان الراقية. ولم يأخذ في الحساب حرمان الشغالين ويأس المنبوذين وغضب العاطلين والمهمشين. فانتهزوا الفرصة لإسماع صوتهم عن طريق العنف. وكانت ارادة المواجهة تحدو بعض المسؤولين في الحزب المستعجلين للتخلص من ذلك المعقل الذي يمثله الاتحاد، وكان بعض النقابيِّين يميليون إلى نفس الاتجاه في المواجهة.

ففضلت عندئذ التحول الى منزلي بالحمامات لاجتناب الاستفزازات المحتملة. وبفضل كاتبي الذي بقي في وزارة الداخلية، تمكنت من متابعة الأحداث ساعة ساعة. وبالفعل فقد حصل المحظور.

تمت منذ يوم 25 جانفي، تعبئة جميع قوات البلاد لتكون تحت إمرة الولاة منذ الفجر.

وصباح يوم 26 جانفي وفي حدود الساعة الثامنة صباحا، قام بعضهم في سيارات عادية بعدد من الأعمال الاستفزازية الخطرة، وقد تجمع آلاف المتظاهرين الوافدين من الأحياء المحيطة بالعاصمة وأغلبهم من الشباب، واتجهوا نحو وسط المدينة والشوارع التجارية الغنية وامام الوزارات وفي الأحياء البرجوازية بالبلفيدير وميتوالفيل. فحطموا الواجهات وأشعلوا النار في المباني الإدارية. فتجاوزت الأحداث

الشرطة. وفي منتصف النهار، امضى رئيس الدولة الإذن الى الجيش بالتدخل. وعندئذ شرعت جميع القوات في القيام بعملياتها في المدينة.

وسقط عشرات او ربما مئات القتلى حسب المصادر الإعلامية. وقال الكاتب محسن التومي : «إن تقديراتنا الخاصة التي قمنا بها عهدئذ، ثم قابلناها مع تقديرات محققين آخرين، تفضي الى 200 قتيل على أقل تقدير و 100 جريح». وبعد ذلك أعلن الرئيس حالة الطوارىء وقرّر حظر التجول الذي دام حوالي ثلاثة أشهر.

وعرف ذلك اليوم الدامي «بالخميس الأسود»، وهو أقتم خميس شهدته تونس المستقلة، أي خميس المواجهة العقيمة الجدوى بين القوى الحية في البلاد. وقال احد الصحافيين الفرنسيين : «كان ذلك تعبيرا عن غضب وضيق المواطنين وضيق أنفسهم وأنهم لن ينسوا أن البورقيبية بدأت في الغروب».

اما عبد الوهاب المؤدب، وهو كاتب تونسي آخر، فقد ختم فصله بقوله :

«الغريب أن مجزرة 26 جانفي 1978 بمشاهدها القمعية تشبه الى حد كبير أحداث يوم 9 افريل 1938. فالحدث الذي ادخل الحزب الدستوري الجديد في التاريخ يوم 9 افريل ينعكس على الحدث الذي مهد خروجه من التاريخ يوم 26 جانفي 1978. وفي كلتا الحالتين أفلتت العملية السياسية من أيدي السلطة القائمة، فاقتصرت على كبت أي طموح تحرري وتطلع حضري»...

الفصل الخامس

الكــاف

كان عقد الخمسينات بالنسبة لمنطقتنا عقد الكفاح والتضامن ضد الاستعمار الفرنسي. واتسمت الستينات بالكد لتوطيد الاستقلال والقضاء على رواسب الاستعمار. وفي أوائل السبعينات تقلصت طفرة التحرر وتعقدت المشاكل الداخلية وسطعت التحدّيات الخارجية. فكان السعي حثيثا لتنسيق الجهود للتفاهم بين الجيران وكانت المشاريع الوحدوية. وكان أولها في الكاف سنة 1973 بين الجزائر وتونس، وثانيها في جربة سنة 1974 بين تونس وليبيا.

وكان قد أنشئ أول تنظيم وحدوي في باريس عام 1926 بمبادرة من زعيم الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج وحمل اسم «النجمة الشمال إفريقية». وانبعثت سنة 1927 جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا ونص قانونها الأساسي على أن «شمال أفريقيا يشكل أرضا وأمة واحدة غير قابلة للتجزئة وتبقى كذلك الى أبد الآبدين».

وبعد ذلك بعشرين سنة، بالضبط يوم 9 ديسمبر 1947, أنشيء في القاهرة مكتب المغرب العربي بإشراف الزعماء الوطنيين اللاجئين : الأمير عبد الكريم الخطابي وعلاّل الفاسي بالنسبة للمغرب، والحبيب

بورقيبة والدكتور الحبيب ثامر عن تونس، والشاذلي المكّي ومحمد خيضر عن الجزائر.

وعلى الصعيد النقابي، كان قد دعا فرحات حشاد سنة 1946 إبان تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل الى إنشاء رابطة شمال إفريقيا النقابية. وبالنسبة للمنظمات الطالبية أُنشئ الاتحاد العام لطلبة تونس سنة 1952 في باريس، ثم الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين سنة 1955, والتحق بالركب سنة 1956 الاتحاد الوطني للطلبة المغاربة. وكانت المنظمات عتيدة وتقدّمية أفرزت من صفوفها المناضلة العدد الوافر من المسؤولين السياسيين.

وفي 27 أفريل 1958 افتتحت في طنجة أعمال المؤتمر الأول للأحزاب الوطنية المغاربية الثلاثة : حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي (الجديد) وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وقد كنت عضوا في الوفد الى جانب الباهي الأدغم والطيب المهيري وأحمد التليلي وعلي البلهوان. وكان الوفد المغربي يضم زعماء حزب الاستقلال الثلاثة قبل انشقاقه : علال الفاسي وأحمد بلاّ فريج والمهدي بن بركة. وكان يمثل الجزائر فرحات عباس وعبد الحميد مهري وأحمد بومنجل وعبد الحفيظ بوصوف الذي ظهر لأول مرة للعموم، وكان يعتبر الرجل القوي داخل الجزائر المكافحة.

وفي الرباط، توخى الملك محمد الخامس عند استقبالنا اسلوب التعقل والرصانة بوصفه عميد الزعماء الوطنيين في المنطقة. وفي طنجة ترأس علال الفاسي المؤتمر طوال أربعة أيام ، في حين كان عبد الحميد مهري الناطق الرسمي. وغطي الحدث خمسون صحافيا دوليا.

وعبر المؤتمر في بيانه الختامي عن تأسفه لرفض فرنسا سنة 1957وساطة محمد الخامس وبورقيبة. وأوصى بتأليف حكومة جزائرية، وأكد «أن النظام الفيدرالي يستجيب لواقع بلدان المغرب العربي الكبير»،

كما دعا لإقامة مجلس استشاري منبثق عن المجالس النيابية بتونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وعدنا الى تونس في 2 ماي في كنف حماس شعبي نابع عن ايمان بالمصير المشترك وتفاؤل بمستقبل الأجيال الجديدة. ثم سافرنا الى طرابلس في وفد مغاربي مشترك، وقدمنا اللوائح في طبرق الى ملك ليبيا إدريس السنوسي، وكان وقتئذ في فترة زهد وعبادة. فكان جوابه: «إن ليبيا التي تمثل أداة الوصل بين المغرب والمشرق تؤيد المساعي الرامية الى استقلال الجزائر والى ما فيه خير المنطقة».

وكانت سنة 1958 حافلة بالأحداث الهامة حيث عشنا في فيفري مأساة ساقية سيدي يوسف ، وفي أوت كان المؤتمر التأسيسي للرابطة الطلابية الشمال افريقية وحصل لي الشرف بترأس جلساته.

وهكذا وطيلة أكثر من ثلاثين سنة من 1926 إلى 1958 كانت الأحداث تلهب الرأي العام وتثير الحمية الوطنية في كل قطر من أقطاره، وتساهم في بلورة آفاق وحدة المغرب الكبير.

مشروع الاتحاد بين تونس والجزائر

في مارس 1962، وبعد إبرام اتفاقيات إيفيان بين الفرنسيين والجزائريين وسراح المعتقلين بتركان، كان من المفروض أن يبدأ أحمد بن بلة بزيارة تونس أول البلدان التي كانت تحملت التضحيات الجسام خلال حرب الجزائر، وأن يؤكد اعتناقه لفكرة الوحدة المغاربية. لكنه فضل أن يتحول أولا الى القاهرة، وأن يقتصر في طريق العودة على التوقف في مطار تونس ليصرح علانية – كما لو كان مكلفا بمهمة – ويكرر ثلاث مرات أمام وسائل الإعلام والمسؤولين التونسيين الذين جاؤوا لتحيته : «نحن عرب! نحن عرب! نحن عرب!».

فكان ارتسامنا أن بن بلة الذي قضى ست سنوات في الاعتقال، ركب تيار الثورية متجاهلا واقع المنطقة. ولم يمض شهر على انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية في 15 سبتمبر 1963 حتى اندلعت «حرب الرمال» بين الجزائر والمغرب إثر حوادث الحدود في منطقة حسّي البيضاء. فقرر بن بلة التعبئة العامة وصرح يوم 15 اكتوبر : «لقد سال الدم العربي والدم الإسلامي. ونحن نقول للمسؤول عن ذلك إنك مجرم (...) وإن هذا الشعب الذي قضى على أكبر جيش إمبريالي، سيدمر جيشك».

وبعد قليل، قدم أحمد بن بلة وعبد العزيز بوتفليقة الى دكار عاصمة السينغال وحاولا كسب الأفارقة في مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية. فاندهشنا حين دخلا القاعة يرتديان الزي العسكري حاملين المسدس. واستقبلني ابن بلة في المساء اذ كنت سفيرا هناك وكرر لي مرارا: «إننا في حالة حرب (...) وسنخوضها وننتصر فيها». وتمت تسوية النزاع مبدئيا يوم 2 نوفمبر في باماكو بإشراف الإمبراطور هيلاسيلاسي رئيس منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي جويلية 1964, أثناء القمة الافريقية المنعقدة بالقاهرة، عرض بورقيبة على بن بلة مشكل رسم الحدود انطلاقا من العلامة 233. فوافق رئيس الدولة الجزائري شفويا على تسوية تعترف بالسيادة التونسية على تلك الحدود. ولكن عند عودته الى الجزائر، رفض هواري بومدين وزير الدفاع وعبدالعزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية المصادقة على الاتفاق، بل ذهب الوزير قايد أحمد الى حد التصريح بأن «الجزائر تمتد من العلامة 233 الى تندوف» : مما زاد من حدة التوتر في العلاقات بين بلدينا. وكانت الحكومة التونسية قد أكدت قبل لقاء رمبويي سنة 1961 مطالبها الصحراوية لدى الحكومة الجزائرية المؤقتة التي أجابت برسالة تقر فيها مبدأ فتح المفاوضات بمجرد ما يتم

استقلال الجزائر. وتعقدت القضية بعد مقال بجريدة أفريك أكسيون بتاريخ 26 جوان 1961, بقلم كاتب الدولة للإعلام التونسي محمد المصمودي الذي خاطب الجزائريين قائلا : «هل أن الصحراء هي التي أحدثت الانقسام بيننا (...) ؟ إن تغيير الحدود الجنوبية الذي يجسد حق تونس في فضائها الصحراوي يمثل إحدى النقاط الأساسية للنزاع الفرنسي التونسي (...) فهل يعتبر هذا مسّا بسلامة التراب الجزائري؟».

وفي 19 جوان 1965, أطاح العقيد هواري بومدين وزير الدفاع آنذاك بالرئيس أحمد بن بلة بانقلاب عسكري جعلنا نأمل إصلاح التوجه الجزائري.

وفي ليلة 14 ديسمبر 1967 فشل العقيد الطاهر الزبيري قائد أركان الجيش في محاولة انقلابية، وكان قد وجه نحو عاصمة الجزائر ثلاث وحدات مصفحة. ثم التجأ الى الحدود التونسية في 13ماي 1968حيث التقى بحرس الحدود، وتم إيواؤه بتكتّم في تونس وكنت مخاطبه الوحيد كمدير عام للأمن الوطني. وغادر تونس من تلقاء نفسه في 13 جوان.

وفي 22 مارس 1969 زار الوزير بوتفليقة تونس ، والتمس بالحاح من بورقيبة رسم الحدود الجنوبية في العلامة 233 التي حددتها الإدارة الفرنسية منذ سنة 1929. وأطنب في بيانه مشيرا الى الأهمية التاريخية لاتفاقنا الذي سيسهّل على الجزائر مفاوضاتها الحدودية مع البلدان الأفريقية المجاورة. وأكد بحزم «أن من واجبنا جميعا الرهان على مستقبل مشترك بين الجزائر وتونس ». فكان بورقيبة واقعيا، وقد استقلت الجزائر وبسطت سلطتها الترابية على كامل الصحراء. وأمضى وزيرا خارجية البلدين الاتفاق يوم 6 جانفي 1970 في إطار معاهدة إخاء وحسن جوار رسما للحدود الجزائرية التونسية بين بئر رمان والحدود الليبية. وتقرر الاستغلال المشترك لحقل البترول الحدودي بالبرمة. ورغم ذلك أبقى بورقيبة خريطة البلاد التونسية معلقة وراء

مكتبه وبحدود غير مرسومة بعد العلامة 233. وكان يتعلق الخلاف بمساحة تساوي 900 كم مربع.

والتقى بومدين يوم 27 ماي بالملك الحسن الثاني في تلمسان، وسوّيا مشكلة الحدود، وتخلى المغرب عن المطالبة بتندوف.

وقد مضت 14 سنة على استقلال تونس والمغرب و8 سنوات على استقلال الجزائر، والبلدان الثلاثة ما زالت حريصة بمفردها على تعزيز مكانتها في المنطقة. وكانت أنظمتنا تختلف جذريا في مضمونها وتركيبتها. فهي ملكية في المغرب، و«ديمقراطية شعبية» في الجزائر تعتمد على تفوق الجيش وعلى نظام الحزب الواحد وسياسة عدم الانحياز. وكانت تونس تعتمد على الغرب في نهضتها الاقتصادية وتمارس سياسة تحديثية تحت قيادة ابوية للحبيب بورقيبة. وكان النظام في ليبيا عسكريا ذا توجه قومي عربي وحدوي . واستمر مع ذلك الهاجس الوحدوي عند الشعوب يتطلّع الى مغرب كبير موحد باعتباره في آن واحد متوسطيا وافريقيا وعربيا إسلاميا.

و تواصلت العلاقات بين تونس والجزائر، وتعمقت التأملات والمباحثات عند زيارات كبار المسؤولين في البلدين ولقاءاتهم العديدة. فمن 18 الى 27 ديسمبر 1971, أي طوال عشرة ايام أدى وزيرنا للشؤون الخارجية زيارة الى الجزائر. وأكد البيان المشترك «رغبة البلدين في تجسيد وحدة المغرب العربي...». ومن 20 الى 26 أفريل 1972 قدم بومدين بدوره الى تونس في زيارة رسمية مصحوبا بوفد كبير يضم رئيس المجلس الوطني والقادة المدنيين والعسكريين، وزار بنزرت وسوسة والقيروان وقابس وجربة في جنوب البلاد. وشدد البلاغ المعهود على ضرورة بذل الجهد لتشييد مجموعة مغاربية.

وحرص المغرب على أن لا يكون على هامش تلك اللقاءات، فعبر الملك الحسن الثاني في رسالة الى الرئيسين عن ابتهاجه «بالانعكاسات

الطيبة لهذا اللقاء بالنسبة الى شعوب المغرب العربي الكبير».

وفي شهر ماي 1972 رد بورقيبة الزيارة للجزائر حيث قضى مع الرئيس بومدين أسبوعا كاملا حافلا بالتجمعات الشعبية في الجزائر العاصمة وفي وهران وقسنطينة . وركز الزعيمان في خطبهم الرسمية على «مصيرنا المشترك» ولكن دون ان يكون لهذه الخطب أي محتوى عملي أو منطق واقعي. وكان بورقيبة، مع خضوعه لتلك التظاهرات الظرفية، قد حدد اختياره المتمثل في البحث الدؤوب عن المصداقية السياسية التي من شأنها ضمان الدعم والمساعدة الاقتصادية الغربية والدولية. وكانت سياسة الحسن الثاني مماثلة تقريبا. أما بومدين فكان منغمسا غارقا في تجربته «الشعبية الاشتراكية» وقد جعل من الجزائر عاصمة للحركات الثوريّة في العالم الثالث. ولم تستلهم البلدان شيئا من المثال الأوروبي في تشييده لمجموعة اقتصادية مقننة لا رجعة فيها تسهل التنسيق الاقتصادي والاجتماعي وتبنى الوحدة السياسية .

وفي ديسمبر 1972 كانت زيارة العقيد معمّر القذافي الى تونس. فنوّه مجددا بمنافع الوحدة على البلدين، وكان متجاوبا مع الشعب التونسي في أحلامه وآماله وأوهامه.

وتعددت الاتصالات السرية بين بعض المسؤولين التونسيين والجزائريين. وفي يوم 11 ماي 1973 اتخذ الرئيس بومدين المبادرة، وجاء للقاء بورقيبة في مدينة الكاف. وكنت الى جانب نويرة والمصمودي واحمد نور الدين سفيرنا بالجزائر في إستقبال بومدين في المركز الحدودي فج الكحلاء. وكان مصحوبا بوزيره للشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة ووزير الداخلية أحمد مدغري ووزير الطاقة عبد السلام بلعيد ومدير الأمن أحمد دراية. وسار الموكب وسط الهتافات الحارة في المدن والقرى الحدودية: بابوش وعين دراهم وفرنانة وجندوبة، وقد ارتبط سكانها بعلاقات عائلية وثيقة مع سكان المدن

الجزائرية المجاورة. وكان حماسهم يضاهي استقبال سكان الجنوب لضيوفهم الليبيين.

وكانت اللافتات تحمل عديد الشعارات : «شهداء الساقية رمز عزيمتنا على تشييد المغرب الكبير». «اللقاء بين الزعيمين : لبنة في بناء صرح المغرب العربي» .... ورافقت منذ الحدود أحمد مدغري نظيري الجزائري واكتشفت فيه المناضل الصلب الذي ذكرني بوزير داخليتنا السابق المرحوم الطيب المهيري. واتفقنا على الحذر من المطامع السياسية للزعيم الليبي في المنطقة، واتسمت علاقتنا في ما بعد بالتقدير المتبادل الى أن ادركته المنية في وقت مبكر في ديسمبر 1974، وهذه الوفاة نقطة أخرى مشتركة بينه وبين الطيب المهيري، رحمهما الله! ولئن قمت بهذه المقارنة، فلأنني أتخيل أنهما لو بقيا في خدمة البلاد لأضفيا على النظامين صبغة أخرى نظرا لتميزهما بصرامة مقرونة بشعبية صادقة، بالمقارنة مع الكثير من المسؤولين في بلدينا.

وتحادث بورقيبة وبومدين لمدة ساعتين بحضور وفديهما، وقد انضم الينا الشاذلي العياري وزير الاقتصاد. وحرص الرئيس الجزائري على التذكير بأبعاد التضامن التونسي اثناء حرب الجزائر، وفاجأنا باقتراحه حيث قال :

– «لقد شهدت ساقية سيدي يوسف على إراقة دماءنا (...) وكانت الساقية والكاف وغار الدماء موطني، وكانت تقوم مقام أسرتي ووطني(...). إن الخبز الذي بين ايدينا هو خبزكم، ويمكن لسكان البلدين أن يتقاسموه (...). سيادة الرئيس، قل لنا ما هو المستقبل الذي تتصوره بالنسبة الى بلدينا. اخيتاركم هو اختيارنا. ونحن مستعدون لقبول اية صيغة تقترحها: الوحدة العضوية بين دولتينا أو الاتحاد الفدرالي أو الاتحاد الكونفدرالي أو اي شكل من أشكال التكامل (...) إني أتيت لأقترح عليك وضع الحجر الأساس لهذا البناء : الوحدة بين الجزائر وتونس

وسنحققها بطريقة منظمة ولكن ثابتة (...) وسنتقدم فيها على مراحل.

فكان من الجميع الاستغراب تبعه صمت ثقيل دام بعض اللحظات.

ثم تنحنح بورقيبة وتسمّر في مقعده، وأجاب بعد الترحيب :

– لو نبدأ ببعض الإنجازات المشتركة مثل معمل أسمنت أو مركب فندقي في نفطة أو توزر.

فرد عليه الرئيس الجزائري، وقد بدأ عليه الانزعاج بوضوح :

– لا يمكن أن نحقق الوحدة بمعمل آسمنت.

فتدخل الوزير الأول نويرة ملاحظا :

– الأسمنت شيء مهم.

فأجاب بومدين مغتاظا :

–معامل الأسمنت والطماطم (...) كانت محل حديث الفنيين أثناء الإجتماعات المغربية. سيدي الرئيس، نحن نمثل السلطة السياسية. فلننجز عملا عظيما ولنضرب ضربة حاسمة (...).

فتابع المصمودي :

– أوافق من جانبي على هذه الوحدة دون أي احتراز.

فردّ بورقيبة قلقا :

– طيب، سنفكر في كل ذلك .

ثم فاجأ ضيفه وقال:

– ان ضم منطقة قسنطينة الجزائرية الى تونس تحقق توازنا جغرافيا بين البلدين(...)

فكانت البغتة أشد، وأجاب بومدين متذمرا :

– ألاحظ أن تونس ليست ناضجة لتوحيد بلدينا (...)»

وصدر البيان المشترك التقليدي، وقد ورد فيه : «إن رئيسَيْ الدولتين اتفقا على أن يواصلا في القمة وفي مستقبل قريب محادثاتهما المتعلقة بمصير البلدين(...) كما تم الاتفاق بينهما على تعزيز تضامننا وتكاملنا».

وهكذا تحول الأمر من مشروع مصيري جذري إلى أسطورة لأن كبار المسؤولين تحركوا وتناقشوا دون إعداد العقول وتوضيح الرؤية وضبط الأهداف والنتائج. فغاب التشاور مسبقا، ولم يحصل أي نقاش لاحق داخل المؤسسات الرسمية التابعة للجمهوريتين وفي صلب المنظمات الشعبية. فلو تم ذلك لكان الرأي العام في كلا البلدين أقل حيرة وأقل تساؤلا وتحسرا أمام نتائج هذه القمم المتتالية.

وتفطن بورقيبة لذلك الرهان السياسي وتأثيره الشعبي. فتباهى بعد بضعة أشهر في تصريح أدلى به الى المجلة الأسبوعية المصرية المصوَّر (20 سبتمبر 1973) : «إن انشاء الولايات المتحدة الشمال الافريقية بين تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا سيتم على مراحل بتمهل وبحذر، وسيستغرق ما يلزم من الوقت : عشر سنوات أو مائة سنة (...) وينبغي أن تكون عاصمة هذا الاتحاد الفدرالي القيروان، عاصمة المسلمين الروحية منذ عدة قرون بحيث تكون رمز العودة الى مجد العالم الاسلامي...».

وتواصلت المناقشات الجدلية في صحف المنطقة حول الاختيار بين مغرب الشعوب ومغرب الدول. وكانت مداولات بيزنطية تخوض وتضيع في متاهات فكرية ودبلوماسية. وفي الحقيقة كنا نحتاج لارادة سياسية صادقة في القمة، ثم الى حملة توعية لتغيير العقليات ولإقناع الناس في بلدينا بأن الانفراد الوطني لا يتماشى مع عصر المجموعات الكبرى والمنافسة الدولية. وكنا ايضا في حاجة أكيدة لطرح مقتضيات النظام الديمقراطي وأطواره ومراحله وشفافيته، خاصة وأن هذه المعطيات معدومة او منقوصة في المنطقة. ولنذكر أن اوروبا عارضت لمدة طويلة عضوية اسبانيا والبرتغال في المجموعة الأوروبية بسبب نظامهما الفردي والديكتاتوري، واشترطت عليهما الديمقراطية مسبقا قبل أي تقارب .

وفي 2 سبتمبر 1973 حضر بورقيبة بعاصمة الجزائر المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز الذي أعاد الى ذهنه ذكريات محزنة : فهو لم ينس مؤتمر بندونغ سنة 1955 الذي لم يُدع اليه، وفيه أقنع خصمه صالح بن يوسف المؤتمرين بالمصادقة على بيان يدين الإنهزامية البورقيبية.

واعتزم اجتماع الجزائر تحديد نظرية جديدة لعدم الإنحياز تتجاوز النظرية التقليدية ضد الإمبريالية، وقد أصبح الكفاح الاقتصادي يحتل المقام الأول للعالم الثالث. فطالب المؤتمر بالمساهمة في تركيز النظام النقدي الجديد التي تتزعمه الدول الغنية.

[وكان قد سبق ان أدرجت هذه المعضلة الإقتصادية في مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوساد) سنة 1972 في سانتياغو عاصمة الشيلي، حيث كنت ممثل تونس. وكنا أردنا كأغلبية وكمجموعة 77 دولة الدفاع عن المصالح الحيوية للبلدان الضعيفة . ولم تنجح وفود العالم الثالث الفقير في الوقوف امام كتلة الدول الغنية المكونة من اوروبا والولايات المتحدة وبعض الأقطار العربية الغنية وحتى الاتحاد السوفياتي، وحال ذلك دون إصدار أي قرار ايجابي].

وكانت الانقسامات أيضا واضحة في اجتماع الجزائر. فلم ينظر المؤتمر في ديون العالم الثالث التي فكرت بعض الدول – ومن بينها تونس – في المطالبة بإعادة جدولتها. وكان قد سيطر على المؤتمر وفي جلسة مغلقة ما قام به الرئيس المصري أنور السادات وشاه إيران من مناظرة خطابية حول القضية الفلسطينية تخللتها الاتهامات.

وأعد بعضهم خطاب بورقيبة. فعرض فيه فكرة مغرب الثلاثة : الجزائر وليبيا وتونس، مستثنيا في مرحلة أولى المغرب الأقصى وموريتانيا. ثم جاء حدث ثان اثار الحيرة وهو خطاب العقيد القذافي الذي أصر على إعلان الوحدة حالا مع الجزائر. فكان ذلك التنافر بين القادة المغاربة أمام أعضاء حركة عدم الانحياز شديدا مؤلما .

وبعد شهرين، عاد بورقيبة يوم 25 نوفمبر 1973 الى عاصمة الجزائر في حالة صحية متدهورة للمشاركة في القمة العربية المنعقدة إثر حرب أكتوبر. وكانت الدول العربية الثماني المصدرة للنفط قد قررت في الكويت يوم 16 أكتوبر زيادة أسعار النفط بحوالي 70٪ . وكان الغرض من قمة الجزائر تدريج انعكاسات تلك الزيادة بحسب ما تتخذه الدول من مواقف سياسية إزاء اسرائيل.

فانفرد بورقيبة مرة أخرى وصرح يوم 28 نوفمبر : «يجب علينا أن نكون حذرين في استعمال السلاح الاقتصادي(...) وأن نجتنب تجاوز الحد الذي يخشى أن ينقلب بعده سعر البترول سلاحا ضدنا».

وفي هذه الأجواء المتوترة ووطأة الأزمة الاقتصادية العالمية، تجاوب الرئيس بورقيبة مع تفكير وزيري خارجية تونس والجزائر بأنه كعميد القادة العرب يستطيع ان يلعب دورا في معالجة المشاكل الكبرى والتأثير بسهولة على رؤساء الدول. فسرعان ما تحمس كعادته لكل ما يخص هيبته ومكانته، ولم يأخذ بعين الاعتبار تدهور حالته الصحية ولم يقرأ حسابا لأبعاد الأزمة النفطية ولكوننا غيرمعنيين مباشرة بالأمر. وكان من المفروض عدم حشر بورقيبة في مثل هذه المغامرة، وكان من الممكن أن يصده وزراؤه واطباؤه الحاضرون في الجزائر عن هذا الاندفاع، ومن سوء الحظ تفوقت بعض الأطماع السياسية الكامنة. وقام بورقيبة بصحبة وزيره للشؤون الخارجية بجولة قادته من 19 الى 31 ديسمبر 1973 الى باريس وروما ثم الى بعض البلدان الإفريقية قبل ان يعود أخيرا الى الجزائر. وكان يسعى الى ترسيخ فكرة التعاون الثلاثي: أوروبا – إفريقيا – العالم العربي كما تصورها وزيرالخارجية الفرنسي ميشال جوبار ونظيراه التونسي والجزائري. وقد اقترحوا عقد ندوة أوروبية عربية في تونس تقر التآلف بين التكنولوجيا الغربية والأموال العربية.

وفي باريس أدلى الرئيس بورقيبة بتصريح الى جريدة لوموند قال فيه : «المهم أن تساهم أوروبا في تنمية الأقطار العربية والإفريقية. فلديها التكنولوجيا والكفاءات والخبراء وبالمقابل تستطيع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تزويدها بالبترول».

وإثر مقابلة مع الرئيس جورج بومبيدو، أخذ بورقيبة على نفسه التزاما خطيرا أمام الصحافيين في بهو قصر الإليزي –وقد ظهر التعب والإرهاق على وجهه–، وقال : «النبأ العظيم الذي أريد أن أعلنه الى فرنسا، هو أنه سوف لا ينقصها البترول هذه السنة (...) فقد أجريت مكالمات هاتفية حول هذا الموضوع مع القذافي وبومدين(...) ولن تبرد أوروبا هذا الشتاء». وتورط هكذا بوعود مدهشة كذّبها البلاغ الجزائري صباح نفس اليوم، حيث أكد أن الجزائر وليبيا ستطبقان قرارات منظمة البلدان المصدرة للبترول على فرنسا وبريطانيا العظمى.

وكانت مصالح وزارة الداخلية تخبرني بالحاح بأن صحة الرئيس تتدهور باستمرار، وأن الأوساط الرسمية والإعلامية الفرنسية منزعجة لحالته. وكنت أتبادل مع الوزير الأول المكالمات الهاتفية عدة مرات في اليوم للتعليق على الأنباء، وكنا نتابع الوضع بقلق وتحسّر عن الرئيس ونحن بعيدون وعاجزون عن التأثير عليه.

ومن باريس تحول بورقيبة الى روما حيث استقبله البابا، ثم تحادث مع رئيس الدولة الايطالي وجدد له نفس الوعود. ثم أعلن أنه سيواصل رحلته في اتجاه البلدان الافريقية قبل أن يتحول الى لاهور في آسيا ثم أنقرة وأخيرا الى الشرق الأوسط.

وكان بورقيبة يوم 18 ديسمبر في موريتانيا يدافع عن نظرية «عقود التنمية بين البلدان الإفريقية والعربية والأوروبية». ثم تحول الى الزائير وشكر موبوتو على حضوره القمة العربية كمراقب. وحل بساحل العاج وهو منهك القوى، فاضطر الى ملازمة الفراش في ابيدجان. وجمع

هوفوات بواني المكتب السياسي لحزبه بجميع أعضائه للاستماع اليه قبل أن يرجوه «لفت نظر إخوانه العرب الى الصعوبات التي يواجهها إخوانهم الأفارقة». وفي السنغال، أطنب الرئيس سنغور في الحديث عن موضوعه المفضل قائلا : «إن التعاون بين العرب البرابرة والزنوج الأفارقة لا يمكن أن ينظم الا في سياق فضاء أوروبي إفريقي يشمل أيضا آسيا الصغرى(...) أما فلسطين فلا يمكن أن تكون الا «ساميّة»، ويقيم فيها المسلمون والمسيحيون واليهود دولة عصرية».

وفي 29 ديسمبر، وفي حالة انهاك، قطع بورقيبة جولته وتوجه الى الجزائر حيث أجرى لقاء قصيرا في المطار مع بومدين الذي لاحظ تدهور صحة بورقيبة وتعثر كلامه والتباسه. وفي اليوم التالي عاد الرئيس الى تونس، وتحول في الحين الى مسقط رأسه المنستير للاستراحة.

ودفن ذلك المخطط الغريب : النفط مقابل التكنولوجيا. وقد انفضت الأزمة النفطية بمقتضى حل وسط دولي يصون مصالح كل الأطراف. أما بورقيبة الذي فرض شخصيته وتفكيره في جولته الأفريقية الأولى سنة 1965, فقد ترك هذه المرة انطباعا مؤسفا.

وبعد اقل من خمسة عشر يوما، اي في جانفي 1974 جاء اللقاء المستعجل والمرتجل في جربة، حيث اقترح القذافي على بورقيبة مشروع الوحدة التي تحملنا عواقب فشلها طوال عدة سنوات، وسأتعرض الى تفاصيلها في فصل قادم. فكانت النتيجة ان اتخذت الجزائر تجاهنا لهجة التهديد، وجابه بومدين المشكلة بحزم مؤكدا من جديد دور بلاده في المنطقة. فزار تونس يوم 22 مارس ليؤكد التزام الجزائر بصيانة حرمة الاراضي التونسية. ورد له بورقيبة الزيارة بعد ثلاثة أشهر على الطريقة الشرقية في تتالي الخصومات والمعانقات.

واجتمعت اللجنة المشتركة الكبرى بعاصمة الجزائر يوم 30 جوان،

ترأستها مع نظيري أحمد مدغري. واستقبلني الرئيس بومدين. فقدم عرضا سياسيا حول التطور الوحدوي للمنطقة، مشددا على فائدة «التحالف الجزائري التونسي». وكرر لي أنه نبه القذافي الى أن الجزائر لا تسمح بأي عملية تهدد كيان تونس : مما يرمي بطبيعة الحال الى جعلنا أسارى تحت رحمة فضل بلاده. وتواصل التعاون الأمني والسياسي بيني وبين وزير الداخلية الجزائري.

وتضافرت الجهود على جميع الأصعدة لتوطيد مصالحنا المشتركة. وظلت الجزائر حليفتنا في السراء والضراء «كحامية» لتونس الصغيرة المسالمة. وعاد بورقيبة مرة أخرى الى عاصمة الجزائر يوم 3 نوفمبر 1974 لحضوَر عيدها الوطني وتأكيد مدى ترابط تونس والجزائر منذ المغامرة الوحدوية بجربة بين تونس وليبيا...

وكان قد وضح وجهة نظره في حديث لجريدة لوموند (15 سبتمبر 1974) وقال:

«الوحدة تتطلب الوقت والمرونة (...) وتستدعي التعاون الاقتصادي وإقامة سوق مشتركة، وتقتضي المجهود الجماعي طوال عشرات السنين حتى يبرز تعوّد مشترك على التعايش في إطار هذا المغرب الكبير (...) فينبغي أن نركز اولا الأسس ثم نبني الجدران وأخيرا يأتي السقف ليتوج المشروع برمته، أي الوحدة».

وأكدت الجزائر من جانبها في ميثاق وطني صادر سنة 1976: «من وراء التحالفات بين الدول، ينبغي بناء مغرب الشعوب (...) فالتاريخ الحديث يبين لنا أن الوحدة لا تتحقق بواسطة اتفاقيات في القمة، إنما تصنع في القاعدة بواسطة التضامن والعمل المشترك بين الجماهير الشعبية ».

النزاع بين الجزائر والمغرب

يوم 27 جانفي 1976، اندلعت الحرب الثانية بين الجزائر والمغرب الذي أكد أهدافه الترابية على الصحراء الغربية في حين كانت الجزائر ترفض توسع جارتها وتطمح الى منفذ على المحيط الأطلسي يسمح لها، بالإضافة الى أهميته السياسية والاستراتيجية، بتسويق معدنها الحديدي بقرعة الجبيلات وتصدير ثرواتها.

وقد أبرز علال الفاسي منذ سنة 1955 بالقاهرة خريطة المغرب الأقصى في العهد المرابطي وجعله يمتد الى حدود السنغال. وتبنّى المشروع حزب الاستقلال، ونشرت الخريطة في جريدته العلم .

وفي سنة 1957، اكتسح جيش التحرير المغربي المنطقة الشمالية من الصحراء الإسبانية، فصدته القوات الإسبانية بمساعدة الوحدات الفرنسية المتمركزة في جنوب الجزائر وفي أفريقيا الغربية الفرنسية. وأكد الملك محمد الخامس أن بلاده «ستواصل عملها لاسترجاع الصحراء». وكان يسكنها إذ ذاك حوالي 75000 نسمة، حسب التعداد السكاني الإسباني.

وفي 28 نوفمبر 1960، أُعلن عن قيام دولة موريتانيا. وفي سنة 1963 اعتزمت اسبانيا استغلال مناجم الفسفاط الواقعة في بوكراع التي تغطي مساحة 250 كلم مربع وتحتوي على احتياط يقدر بملياري طن تستغلّ في الهواء الطلق، كما قررت بناء رصيف لإرساء سفن نقل المعادن تبلغ حمولتها 000 100 طن وبناء عدة معامل لإنتاج الحامض الفسفوري في منطقة هويلفا باسبانيا.

وفي سنة 1971، أجاب الجنرال فرانكو عن طلب ملك المغرب الذي كان يزور مدريد انه لن يتخلى عن الصحراء لفائدة هذا الطرف أو ذاك وقال : «إن ما تطلبونه مني يا جلالة الملك هو عبارة عن انتحار لسنا مستعدين لقبوله، لا أنا ولا إسبانيا. وقد اعتبرت اسبانيا دائما

أن الصحراء الغربية كانت أرض شاغرة بلا مالك حين استقر بها الاسبان(..).

ولما استقبل الحسن الثاني وزير الخارجية الإسباني لوبيز برافو خاطبه قائلا: «أعطني العهد بأنكم لن تمنحوا الاستقلال للصحراء (...) وإني مستعد لقبول استمرار الحضور الإسباني(...) لأن هذه الأرض أرضي»

وفي سبتمبر 1973, صرح فرانكو في رسالة موجهة الى المجلس المحلي الصحراوي الذي يدعى الجماعة أن «الشعب الصحراوي هو الحاكم الوحيد في مصيره وأن إسبانيا ستضمن سلامة ترابه».

وأمام ذلك التشدد الإسباني، اتفق سريا الحسن الثاني والمختار ولد دادة رئيس الدولة الموريتانية في اكتوبر 1974 على تقسيم الصحراء الغربية وضم الساقية الحمراء للمغرب، ووادي الذهب لموريتانيا.

وفي 10 ديسمبر قررت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة عرض قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية لإبداء رأي استشاري.

وبعد سنة أي في 2 نوفمبر 1975, تحول الأمير خوان كارلوس الى بلدة العيون وأعلن «أن اسبانيا ستوفي بتعهداتها في الصحراء». فكانت المسيرة الخضراء يوم 6 من نفس الشهر، حيث دخل عشرون ألف مغربي الى الصحراء. وفي يوم 9 توقفت المسيرة وأعلن الحسن الثاني «أنها قد بلغت هدفها».

وفي 14 نوفمبر 1975 تم توقيع اتفاق ثلاثي في مدريد بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا، وافقت اسبانيا بمقتضاه على وضع حد لاستعمارها للصحراء اعتبارا من 28 فيفيري 1976، علي ان يتولي الادارة خلال الفترة الانتقالية والِ اسباني بمساعدة مغربي وآخر موريتاني مع احترام رأي الجماعة أي مجلس سكان الصحراء. وأنشئت شركة لاستغلال الفسفاط بمساهمة مغربية الى غاية 65٪ ومساهمة

إسبانية تساوي 35٪، وتضمن الاتفاق بنودا أخرى بقيت سرية.

وفي الحين، هاجمت الجزائر هذا الاتفاق «الغادر». فوقعت القطيعة بين البلدين وتلتها الإستفزازات. وتسارعت الأحداث وتعددت المناورات التي زادت في تعقيد الخلاف. ولم تقع استشارة تونس قطعا في مسألة تهم تطور المنطقة بأسرها.

واستفحل النزاع واصبحت المواجهة حتميّة. ففي 28 نوفمبر دخل الجيش المغربي سمارة. وفي 10 ديسمبر قررت منظمة الأمم المتحدة تنظيم استفتاء في الصحراء. ويوم 11 احتل 4000 جندي مغربي مدينة العيون. واحتلت موريتانيا من جانبها يوم 19 الغويرة المتاخمة لحدودها مع الصحراء الإسبانية. وصرح الملك الحسن الثاني في ندوة صحفية : «منطقيا، أنتظر أن تشن الجزائر عليّ الحرب». وفي 9 جانفي 1976، دخل الجيش المغربي الى مدينة الدخلة، والتحقت به القوات الموريتانية. وفي نفس اليوم، غادرت الصحراء آخر القوات الإسبانية.

واندلعت الحرب بين المغرب والجزائر. وكانت المواجهة قاسية أدت الى معركة أمغالة، وتتابعت الحملات الصحفية العنيفة بين البلدين.

فخشينا من جهتنا أن تتسع المناوشات وأن تعم الحرب البلدين. فدعانا بورقيبة صباح يوم 30 جانفي الى اجتماع مصغر مع الهادي نويرة الوزير الأول والحبيب الشطي وزير الخارجية والشاذلي القليبي مدير الديوان الرئاسي. ومن أول وهلة، كلفني بالقيام بمهمة مستعجلة لدى كل من الرئيس الجزائري وملك المغرب وقال: «لقد كنت أنتظر هذه المشادة بينهما، فالخطر كبير(...) والعواقب مخيفة (...) ينبغي أن نحاول وضع حد لهذا النزاع.» وقرأ علينا ما أدلى به الى صحيفة لوموند (8 سبتمبر 1974) : «قلت للوزير الأول المغربي إننا مستعدون لمساعدته إذا لم يعارض قرار منظمة الأمم المتحدة المتعلق بمنح الصحراويين حق تقرير المصير».

ومن جهتي، كنت مرتبكا أمام هذه المهمة التي كان من

المفروض ان يقوم بها الوزير الأول أو وزير الخارجية وهما حاضران في الاجتماع، لكن الرئيس لم يتحرج ولم يحاول حتى تفسير قراره. فاستعرضنا مطوّلا أطوار القضية وقيّمنا إمكانات الجيشين، وقدرنا ما يمكن أن يحظى به كل طرف من دعم خارجي. وقد أراد بورقيبة أن يؤثر بكل وزنه لإيقاف التصعيد.

وفي الحين، وُضعت تحت تصرفي طائرة تابعة للخطوط التونسية وتوجهت الى الجزائر في الساعة الثانية بعد الظهر. وصرحت قبل مغادرتي : «نأمل في الوصول في أقرب وقت ممكن الى تبديد الغيوم التي عكرت صفو العلاقات بين البلدين الشقيقين». وعند حلولي بالجزائر، توجه الموكب رأسا الى قصر الشعب، فوصلت اليه مصطحبا سفيرنا محمود المعموري. فتم تقديمي مباشرة الى الرئيس بومدين بحضور كل من عبد العزيز بوتفليقة وأحمد عبد الغني ومدير الأمن أحمد دراية والعقيد محمد اليحياوي. فعبرت مطولا عن تخوفاتنا وعن حرص بورقيبة على صيانة الأمن في المنطقة. وأكدت عزمنا على التدخل أيضا لدى المغرب، وقلت : «إن حسن الاستعداد الجزائري سيسمح لي بمواصلة هذه المهمة في المغرب».

وكان بومدين هادئا ولكن مكفهرا. فقال : «لقد غُدر بنا بالإتفاق الثلاثي المبرم في مدريد على الرغم من لقاءاتنا وحسن استعدادنا. وأُقحمت اسبانيا من جديد في المنطقة (...) ان المؤامرة ترمي الى تجزئة وتقسيم الصحراء الإسبانية على حساب شعب بأسره أرادوا أن يشردوه كما شرد الشعب الفلسطيني، وستكون لنا عن قريب حرب فلسطين ثانية في المنطقة (...). لابد أن نتّفق جميعا على أن أي تغيير للتوازن في الجهة سواء أكان جغرافيا أم سياسيا لا ينبغي أن يتم دون موافقة الجميع (...). إن بلادي مصممة على دفع جميع قواتها في المعركة في صورة حدوث اعتداء جديد بعد امغالة، ولم نقرر رد الفعل تجنّبا للتصعيد (...) لقد أظهر

الشعب الجزائري حزمه أثناء حرب التحرير. إني رجل الحرب والجبل، ولا أظن ان ملك المغرب قادر مثلي على التخلي عن البذخ والقصور».

واستمر في الكلام ساعتين كاملتين دون أن اتمكن من التدخل الا مرات قلائل. وكان الجو مؤثرا مؤلما. فكان بومدين بحاجة الى التعبير عن مشاعره المكبوتة، كان صادقا وحازما. فاستنتجت من حديثه انه مصرّ على الرد على أي اشتباك في المستقبل. وتلمست عنده عقيدة وطنية عميقة ورؤية مغاربية صادقة.

وكانت الساعة تشير الى السابعة مساء، فطلب مني الرئيس الجزائري أن أكون في ضيافته تلك الليلة. فاستجبت رغم اني كنت عازما على العودة الى تونس، وفهمت أنه يود أن أواصل الحديث مع مساعديه. فنظم وزير الداخلية مأدبة عشاء جمعت كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، ثم قضيت السهرة الى ساعة متأخرة مع بوتفليقة ومدغري اللذين أعادا الى ذهني اعتداء سنة 1963 اثناء حرب الرمال، واستعرضا مختلف أطوار العلاقات الجزائرية المغربية، وكررا : «إنّ الجزائر كانت تتصرف تصرفا صادقا، فكان جزاؤها في آخر الأمر الغدر والبهتان(...)».

فتأكد لي أن الجزائريين لن يقبلوا أي تفوق للمغرب، وتملكتني الحيرة من وقوع المحظور. فعدت في ساعة مبكرة الى تونس في 31 جانفي وتوجهت فورا الى قصر قرطاج. فوجدت حول الرئيس نفس المسؤولين الذين تركتهم عند الذهاب. فتبادلنا وجهات النظر حول العواقب المحتملة على المملكة المغربية العريقة والثورة الجزائية الفتية بالاضافة الى الطموحات التوسعية والمصالح الإقتصادية للجهتين، وتبين لنا ان المضاعفات مخيفة وتستوجب منا العمل على إقرار هدنة في أقرب وقت. وعلى هذا الأساس كان لا بد من إقناع المغرب بالاكتفاء بمعركة أمغالة، والعمل على تهدئة الوضع والتنبيه الى أن الجزائر

مستعدة للمواجهة هذه المرة بأشد بما جرى أثناء حرب الرمال.

وبعد اتصالات دبلوماسية سريعة، امتطيت الطائرة الخاصة من جديد في المساء باتجاه الرباط، ومنها الى مدينة فاس حيث كان يقيم الحسن الثاني. وتمكنت اثناء العشاء والسهرة من تحديد خطورة الوضع مع عدد من أعضاء الحكومة، من بينهم أحمد العراقي والطيب بنهيمة وزير الإعلام ومولاي أحمد العلوي. وقد استغربت تشنجهم، إذ كانوا ينوون حسم خلافاتهم نهائيا مع الجزائر. فلم أتأثر بذلك ولكن تصورت ما يمكن ان يكون عليه ذهن الملك. فتذكرت السهرة المتوترة التي قضيتها الليلة الماضية مع الوزراء الجزائريين، وضبطت استراتيجيتي وشددت عزمي لمواجهة كل التعقيدات.

وفي الغد دامت المقابلة مع جلالة الملك ساعة وربعا وكان وحده، خلافا لمقابلتي مع الرئيس بومدين. ومن أول وهلة ذكرني الملك بكل ود زيارتي الأخيرة الى المغرب قبل ذلك بسنتين وما حصل حينئذ من تقارب وتفاعل.

[وكانت تلك الزيارة بالفعل يوم 28 ديسمبر 1973 تلبية لدعوة نظيري حدّو شيقر. وكان سببها الرسمي جلسة عمل، وفي الواقع كان الهدف منها توضيح علاقاتنا التي فترت منذ بضعة أشهر بسبب وشاية عائلية نقلها ابن بورقيبة لأبيه. وقد توترت العلاقات لدرجة سحب سفيرنا. فكانت لي محادثة عميقة مع زميلي حسَمنا فيها الخلاف. ثم استقبلني الملك وأفحمني بثنائه على بورقيبة مذكرا مالاينساه الشعب المغربي أبدا : « مشاركة المجاهد الأكبر في الحمل نعش جلالة الملك محمد الخامس على كتفيه». ولم يطرح ولو كلمة حول النّميمة. وفي تونس أبلغت رئيس الدولة أبعاد محادثاتي، ونقلت اليه رسالة وفاء من الملك. وما كان من بورقيبة إلا أن تجاهل القضية الخاصة ممسكا كعادته بكل الأبعاد السياسية، وأذن لي أن أعلن عند الخروج باستئناف

لعلاقاتنا التونسية المغربية في القريب العاجل وفي جميع الميادين».]

وهذه المرة انتقل العاهل فورا الى مشاكل الساعة، وعبر بشدة عن مدى نقمته واستيائه من موقف القادة الجزائريين، ووصف الوضع بوضوح ليبرر قراره بوضع حد نهائي لطموحات الجزائر. واستمر الحديث بيننا عن العواقب المحتملة. وقلت:

– «يود الرئيس بورقيبة بإلحاح أن تقف المواجهة عند هذا الحد، وأن نسعى جميعا لتهدئة التوتر لاستئناف الاتصال وفتح الحوار(...) إن الإرادة الشخصية من طرف جلالتكم ومن طرف الرئيس بومدين ضرورية في العاجل لاجتناب التصعيد وكل ما يترتب عليه(...).

فسكت العاهل هنيهة، ثم شرع بهدوء في التهجم على الجزائر، وختم عرضه قائلا :

– إن قضية الصحراء هي قضية مغربية موريتانية، وقد نجح البلدان الاثنان في إقناع اسبانيا بالانصراف. وتريد الجزائر أن تتدخل لتعقد الوضع (...) انكم تعلمون مثلي الاسباب الحقيقية والنية الكامنة (...).

وانطلق في سرد تاريخ معاملاته تجاه الجزائر ملاحظا انه لم يقابلها حسن استعداد مماثل. واطنب في الحديث عن مواجهة سنة 1963. وقراره المتعلق بالتنازل عن تندوف رغم معارضة داخلية قوية، وقد راهن على المستقبل كما فعل بورقيبة بالنسبة الى العلامة 233.

ثم تهلل وهو يفتخر بمقدرة الشعب المغربي الحربية، وقال :

– وحين يفعل المغرب ذلك، إنما يدافع عن المنطقة بأسرها ويريد أن يحصر الجزائر نهائيا في حدودها (...) وانكم معنيون بالأمر مثلنا(...).

وكانت مهارة الملك مدهشة. فكان يشدّد على كلماته ويعرف كيف يستشهد بالماضي ببلاغة فريدة ثم يتوجه نحو الحاضر، ثم يرجع ببراعة الى الماضي ليسطر المستقبل، ويعرف كيف يبهر وكيف يقنع.

ولم أضل طريقي رغم تأثري، وعدت الى صلب الموضوع فقلت :

– أود أن انقل الى بورقيبة قراركم حول توقيف التصعيد (...)

فأجاب الملك باستطراد طويل وختم :

– سيقوم الجيش بواجبه.

فأيقنت حينئذ بفشل مهمتي، ولمحت الحرب والأسى في كامل منطقتنا. فأخذت على عاتقي تأكيد موقفنا :

– ستكون تونس متأسفة لأي تعقيد جديد ومضطرة إلى التنديد به.

– هل هذا هو موقف بورقيبة الشخصي ؟

– يا جلالة الملك إن مهمتي واضحة ومضبوطة (...) لقد ذكرتم دوما بوصية المرحوم والدكم محمد الخامس بالتشاور المستمر مع بورقيبة.

وختمت ملمحا الى إصرار الجزائرين هم أيضا على واجهة. فساد سكوت ثقيل. فطلب مني الملك تمديد إقامتي للقائه مرة أخرى. وعدت الى قصر الضيافة لتناول الغداء مع بعض الوزراء المغاربة، ولا سيما منهم الصديقان القديمان الطيب بنهيمة وأحمد السنوسي السفير السابق بتونس. وكانا على علم باني سأقابل الملك من جديد، وكان من الصعب ان ينفرج الجو وتنشرح الصدور.

ثم دعيت حوالي الساعة العاشرة ليلا الى قصر فاس. فاستقبلني العاهل الذي كان مرتديا هذه المرة الزي العسكري وهو في مكتب مغاير لمكتبه في الصباح، وقال لي من أول وهلة :

– اجتمعت منذ حين مع قيادة أركان جيشي (...) وهذا الظرف (لوح به في يده) يتضمن تعليماتي للسير الى الأمام. وكان من المقرر أن نحتل هذا المساء بئر الحلو (...) أوقفت كل شيء ولكن مؤقتا (...) أعلم بورقيبة بذلك وأرجو أن يجد لدى الجزائريين معاملة مماثلة وأن لا يخيب ظنه (...) وليعلم الجميع انه لا ينبغي أن تواصل الجزائر التدخل في مشاكل المنطقة حسب مشيئتها وأن تتيقن أنه لن يتم توازن الجهة جغرافيا وسياسيا حسب مطامحها ».

وشرح الملك مدى أهمية وابعاد قراره بوقف زحف جيشه. ثم تبادلنا وجهات النظر، واتضح لنا انه يجب انتظار تحول الجزائر التي تمر باضطرابات ثورية كي تستعيد شيئا من اتزانها السياسي الداخلي.

وكانت الساعة تشير الى الحادية عشرة والنصف ليلا. فرجعت الى القصر حيث وصل كل من حسني مبارك الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية المصرية، وسعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية للقيام بنفس المساعي الحميدة. فسهرنا بعض الوقت واتفقنا على ضرورة عودة الهدوء، وتحدثنا عن تحركات القذافي وعن مصير الوحدة العربية. وقد فوجئت وسررت بواقعية مبارك وباتزان سعود الفيصل.

وفي الصباح قابلت الوزير الأول المغربي، وتحادثت مرة أخرى مع مولاي أحمد العلوي صاحب النكتة والحديث الممتع.

ثم عدت الى تونس وصرحت لدى وصولي :

«لقد سمحت توصيات الرئيس بالحصول على نتيجتين ملموستين: وضع حد لحالة كانت تؤدي الى تدهور خطير بالنسبة الى المنطقة بأسرها وإقناع الأشقاء بالتفكير مليا في حل سياسي سلمي يحترم الحقوق الأساسية لكل طرف».

وفي المساء، كنت في مكتب رئيس الدولة مع الوزير الأول ومدير الديوان الرئاسي وكاتب الدولة للشؤون الخارجية. فنقلت أقوال الملك بحذافيرها وأشرت الى «اندهاشه» من موقف بورقيبة المنحصر في التأسف والتنديد بأي تصعيد. وأبرزت حسن استعداد العاهل المغربي ومبادرته الفريدة من نوعها والمتمثلة في التخلي تلك الليلة ولكن مؤقتا عن تعليماته العسكرية لزحف الجيش المغربي. ثم أمعنّا النظر في جميع جوانب الهدنة وهشاشتها، واتفقنا على بذل كل الجهود لصيانتها. وارتاح الرئيس واغتنم الفرصة كالعادة للتذكير ببعض مواقفه

السياسية في الماضي وردود فعله الناجعة. وطلب من الوزير الأول الإعلان عن دعمه التام لنتائج مهمتي، فأدلى بالتصريح التالي : «لقد قدم وزير الداخلية الى رئيس الدولة تقريرا عن محادثاته مع جلالة ملك المغرب وأشار الى المضاعفات التي ظهرت إثر مشكل الصحراء الغربية. وقد تمت المهمة حسب التعليمات التي كان وزير الداخلية قد تلقاها قبل مغادرة تونس في اتجاه الرباط». وأثار هذا التصريح تساؤلات بعض المراقبين وكان موجّها في قسمه الأخير الى المغرب.

وفضل بورقيبة الاتصال شخصيا بالحسن الثاني عبر الهاتف لتهنئته بموقفه الواقعي وليؤكد له دعمه الشخصي. كما اتصل بالرئيس بومدين ليعلمه بوقف العمليات الحربية في أمغالة، ويحثه على الهدوء. وعلمت بعد ذلك أن الجزائريين عابوا علي عدم التوقف في الجزائر عند عودتي من الرباط.

أنبوب الغاز

كانت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتونس تواجه صعوبات جمة، خاصة حول مشروع أنبوب غاز يربط بين الجزائر وايطاليا عبر التراب التونسي.

في 19 أكتوبر 1973 أبرمت الشركة الإيطالية للمحروقات (إيني) والشركة الجزائرية للطاقة (سوناتراك) اتفاقا لمدة 25 سنة ينص على مد أنبوب غاز طوله 2600 كلم لنقل حوالي 13 مليار متر مكعب من الغاز، انطلاقا من حسّي الرمل بالجزائر ومرورا بالبلاد التونسية ثم بالبحر الأبيض المتوسط. وينتهي في مازرة بجزيرة صقليّة.

وبعد ثلاثة ايام من إبرام الاتفاق الجزائري الإيطالي، وقّع الشاذلي العياري وزير الاقتصاد التونسي يوم 21 أكتوبر مع رئيس شركة إيني

اتفاقا ينص على مرور الأنبوب في الأراضي التونسية على مسافة طولها 380 كلم. وكان الوزير الاول الهادي نويرة – وهو الحذر بطبعه – حريصا على أن تعقد جميع التعهدات باسم الدولة التونسية خلافا للجزائر التي عهدت بتوقيع الاتفاقات الى شركة سوناتراك مثلما فعلت إيطاليا عن طريق شركة إيني. وهكذا التزمت الدولة التونسية ، في حين اعتبرت الجزائر وإيطاليا تلك الاتفاقات مجرد صفقة تجارية بين شركات واحتفظت هكذا بالمرونة اللازمة.

وقد تجاهلت الجزائر وعد بومدين لبورقيبة شفويا حول منح بلادنا سعرا تفضيليا للغاز. وجرت مفاوضات صعبة، وأخيرا اتفقنا على إسناد إتاوة جزافية اجمالية الى تونس.

وفي أوائل سنة 1976 طلبت تونس مراجعة الاتفاق على أن يعتبر أنبوب الغاز تونسيا في التراب الوطني وحتى في البحر على طول 12 ميلا حتى حدود الجرف القاري التونسي الليبي الذي لم يكن حدد وقتئذ. أما الإتاوة، فقد رجونا رفعها بنسبة 10٪ من الغاز المنقول أي ما يعادل تقريبا 1 مليار متر مكعب في السنة. فرفضت شركة إيني مراجعة الإتفاق بدعوى أنه تمت المصادقة عليه وفق الأصول. وخلال مناقشات نهائية وحاسمة، قبل الجزائريون السيادة التونسية على جزء أنبوب الغاز الذي يجتاز أراضينا، وسيادة مزدوجة على القسم المغمور في البحر لأسباب فنية متعلقة بالصيانة.

وعقدنا طويلا إجتماعات مضيقة مع الوزير الأول، وتغلب الموقف السياسي حيث اعتبرنا أنه لا ينبغي أن تقبل تونس الارتباط بالجزائر لمدة غير محدودة. وكان دأبنا الاحتفاظ بحرية التصرف ما دامت مشكلة تحديد الجرف القاري مع ليبيا قائمة. واستمر حوارا الصمّ بين الشركاء الثلاثة شهورا طوالا.

وفي سبتمبر حددت الجزائر لإيطاليا يوم 15 ديسمبر كأجل أقصى

للاتفاق معنا حول مطالبنا الجديدة.

ونشرت جون أفريك (25 مارس 1977) مقالا حول أنبوب الغاز، أشارت فيه الى أن تونس قد تعرضت لضغوط الشركة البترولية الفرنسية ألف أكيتان. وأكدت مجلة مرشي تروبيكو (الأسواق المدارية) من جهتها أن ليبيا اقترحت على الجزائر أن يمر أنبوب الغاز عبر أراضيها، مع قبول تسديد التعويضات الضرورية عن الربح الفائت لمدة سنتين أو ثلاث لإنجاز الأشغال. ومن البديهي أن غاية ليبيا لم تكن اقتصادية بل كانت سياسية، وتندرج في إطار الحرب الكامنة التي تشنها علينا منذ ثلاث سنوات إثر فشل جربة فضلا عن رفضها أساسا لأي ارتباط دائم بين الجزائر وتونس.

وأمام تعطيل المفاوضات بين تونس وإيطاليا، أعلنت الجزائر يوم 23 ديسمبر 1976 عن التخلي عن مشروع أنبوب الغاز المار عبر تونس وتعويضه بمشروع بناء معمل في سكيكدة لتمييع غاز حسّي الرمل الذي ستنقله الى إيطاليا سفن نقل غاز الميتان. فتساءلنا هل يتعلق الأمر باستراتيجية جديدة أم بمجرد حيلة نظرا لانعكاسات النقل البحري على ثمن الغاز؟ وهل يمثل ذلك تهديدا أم هو مجرد تبجح أمام الترددات التونسية ؟

ولم يعقب ذلك أي رد فعل تونسي كما لو أننا ارتضينا رسميا بذلك القرار، رغم أن ذلك الاحتمال حير بال البعض منا. وكنا مجموعة في الميدان السياسي والمالي نسعى إلى حل ينفع اقتصادنا. وبدا الامر كأنه قضي، وشعرنا بأن تونس أغلقت الموضوع نهائيا.

في 10 جانفي 1977، أقبل وزير الداخلية الإيطالي فرانسيسكو كوسيغا في زيارة خاصة الى تونس لقضاء بضعة ايام في اجازة. فتناولت طعام الغداء مع ضيفنا في فندق هيلتون بالعاصمة وتبادلنا وجهات النظر حول تسيير وزارة الداخلية في كلا البلدين وحول المشاكل

الأمنية التي نواجهها. ثم تحرر الوزير نوعا ما ليؤكد أن محادثته تكتسي صبغة شخصية ولكنها هامة، وخاطبني قائلا :

«تمثل إيطاليا بالنسبة الى تونس شريكا جديا وطبيعيا، ويكن القادة الإيطاليون إعجابا لبورقيبة ويقدرون اتجاهه السياسي(...). إننا بصدد تفويت فرصة تاريخية بالنسبة الى بلدينا بعد فشل المفاوضات حول أنبوب الغاز، وكذلك لترسيخ مستقبل الجزائر السياسي في المنطقة من خلال هذا الأنبوب المشترك بين الأقطار الثلاثة».

ثم استعرضنا معا أطوار المشروع. وبعد تبادل وجهات النظر حول الوزن السياسي الذي يكتسبه الموضوع، اتفقنا على أن يتدخل كل واحد منا لدى حكومته لإنقاذ الموقف.

وفي نفس اليوم قدمت بعد الظهر الى الوزير الأول تقريرا مفصلا عن المحادثة. فلم يكن متحمسا، ورد بحق أن الإيطاليين والجزائريين أعدوا مشروعهم دون أن يستشيروا تونس، وقال : «على كلّ، لم تعد المشكلة مطروحة (...) إن الشريكين الايطالي والجزائري قد اختارا نقل الغاز المميّع بواسطة سفن نقل الميتان(...) وسوف يكون لنا غازنا في حقل مسكار الذي اكتشف في خليج قابس».

وكنت أنتظر ذلك الموقف الذي كان قد دافع عنه مرارا خلافا لموقف زملائنا المكلفين بالشؤون الاقتصادية الذين أيدوا مشروع الأنبوب بالنظر الى انعكاساته الاقتصادية والمالية. فعرضت عليه إجراء مناقشة نهائية وصريحة مع الجزائر. فأجابني: «إن تونس لضعيفة بما فيه الكفاية بين الجارين (...) ولا يمكن المخاطرة بالسيادة التونسية بهذين المشروعين الهائلين: استغلال الجرف القاري وأنبوب الغاز. إنهما مشروعان يمنحان ضمنيًا لكل من الجزائر وليبيا حق التتبع عبر أراضينا في صورة نشوب أي نزاع بيننا ! ».

فساد الارتياب والسكوت مدة قصيرة، ثم استأنفنا محادثاتنا.

فعللت أن العالم الحالي قد دخل عهد التكافل المنظم، وان تونس قوية بصداقاتها الدولية وقد تصدينا لجميع التدخلات (...). وأخيرا اتفقنا على أن نتريث وأن نستشير رئيس الدولة. وقد اتضح أن الوزير الأول فوجىء من إثارة مشروع أنبوب الغاز من جديد وكان يعتقد أنه قد ألغي بعد القرار الجزائري بنقل الغاز بحريا.

ومن الغد قدمت تقريرا الى رئيس الدولة، واقتصرت على سرد المقابلة مع كوسيغا. فرد علي رئيس الدولة فورا وقد أدرك أبعاد اللعبة: «ينبغي اغتنام هذه الفرصة الأخيرة لقلب الوضع (...). وخاطب نويرة هاتفيا وأعلمه من أول وهلة بموقفه، وأوصاه بأن يسرع باستئناف الاتصال بالإيطاليين والجزائريين على حد السواء. ثم كلف مباشرة وزير الاقتصاد عبد العزيز الأصرم المتحمس للمشروع وقد نزعت منه الدراسة.

وسعى بورقيبة الى التحقق من استعدادات الجزائريين. فأوفد في أواخر جانفي 1977 الشاذلي القليبي وزير الشؤون الثقافية الى الجزائر لتهنئة هواري بومدين بتجديد انتخابه رئيسا للدولة. وكانت محادثات القليبي تبشّر بحسن تطور علاقاتنا. وقدم يوم 7 فيفري عبد العزيز بوتفليقة للمشاركة في إحياء ذكرى ساقية سيدي يوسف، وصرح عند وصوله: «ستفتح في وجهنا صفحة بيضاء يتعين علينا تعميرها بتعاون وثيق في جميع الميادين»، مشيرا بذلك الى إمكانية فتح ملف أنبوب الغاز من جديد. واستقبله الرئيس يوم 9 بحضوري مع نويرة والشطي وعبر له عن إيمانه بمستقبل بلدينا مؤيدا مشروع أنبوب الغاز عبر الأراضي التونسية ومعربا عن ثقته لإنجازه في أقرب وقت.

وأقمت على شرف الوزير الجزائري مأدبة غداء. فحرص الهادي نويرة على حضورها. ثم رافقت بوتفليقة لإجراء محادثات مطولة مع كل من الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية ووزير الاقتصاد الذي

بدت جهوده ناجعة لتمهيد الطريق للتفاوض مع الجزائريين.

وأبرم الاتفاق النهائي بين الحكومة التونسية والشركة الإيطالية يوم 15 جويلية. وبمقتضى ذلك الاتفاق، سينقل أنبوب الغاز خلال 25 سنة 300 مليار متر مكعب بحساب 12 مليار في السنة إعتبارا من سنة 1981, وستكون تونس صاحبة السيادة على الجزء الذي يجتاز أراضيها من الأنبوب، وقد حددت الأتاوة الإيطالية بنسبة 10٪ تدفع عينا أو نقدا. وهكذا وضع الاتفاق حدا للمشروع الجزائري والمتعلق بنقل الغاز المميّع بواسطة سفن نقل الميتان.

وبُعيد اتفاقنا، تحولت الى الجزائر يوم 16 جويلية تلبية لدعوة وزير الداخلية الجزائري أحمد عبد الغني، وشرعت في القيام بزيارة رسمية لمدة أسبوع. وقد أمرني الرئيس بورقيبة بإتمام إتفاقنا بشتى الآفاق الجديدة التي من شأنها تحقيق التكامل والتوازن بين بلدينا. وعند حلولي بالجزائر، استقبلني بالمطار بصورة استثنائية وزراء الخارجية والداخلية والسياحة. وبعد الظهر استقبلني الرئيس بومدين فسلمت اليه رسالة خطية من الرئيس بورقيبة يعرب فيها عن أمله في توطيد أواصر التعاون بيننا في جميع الميادين واستغلال حركية الاتفاق حول أنبوب الغاز، وقد وصفه بورقيبة في رسالته «برباط جديد بين تونس والجزائر من جهة وبين أوروبا والمغرب العربي بأسره من جهة أخرى وعنصرا من مجموعة كبيرة كفيلة بفتح آفاق واسعة...»».

هكذا كان أنبوب الغاز معطى جديدا بالنسبة الى البلدين، ولكننا لم نستغل أبعاده السياسية. فقد افتقرنا الى الإرادة السياسية لنجعل منه المحرك للتحالف بين تونس والجزائر ولبعث حركية مغاربية مصيرية.

ولم يعد من الممكن مخادعة الرأي العام في المنطقة، حيث إن الشعارات والأدبيات المتعلقة بمحاسن الوحدة المغاربية لم تعد تجد اي صدى ولا تأثير عند الأجيال الصاعدة. وإن الأبعاد المغاربية بجميع

إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية هي وحدها الكفيلة بحمل الأجيال على الحلم وعلى العمل لبناء مستقبل أفضل. وعلينا أن ندفع تعبئة القوى الحية والرأي العام في أقطار المغرب العربي الخمسة بمخطط عملي لتشييد مجموعة مغاربية - على غرار الإتحاد الإقتصادي الأوروبي - في نظام ديمقراطي، لا ينازعه أحد ولا رجعة فيه، يخضع لاتجاه جماعي ولاجراءات قانونية جماعية تفوق القرارات القومية.

فإن ما يشهده العالم من تطور مذهل وتوازن اقتصادي وسياسي جديد يفرض علينا أن نتولى بسرعة تسوية خلافاتنا السياسية في إطار المغرب العربي، وأن نشرع في إعادة تنظيم منطقتنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بصورة محكمة في نطاق التحديث والديمقراطية.

الفصل السادس

جربـــــــة

تمثل تونس أداة وصل بين المشرق والمغرب وطرفا هاما في كل المشاريع السياسية المشتركة نظرا لموقعها الجغرافي وواقعها السياسي.

وكان بورقيبة قد تطرق ذات يوم، في 3 جانفي 1957، لموضوع المغرب العربي وطالب بتوحيد شمال إفريقيا «من السلوم بليبيا الى الدار البيضاء بالمغرب». وفي 6 من نفس الشهر، في العاصمة التونسية، أبرمت تونس وليبيا معاهدة أخوة وحسن جوار : فانتقدها عبد الناصر في الحين متّهما بورقيبة والملك ادريس السنوسي بمحاولة تقسيم العرب. وخلال شهر ماي أدى المجاهد الأكبر زيارته الرسمية الأولى الى طرابلس. فحرص الجانبان على تأكيد التضامن التاريخي بين البلدين، لاسيما أثناء الغزو الإيطالي حين التجأ الى تونس أكثر من 35000 ليبي.

وكان يلذ لبورقيبة التذكير بأصله الليبي وكان يردد : «ان جدّي الثالث المسمى الحاج علي كان قد هاجر الى تونس من مصراطة في ليبيا». وكانت عائلة بورقيبة بالمنستير تسكن في حومة الطرابلسية.

الوحدة بين تونس وليبيا

في الفاتح من سبتمبر 1969, استولى على الحكم في ليبيا العقيد معمّر القذافي، بعد ما أطاح بالملك إدريس السنوسي بانقلاب عسكري.

وفي داكار، حيث كنت أمثل بلادي، سعيت الى تبديد مخاوف المسؤولين الأفارقة من زحف الأيديولوجية الناصرية إلى شمال إفريقيا وخاصة إلى تونس، وقد أنهكتنا السياسة التعاضدية والإشتراكية طيلة الستينات. وكان تفسيري لهم أن بلدان المغرب العربي وخاصة تونس قد صنعت لنفسها أثناء كفاحها من أجل الاستقلال حمية وطنية تستطيع ان تصمد امام جميع الضغوط الايديولوجية.

وسرعان ما كشف الزعيم الليبي الجديد عن مخططه المنطلق من حماسته المفرطة للوحدة العربية. فمنذ شهر ديسمبر 1969, أي بعد استيلائه على الحكم بأقل من ثلاثة أشهر، صرح: «ان عقلي وفؤادي يدفعاني نحو الشرق العربي. وان الأقطار الثلاثة الجزائر وتونس والمغرب، بحرصها على انشاء وحدة مغاربية منفصلة، قد تؤخر تحقيق الوحدة العربية وتبقي إفريقيا الشمالية تابعة لأوروبا». ثم قرر يوم 10 مارس 1970 الانفصال عن اللجنة الدائمة للتنسيق المغربي التي انشئت في نوفمبر 1964 بطنجة للتنسيق بين السياسات الاقتصادية لبلدان الشمال الافريقي الأربعة. ولم يكن لذلك تأثير يذكر حيث كانت اللجنة ذات فعالية محدودة وكان كل بلد مصرًا على تركيز امكاناته الذاتية، في حين غابت الارادة السياسية لتوحيد الجهود جماعيا.

وفي 18 افريل 1970, عزز القذافي موقفه الوحدوي، وصرح في ندوة صحفية بالجزائر: «لا يوجد لا مغرب ولا مشرق، بل هناك أمة عربية من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي». وأكد مزاعمه في القاهرة يوم 10 جوان، فاستنكف عبد الناصر وكبح ثورية جاره، وقد صُدم من قبل

بفشل اندماج مصر وسوريا في اطار جمهورية عربية متحدة بعد اربع سنوات من انبعاثها سنة 1958.

ومن جانبنا كان سعي بعض مسؤولينا غريبا في سرعته الى التقارب والتفاعل مع ليبيا. وحضر الباهي الأدغم ومحمد المصمودي في طرابلس احتفالات الجلاء عن القاعدة الامريكية السابقة ويلوس يوم 20 جوان 1970. وعاد الأدغم الى تونس يوم 23، في حين بقي المصمودي في طرابلس ليتحادث مع القذافي وعبد الناصر الذي قال للزعيم الليبي : «يا معمّر، لا ترتكب حماقة مهاجمة تونس. إني اعرفهم جيدا. فهم مجاهدون، وإن أردت يوما تحقيق الوحدة مع بلد عربي، فحاول ان تنجزها مع التونسيين. وعندئذ خذ رأي المصمودي فإنه سيفيدك».

واستمرت المشاورات العامة والخاصة. وعاد وزيرنا للشؤون الخارجية مرة ثانية الى ليبيا في زيارة رسمية في أوت دامت اسبوعا. وقد اصبح القذافي يقدم نفسه كالوارث الروحي للزعيم المصري لتوحيد العالم العربي بعد وفاة عبد الناصر فجأة يوم 28 سبتمبر 1970.

وفي 11 فيفري 1971, حل العقيد الليبيبي فجأة بتونس في غياب بورقيبة، ودون دعوة سابقة. فحظي باعجاب عدد كبير من مواطنينا لشبابه وجاذبيته وأناقته. وقد رأى الكثيرون في شخصه البطل العربي الجديد الذي سيمحو الإهانات التي تعرض لها العرب من قبل إسرائيل، والذي سيواجه تحدي الغرب ويعيد للعالم العربي كرامته. وقد لاحظنا انه لم يعد يُهمل المغرب العربي وأصبح داعيا لوحدة عربية شاملة. وكُلفت كوزير للشباب والرياضة بتنظيم اجتماع للعقيد مع الشباب والإطارات، فسعى الى توعيّتهم وكسب تأييدهم لأفكاره الوحدوية، وقال لهم بالخصوص: «ان تونس تحظى دوما وابدا بثقتي وبدعم ليبيا ما دامت وفيّة لقضية العالم العربي والإسلام...».

وفسر البعض كلام القذافي هذا بانه عودة للحظيرة المغاربية.

وتأسف عدد من البورقيبيين لمثل هذا التدخل في غياب رئيس الدولة، لا سيما أنه لم يحدد بعد اتجاهنا السياسي لا في الحكومة ولا في اللجنة العليا للحزب حول تلك التطورات والمشاريع المفاجئة في منطقتنا .

وبقي القذافي حذرا مع الجزائر وقال في خطاب ألقاه يوم 7 أكتوبر 1971 : «أوجه نداء أخويا مفعما بالأمل والاحترام الى الجزائر الشقيقة والى أخي في الكفاح هواري بومدين لتتخذ الجزائر المجاهدة موقفا ايجابيا ازاء موضوع الوحدة العربية والمعركة التاريخية التي نحن بصدد خوض غمارها».

وأكد العقيد تطلعاته في صحيفة ايطالية وقال: « من الطبيعي ان نعمل في سبيل الوحدة العربية من جميع الجهات، وان نطرق جميع الأبواب (...). وشاء القدر ان يكون دور ليبيا في العالم العربي كدور إمارتي بيامونت وسردانيا في تحقيق الوحدة الايطالية».

وفي 17 أفريل 1972 طرح القذافي مشروع اتحاد بين الجمهوريات العربية يضم سوريا ومصر وليبيا. ثم تحول مع أنور السادات الى الجزائر لإقناع هواري بومدين بضرورة انشاء محور عربي يضم القاهرة وطرابلس والجزائر «لاسترجاع فلسطين ومكافحة الإمبريالية الأمريكية..»

فأثارت تلك التحركات حيرة بورقيبة وجعلته يفكر في عواقبها على المدى الطويل. فزار الجزائر في جوان 1972، واستقبل بومدين بتونس بعد ذلك بشهر. واطمأن مؤقتا بعد ما تأكد ان الجزائر لم تستجب لنداءات الوحدة.

ولم تفتر المحاولات الوحدوية العربية. ففي 2 أوت 1972 أعلنت مصر وليبيا اقامة وحدة اندماجية تدخل حيز التنفيذ بعد سنة على اقصى تقدير. ودعا البيان المشترك «الشعبين الى بذل جهودهما لتحقيق آمال الأمة العربية في إقامة وحدتها»، وتقرر الاحتفال بها في الفاتح

من سبتمبر 1973 بطرابلس.

وعزم العقيد القذافي على تعزيز المشروع، فزار تونس آملا انخراطها في الوحدة. فكان الحادث الذي اشتهر بواقعة البلماروييم. ذلك ان ضيفنا الذي كنا نخشى اندفاعاته والذي حاولنا حصره في مخاطبة النواب في مجلس الأمة، طلب صراحة ان يتحدث الى الشباب والإطارات كما فعل ذلك في زيارته الأولى. فنظمنا بسرعة اجتماعا عاما للشبان في الحزب والادارة بقاعة سينما البلماريوم التي تتسع لألفي شخص. وقد قدم عدد من الليبيين عن طريق البر حرصوا على تهيئة الجو بالهتاف لقائدهم. وفي الحين، وجه القذافي نداء للأجيال الفتية، ونوه بالبلاد التونسية وقدمها قصدا كمعقل العروبة، واستطرد قائلا : «ان المعارك السابقة في سبيل التحرير الوطني يجب ان تفضي الآن الى كفاح من أجل تشييد الأمة العربية الموحدة من المحيط الى الخليج. ويجب على القادة ان يستجيبوا الى طموحات الجماهير، رغم ان الأنظمة الملكية أقل قدرة على ذلك من الجمهوريات التي يجب ان تعرف كيف تدمّر الماضي(...). وسيُجيب العالم العربي على تحديات بعض الدول الاجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية».

وكان بورقيبة يستمع الى هذا الخطاب في قرطاج منذ ساعة على أمواج الأثير. فلم يطق صبرا وقرر ان يتحول حالا الى العاصمة ليرد على أقوال الزائر الخطيب. فانتعل حذاءه بسرعة، وامتطى سيارة شرطة، ودخل فجأة الى قاعة البلماريوم. فإندهش الحاضرون وصفقوا له طويلا. ولم يلبث ان سحب الكلمة من ضيفه، وارتجل احدى تلك الخطب السياسية التاريخية التي كان بارعا فيها، جامعا بين مصيره الشخصي ومصير بلاده مع ادراج هذا وذاك في اطار تطورات الاحداث عبر العصور. فبدأ خطابه معاتبا القذافي المنذهل : «ان بورقيبة ليس مدينا بمهامه لثورة او انقلاب، بل لكفاح بطولي دام نصف قرن، وهو

كفاح خاضت غماره تونس بأسرها. وذلك من أجل وطن تونسي، لا ليصبح جزءا من امة عربية ما (...) ذلك ان بلادنا، منذ ألفي سنة ومنذ قرطاج، قد نحتت شخصيتها الذاتية(...) وحدودها هي ذاتها في العهد الروماني ولم يغيرها الاسلام...».

وبعد التذكير بحقائق تاريخية اختلط فيها التهكم بالتشدد، أشار بورقيبة الى الوحدة العابرة بين مصر وسوريا، ثم الى مشروع الوحدة الثلاثية بعد اندماج ليبيا، واستطرد قائلا: «الوحدة العربية ؟ نعم بالنسبة الى الهدف النهائي ولكن تحقيقها يستدعي آجالا (...) ففي 1967, هزمت اسرئيل اربع دول عربية. فما هو سبب ذلك ؟ انما هو اختلاف المستوى بين الحضارات، لاسيما في الميدان التكنولوجي (...) ثم نريد ان نتحدى امريكا ! (..). قدم الرئيس القذافي الى هنا ليقترح الوحدة العربية وذهب به الأمر الى ان يقترح عليّ رئاسة جمهورية مشتركة. إننا لا نشك في اخلاصه وصدقه (...). ويمكننا بلا شك ان نتصور وحدة بين بلدينا، ولكن اي عمل مرتجل سيبوء بالفشل (...)»

فاقتصر القذافي قبل رحيله خلال ندوة صحفية على الإشادة ببورقيبة، موجها «تحياته الى الشعب التونسي الذي عبر عن ايمانه بحتميّة الوحدة». ورغم ماحدث، حررت الدبلوماسيتان التونسية والليبية بيانا مشتركا جاء فيه بالخصوص : «يعتبر الطرفان الجرف القاري وحدة اقتصادية، ويحق لمواطني البلدين المرور والإقامة والتملك في هذا البلد او ذاك بلا تمييز».

وان كان اللقاء الشعبي يمثل في نظر القذافي بداية المسيرة الوحدوية، فإن التونسيين المستنيرين قد تأسفوا في معظمهم لهذه المناظرة بين القائدين، وأيدوا رد بورقيبة واستعادوا صورة بطلهم كما عهدوه. وسعيت من موقعي كسفير في جنيف آنذاك الى التخفيف من الجانب السلبي نافيا توتر الأجواء ومتجنبا إثارة الحساسيات الليبية اذ

كان ينبغي تجاوز الجدل بين بورقيبة والقذافي.

وكانت التساؤلات عديدة: ما مآل مشروع اندماج مصر وليبيا في سبتمبر 1973 ؟ هل يمكن ان ترتبط ليبيا بمفردها، دون تونس ؟ هل يصبح الجرف القاري بصورة آلية تونسيا مصريا ليبيا، بحكم هذين الاتحادين شرقا وغربا ؟

وقد حار المراقبون في الخارج، كما اضطرب المواطنون في تونس. ولم يجرأ أحد علانية على توضيح أبعاد جميع هذه المشاريع. وعلمت من اصدقائي السياسيين المقيمين في تونس بفقدان أي نقاش وأي تحليل معمّق في الديوان السياسي او في الحكومة. واصبحت اقدم في جنيف تفسيرا واحدا : وهو ان المسؤولين يريدون مسايرة الزعيم الليبي لتهدئة حماسته لكسب الوقت في انتظار التطورات اللاحقة.

وطغى على العقيد حماسه الوحدوي بعد مواقفه في مصر وتونس. فالتقى في فيفري 1973 بقسنطينة بالرئيس بومدين. وبعد ذلك بشهر، انعقدت قمة بين القائدين في طرابلس وتبعتها بعد ذلك بعشرة ايام قمة ثالثة في حسّي مسعود بالصحراء الجزائرية انبثق عنها مشروع اتحاد آخر بين الجزائر وليبيا. فغمرتنا حيرة لا تخلو من الغضب نحو تلك القمم الثلاث المتتالية والبيان الوحدوي الذي تبعها، لاسيما وان الرئيسين بومدين والقذافي لم يُشرّكا بورقيبة في مساعيهما ولم يُخبراه بشيء. وأدهش المراقبون من مهارة ذلك الزعيم والفنان الليبي الذي حاول بلا انقطاع تحقيق مشاريع وحدوية في شتى الاتجاهات ومع كل الاطراف رغم تناقضاتها. واستنتج آخرون ان كل ذلك مجرد كلمات معسولة سرعان ما ستذروها رياح التاريخ.

وكان الولع شديدا عند مواطني الاقطار المغاربية الاربعة بتلك الشعارات الوحدوية البراقة، ولكن غابت عند الحكّام أي سياسة جريئة تفتح آفاق المستقبل على أسس متينة تنسق الأعمال السياسية

والاقتصادية عبر مراحل معقولة. وسرعان ما أدرك الرأي العام ان القادة سعوا الى التصدي لحماسة القذافي دون مصادمته.

وفي هذه الأجواء توجه بورقيبة في الفاتح من سبتمبر 1973 الى طرابلس للمشاركة في احتفالات ذكرى الثورة الليبية، وكان يريد الحصول شخصيا على معلومات أوفر حول الاتصالات بين القذافي وبومدين والسادات. وفي طرابلس، أعلن في آخر لحظة ان العقيد متوعك وانه لن يحضر الاستعراض العسكري. وفي الواقع كان الزعيم الليبي قد تأثر وانكمش لعدول السادات عن القدوم الى ليبيا حيث كان من المفروض الاعلان يومها عن الوحدة بين مصر وليبيا.

وكان الاستعراض ضخما نال إعجاب بورقيبة وحيرته في نفس الوقت من عظمة القوات الليبية. ثم حرص على عيادة مضيّفه، وكان على علم بتكدره وخيبة أمله. فخاطبه قائلا : «في الشرق الاوسط، كلهم «مشارقة» (...) ان اتحادكم مع المصريين لا أؤمن به.(..) فلتأت الى تونس وسيكون الأمر أكثر جدّية».

فيالها من صيغة غريبة، بالنظر الى تحفظ بورقيبة الدائم تجاه العقيد المندفع في مشاريعه الخيالية. وكان يعرف ان القذافي يعتبر نفسه بطل الوحدة العربية والوارث الروحي لعبد الناصر. ولكننا نعرف أنه نادرا ما يكشف المجاهد الأكبر عن استراتيجياته. وبدا واضحا انه لن يرضى البقاء خارج أي لعبة سياسية تحاك في المنطقة، ولن يقبل أي تسرّب للقومية العربية الناصريّة في تونس او في الجهة. فسعى الى جلب القذافي نحو الحظيرة المغاربية وإبعاده عن هاجس الأمة العربية الواحدة.

وفي اوائل جانفي 1974 بعد حرب اكتوبر، كان بورقيبة يستريح منذ بضعة ايام في ولاية نابل. وكان الوزير الأول نويرة يقوم بزيارة رسمية الى ايران، وشرعت وسيلة بورقيبة في جولة طويلة الى جدة

والكويت وبيروت ودمشق. ووصل الرئيس الى الحمّامات يوم 8 ، وكنت الى جانبه أثناء فسحته الراجلة العادية. فجاء الحبيب الشطي مدير الديوان الرئاسي وبلغه مكالمته مع وزير الخارجية محمد المصمودي الذي أعلمه ان أحمد مكسّبي الكاتب الخاص للزعيم الليبي اتصل به هاتفيا في المهدية، وأعلمه ان العقيد يود ان يلتقي بالرئيس على جناح السرعة، ويقترح ان يتم اللقاء في مدنين او قابس. وظن المجاهد الأكبر ان الأمر ربما يتعلق بقضية أمنية خطيرة، وبعد تردد اقترح ان يكون الموعد في جربة يوم 12 جانفي.

وتحيّرنا مع الزملاء الحاضرين لضغط القذافي، وغمرنا الشك حول حقيقة نواياه ولاسيما في غياب الوزير الأول وزوجة الرئيس. ولم يخطر في بالنا أن نربط تصرف القذافي بالمقابلة التي جرت بين الرئيسين يوم الفاتح من سبتمبر في طرابلس، والدعوة التي وجهها بورقيبة الى القذافي لينبذ المشارقة وليتجه إلى المغاربة وبالأحرى الى تونس.

وتوجه المصمودي الى جربة يوم 9 ليعدُّ اللقاء رسميا. ويوم 11، أُخبر فجأة والي مدنين محمود الغول ان القذافي قد وصل منذ حين الى المركز الحدودي في رأس جدير. وقد كان العقيد لأسباب أمنية يفضل دائما القدوم على حين غرة. وابتداء من الحدود، ومن داخل سيارته برفقة محمد الفيتوري وزير المالية الذي كان يزور المنطقة، أخذ القذافي يسلّم بحرارة على الجماهير التي اكتظت تلقائيا على طول الطريق. ثم التفت الى الوزير قائلا : «انه شعب واحد والله ! سنفوّض بعد حين كل شيء الى بورقيبة...»

وفي جربة قضى العقيد ليلته في فندق أوليس في نفس الطابق الذي يقيم به المصمودي. وقد فضل تناول طعام العشاء في شقته، ولم يطلب سوى الحليب والتمر وورق للكتابة.

وفي صباح اليوم الموالي، غادر بورقيبة والوفد المرافق له تونس

على متن طائرة تحمل اسم المنستير، وكنت مع الشطي مدير الديوان الرئاسي. وامتطى الصيّاح مدير الحزب الطائرة في آخر لحظة بطلب مني حتى لا يظل بعيدا عن أطوار هذه العملية التي تبدو غامضة غريبة. وكانت الساعة تشير الى الحادية عشرة لما نزلنا في مطار جربة حيث استقبلنا معمر القذافي مرتديا الزي الأبيض للضباط، محفوفا بالمصمودي والفيتوري وحسّان بالخوجة الذي «صادف» أن التحق بجربة قبل يوم في زيارة عمل بالجهة. ومن المطار الى الفندق، بدا جليّا ان الجماهير معبّأة وملقّنة من طرف المسؤولين المحليين بإيعاز من بعض المسؤولين القوميين، وكانت تهتف : «الوحدة ! الوحدة! الوحدة».

وعند وصول الركب الى الفندق، طلب القذافي من بورقيبة ان يتحادثا على انفراد. وفعلا انعزل الزعيمان، وبقينا كمرافقين خارج القاعة ننظر الى بعضنا بعضا، وقد غلب علينا الذهول، بينما بدا البعض وكأنه مطلع على حقيقة الأمر ومتلهّف لمعرفة نتيجة المقابلة. وكنت مع الشطي والفيتوري قلقين بالنسبة إلى حالة بورقيبة الصحية، ونحن نجهل وسائل الضغط والدعم التي سيستعملها العقيد لبلوغ مآربه. وأما محمد الصيّاح وعلالة العويتي، فقد أكدا كالعادة ثقتهما المطلقة في بورقيبة ومراميه.

وانقضت ساعة قبل ان يُنادينا مدير المراسم عبد المجيد القروي ويدخلنا على الرئيسين. فكان القذافي أول من تناول الكلمة :

«مبروك ! لقد وقعنا وثيقة الوحدة، وأصبح بورقيبة منذ الآن رئيسنا جميعا».

ثم سلم مباشرة الى المصمودي ورقة مكتوبة بخط اليد، فتلاها علينا وقد امتلكته علامات الغبطة، وجاء فيها :

«وقّع الزعيم الحبيب بورقيبة مع العقيد معمر القذافي إعلان الوحدة بين القطرين العربيين التونسي والليبي (...) على ان يكوّن

البلدان جمهورية واحدة تسمى الجمهورية العربية الاسلامية : ذات دستور واحد، وعلم واحد، ورئيس واحد، وجيش واحد، وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة وان يقع الاستفتاء لقيام الوحدة ان شاء الله، في يوم 18 جانفي/يناير 1974».

وبعد تلاوة البيان، طلب منا الزعيم الليبي قراءة الفاتحة. فاستجبنا وكنا واقفين في ذهول. وقد تم كل ذلك يوم 12 جانفي 1974، وكان بورقيبة يبلغ من العمر 71 عاما، في حين كان سن القذافي لا يتجاوز 31 عاما. وقد بدا الأمر محسوما، ولكن القضية لم تكن في الواقع الا في بدايتها، وستعكس التطورات اللاحقة بشكل كاريكاتوري مدى اختلال النظام في البلدين تحت قيادة زعيمين مفرطين في الاندفاع.

ثم تناولنا طعام الغداء جميعا بحضور عدد كبير من الاطارات في الجهة، وأطرب الجميع بما نوه به الشعراء المحليون بخصال للرئيسين وما أشادوا به من فضائل الوحدة. وفارقت زملائي لحظة، واتصلت هاتفيا بمدير الأمن بتونس لحثه على اليقظة واتقاء تحركات الجماهير والمظاهرات المحتملة التي يصعب التحكم فيها في مثل تلك الظروف. وكانت الاذاعة التونسية منذ الساعة الواحدة بعد الظهر تقطع برامجها كل عشر دقائق لتعلن عن إعلان أساسي يُبث في الساعة الرابعة.

وكانت تحدونا رغبة ملحة في الاجتماع بالرئيس بعد قيلولتة لطلب المزيد من المعلومات، لكن لم يتجاسر أحد على القيام بالخطوة الاولى. فكان بعض الزملاء يسترسلون في الحديث بقلق وحيرة حول العواقب المتوقعة لهذه الوحدة المرتجلة، ولكن دون ان يفكر احد في معارضة مبدئها، في حين كان الآخرون يدافعون في غمرة الغبطة عن الوحدة مبتهجين بتحديد تاريخ الاستفتاء وسرعة التنفيذ. فتناولنا في النقاش كيفية تنظيمه، وفاتنا جميعا ان الدستور التونسي لا ينص على موضوع الاستفتاء. وقد اقترح القذافي تنظيم تلك الاستشارة الشعبية في

ليبيا وتونس يوم 25 جانفي الذي يصادف دخول السنة الهجرية الجديدة، في حين اقترح الصيّاح تقديم هذا التاريخ رمزيا الى يوم 18 تاريخ ابعاد المجاهد الأكبر الى طبرقة في سنة 1952. وبذلك تخصص فترة ستة أيام فقط لمثل هذا الاختيار المصيري.

فلماذا هذا الاستسلام الظاهر من طرف اعضاد بورقيبة ؟ كنا نعتقد ان مشروع الوحدة قد تقرر بصورة لا رجعة فيها، وتكرّس رسميا بتوقيع رئيسي الدولتين. وصعبت علينا المجازفة والتجاسر بمناقشة رئيس الدولة، وقد شعرنا بتحمسه واعتزازه بأن حُلما من أحلامه الكبرى قد تحقق وأصبح اول رئيس للمغرب الكبير والزعيم الأوحد في المنطقة.

وفي الساعة الرابعة والنصف، اجتمع الوفدان التونسي والليبي بحضور إطارات جهة مدنين ومعظم جهات الجنوب في قاعة المطعم بالفندق. وانتصب رئيسا الدولتين جنبا الى جنب فوق المنصة ووقّعا على الوثيقة المعلنة للوحدة. ثم تلا المصمودي للمرة الثانية بصوت جهوري إعلان الوحدة الذي بثته مباشرة المحطات الاذاعية الثلاث : تونس وصفاقس والمنستير، وكذلك الاذاعة الليبية. ثم أنشد جميع الحاضرين وقوفا نشيد الثورة (حماة الحمى).

ثم اخرج القذافي من جيبه وثيقة ثانية وسلمها الى بورقيبة. وكنت جالسا بالقرب من علالة العويتي الذي أخذ يدفعني بمرفقه ملحا عليّ بالصعود على المنصة وبالتدخل. فنهضت وانحنيت فوق المنضدة امام الرئيسين، وكانا يقرآن بسرعة قائمة اعضاء حكومة الوحدة. ولم يبد بورقيبة الا اعتراضا واحدا حول تعيين خويلدي الحميدي وزيرا للداخلية. فبين القذافي اهمية منصبي الجديد كوزير للدفاع، فلم يلح بورقيبة. فتدخلت لأقترح انه يستحسن تركيب الحكومة في مرحلة لاحقة، الا ان بورقيبة كان شديد التأثر بدوره القيادي الجديد، ولم

يكترث بقولي. وتم كل ذلك بسرعة فائقة، ووضع القائدان توقيعهما في اسفل هذه الوثيقة الثانية دون قراءتها على الحاضرين. وكانت نسخة واحدة خلافا للعادة المألوفة. وكان الشأن كذلك بالنسبة الى الوثيقة الثالثة المتعلقة بالعلم والعواصم ومجلس النواب...

وحسب ما وُقّع، يساعد الرئيس بورقيبة نائبان : أولا معمر القذافي ثم الهادي نويرة. وتضم القائمة الحكومية 16 وزيرا تونسيا و14 وزيرا ليبيا. فالوزير الأول هو عبد السلام جلود يساعده محمد المصمودي كنائب الوزير الأول ووزير الخارجية. وكنت وزيرا للدفاع وكان العقيد القذافي رئيس اركان القوات المسلحة. وتختلط هكذا المسؤولية على مستوى النفوذ بين وزير الدفاع ورئيس الأركان الذي هو في نفس الوقت نائب رئيس للجمهورية.

وأخيرا وبعد انتهاء الموكب، قمت مع الحبيب الشطي بصعوبة بنسخ نص اعلان الوحدة وقائمة أعضاء الحكومة الجديدة وتصويرها على ورقة تحمل عنوان الفندق، مع الملاحظة ان النسخ الاصلية قد احتفظ بها الوفد الليبي. ثم التحقنا بالرئيسين، وعندئذ طلب الي بورقيبة ان ارافق ضيفه الى طرابلس «لتنظيم ترتيبات الاستفتاء». فتذرعت بلهجة حازمة وجادة ببعض الواجبات المستعجلة في العاصمة، وتمكنت هكذا من التخلص. أما المصمودي، فقد بقي في جربة ورافق الزعيم الليبي من الغد حتى الحدود.

ومنذ الساعة الخامسة والربع مساء أعلنت الاذاعة التونسية، بعد ان نقلت مراسم احتفالات جربة، انها ستتخذ منذ ذلك الحين اسم «اذاعة الجمهورية العربية الاسلامية». وكانت مبادرة انتهازية من قبل مدير الاذاعة الذي ادّعى انه تلقى تعليمات رسمية من جربة. وفي تونس العاصمة، هتف بضع مئات من الشبان في حي الحلفاوين بالمدينة القديمة وفي شارع بورقيبة : «العرب، الوحدة، الله أكبر»، ففرقتهم

الشرطة دون مصادمات، وقد كانت في حالة استنفار منذ الزوال.

وفي الطائرة، بدا بورقيبة منتشيا وهو يردد : «لم أكن قط اتخيل أن مثل هذا الحلم سيتحقق وانا على قيد الحياة ! ». وما فتيء يثني على القذافي الذي منحه رئاسة الدولتين. وقبل هبوط الطائرة بقليل، تجرّأت فرجوت منه عدم التقيّد بالتاريخ المحدد للاستفتاء. فنظر إليّ محملقا عينيه ولم يجبني. ورغم تعبه الذي لازمه منذ خروجه من تونس، كان واعيا آملا ومبتهجا. وكان ما فتيء يردد لنا : «لم اكن قط اتصور أن افارق الدنيا وأنا رئيس بلدين كبيرين، وزعيم هذه المنطقة ! ».

ونزلت بنا الطائرة في الساعة السادسة مساء. فارتجل بورقيبة في المطار امام الصحافيين الكلمة التالية : «لقد كان هذا اليوم تاريخيا، فهو يتوّج نصف قرن من الكفاح لتأسيس الجمهورية العربية الاسلامية التي سيكون لها وزن كبير بالنظر الى ما لديها من خبرات وكفاءات وخيرات (...). نحن نعبر عن أملنا في التحاق الجزائر وموريتانيا والمغرب بليبيا وتونس (...) لقد قررنا تنظيم استفتاء في اقرب وقت ممكن، ومبدئيا يوم 18 جانفي 1974. واذا اقتضى إجراء الاستفتاء آجالا أطول، فيمكن ان يتم يوم 20 مارس: عيد الاستقلال (..). ذلك ما أردت ان اعلنه الى شعوب افريقيا الشمالية ونتمنى ان نرى شعوب المشرق تقتدي بنا لتكوين مجموعة عتيدة متينة». وهكذا لم يتقيد بورقيبة رسميا وشخصيا بتاريخ 18 جانفي وذلك ما سيسمح بصرف القضية بأكثر مرونة.

وفي الحين، أخذ جهاز الحزب يتحرك كالعادة. وقُرئت آلاف برقيات التأييد عن الشعب الدستورية في الاذاعة والتلفزة. وجاء في افتتاحية جريدة الحزب لاكسيون بتاريخ يوم 13 : «ان مثل هذا العمل تعبير عن ايمان، وأنه سيحدد مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة».

وجاء ذلك ليؤكد اعتقاد بورقيبة ان الإتفاق يخدم مصلحة تونس

ويثبت لها وزنا أكبر في الخارج يفتح آفاقا واسعة بالنسبة الى المغرب العربي ويقر مجدا شخصيا لبورقيبة.

وهكذا كاد أن يمحى يوم السبت 12 جانفي 1974 اسم تونس من الوجود ويعوّض باسم الجمهورية العربية الاسلامية. وقد رفضنا قبل سنة بالكاف في ماي 1973 اقتراح الإتحاد مع الجزائر، واليوم جئنا نقر مع جارنا الآخر معمر القذافي اقامة وحدة تامة وشاملة مع ليبيا. وكان ذلك نتيجة عمل سياسي مكثف ومتكتم بعد فشل محاولة الكاف.

وفي المساء، وصل نويرة الى باريس قادما من طهران ولم يفكر احد في الاتصال به كما لم يحاول هو ذاته الاتصال بنا هاتفيا. وكان يتابع مندهشا الاحداث من خلال برقيات وكالات الانباء التي تقدمها اليه السفارة. فعبر عن عدم موافقته وهدد بالإستقالة حالا، ثم استجابة لسفيرنا، وافق على ارجاء الاعلان عنها حتى يصل الى تونس. الا انه لم يفعل شيئا، تخوفا كعادته من ردود فعل بورقيبة، ومعتبرا – ربما بعد امعان التفكير – ان القضية ربما لم تحسم بعد. أما وسيلة بورقيبة فكانت وقتئذ في بيروت تتناول طعام الغداء مع ياسر عرفات وأبو إياد.

وعلى الساعة الثانية صباحا قدم الى بيروت على جناح السرعة وفي طائرة خاصة عمر المحيشي عضو مجلس الثورة الليبي. فاستقبلته وسيلة صباح الغد بمحضر سفيرنا صلاح الدين عبد الله. وحاول المبعوث الليبي اقناعها بالوحدة، واقترح عليها ان تمتطي طائرته الخاصة الى تونس لاقناع بورقيبة بنبذ «التأثيرات الفاسدة». ونظرا لتعقد الوضع، قررت ان لا تعجل بالرجوع الى أرض الوطن، وواصلت رحلتها الى دمشق حيث كانت ضيفة الرئيس حافظ الاسد. وبقيت متّصلة بالجزائر وبتونس هاتفيا وتابعت تطوّر القضية.

وحل الوزير الأول ليلا بتونس وكان مضطربا ومنزعجا من عدم الاكتراث به. وفي المطار استقبلته مع زملائي وكان منغلقا أكثر من أي

وقت مضى، واكتفى بتقديم بعض الانطباعات عن زيارته الى ايران. واتفقت معه على التكتم حول الحدث الى ان نتقابل بعد ذلك بساعة في بيت الشطي بقرطاج. وهناك استمع نويرة الينا في تقرير ضاف عن يوم جربة، مستفسرا عن المراحل العملية وخفاياها. وعرضنا معا العديد من الافتراضات، وبدون أن نحكم على نوايا الليبيين، اقتصرنا على النظر في الوقائع مركزين على السرعة المريبة للعملية. ولم نتمكّن من معرفة الأبعاد الحقيقية لهذه اللعبة السياسية الجديدة في بلادنا وفي المنطقة. واستمرّ لقاؤنا حتى ساعة متأخرة من الليل. وطرحنا شتى أنواع الاسئلة دون ان نجد لها أجوبة مقنعة او تحليلا صائبا او قاطعا :

هل كان اجتماع جربة طارئا أم مبيّتا ؟ لماذا وقع الاختيار على تاريخه في غياب الوزير الاول وحرم رئيس الدولة ؟ ما دور وزير الخارجية وقد كانت المكالمات الهاتفية مكثّفة مع طرابلس في الايام القلائل قبل سفرنا الى جربة ؟ لقد حدد الرئيس الأجل الأقصى للاستفتاء بيوم 20 مارس أي بعد ثلاثة أشهر، لكن الدستور لم ينص على إجراء الاستفتاء ويتطلب تعديل الدستور قراءتين أي حوالي ستة أشهر، فهل يقبل بورقيبة هذا الأجل؟ انه لن يرضى ابدا ان يتنكر لتوقيعه ! هل تمت الوحدة نهائيا حتى ولو نجحنا في تأجيلها وكسب بعض الوقت ؟ ماذا سيكون رد فعل القذافي في حال تغيير مفاجيء للموقف التونسي ؟ ماذا ستكون ردود الفعل الجزائرية والمغربية ؟ هل دسّت ليبيا مخبرين في صلب اجهزتنا ؟ من هم ياترى ؟ هل خدع بورقيبة ؟ من الذي أعد قائمة أعضاء الحكومة الجديدة ؟ لا يستطيع القذافي ان يفعل ذلك وحده ؟ لماذا هذه السرعة وهذا التوقيع المشترك على قائمة وزراء بينما لم تتم المصادقة على معاهدة الاتحاد؟ ما هو سر تعيين القذافي رئيس هيئة الاركان وهو في نفس الوقت نائب رئيس الجمهورية (...)؟

كان الهادي نويرة يريد ان يجد تفسيرا لكل تعيين، وكرر لنا انه

لايستطيع ان يستمر في منصب وزير أول في مثل هذا الوضع المعقّد.

وكلما تكاثرت تساؤلاتنا توضح لنا ان مفتاح السر يكمن عند رئيس الدولة. فألححنا على الوزير الأول ان يصارحه من الغد الأحد. وأراد الهادي نويرة ان يجس نبضنا حول موقفنا الشخصي، فأجبناه ان المشكلة معقدة وتتطلب التروي. وشددنا على خطورة أي رد فعل سريع وضرورة تحليل الوضع بدقة مع بورقيبة، ثم مواجهة مخاطبينا العديدين في كنف الانسجام وفي طليعتهم القذافي، ثم الجزائر، وبطبيعة الحال الرأي العام التونسي. وكان لا يجوز لأحد ان يرفض الوحدة من حيث المبدأ.

وأخيرا رأى الهادي نويرة انه يجب التذرّع بمراجعة الدستور لتأخير المشروع ثم لالغائه نهائيا. وافترقنا حوالي الساعة الثالثة صباحا، دون ان نتخذ قرارا نهائيا في هذا الاتجاه او ذاك...

وصباح يوم 13 جانفي، اتصل بورقيبة هاتفيا بالرئيس بومدين ليعرض عليه الانضمام الى الاتحاد الجديد. فأجابه بشيء من الخشونة : «ان الجزائر لا تمتطي القطار وهو يمشي (...) وأن الحدث قد تكون له عواقب غير متوقعة بالنسبة للمنطقة بأسرها».

وفي الساعة العاشرة صباحا، استقبل بورقيبة الوزير الأول. وبعد عشر دقائق، أذن لي والى الشطي بالدخول، وأخبرنا بمرارة بمكالمته الهاتفية مع بومدين وبردود الفعل المتفاوته التي نقلتها له زوجته انطلاقا من بيروت. أما الوزير الاول، فنسي احتجاجات الليلة السابقة وعزمه على الاستقالة، وتجنب ان يجابه بورقيبة مقتصرا على الإشارة الى المشاكل التي يمكن ان يثيرها رد الفعل الجزائري وتحفظ الغرب، وألح بالخصوص على العائق الدستوري البحت فيما يخص الاستفتاء. فلم يبال بورقيبة بالتحفظات الداخلية، وكان همه رد الفعل الخارجي. واستاء من الموقف الجزائري الذي اتخذ شكل اعتراض مطلق، واستغرب

من التعليقات السلبية في بعض الصحافة. فأذن لي وللشطي بالتحول على جناح السرعة الى الجزائر لتفسير ظروف وآفاق هذا الاتحاد والتأكيد بأنه سيبرم في آخر الأمر بموافقة جميع قادة المنطقة. ثم اتخذ توا قرارا أول بإعفاء عبد الله فرحات من مهام وزارة الدفاع وتعويضه بالهادي خفشة ، وتعيين أحمد بنور كاتب دولة لدى الوزير الجديد.

وفي نفس اليوم ، كنا مساء في عاصمة الجزائر. فلم نحظ بمقابلة الرئيس بومدين رغم كوننا مبعوثين خاصين للرئيس بورقيبة، وذلك يمثل هفوة دبلوماسية نادرة. واستقبلنا أحمد المدغري وزير الداخلية وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الذي قطع في صباح نفس اليوم زيارته الرسمية إلى فرنسا. وقضينا طول الليل في النقاش. فكما كنا نتوقع، صدم القادة الجزائريون بعدم استشارتهم أو إعلامهم مسبقا. وشعرنا باستياء شديد، وكان التلميح لرفضنا اقتراحهم الوحدوي في الكاف واضحا وتلخص موقفهم بالجملة التالية: «كل شيء ممكن مع الجزائر، ولا يمكن ان يتحقق أي شيء بدونها».

وعدنا الى تونس يوم 14 جانفي صباحا. وبدا لنا الرئيس مرتجّا بهذه المعارضة الجزائرية التي اضيفت الى مناهضة وزيره الأول. وتأثر بردود فعل الصحافة الأجنبية المحترزة أو المنتقدة، وقد قرئت عليه وأعيدت قراءتها.

فحسب ليبيراسيون الفرنسية : «يعلن اتفاق 12 جانفي عن بداية فترة ما بعد البورقيبية. أفلا يمثل المصمودي بالإضافة الى القذافي الحل المتعلق بالعثور على الشخص النادر الوجود، موحّد الأمة العربية»؟

وكتبت جونيف السويسرية: «تمثل جرية محاولة فرض الروح على المادة (...) وقد كان الإغراء عجيبا بالنسبة الى الشيخ الساحر لكي يجتذب الطاقة الليبية كما لو يجتذب الآخرون الصاعقة لتغيير الوضع الراهن».

وعلقت لوريان (الشرق) اللبنانية : «يمثل الزعيمان ما تتسم به

الأمة العربية من سمات متعارضة كليّا: الواقع والوهم، النظام والفوضى، الحكمة والتهور، العلمانية والتعصب الديني» .

ونظرا لتشنجنا، تجاهلنا بعض ردود الفعل الإيجابية في الصحافة الغربية، وان كانت متسمة بفوارق دقيقة في الآراء حول العواقب الاقتصادية والاسواق المالية. فأجمعت على فوائد التوسع الاقتصادي الذي سيتغير رأسا على عقب في إطار هذا الاتحاد.

وكتبت اليومية الفرنسية ليزيكو (الأصداء): «ان الاندماج بين ليبيا وتونس ليس حدثا شاذا. فانه يجمع بين منتج كبير للبترول غزير الموارد ومفتقر الى الرجال والاراضي وبين بلاد خصبة كثيفة السكان ذات نخب متكونة أحسن تكوين ».

وأما جريدة الغرديان منشستر فقد رأت : «ان الاتحاد بين تونس وليبيا معقول اقتصاديا أكثر من الاندماج بين مصر وليبيا، لان تونس ستكون عبئا اقتصاديا أقل ثقلا».

وكتبت نيويورك تايمز الامريكية: «في إطار التكامل الاقتصادي بين البلدين، يستطيع هذا الاتحاد تجنب التوترات والنزاعات عبر العالم العربي حيث تتعايش مناطق مترفهة الى أقصى حد وذات كثافة سكانية ضعيفة مع مناطق يقطنها سكان معوزون على الدوام».

وفي الجزائر، علقت جريدة المجاهد الناطقة بلسان جبهة التحرير الوطني : «ان الاتحادات المفتعلة العابرة والأبنية المصطنعة لا تغير مجرى التاريخ. ولكي تتأثر منطقة من المناطق بالتحولات التاريخية، يجب ان تعمل الشعوب بعضها مع بعض لإعداد التغييرات». وفي نفس المعنى صرح مجلس الثورة الجزائرية المجتمع برئاسة هواري بومدين: «إن هذا الاتحاد المتسرع والمصطنع لا مستقبل له. ولا يمكن للتعديلات الجيوسياسية في المنطقة ان تستغنى عن الاستشارات الضرورية المسبقة الصريحة والنزيهة بين الاقطار المتجاورة».

واعـتبر المغـرب: «أن الـتسـرع والارتجال قـد يـحـرمـان الـوحـدة المنشودة من حظوظ النجاح، بل يخشى ان تؤول الى الفشل المحقق». وتبعا لذلك أوفد الحسن الثاني مبعوثين اثنين الى الجزائر.

ويطبيعة الحال، عبرت لابريس التونسية عن الحماسة الضرورية المتوقعـة حين كتبت يوم 13 جانفي: «ستكتسب الجمهورية العربية الاسلامية الفتية خبرة بورقيبة الكبيرة وذكاءه وحكمته، وإخلاص القذافي وايمانه، كما ستغنم حماس الشبان والتزام الجماهير».

وكنا قلقين بشكل خاص من رد فعل الجزائر السلبي والتهجمي ومن التحفظات التي عبر عنها الناطقون باسم وزارة الخارجية الامريكية والحكومة الفرنسية. ولا ينبغي أن نهمل ايضا وزن زوجة الرئيس الغاضبة على المجرى الذي اتخذته الاحداث في غيابها، فضلا عن الاعتراض الكلي للوزير الأول. وقد كنا متأثرين بحيرة الاطارات والرأي العام المستنير رغم غبطة مختلف طبقات الشعب واندفاعها العاطفي الناتج بالخصوص عن حساب تبسيطي متساهل للمكاسب التي ستتحقق في الحياة اليومية. أما النساء التونسيات، فقد رفضن تلك الوحدة علانية خوفا من العودة الى نظام تعدّد الزوجات ومن خسارة ما كسبته المرأة التونسية من امتيازات.

ويوم الاثنين 14 جانفي في الساعة التاسعة والنصف صباحا، تحادث رئيس الدولة مع الوزير الاول الذي كان يرافقه مدير الحزب. وفي الساعة الحادية عشرة عند استقبال وزير الخارجية المصمودي، رنّ جرس الهاتف، فكان معمر القذافي ليؤكد حرفيا ما قاله المصمودي للرئيس قبل ذلك ببضع دقائق : «لا يمكن لأي حجة قانونية ان تعارض التزامكم التاريخي وتوقيعكم الشخصي. لقد عرفتم دوما وأبدا كيف تستعملون المؤسسات لأخذ موعدكم مع التاريخ».

وأدلى المصمودي عند خروجه من مكتب الرئيس الى وكالة تونس

افريقيا للأنباء: «سيحترم بورقيبة توقيعه، وسيجري الاستفتاء في جو من الحماسة يوم 18 جانفي». فأوقف نويرة برقية وكالة الأنباء التي تنقل ذلك التصريح ومنع بث الخبر في الاذاعة. وعاد توا الى الرئيس على الساعة الثانية عشرة مع محمد الصياح، ووضع استقالته الشخصية في الميزان مطالبا بإعفاء المصمودي. وكان الوزير الأول هذه المرة أكثر مهارة حيث قدم للرئيس الاعذار السياسية وابتعد عن الاعتبارات القانونية، شارحا له ما ستنطوي عليه هذه القضية من تعقدات على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وعندئذ قدر بورقيبة خطورة أزمة داخلية بالاضافة الى الجو الخارجي المتوتر. فاتصل هاتفيا بالمصمودي واقترح عليه تعيينه وزيرا ممثلا شخصيا لرئيس الجمهورية. ثم استمع المصمودي الى بلاغ أذيع في الساعة الخامسة مساء يقضي بإعفائه من مهامه وتعويضه بالشطي وزيرا للشؤون الخارجية.

وبعد يومين فقط من اتفاق جربة، وصل على متن طائرة خاصة وزير الداخلية خويلدي الحميدي ليعلمني ان بطاقات التصويت للاستفتاء قد طبعت كلها في طرابلس (في اقل من 48 ساعة!). وقدم الي نسخة تحمل صورة رئيسي الدولتين وتتضمن هذين السؤالين:

1- هل توافق على قيام الجمهورية العربية الاسلامية ؟

2- هل توافق على انتخاب الرئيس الحبيب بورقيبة رئيسا لهذه الجمهورية وقائدا أعلى للقوات المسلحة، والعقيد معمر القذافي نائبا لرئيس الجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة ؟

وقدم الي عضو مجلس الثورة الليبي أيضا مشروع عَلَم قد تم تصويره ويتضمن هلالا ونجمة باللون الأحمر على أرضية خضراء. فسجلت ذلك ملاحظا أننا لم نتشاور مسبقا في هذا الشأن.

وكان العشاء على شرف ضيفنا. فعلمت أن جماهير ليبية عبأتها

اللجان الشعبية قد تجمعت على حدودنا. فأبديت دهشتي. فأكد لي الوزير الليبي انهم مناضلون قادمون الى تونس لتهنئة الرئيس بورقيبة، وذلك بالاتفاق بين الزعيمين. فأدركت فورا ان الليبيين يحاولون أن يكرروا عندنا عملية مسيرة الوحدة العربية التي انطلقت من طرابلس في اتجاه القاهرة في جويلية 1973 حتى تتصدى للتردد المصري بدفع السكان الليبيين ثم المصريين على مسافة الف كيلومتر، ولم يتم إيقاف تلك المسيرة الا في فوكا على الحدود المصرية. وقد أصبحت نموذجا يحتذى به، وها هي اليوم جولة طرابلس- قرطاج. [وستليها سنة 1975 المسيرة الخضراء المغربية التي اجتازت حدود الصحراء الاسبانية].

فنبهت الوزير الأول حالا الى ما سينتظرنا من تدفق جماهير يصعب السيطرة عليها. فاحتار واقترح ان نترك بعض القادمين يمرون بالتقتير. ورغم إلحاحي، لم يجرؤ أحد على إيقاظ بورقيبة. ثم أمسك الوزير الأول عن تلقّي مكالماتي الهاتفية، و«توقف» جهاز هاتفه عن العمل. وسرعان ما أدركت ان الضغط على حدودنا قد بلغ حدا يصبح فيه ايقاف زحف الجماهير خطيرا. وعندئذ قررت منفردا غلق الحدود، ورجوت بإلحاح من نظيري الليبي ان يقنع مواطنيه بالانتظار الى يوم الغد.

وقد استعدت مصالح الأمن ليلا على سبيل الاحتياط. فلغّمت بعض الجسور الممدودة على الطرقات ومنها جسر قابس، خشية اجتيازه عنوة من طرف الجموع الليبية بمعية الجمهور التونسي، وخشية أن تفرض علينا وحدة يحبذها الشعبان في معظمهما. وفي الصباح الباكر سمحت بدخول الحدود لوفد ليبي محدود.

وعرضت الأمر على الرئيس. فأكد لي ان القذافي اتصل به هاتفيا، وفَهم منه أن وفدا ليبيا تقليديا سيتوجه لتهنئته في قرطاج. فرويت له وقائع الليلة المضطربة التي قضيناها، وأعلمته بالقرارات

الحازمة التي رأيت من واجبي اتخاذها. ثم أخبرته بتفاصيل المحادثة التي أجريتها مع الوزير الليبي والوثائق التي سلمها اليّ، ومنها بطاقات التصويت ونموذج العَلم... فاستغرب من هذا الاستعجال وكعادته معي في مثل هذه الظروف الحرجة أفصح لي عن حيرته. فسعيت الى طمأنته، وتبادلنا الرأي حول أفضل سبل للتصدي للضغط الليبي والتخفيف من تصلب بعض أعضاء الحكومة والحزب، وبقي متفائلا بدوره الريادي في المنطقة.

ثم أدخل مدير المراسم الوزير الخويلدي الذي هنأ الرئيس وأعلمه بمحادثاتنا، فما كان من المجاهد الأكبر الا أن حرص على تأكيد إيمانه بالمستقبل بين البلدين قائلا : «إننا بصدد تسوية جميع المشاكل الإجرائية»، وأعرب عما يكنه لمعمر القذافي من مودة ابوية.

وبقى علينا في مرحلة أولى ان نفضّ سياسيا مشاكلنا ومتناقضاتنا على الصعيد الداخلي. فبعد اعفاء عبد الله فرحات من وزارة الدفاع والمصمودي من وزارة الخارجية، دُعي هذا الأخير الى توضيح موقفه يوم الثلاثاء 15 جانفي أمام أعضاء الحكومة والحزب. وانعقد الاجتماع في قصر قرطاج من الساعة الحادية عشرة الى الساعة الثانية عشرة برئاسة بورقيبة الذي لم يصدر عنه أي رد فعل أو تعليق خلافا لعادته، مؤكدا هكذا استياءه وارتباكه. وبقى الوزير الأول محافظا على المنهج القانوني الذي سلكه منذ البداية أي ضرورة احترام الدستور الذي لم ينص على اجراء الاستفتاء، واقترح تأجيل أية استشارة الى ان يتم تذليل هذه العقبة. ويتأثر أكبر، أعلن الشاذلي العياري الذي رافق نويرة الى طهران أنه بَكى لما رأى إزالة اسم تونس من مشروع الجمهورية الجديدة. وذهب الهادي خفشة الى أبعد من ذلك مشيرا الى «خيانة» المسؤول عن الدبلوماسية التونسية. وصمت بعض أعضاء المجلس وذهل آخرون وتكتّم الباقون مترصدين كالعادة تطور

الأحداث. ولم يتورع المصمودي في تأكيد موافقته التامة على الوحدة قائلا : «إننا بصدد الانزلاق في اتجاه الإنكار (...) فماذا ستكون قيمة امضاء الرئيس التونسي بعد الآن (...) اؤكد ان الدستور التونسي لم ينص على الاستفتاء، ولكن لا يمنعه (...) إن بورقيبة رجل قانون (...) فهو الضامن للدستور».

وعند انتهاء الاجتماع، وتهدئة الجو، صرح الوزير الأول: «إن أعضاء مجلس الجمهورية يعبرون عن اقتناعهم بأن تحقيق هذه الوحدة ينبغي أن يتم على مراحل في إطار مجموعات إقليمية متجانسة (...) وستشرع الحكومة في أقرب الآجال في دراسة مراجعة الدستور لتنظيم الاستفتاء. وفي الانتظار، ستشرع في مشاورات مع الحكومة الليبية بهدف تحديد مضمون الاتحاد ومراحل إنجازه».

وفي مساء اليوم نفسه، رافقت الخويلدي في زيارته الى الوزير الأول الذي قرأ علينا حرفيا البلاغ الذي اصدره مجلس الجمهورية في الصباح. وانتهت المقابلة بدون تعليق وفي جو متوتر. ثم استقبلنا الشطي، ودارت المحادثات في جو من المجاملة، ولكنها لم تكن أوضح تعبيرا. وفي المطار أعلن الوزير الليبي أنه: «راض عن زيارته وعن نتائج محادثاته مع المسؤولين التونسيين، وبالخصوص بعد مقابلته الرئيس بورقيبة التي تناولت موضوع مواصلة الاتفاق بين الأمتين قصد انجاز الاتحاد التونسي الليبي».

وكان الليبيون ساخطين في طرابلس. وتحسّبا للتوتر المحتمل، أذن الرئيس وزير الخارجية أن يعقد ندوة صحفية. فصرح يوم الاربعاء 16 جانفي: «كان بورقيبة والقذافي قد تحادثا من قبل حول الوحدة في طرابلس يوم الفاتح من سبتمبر 1973 بمناسبة الاحتفال بذكرى الثورة الليبية. وقد وجدت تونس لدى ليبيا أحسن الاستعدادات للالتحاق بالمغرب العربي (...) فمبدأ الوحدة لا لبس فيه. واذا ما تمكنا في هذه

الفترة من تنظيم الاستفتاء ، فإن الوحدة يمكن ان تتجسد فيما بعد (...) وسيكون الرئيس بورقيبة رئيس الدولة الموحدة، بالاتفاق مع المسؤولين الليبيين».

ويوم 17 جانفي، ترأس الوزير الأول بالقصبة مجلسا وزاريا استثنائيا دام من الساعة العاشرة صباحا الى الساعة الرابعة بعد الظهر، استعرض أثناءه أعضاء الحكومة وخاصة من حضر لقاء جربة ظروف الاجتماع وأطواره. ودرس المجلس انعاكسات الموضوع على الصعيدين الداخلي والدولي، ولم يتخذ قرارات حاسمة. وتبع في نفس المساء اجتماع الديوان السياسي وكان قصيرا، وصدر عنه بلاغ جاء فيه: «إن الحزب قد اتخذ الإجراءات التي ترمي الى تحقيق الضمانات الدستورية وتوفير أسباب نجاح إقامة الوحدة على أسس ثابتة». وكان ذلك يرمي أولا الى عدم التنكر لإمضاء بورقيبة، وثانيا الى عدم مجابهة ليبيا، ثم كسب الوقت بتأخير قضية الوحدة إلى أن تدفن. وبقي كل شيء معلقا رسميا. وارتحل المصمودي وعائلته الى الخارج.

وقرر بورقيبة يوم 19 جانفي التحول الى جنيف حسب عادته إثر كل أزمة كبرى لحسم الخلاف وحده، وقد اشتدت المعارضة هذه المرة وتأثرت صحته. وفي مطار جنيف صرح الرئيس للصحافيين : «سنتولى تعديل الدستور لندرج فيه الاستفتاء، وستسير الأمور فيما بعد بصورة طبيعية في إتجاه الوحدة مع ليبيا (...) إن اندماج تونس وليبيا يرتكز على أسس متينة».

واتضح ان بورقيبة لم يعدل نهائيا عن مشروع الوحدة، ولم يكترث بالمعارضات الداخلية والخارجية. فهو الذي يختنق في تونسه الصغيرة المتواضعة ويفكر بفضل هذه الابعاد الترابية الجديدة في اكتساب حجم رئيس دولة عظمى على رأس بلاد جديدة شاسعة ذات وزن اقتصادي مهيبة سياسيا يحسب لها حساب. وكان يود اقامة توازن سياسي جديد

في المنطقة تجاه العملاقين في الناحية الغربية : الجزائر والمغرب. وكان يسعى في الوقت نفسه الى التصدي من الناحية الشرقية لأي مشروع وحدوي بين مصر وليبيا. وكان يعتقد انه يستطيع بذلك كبت نزعة الوحدة العربية لدى القذافي وربطه نهائيا بالمنطقة المغاربية. غير أنه لم يحتسب لعائقين كبيرين : ردود فعل الزعيم الليبي وحساباته السياسية الحقيقية، ثم شدة حيرة الشعب التونسي أمام ذلك التلاعب السياسي لبعض مساعديه وطموحهم لوراثته بصفة ملتوية. وقد تملك الوزير الأول الفزع، وقد انطلقت اللعبة السياسية بكل ضراوتها وفكر أن القضية قد دبرها أحد اصدقائه السياسيين من أجل ابعاده.

وحرصا على تبديد المخاوف، خاطب الوزير الأول يوم الإثنين 21 جانفي الولاة وممثلي الحزب المجتمعين في العاصمة. فتوجه اليهم بكلمة غابت فيها المصارحة، ولم يطرح أصل النزاع وكانت رسالة موجهة للعالم الخارجي بعيدة عن هموم تونس والتونسيّين. واكتفى بالاعلان : « إن الأمر يتعلق اولا بالموافقة على الوحدة من حيث المبدأ. وينبغي ثانيا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم الاستفتاء (...) وينبغي أخيرا تحديد مضمون الاتحاد. وستسعى الحكومة الى إعداد ملفات المواضيع التي ستكون محور المفاوضات مع الشريك الليبي».

وفي اليوم نفسه، أدلى الى جريدة لوموند بتصريح معاكس أوضح فيه تفكيره الحقيقي بأكثر دقة وقال: «يمثل إعلان 12 جانفي التعبير عن مثل أعلى ويؤكد مبدأ ويحدد هدفا (...) ان الإتحاد مع ليبيا يمكن أن يكون مثمرا، ولكننا لا نسعى وراء المهر (...) ينبغي ان نواصل انشاء مشاريع مشتركة لاسيما في الميدان الاقتصادي، الى أن يأتي الوقت الذي لن يبقى فيه علينا سوى تتويج البناء الوحدوي بالتاج الدستوري»: واتضح أننا ابتعدنا عن الوحدة التي أُعلن عنها بحكومتها المشكلة، وشعر الجميع بأن المشروع قد قبر في المهد واننا نبحث عن

ذرائع لتبرير تراجعنا.

ومع ذلك لم يتخلص بورقيبة من القضية ووطأتها. فقد أعلمه القذافي في يوم 24 مساء أنه سيتوجه مباشرة الى جنيف في اليوم التالي لزيارته. فتم إعلامنا فورا في تونس، فقررنا توجيه وفد سياسي هام إلى الرئيس على جناح السرعة على متن طائرة خاصة. واضطررت الى ان أمضي شخصيا جوازات سفر بعض الزملاء في قاعة المغادرة بالمطار. وكان الوفد يضم نويرة والشطي ومعلّى وزير التخطيط، ومزالي وزير التربية القومية، وعاشور الأمين العام لاتحاد الشغل والفرجاني بالحاج عمّار رئيس منظمة الأعراف، والدكتور المقدم رئيس مجلس الأمة والبشير زرق العيون رفيق بورقيبة. وتقرر ان يلتحق بهم الشاذلي العياري من باريس، وأن ابقى أنا وحدي تقريبا في تونس لأحرس الدار.

وعرض بورقيبة عبثا ان يستقبل ضيفه في مطار جنيف. فصرفته حاشيته عن فكرته بدعوى أننا لسنا في تونس. وقدم القذافي يوم 25 الى مقر الإقامة بالسفارة وهو يرتدي سترة سوداء رياضية. ويادر مخاطبا بورقيبة:

– « طلبتم أنتم أن أوقع فورا، واقترحت أنا مهلة شهرين للتفكير.

– اننا مازلنا متفقين (...) ولكن ينبغي ان نراجع الدستور.

فلوّح القذافي بوثيقة الوحدة :

– هذا هو توقيعكم فعلا ؟ إنكم مازلتم رئيس الدولة؟ أطلب اليكم احترام تعهداتكم.

فامتقع لون بورقيبة واستشاط نويره غضبا. وحاول الصادق المقدم تحويل الموضوع متحدثا عن الدستور. فأجابه القذافي بتهكم:

– كنت أظنك دكتورا في الطب، لا دكتورا في الحقوق.

فكان تدخل الحبيب عاشور ليزن بثقل اتحاد الشغل :

– لقد أبرمت مع بورقيبة اتفاقا شخصيا. ولم تتم استشارة

الشعبين (...) ولا تكون الوحدة ممكنة الا اذا وافق الشعبان عليها».

واستمر الجو ثقيلا. كان الليبيون غاضبين، وكان التونسيون منذهلين. وكان ضغط حاشية بورقيبة شديدا .فلم يُدع القذافي لتناول طعام الغداء. فلم يستلم بورقيبة، وعند مرافقة ضيفه، دعاه شخصيا الى طعام العشاء واضعا جميع الحاضرين أمام الأمر المقضي. فكانت المأدبة قصيرة كئيبة مع رئيسين مذهولين غاضبين وجمع من الرفاق مكبّلين من الخجل والفزع.

وفي ساعة متأخرة من الليل، دعا الزعيم الليبي الى بيته بالفندق منصور معلى ومحمد مزالي، وقد استأذنا من الوزير الأول لتلبية الدعوة. ولدى عودتهما روى لنا معلى الحديث الذي دار والذي سأل خلاله القذافي عن اسباب تغير الموقف التونسي وأسماء المسؤولين عن ذلك وقال :

– «ان احدكما عالم اقتصاد والثاني مربّ. فكيف لا تدركان فائدة مستقبل مشترك بين بلدينا ؟ هل مارس الأمريكان ضغوطا عليكم ؟

فأجاب معلى :

– نعم للإتحاد، ولكن لنتناقش حول المحتوى (...) فهناك أشياء كثيرة مازالت تفصل بين البلدين: النظام السياسي، والدستوري، والنظام الاقتصادي، والتنظيم الاجتماعي، ووضع المرأة (...) كل هذه الاشياء في حاجة الى الانسجام حتى نصل الى وحدة أمتين».

أدرك القذافي أن الوحدة قد قضي عليها في الوقت الحاضر. فبقي حريصا على تبرئة بورقيبة الذي كان يعرف حزمه، وحمّل مسؤولية الفشل على عاتق «أعداء الوحدة الذين يعرفهم حق المعرفة».

وعاد الوفد الى تونس مساءاليوم ذاته. وعلق الوزير الأول على لقاء جنيف مكررا عدم رفض الوحدة والتعلل بالدستور : «لقد تناولت المحادثة (...) مضمون الوحدة الذي سيحدد أثناء مفاوضات بين

الحكومتين التونسية والليبية. وقد أوكل رئيس الجمهورية الى الحكومة مهمة اتخاذ التدابير التي تستدعيها تلك المفاوضات».

وفي 26 جانفي، غادر بورقيبة جنيف الى محطة غشتاد الشتائية لاجتناب لقاءات اخرى غير منتظرة، وقد أقنعناه بأن يكون بالتناوب أحد الوزراء الى جانبه. ويوم 28، تحول الشطي من جديد الى الجزائر ثم الى المغرب للقيام مرة أخرى بمهمة توضيحية، ووجد جيراننا أكثر تفهما وأقل عداء.

ويوم أول فيفري، فتح مجلس الأمة نقاشا جوهريا، وتدخل الوزير الأول طويلا قائلا بالخصوص : «إن إعلان 12 جانفي يستجيب للتطلعات التلقائية لكل تونسي (...) ولكن لا سبيل بالنسبة الى تونس الى الانضمام الى اتحاد دون موافقة أطراف المغرب العربي المعنية بالأمر (...) يجب الدخول في مفاوضات مع إخواننا الليبيين لتحديد مضمون الاتحاد (...) وينبغي أن نؤلّف هذه الوحدة في كنف الهدوء والاطمئنان في الداخل، والسلم والوفاق في الخارج».

وكان النقاش في المجلس مجرد صدى لخطاب الوزير الأول. واختفت النوايا الحقيقية، حيث توقف النواب طويلا عند الجوانب السلبية، فنددوا بمشروع الوحدة وبطريقة ابرامه. وكانت المعارضة عنيفة خاصة من طرف كل من النقابي الحبيب عاشور والمناضل البشير زرق العيون. واخيرا صادق مجلس الأمة على بيان يشير الى «ضرورة الاستفتاء بالنسبة الى كل معاهدة مبرمة من أجل تشييد المغرب العربي، وذلك بعد مناقشتها والمصادقة عليها من قبل النواب».

وهكذا تم تحقيق الهدف الأول الذي يرمي الى رفض المشروع وتعطيله بذريعة الاستفتاء. ولم يأت إعلان مجلس الجمهورية يوم 15 جانفي رغم ما نص عليه من مناقشة لمضمون الاتحاد الا لإنقاذ

الموقف والتملص من إنكار توقيع بورقيبة علانية. وكان الشأن كذلك خلال مجلس الوزراء المنعقد يوم 18 جانفي، لما رفض نويرة تحديد تاريخ فتح المفاوضات مع ليبيا رغم إلحاح بعض الزملاء.

والخلاصة اننا لم نناقش جديًا مضمون الوحدة ومزاياها ومساوئها وانعكاساتها السياسية، وبالخصوص الاقتصادية – حيث تزن ليبيا 100 مليون طن من البترول و7 مليارات دولار في السنة – ولم تشرع الحكومة خلافا لتعهداتها وتصريحاتها الرسمية في مشاورات لتوضيح الوضع مع ليبيا أو لإجراء اي مفاوضات لتحديد الآفاق الممكنة.

وردا على تغيير موقفنا علنيا هذه المرة، تناول العقيد القذافي الكلمة يوم 6 فيفري أثناء اجتماع عام شعبي، وتهجم بعنف على «أعداء الوحدة». وجوابا على ذلك، صرح الوزير الأول يوم الجمعة 8، اثناء إحياء الذكرى السنوية لحوادث ساقية سيدي يوسف: «من واجبنا تحقيق وحدة المغرب العربي بلا ضجيج ولا تسرع». وأعلن من جانبه أحمد المدغري وزير الداخلية الجزائري الذي قدم للمشاركة في هذه التظاهرة عن ابتهاجه «بإحباط جميع محاولات بث الشقاق بيننا».

وبعد الظهر، تحول نويرة الى مدينة عنابة بالجزائر، على بعد حوالي خمسين كيلومترا من الحدود ليلتقي فيها بالرئيس هواري بومدين القادم خصيصا من عاصمة الجزائر لاستقاء الأخبار.

وفي نفس تلك العشية، واستجابة لطلب صريح من الوزير الأول، تحولت على جناح السرعة الى مدنين في الجنوب التونسي واجتمعت باطارات الجهة لتهدئة الخواطر بعد خيبة أمل سكان الجنوب. ذلك أن فشل مشروع جربة قد تحول الى حرب باردة بين البلدين، وشهدت المنطقة إبعاد عدد كبير من التونسيين من ليبيا التي فقدت بذلك سمعتها كموطن الثورة والثروة لكل العرب.

وفي تطاوين، خاطبت الجماهير القادمة من جميع المناطق الحدودية وطالبتهم بأن تستمر ثقتهم في المجاهد الأكبر كما كان الشأن اثناء الفترات العصيبة. وأطنبت في التحليل ان الإعلان السياسي لجربة لم يأخذ طابع المعاهدة، وانه سيفتح الطريق لتوجه جديد مثمر للعلاقات بين ليبيا وتونس ونعرف أن سكان المناطق الحدودية، سواء من الجانب الليبي او من الجانب الجزائري يكسبون نفس العقليات، ويتسمون بعادات مماثلة ونمط حياة واحد، وتجسد الوحدة السياسية واقعا يوميا يعيشونه عائليا واقتصاديا. فمن الخطورة حينئذ بمكان التلاعب بمشاعرهم وإغراؤهم بآمال وهمية، والحال ان هؤلاء السكان بعدما قاسوا الآلام في الناحية الغربية اثناء حرب الجزائر، أصبحوا يتعرضون في الناحية الجنوبية الشرقية الى تقلبات علاقاتنا مع ليبيا.

وصباح يوم الاحد 10 فيفري، رافقت الهادي نويرة الى غشتاد في سويسرا. ومن الغد، قدم الوزير الأول الى رئيس الدولة تقريرا عن اجتماع مجلس الأمة وبالخصوص حول محادثته في عنابة مع بومدين الذي «أعرب عن دعم الجزائر التام لصيانة سيادة بلادنا».

واستمع الينا بورقيبة دون تعليق وشعرنا أنه مستاء حزين. وكنا خاشعين، والتزمنا الصمت الثقيل طيلة طريق العودة في الطائرة.

الجرف القارّي

لم يمض الكثير من الوقت عن قضية جربة، حتى تمثلت الحلقة الثانية لعلاقاتنا المعقدة مع ليبيا في أزمة الجرف القاري الواقع في عرض خليج قابس. وكانت مدخراته تقدر بحوالي مليار طن من النفط.

وتحولت القضية إلى مسلسل مؤسف ومتقلب الأطوار، فيما كان يمكن ان تنعش هذه الثروة مواطني البلدين. وكان النزاع تارة علنيا

وطورا خفيا يحركه الهاجس الوحدوي المرتجل الذي يخفي حسابات ومصالح سياسية مصيرية. وعمدت تونس من منطلق عاطفي ايضا ودون النظر الى الآفاق المستقبلية إلى رفض كل المقترحات، وحرصت «علي عدم التفريط في استقلال البلاد وتبديد أمة ما زالت تستكمل كيانها» : كما كان قصدا يردده بعضهم في كل المناسبات.

وشهدت الأزمة مراحل توتر وتصالح تخللتها فترات شغب وتسكين دامت سنوات .

وكنا أجرينا بعد استقلال بلادنا سنة 1956 مفاوضات مع النظام الملكي الليبي حول ما يسمى بالجرف القاري البحري على حدود البلدين. واستمرت المفاوضات زهاء تسع سنوات دون أن تفضي إلى أيّة نتيجة حقيقية. وفي شهر فيفري 1959, نقض بورقيبة رسم الحدود التونسية الليبية حسب الاتفاق التركي الفرنسي لعام 1910 الذي أوضحته فيما بعد الإتفاقات الإيطالية. وعارضنا السيادة الليبية على حقول البترول في عطشان وتسكين، كما عارضنا من قبل السيادة الجزائرية على حقل البترول في ادجلة.

إلا أن البلدين، تونس وليبيا، منحا منذ سنة 1960 رُخصا لاستغلال النفط في البحر عرض سواحلهما. ووقعت ليبيا سنة 1968 رخصة للتنقيب تتشابك في حدودها مع الرخصة التي منحتها تونس سنة 1966.

وجاء انقلاب العقيد القذافي في سبتمبر 1969 ليضع حدا لجميع المحادثات. وتركنا للقادة الجدد مهلة لتحديد سياستهم. ولم يطل الانتظار إذ سمحت الزيارتان التي أداها الزعيم الليبي الجديد إلى تونس في فيفري 1971 وفي ديسمبر 1972 بعرض مفاتنه بوصفه ثائرا عربيا شابا، والإشارة إلى محاسن الوحدة بين البلدين وما سينجم عنها من ثروات بالنسبة إلى شعبينا. ومن ثمّ ما فتئ الداعون إلى السياسة الوحدوية في كل من تونس وليبيا يبرزون أهمية بعث وحدة اقتصادية

بين بلديْنا الصغيرين اللذين سيفرضان كيانهما على المغرب الأقصى المتسع والجزائر وثروتها.

وفي 4 فيفري 1973، توّجت زيارة الوزير الأول الهادي نويرة إلى طرابلس ببلاغ يقر «البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق الوحدة بين الشعبَيْن، باعتبارها مرحلة في طريق الوحدة العربية». وخلافا لرغبات نويرة، لم يُشر البلاغ إلى مشكل الجرف القاري حيث أصبح الليبيون يفضلون التمشي الوحدوي حتى يكون الجرف ملكا لدولة موحّدة.

وبدأت تظهر ملامح النزاع المقبل بين النظرتين المختلفتين. ذلك أن القذافي يعتبر الاستغلال المشترك للجرف القاري نوعا من نتيجة حتمية للوحدة التونسية الليبية، خاصة وأنه لم يكن في حاجة إلى موارد الجرف، وهو يملك من النفط أكثر مما يستطيع بيعه. أما الهادي نويرة فقد أخذ حذره من مشاريع العقيد القذافي، حرصا منه على ضمان استقلال تونس في مجال الطاقة، وكان يريد بالدرجة الأولى تحديد نصيب تونس في الجرف القاري. وكان موقف بورقيبة أقل تخوفا رغم تحلّيه بطبيعته اليقظة الفائقة، ولم يقاسم أبدا وزيره الأول هاجسه بالخطر الليبي.

وفي سنة 1975، تابع العقيد التقارب التونسي الجزائري بعد فشل مشروع جربة في حيرة. فاغتنم الفرصة الأولى لإثبات تأثيره في المنطقة وجاء لزيارة القيروان بمناسبة الإحتفال بالمولد النبوي. وفي المساء، ألقى المجاهد الأكبر كعادته في كل سنة في جامع عقبة بن نافع بالقيروان محاضرة تحوم حول «الفلسفة والواقع» . وبسّط مفاهيمه المتعلقة بالأمة والدولة والوطن، دون أن يتطابق ذلك مع آراء الزعيم الليبي وأهدافه. وكان بورقيبة ينكر حتمية الوحدة العربية وكيان أمة عربية تضم مجموعات إسلامية من أجناس وشعوب متباينة خاضعة لسلطة واحدة. وفي رأي بورقيبة : «الدولة تمثل واقعا ملموسا في

عصرنا، أما الوطن فإنه يرتكز على التعلق بمسقط الرأس وعلى الاشتراك في طريقة العيش والتفكير».

وانغمسنا هكذا من جديد في جو الاضطرابات من تلقاء أنفسنا هذه المرة. فقد جاء القذافي ليشارك بخشوع في احتفال ديني، فألقينا عليه درسا يناقض فلسفته حول موضوع مُحبّب إليه أي وحدة الأمة العربية. وفي نفس الليلة، قدرنا مدى حنق الوفد الليبي على مقارعة آراء زعيمه بهذه الطريقة. وبناء عى ذلك، تطيّرنا من محادثة الغد. بدأنا الاجتماع فجاء الكاتب الخاص علالة العويتي وهمس في أذن الرئيس بخبر اغتيال ملك المملكة العربية السعودية فيصل بن عبد العزيز. فاختُصر اللقاء من أول وهلة.

ولم يدم سوء تفاهمنا طويلا بمحض إرادة الرئيسين، ونظرا لعلاقتهما التي كانت تتسم تارة بالتوتر وطورا بالانشراح. ففي أول جويلية 1975، وتلبية لدعوة مفاجئة وجهها إليّ نظيري الليبي الخويلدي، وصلت إلى طرابلس حيث فُوجئت بحرارة الاستقبال نظرا إلى وضعية بلدينا. ومن الواضح أن القذافي كان يبحث عن استئناف العلاقات، وكنا من جانبنا نرغب في ذلك، حيث كان حسن الجوار يفرض نفسه بين بلدينا، وخاصة أمام الانعكاسات الاقتصادية الوخيمة بعد كل تدهور. فليبيا تعتبر تونس نافذة سياسية على الصعيد الدولي وحلقة ضرورية بالنسبة إلى جميع المشاريع الوحدوية في المنطقة. وكان القذافي يراقب بدقة أي تطور سياسي إقليمي، ويخشى بالخصوص أي تقارب تونسي جزائري يتم في نظره على حساب ليبيا. وكان بورقيبة يخشى بدوره كل تقارب بين ليبيا ومصر، خوفا من الزحف العروبي الوحدوي.

وبالنسبة إلى تونس، كانت ليبيا تحتضن وقتئذ حوالي 150 ألف مواطن تونسي، وكانت المبادلات الاقتصادية لفائدتنا. وكان مواطنونا في الجنوب مختلطين بسكان المناطق الليبية المجاورة، وكنّا نخشى

نشوب أي نزاع تصبح فيه المشاكل الأمنية خطيرة نظرا إلى امتداد حدودنا وسهولة اجتيازها.

وأثناء إقامتي في طرابلس، حرص نظيري على طمأنتي على مصير مواطنينا الذين مكثوا في ليبيا بعد موجة الطرد التي تبعت فشل اتفاق جربة. وكان تشدد شرطتنا الحدودية أزعج رعايا البلدين ، فقررنا تخفيف الإجراءات الإدارية وأبقينا تأشيرة الدخول بين بلدينا. وفي نفس الاتجاه، أوضحت أثناء لقائي مع مواطنينا في ليبيا أسباب حزمنا، وعللت الموضوع بفتور طفيف في علاقاتنا.

وأثناء مقابلاتي مع كل من الوزير الأول عبد السلام جلّود، ووزير الداخلية الخويلدي الحميدي، ووزير التربية، وبالخصوص وزير الزراعة بوزيد دوردة الذي يعتبر المنظّر الايديولوجي للفريق الحاكم، أوضحت أن أي بناء مشترك ينبغي في المستقبل أن يُقام بدون تسرع، وكان مخاطبيّ يطنبون في الحديث عن الفلسفة الوحدوية وآثارها النافعة والسريعة على البلاد التونسية، مشيرين ضمنيا إلى الهبة النفطية التي تكمن في الجرف القاري. وكانت مواقفنا متباعدة، ولكننا حرصنا على عدم قطع الجسور حسابا للمستقبل.

وانتكست هذه النقاهة فجأة في شهر أوت 1975 بسبب حادث سياسي باغتنا جميعا في كلا البلدين. ذلك أن عمر المحيشي، رفيق القذافي أثناء الانقلاب العسكري وعضو مجلس الثورة ووزير التخطيط والمثقف المدني الوحيد في القيادة الليبية – الذي يقال إنه جمع في بيته ودون علم القذافي حوالي اثني عشر ضابطا – قد فر من طرابلس. ولما تخطى حدودنا، احتضنه حرسنا الوطني وقاده مباشرة إلى العاصمة. فتأثرت وتوترت علاقاتي التي كانت ممتازة مع الخويلدي، حيث رفضتُ جميع مساعيه متعللا بأن المحيشي هو الوحيد صاحب قراراته. وكنت المتصل الوحيد به طوال إقامته– مثلما كان الشأن في سنة 1968

بالنسبة إلى الجزائري العقيد الطاهر الزبيري-.

وطلب القذافي -وما سمح قط بأية معارضة ولا سيما في الخارج- أن يتحادث هاتفيا مع رفيقه السابق. فقبل المحيشي ورجاني تسجيل المحادثة والبقاء إلى جانبه. فأعاد القذافي إلى ذهنه ذكرياتهما القديمة بوصفهما مناضلين شقيقين. فأجابه المحيشي منددا بانزلاقه نحو الحكم الفردي. فأعاد القذافي الكرة مرات بصبر، وكلما ألح، ازداد المحيشي حدة. وأخيرا قطع القذافي المكالمة. ومن الواضح أن المحيشي لم يكن له من هدف سوى تسجيل فترة تاريخية لصالحه.

ولم ييأس العقيد من إرجاع رفيقه السابق بصورة أو بأخرى إلى الحظيرة. وفي 29 سبتمبر عين ضابطا ليبيا -سالم سعيد- قنصلا في تونس، وجاء مصحوبا بالسيدة العجيلي، قريبة المحيشي. وفي 2 أكتوبر، باء اللقاء بين الليبيين الثلاثة بالفشل: فقد رفض المحيشي العودة إلى ليبيا رغم الضمانات التي قُدمت إليه والمسؤوليات السياسية التي وُعد بها. وعندئذ، قُطعت الجسور بين الأَخَوَيْن اللدوّدين: القذافي والمحيشي. فأثار ذلك مخاوفنا اذ كنا نعلم أن الزعيم الليبي لن يرضى أبدا باي انشقاق في صفوفه. ثم التحق بالقنصل في الأيام الموالية ضباط آخرون تحت غطاء دبلوماسي، وأخذوا في البحث عن مواطنهم الهارب. فقررنا من جانبنا متابعتهم سرا وعدم التدخل في البداية. وفي 10 نوفمبر قفلوا راجعين إلى بلادهم.

واستمرت المحاولات ولم تتوقف الاستفزازات. وبعد شهر، كان على تونس أن تعالج عملية من أشهر عمليات القرصنة الدولية. وكانت بدايتها يوم 21 ديسمبر 1975 في فيينا عاصمة النمسا، لمّا دخل كومندوس يتألف من خمسة رجال وامرأة، الواحد وراء الآخر، إلى العمارة التي كانت تحتضن اجتماع وزراء منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبيب). فاحتجزوا فورا حوالي ستين شخصا كرهائن من بينهم عشرة

وزراء، وبالخصوص الإيراني أموزغار، والسعودي زكي اليماني، والفنزويللي أكوستا.

وادعى قائد القراصنة أنه يتصرف باسم منظمة كانت وهمية وغير معروفة قبل ذلك التاريخ ولقبها «ساعد الثورة العربية». ثم بيّن مطالبه بواسطة نص أُجبرت الإذاعة النمساوية على تلاوته كل ساعتين بعد التهديد بإعدام رهينة كل نصف ساعة. وقُرئَ النص يوم 21 ديسمبر في الساعة السادسة والنصف مساء، وكان البلاغ يحتوى على سبع صفحات يتمضن ثماني نقط من بينها: «احترام قرارات قمة الخرطوم (لا مفاوضة ولا معاهدة ولا اعتراف بالدولة الصهيونية)، إبطال اتفاق كامب دايفيد الخائن، توحيد الأمة العربية وتأميم المؤسسات الاحتكارية البترولية». وعند التحليل، لاحظنا أن المطالب تتطابق مع موقف جبهة الرفض التي تضم بالخصوص ليبيا والجزائر وسوريا. فأعلمت الرئيس والوزير الأول بما ينتظرنا من تعقد وأخذنا نستعد لمواجهة الطوارئ.

وفي مطار فيينا، تم تقسيم الرهائن إلى ثلاث فئات تضم الأولى الإمبرياليين والرجعيين : إيران والمملكة العربية السعودية، والثانية المحايدين: فنزويلا ونيجيريا وأندونيسيا والغابون، والأخيرة الأصدقاء أي ليبيا والجزائر والعراق والكويت.

وعندئذ أعلن المستشار النمساوي برونو كرايسكي أثناء ندوة صحفية : «إن قائد الكومندوس أعلم الرهائن بأنه كارلوس الشهير» . وبالفعل فهو أحد مشاهير الإرهابيين الدوليين، الفينيزويلي إيليتش راميريز سانشيز، المعروف باسم ابن آوى (الذئب)، الذي قام بعدئذ بعدة عمليات إرهابية مريعة في أوروبا.

واجتنابا لأية مأساة، وافق المستشار على وضع طائرة تحت تصرف كارلوس ورهائنه. ولما أقلعت، أمَر كارلوس ممثل المملكة

العربية السعودية بأن يبقى واقفا أمام باب الطائرة لقتله بعد حين : وذلك ما أكده الشيخ أحمد زكي اليماني فيما بعد لمجلة الحوادث.

ونزلت الطائرة النمساوية النفاثة في عاصمة الجزائر في الساعة العاشرة والأربعين دقيقة بتوقيت غرينيتش. ومن جانبنا اتصلنا فورا بأبراج المراقبة في البحر الأبيض المتوسط وخاصة مطارات عاصمة الجزائر وليبيا. وشوهدت حركة ذهاب وإياب غريبة بين الطائرة وقاعة المطار. وأفرج عن الوفد الجزائري عند هبوط الطائرة في مطار الجزائر دون أي تفاوض، وتحادث الوزير بوتفليقة مع كارلوس في إحدى قاعات الشرف. وقد أشار الصحافي بول بالطا (لوموند بتاريخ 24 ديسمبر 1975) إلى ما شاهده من حركة غريبة بين القاعة والطائرة، ووصف هكذا كارلوس: «شخص قصير القامة نحيف، ذو لحية صغيرة شقراء ونظارات سوداء وقبّعة مستديرة مسطحة، يرتدي سترة مصنوعة من البلاستيك، يبدي شيئا من التكبر ويتكلم الفرنسية والإنجليزية على أكمل وجه».

وكان الإنشراح جليا عند القراصنة، وقد كنت أعرف بما فيه الكفاية نفسية هذا الصنف من المختطفين، وقد سبق لي أن تصرفت في قضية تحويل وجهة الطائرة البريطانية في سنة 1974 حيث يظل القراصنة في حال من الهياج العصبي لا يقبلون المناقشة الا عبر مركز القيادة داخل الطائرة حيث يشعرون بالأمان.

ثم أُفرج عن أعضاء الوفود بسرعة، ووُجه الإرهابي الذي جُرح في فيينا إلى مستشفى في عاصمة الجزائر، ولم يبقَ أخيرا في قبضة الكومندوس إلا الوزراء العرب. وأعلن بوتفليقة في ندوة صحفية: «أنه بالإتفاق مع حكومته، تطوّع الوزير بلعيد عبد السلام والتحق تضامنا بالرهائن الآخرين في الطائرة، وسيُفرج بالتوالي عن كل واحد من الرهائن في بلدِه عندما ستتوقف فيه الطائرة». وكان المسؤولون

الفلسطينيون المقيمون في تونس في أشد الحيرة، واتصل بي صديقي أبو إياد هاتفيا من الكويت ليؤكد ظني واصفا تحويل وجهة الطائرة «بعملية مريبة».

ثم أقلعت الطائرة، وهبطت في طرابلس في الساعة السادسة مساء. ولم يعلمنا أحد رسميا، وكأن تونس ليست معنية بالأمر مبدئيا، ولكن أزعجتنا علامات الإستبصار. فجعلتنا نراقب الوضع بيقظة كاملة. وأُمرت توا بوضع الأجهزة الأمنية وسُلطات المطار في حالة استنفار قصوى.

وزاد السيناريو تعقيدا حين أُفرج في طرابلس وبدون أي قيد أو شرط عن الوزير الليبي مبروك ثم عن الوزير الجزائري عبد السلام الذي كان من المقرر أن يصطحب كل الوزراء حتى يتم الافراج عنهم ببلدانهم. ثم علمنا أن أعضاء الكومندوس والرهائن قد انتقلوا إلى طائرة أخرى تابعة للخطوط الليبية. فاستغربنا ولم نعرف السبب. وتبين أن الطائرة الجديدة ستتجه في مرحلة أولى إلى بغداد. فارتبكنا من كل ذلك.

وحوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، علمت أن الطائرة الليبية لم تتجه إلى بغداد بل كانت آتية إلى تونس! فأذنت فورا بالاستعداد الأقصى لكل الطوارئ وتعبئة الوحدات الخاصة التابعة للشرطة والحماية المدنية والسلطات المدنية والفنية بالمطار. والتحق بي عبد المجيد بوسلامة مدير الأمن، واتجهنا معا من الحمامات إلى العاصمة التي تبعد ستين كيلوميترا، وبقينا في السيارة على اتصال هاتفي بالمطار. وتحقق ما كنت أتوقعه حيث اقتربت الطائرة من مدينة تونس وكان قائدها يؤكد مخادعا أنها تحلق فقط فوق الأراضي التونسية. ولم ينطل علينا ذلك، وأصدرت الأمر بإغلاق مطار تونس قرطاج في وجه كامل الملاحة الجوية، وتوجيه جميع الطائرات إلى مطارات المنستير أو جربة، وقد جلبنا أكداس التبن والبراميل والحواجز

لسد جميع المدارج والمسالك.

ووصلت الطائرة فوق مطار تونس. وطلب الربّان الإذن بالنزول، فرُفض الطلب رفضا باتا. فألح قائد الطائرة مدعيا أنه أصبح في حاجة إلى الوقود. وذلك غير صحيح، لأن الرحلة من طرابلس إلى تونس تدوم عادة حوالي الساعة وقد كنت أعلم أن خزّان الطائرة قد مُلئَ بالوقود في المطار الليبي، مما يسمح لها بالطيران عدة ساعات. فأكدنا الرفض، وأُطفئت جميع الأنوار بالمطار وأصبحت المدارج غير صالحة للاستعمال. ولم يغير رأينا تحليق الطائرة عدة مرات فوق المطار وتظاهرها بالنزول في المدرج المظلم. وقد دام التوتر حوالي نصف ساعة كاملة، وأخيرا حولت الطائرة وجهتها واتجهت نحو عاصمة الجزائر حيث نزلت في الساعة الثالثة وخمس وثلاثين دقيقة صباحا. فأُفرج في المطار عن الرهائن الذين التحق كل واحد منهم ببلاده، واختفى الكومندوس.

وعند التحليل تساءلنا عن الأهداف الحقيقية لهذه العملية المشهودة التي اتخذت 16 وزيرا كرهائن، والتي انتهت بسرعة فائقة دون نتائج ظاهرية؟ فأكد بعضهم أن التوقف في مطار تونس كان لفرض ترحيل الشارد عمر المحيشي الى ليبيا. ولم يثبت لدينا قطعا ذلك الخبر، وعلمت فيما بعد بأن أحد الزملاء أسرّ إلى الحاشية في قصر قرطاج قائلا : «لماذا كل ذلك الحزم من وزير الداخلية في ساعة متأخرة من الليل؟».

واستمر الضغط علينا. فبعدما واجهنا بصعوبة فريق التفتيش الليبي الذي عمل تحت غطاء القنصل سالم سعيد طوال حوالي ثلاثة أشهر من سبتمبر إلى نوفمبر 1975, اذا بنا نواجه البديل الجديد : محمد بن علي بن نايل الذي تعرفه دوائر الأمن التونسية كأهم أعوان الأمن الليبي، وأقام بالعاصمة من نوفمبر إلى 21 ديسمبر : ذلك اليوم نفسه الذي شهد

تحويل وجهة طائرة منظمة البلدان المنتجة للنفط.

وبعد ذلك بشهر، علمنا في آخر جانفي 1976 بافتقاد مقاول تونسي رؤوف مهنّي في طرابلس، ولم تتمكن قنصليتنا من الحصول على أدنى خبر لدى السلطات الليبية. ولم نلبث أن شككنا - ولكن عن خطأ - في عملية اختطاف سياسية، وأرعد وأزبد بعض زملائي. وتمكنت أخيرا من الاتفاق مع الرئيس والوزير الأول على تجنب أي تصعيد وطمأنّا العائلة، وأسكتنا وسائل الإعلام حتى تهدأ ردود الفعل الشعبية ونتجنب المضاعفات.

وفي هذه الأثناء، ظهر محمد بن نايل من جديد في رأس جدير بالحدود يوم 29 فيفري يحمل اسما جديدا : التاجوري ولم تتعرف عليه أجهزة الأمن في الحين. والتحق به يوم 2 مارس رفيقان جنديان شابان. ويوم 8 أوقفنا الجنديين، فكشفا لنا هويتمهما الحقيقية، فأطلعونا عن برامجهما وكانت محيّرة : مطاردة عمر المحيشي وفي نفس الوقت استقاء أقصى المعلومات حول وزيرنا الأول وحول عاداته اليومية.

وقد كنت رافقت المحيشي في السابع من فيفري 1976 إلى الطائرة ليسافر حسب رغبته إلى القاهرة للالتحاق برفيقه عبد المؤمن الهوني الذي فرّ من ليبيا قبله- وكان عضوا في مجلس الثورة ومسؤولا عن أجهزة الأمن، ووزيرا للشؤون الخارجية -. وقد قدم عدد كبير من الأصدقاء لتحية عمر المحيشي. وأوصيته مليّا بتوخّي أقصى اليقظة والحذر، إذ أن مطاردته ما زالت قائمة ومكث مدة ينتقل من بلاد عربية إلى أخرى. [وعلمت فيما بعد أن الطائرة التي كانت تقله إلى جدة توقفت « بغتة » في طرابلس وأُلقي القبض عليه هنالك].

ولم يغادر النايل القنصلية منذ اعتقال رفيقيه الجنديَيْن، وأصبح لا يتنقل إلا في سيارة ديبلوماسية. وفي آخر الأمر تمكنا من إلقاء القبض عليه يوم 12 مارس بواسطة حيلة دقيقة حيث أحاطت به الشرطة

بين بـاب الـقـنصلـيـة اللـيـبـيـة والسـيـارة عـلـى مسـافـة ثـلاثـة أمـتـار مـن الرصيف، لا تشملهـا الحصـانة الديبلومـاسية. وقدم الجنديـان الشابان اعترافات كاملة، في حين تظاهر رئيسهما النايل بفقدان الذاكرة مقدما روايات خيالية، وأظهر لنا أنه متيقّن من إطلاق سراحه عاجلا وكأنه وُعد بذلك بصفة قطعية.

وأدلى القذافي يوم 5 أفريل بالتصريح التالي: «لما التجأ عمر المحيشـي إلى تـونس، قـرر الضـبـاط الـوحـدويـون الأحـرار مـطـاردتـه ومعاقبته، كما قرروا تنفيذ العقوبة بواسطة جنودهم. وهذا هو المصير المرصود لأي خائن مثل المحيشي (...) ولذلك وجهوا ثلاثة من جنودهم ليهتموا بالمحيشي دون سواه».

وافتُتحت محاكمة نايل يوم 20 أفريل 1976 أمام محكمة أمن الدولة. واحتوت وثيقة الاتهام على محاولة اغتيال وزيرنا الأول. فحُكم على نايل بالإعدام وعلى رفيقيه بالسجن لمدة سنتين فقط نظرا إلى تعاونهما مع الأمن والعدالة.

وفي نفس اليوم الذي صدر فيه الحكم، أي يوم 23 أفريل، في الساعة الحادية عشرة صباحا، أوقف الجيش الليبي مجموعة تتألف من ثلاثة جنود تونسيين على متن سيارة جيب، كانوا يتزودون بالماء من بئر مشيقيق الواقعة في التراب التونسي على خط الحدود بالضبط. فقررنا ألا نتصدى فورا لذلك الاستفزاز. وانقضت ثلاثة أشهر طويلة في جو ثقيل، وبلغت يقظتنا ذروتها. وكنا نخشى كل شيء من قبَل القادة الليبيين الذين نعرف أنهم عنيدون، ولهم ردود فعل مفاجئة وخارجة عن كل منطق.

ومع ذلك كنا نقر من الجانبين أن الأزمة بين البلدين لا يمكن أن تستمر، وأن الدوّامة تدور وتقف كالمرات الأخرى ولنفس الأسباب السياسية والاقتصادية. وفعلا اغتنم القذافي فرصة وفاة وزيرنا للدفاع

الهادي خفشة يوم 25 ماي لتوجيه وفد برئاسة الوزير بوزيد دوردة لتقديم التعازي. وكنت تعرفت عليه جيدا من قبل، مما سهل محادثاتنا وتبادل بعض أسرارنا. ولمست أنه مكلف بجسّ نبضنا، والتعبير لنا عن استعدادات بلاده لإعادة علاقاتنا. وفي يوم 27 ماي، استقبله الرئيس بالمنستير وأعرب له عن أمله في أن نتجاوز صعوباتنا بسرعة.

وفي يوم أول أوت قدمت للرئيس معلومات سرية ودراسة مدققة للمعطيات الامنية والسياسية تؤكد ملابسات علاقاتنا. فقرر أن يوفدني إلى طرابلس في مهمة خاصة لدى رئيس الدولة الليبي وكان حريصا على أمن البلاد واستقرارها مع التعايش اليقظ مع جيرانها، متمسكا كالعادة بالمشاكل الجوهرية والآفاق السياسية المستقبلية.

وكان ذلك الإطار الذي تناقشت فيه مع القذافي طوال أكثر من ثلاث ساعات وحتى الساعة الثانية والنصف صباحا تحت تلك الخيمة التي كانت بمثابة مكتبه. وهي ساعة متأخرة ولكنها عادية بالنسبة إليه نظرا لولعه بالسهر. وعند اللقاء كان العقيد طيلة الليلة بالغ التهذيب وافر الذكاء يشعرك بدهاء بدوي، طريف، مجادلا مفرطا في التفلسف التجريدي عندما يتحدث عن كتابه الأخضر ونظريته الثالثة.

ولم أكن أقل منه توجها إلى المستقبل، وبينت له كيف يستطيع بلدانا في جو من الوفاق والسير المتّزن أن يصنعا معا مستقبلا مشتركا. وتأسفت بلهجة دبلوماسية لتسرع لقاء جربة الذي صدم الرأي العام في الداخل وفي الخارج. فأجابني مؤكدا رؤيته التاريخية ومُثنيا على خصال بورقيبة : «رجل القرن والرجل العظيم رغم حاشيته البدائية». وأشار أيضا إلى «الجشع» الجزائري، وأصر أن قيام كيان تونسي ليبي يمثل أفضل جواب على تخوفنا بخصوص الجرف القاري. ثم قال لي باستعلاء إنه لا يرى مانعا في عرض النزاع على محكمة العدل الدولية للتحكيم «إن كانت تلك رغبة بورقيبة الصريحة». فاستحسنت استعداده،

وأجبته أنه محكوم علينا بأن نعيش ونبقى معا، وأن الوضع الدولي يفرض التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية. ثم أطنبنا في الحديث عن الاختيارات والبدائل: تفوق الرؤى السياسية أو الاقتصادية وتوخي سياسة المراحل حسب منهج بورقيبة، أم نظرية ماو تسي تسونغ حول القفزات الكبيرة إلى الأمام، والأولوية في تغيير العقليات أم في تغيير الهياكل... وكان الحديث شيّقا وشعرت أني أيقظت فيه ضمير الثائر، وكان صريحا ملهما.

وختم حديثه ملاحظا أن الصفحة بالنسبة إليه قد طُويت وأن من واجبنا وضع حد لكل الإتهامات، وكرر أن له ثقة تامة في بورقيبة. وطلب إليّ أن أتصل قبل رحيلي بمدير مجلس الثورة وأمين سره المُفضل الطاهر الشريف بن عامر. وفي الساعة الثانية والنصف صباحا، كنت منهوك القوى خلافا للقذافي الذي ينام من الساعة الثالثة بعد الظهر إلى الساعة السابعة مساء، فيبقى منتعشا نشيطا كامل الليل. وانتهت المقابلة بالمعانقات المألوفة، وقد حل الشعور بالخلاص محل التوتر الذي لم يفارقني منذ خروجي من تونس. وفي اليوم التالي تعاطفت مع الطاهر الشريف الذي انشرح لاستعدادات رئيسه الطيبة وأعلمني بزيارته القريبة إلى تونس.

وعند عودتي، أبلغت الوزير الأول الذي لم يقتنع. فلم يصدق «تغيير القذافي». ثم انتقلت إلى المنستير حيث استقبلني الرئيس فورا، واستمع إلى تقريري الطويل صامتا متأملا. واتفقنا على وجوب انتظار المبادرات من الجانب الليبي، على أن نسعى الى إبطال اندفاعات العقيد وإيقاف زحفه. وتبين أنه من الضروري إقحام ليبيا ضمن سياسة حسن جوار ولو على المدى التوسط. وحبذ بورقيبة الطريقة التي أوضحت بها سياسته المتعلقة بالمراحل والبناء المنظم تجاه الفلسفة القذافية الداعية للاتحاد الفوري باعتباره مفتاح جميع السعادات. واهتم بالخصوص

باستعدادات العقيد الجديدة وطلب مني تتبع تطورها.

ولم تتأخر المبادرة الليبية. ففي 24 أوت 1976 حل بتونس الطاهر الشريف مُحمّلا برسالة من القذافي إلى بورقيبة. فكلفني الرئيس بالتحادث معه أولا، فتأكدت أن القذافي ساعٍ الى إزالة العراقيل والوفاق وان رضي بدون حماسة بعرض قضية الجُرف القاري على محكمة العدل الدولية لتحديد المناطق التونسية والليبية، فإن بلاده تطمح إلى «استغلال مشترك وقتي قبل صدور قرار المحكمة الدولية».

فأثارت هذه الصيغة الأخيرة جدلا حادا بين الرئيس والوزير الأول شاركت فيه بحماسة. وانفرد نويرة متمسكا بموقفه القديم الذي يفرض تحديد نصيب كل طرف قبل اتخاذ أي قرار حول الإستغلال المشترك. ثم انضم إلينا الشطي والقليبي واستمر النقاش بحدة. وأخيرا تحكم بورقيبة كالعادة وحدد موقف تونس: «ينبغي قبول مبدأ اللجوء إلى المحكمة، وقبول مبدأ الإستغلال المشترك خلال مرحلة إنتقالية».

وفي الساعة الحادية عشرة قدّمت لرئيس الدولة شريف بن عامر بحضور القليبي والشطي وفي غياب نويرة. فأعرب المبعوث الليبي عن مدى تقدير العقيد القذافي للرئيس بورقيبة، فأعلمه رئيس الدولة بموافقته لصيغة الاستغلال المشترك، ورجاه إبلاغ عطفه الأبوي إلى الزعيم الليبي. ثم طلب منا إعداد صيغة الاتفاق بسرعة، على أن أوقعه شخصيا مع المبعوث شريف بن عامر، وأصرّ متحديا العرف الجاري الذي يقضي بامضاء الاتفاقات والمعاهدات من طرف وزير الخارجية.

وتضمن الاتفاق ما يلي : «حرصا على توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون بين البلَديْن الشقيقَين، قررت الحكومتان الليبية والتونسية بالاتفاق بينهما عرض مشكل تحديد الجرف القاري على محكمة العدل الدولية لتبتّ في القضية. وفي هذه الأثناء ستتواصل المشاورات بين الطَرَفيْن قصد استغلال منطقة الجرف القاري المتنازع

عليها استغلالا مشتركا، في إطار ما سيتم تحديده بالاتفاق بين الطرَفيْن اللذين سيتعهدان من ناحية أخرى بتطبيق الحكم الذي ستصدره محكمة العدل الدولية».

ولمزيد من تجسيم تطبيع العلاقات، التحق سفيرنا محمود شرشور بطرابلس. وقد استُدعي إلى تونس منذ نشوب الحوادث، وكان نظيره جمعة الفزّاني لم يفارق مركزه بتونس.

وفي اليوم التالي عقد الوزير الأوّل مجلسا وزاريا مصغرا دعاني إليه بمعية ثلة من الوزراء وعدد من الفنيين المختصين في موضوع النفط. ولم يجْرِ الحديث إلا حول الإجراءات القضائية التي تخص محكمة لاهاي، وتجاهَلوا الجزء الثاني من المشروع المتعلق بالاستغلال المشترك، ولم يُثر المسألة أحد من الحاضرين. والتزمت الصمت كي لا أحرج الوزير الأول ولا أعرض خلافاتنا أمام أولئك الفنيين. واليوم أتحسر لذلك، وربما كان من واجبي رد الفعل والرجوع إلى رئيس الدولة حيث كان الموضوع وطنيا حيويا والمسؤولية جسيمة. وكنا نستطيع قبول الحل القانوني السياسي وحصر الاستغلال المشترك الوقتي في إطار تجاري بحت –لم تضبط المدّخرات الكاملة للجرف القاري وتبيّن ان مناب تونس سيكون 20 مليون طن في السنة لتونس في صورة استغلال مشترك–.

وما لبثنا أن تعرضنا للعواقب الأولى لتلك الهفوة. ذلك أن الوفد التونسي تجاهل موضوع الاستغلال المشترك أثناء المناقشات الثنائية اللاحقة، وسعى فقط لبسط مفهومه للقوانين الدولية. فاستاء الطرف الليبي، وحرص لأن نطلب معا تحكيم الهيئة الدولية دون قيد ولا شرط. وعقد اجتماع ثان بين الطرفين وباء بالفشل.

وفي 18 ديسمبر 1976، وبمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الخارجية، إعترف الوزيرالحبيب الشطي «بأن المباحثات كانت شبيهة بحوار الصم

والطرشان. بأننا نشترط إطلاق سراح جميع التونسيين المعتقلين في ليبيا أي الجنود المحتجزين كرهائن والمقاول رؤوف مهني، مقابل الإفراج عن الليبيين الموقوفين في تونس».

فانفجرت جميع خلافاتنا مع ليبيا من جديد وازداد الجو توترا، وهكذا رجعنا إلى نقطة الانطلاق وتعرقلت المحادثات السرية المألوفة في مثل هذه الظروف. وفي 12 جانفي 1977 – كما هو الشأن في كل ذكرى منذ لقاء جربة – إنتظمت في ليبيا مظاهرات حرّكتها اللجان الشعبية لا سيما في طرابلس وفي المناطق الحدودية، واتجهت نحو البوابات لتعليق نسخ من إعلان جربة الوحدوي. وفي الوقت ذاته أحيت وسائل الإعلام الليبية بإطناب ذكرى يوم الوحدة مع شتى التعليقات.

وفي خضم ذلك، أخبرتنا يوم 25 برقية من سفيرنا بطرابلس أن المقاول رؤوف مهني لاذ بالفرار ووصل إلى السفارة التي طُوّقت من بعيد من طرف الشرطة الليبية. وحرصا على الهدوء وتجنب الاستفزازات، أوصيت سفيرنا بأن لا يغادر مقر إقامته وأن يبقى إلى جانب المواطن الهارب. ثم أعلمت رئيس الدولة، وأوصينا وسائل الإعلام بعدم إذاعة الخبر. وكان الوضع حساسا، فبادرت بالاتصال مباشرة بنظيري خويلدي الحميدي، عضو مجلس الثورة وأقرب المقربين إلى العقيد، وطلبته هاتفيا من مكتب الوزير الأول وأخبرته بتفاصيل الوضع. وطبعا كان جوابه غامضا. وبعد إلحاحي، قبل الاتصال بي بعد ساعة. فاستبعد الوزير الأول الحل عاجلا. فاقترحت عليه أن أقصد طرابلس. فنبهني بكل صدق إلى تخوفاته قائلا : «ما أشد خيبتك إن رجعت بخفي حُنين!».

وأعلم الوزير الاول رئيس الدولة فأعرب لي عن كامل ثقته. ثم اتصل بي الخويلدي هاتفيا ليؤيد لي موقفه الأول ويطلب مني بإحراج أن أترك له بعض الوقت. فضغطت على زر مضخم صوت الهاتف لتمكين

الوزير الأول من الاستماع، وأعلمت الخويلدي أنني أود القدوم حالا إلى طرابلس. فاقترح علي مندهشا أن أنتظر مكالمة هاتفية ثانية. ولم ننتظر طويلا رغم شدة تأثرنا، وأعلمني الخويلدي -وكان ولا شك عند القذافي- بأنه سيكون باستقبالي عند وصولي إلى طرابلس. فأعربت عن أملي بأن أرجع إلى تونس مصحوبا بالمواطن المهني، فأجابني في حرج أنه سيبذل ما في وسعه.

وعقدت بسرعة جلسة عمل في مكتب الرئيس مع الوزير الأول ووزيري الخارجية والدفاع. وأعدنا بدون جدوى النقاش حول الجرف القاري، وأشاروا إلى شرعية قضيتنا الشريفة، وأكدوا للرئيس أن المحكمة ستحكم من دون شك لفائدتنا لأن ملفنا مدعوم بالمستندات الكافية. وقيل له إن أسطولنا الحربي سيقوم بواجبه. وأخيرا كان الإطناب في الحديث عن سوء نية العقيد القذافي.

وفي الحقيقة كنا نعلم أن القضية دقيقة وأننا لسنا واثقين من أي شيء وأن المحكمة ستقضي بضع سنوات قبل إصدار الحكم. ولم يجرؤ أحد منا على درس الجزء الثاني من الاتفاق الذي أمضيته مع طاهر شريف والذي ينص على استغلال مشترك وقتي يجعل تونس تتمتع بدخل مالي هام، ويحصر ليبيا في إطار اتفاق تجاري تقليدي ويبعدنا عن اي التزام سياسي. وللأسف، أمسكت عن الكلام لكي لا أجابه الوزير الأول ولا أحرج الرئيس الذي كان هذه المرة مندهشا. فلم يبت في الأمر نظرا لتصميم أعضائه.

وفي اليوم التالي توجهت الى ليبيا قصد الرجوع بمهني إلى تونس وتسوية مشكلة المعتقلين واستقصاء الليبيين عن آخر نواياهم حول الجرف القاري. وفي طرابلس، استقبلني صديقي الخويلدي الذي حرصت على أن أجري معه محادثة تمهيدية طويلة قبل أي مجازفة. ثم استطعنا بسرعة فائقة تسوية مشاكل عودة مهني، وكانت ليبيا تود تجنب

استغلال تلك الأحداث من قبل وسائل الإعلام. ومن ناحية أخرى، استعرضنا مشكل أسرى البلدين: نايل ورفاقه الليبيين مقابل الجنود التونسيين الثلاثة المختطفين. واتفقنا مبدئيا على فض هذه المسألة بسرعة، ووعدت بأن يتخذ الرئيس بورقيبة مبادرة أولى. وأما بالنسبة إلى الجرف القاري فقد لاحظ لي الخويلدي أننا سنندم بمرارة عن رفض الاستغلال المشترك.

وفي مساء نفس اليوم، استقبلني القذافي زهاء الساعة، وقد كان مفتونا بشعاراته أكثر من أي وقت مضى. وقال إنه يحبذ اتفاقي مع الخويلدي بعد تلك «الحوادث المؤسفة». واستعرضت بعجالة مسألة الجرف القاري، فأجابني براحة بال واعتزاز «بأنه يعتبر أن المشكل قد فُض بموجب قرارنا المشترك حول عرضه على محكمة لاهاي حيث سيقدم كل طرف حججه»، ولم ينبس ببنت شفة حول الاستغلال المشترك. وشعرت حينئذ بوثوق العقيد لنجاح ليبيا لدى المحكمة، وتشككت في التأكيدات المطمئنة التي قدمها زملائي إلى الرئيس بورقيبة. ثم قال لي القذافي عند الخروج إنه «يثق في الأجيال القادمة» مضيفا عبارات الثناء الخالص على بورقيبة «الوحيد والفذ في تونس».

وقررت أن أخص الرئيس بتقريري الأول حول محادثاتي، متخليا عن الاستخدام التقليدي للبرقيات المرموزة. وعدت مع رؤوف مهنى ومحمود شرشور إلى تونس حيث طغى علينا في المطار تأثر عائلة مهني وأسئلة الصحفيين المتلهفين على الأخبار المثيرة. وحرصا مني على تخفيف التوتر، اخترت أن أقلل من شأن القضية فقلت : «يجب علينا أن نعتبر مثل هذه المشاكل أحداثا عرضية». واستجابة إلى دعوتي للاتزان، اقتصر مهني على شكر جميع المسؤولين من رئيسنا إلى العقيد القذافي.

ثم استقبلني رئيس الدولة. فكان منشغلا أمام تطور قضية الجرف القاري، وقبل اقتراحي بالعفو كخطوة أولى عن الجنديين الليبيين. وفي

المساء، لم يثر تقريري مزيدا من النقاش في اجتماع الديوان السياسي الذي ترأسه الهادي نويرة، ولم نلمس للأسف مدى خطورة القضية، وبلغ الاختلاف أشده في الآراء.

وفي الأيام الأولى من شهر فيفري 1977, كانت المفاجأة مفزعة لما عمدت شركة سايبيم (المتفرعة عن المؤسسة الإيطالية إيني) إلى نصب قاعدة لعمليات التنقيب عن النفط في الجرف لحساب ليبيا. فوجهنا فرقاطة تابعة للبحرية الوطنية. فابتعد الإيطاليون، ووجه الليبيون فرقاطة أكبر إلى عين المكان، وظلت السفينتان الحربيتان وجها لوجه.

وأكد لنا الاتصال الذي أجريناه مع ليبيا أنها لا تريد انتظار قرار لاهاي لمواصلة بحوثها في قاع البحر، مضيفة «أنه لا وجود لأي مشكل حيث ليس هناك استغلال وإنما الأمر يتعلق بمجرد تنقيب». ولم يكن هذا رأينا. وفي الحين بدأنا الاستعداد للمعركة. وتتابعت بنسق حثيث اجتماعات الديوان السياسي والحكومة والمجالس الوزارية المضيقة بمشاركة الفنيين المدنيين والعسكريين. وما فتئ بعض المسؤولين يرددون : «ستدافع تونس عن نفسها».

ويوم 19 فيفري أعلن الخويلدي فجأة تلبية دعوة سابقة كنت وجهتها له قبل الأحداث. فاستقبلته في المطار بصحبة الحبيب الشطي، وأدلى بارتياح كامل بتصريح قال فيه بالخصوص: «إنني أتيت لأحيي الرئيس بورقيبة من قبل العقيد القذافي(...) وستسمح لي هذه الزيارة بدراسة بعض المسائل المتعلقة بالمشاكل العربية والبحث عن سبل توطيد العلاقات الثنائية بين بلدينا الشقيقَيْن».

وفي اليوم التالي، استقبله بورقيبة بحضورنا أنا والشطي. وأكد المبعوث الخاص الليبي موقف بلاده: «إن قرار لا هاي لن يصدر قبل عدة سنوات. ولذلك فإن طرابلس ترى من حقها القيام بمجرد عمليات استكشاف من شأنها أن تُكسب الوقت للطرفين، ولا تمس بطرق

الاستغلال في المستقبل». وأطنب في الحديث عن صدق العقيد وعن حظوظ البلدين في تطوير اقتصادهما المشترك. فلم يكن بورقيبة مرتاحا بالنسبة للتصميم الليبي، وأجاب أنه يضع ثقته في القذافي ليمسك عن تأجيج النزاع. ثم دعانا إلى تناول طعام الغداء وكان منشرحا وكأن شيئا لم يقع، وتبادلنا الذكريات حول تضامن الشعبين أثناء كفاح ليبيا ضد إيطاليا، وضراوة معركة تونس ضد الاستعمار الفرنسي.

ثم استقبله الوزير الأول بحضوري ولم تدم المقابلة أكثر من ربع ساعة. وقد كنا تجنبنا قبل اللقاء نشوب حادث دبلوماسي، حيث رفض نويرة استقبال الخويلدي مرتديا زيه العسكري وواضعا مسدسه في حزامه –والحال أننا كثيرا ما اسقبلنا ياسر عرفات بسلاحه الذي لا يفارقه– وخلافا للمقابلة مع بورقيبة، كانت المحادثة متوترة، وكان وجه نويرة مقطبا وابتسامة الزائر الليبي مصطنعة. وكان الخويلدي يعتبر المقابلة مع الوزير الأول ذات صبغة تشريفاتية منذ معارضته للاتحاد جربة. ودامت زيارته إلى تونس ثلاثة أيام تخللتها شتى المحادثات واللقاءات مع زملائي. وما فتىء الخويلدي يقارن بين بورقيبة ونويرة مما جعلني أرجوه الإمساك عن تعليقات يمكن أن يترتب عليها إيقاظ الروح الوطنية لدى التونسيين وتحريك العاطفة ورد الفعل.

وبعد عودة الزائر الليبي، نشرت الجريدة اليومية الإيطالية الميساجيرو تصريحا للوزير الأول قال فيه: «إن شركة سايبيم التي تعمل لحساب ليبيا قد جاءت لتنتصب في منطقة نعتبرها تابعة للسيادة التونسية. وإن الإجراء الذي تفرضه البديهة في مثل هذا الظرف هو أن نطلب إلى الدخيل الجلاء. (...) وهذا ما وقع بالفعل». وأضافت إدارة الحزب تعليقها في الصحف: «إن الشعب التونسي لا يسمح في هذا

الشأن بالمساومة ولا بالتخلي».

ولكبح جماح التصعيد، حاول الشطي وزير الخارجية تعديل الموقف في تصريح إلى مجلة جون أفريك أكد فيه: «لا أيأس من استئناف المفاوضات بين البلدَيْن، سواء لإيجاد حل مباشر بالاتفاق بيننا أو على إثر تحكيم، أو بواسطة لجنة من البلدان الشقيقة أو الصديقة، أو أخيرا بتعيين خبراء دوليين بالاتفاق بين الطرفين». وفي أواخر مارس كان الوزير أقل تفاؤلا بعد مهمة قام بها لدى العقيد القذافي وصرح: «صحيح أن محادثاتي لم تكن إيجابية، ولكني أؤمل في استئنافها». وأكدت من جانبي ضمن خطاب سعيت فيه لحل العقد: «ستتجنب تونس إلى آخر حد المضاعفات الخطرة».

في يوم 3 أفريل، خالفنا عبد الله فرحات وزير الدفاع وصرح في اجتماع شعبة دستورية: «سترفع السلطات التونسية دعوى إلى محاكم البلاد ضد الشركة الإيطالية التي كلفتها ليبيا بالقيام بأشغال تنقيب في المياه الاقليمية التونسية».

وكنت مع الشطي نسعى إلى تهدئة بعض الزملاء المتطرفين. وكنا منقسمين بين متساهلين ومتصلبين، في وضع داخلي متأزم يشبه ما سنشهده فيما بعد في النزاع بين الحزب واتحاد الشغل. وكنا في القسم الأول متفائلين على نفس الوتيرة مع رئيس الدولة الذي كان يرفض الإنسياق إلى أية مغامرة، حرصا على انفراج الوضع وتحرجا من السلوك السلبي لكبار مساعديه.

وفي يوم 6 ماي 1977 قرر بورقيبة من تلقاء نفسه اتخاذ المبادرة لتنقية الجو واستدعاني لتبادل وجهات النظر وتقييم سريع للوضع الراهن. ثم جاءت تعليماته للاتصال بليبيا قصد تسوية مشكل المساجين. وتولت المصالح المعنية بالأمر في البلدين تبادل المساجين برأس جدير على الحدود: نايل المحكوم عليه بالاعدام يوم 23 أفريل 1976

مقابل جنودنا الذين اختُطفوا في نفس ذلك اليوم على حدودنا.

ويوم 15 ماي وبالاتفاق مع الهادي نويرة، تحول الحبيب عاشور إلى طرابلس رسميا لتسوية المشاكل النقابية المتعلقة بالعمال التونسيين بليبيا البالغ عددهم 30.000. وهنالك، أعرب له العقيد عن حسن استعداداته رغم ردود الفعل التونسية العنيفة وأعلمه: «إن ليبيا اقتصرت على إجراء تنقيبات لكسب الوقت بالنسبة إلى الطرفين ولم تشرع في أي استغلال (...)». وقد غادرت القاعدة الإيطالية موقع النزاع يوم 14 مايو ليلة وصول عاشور إلى طرابلس.

ثم أخبرنا السفير الليبي يوم 16 أن قاعدة أمريكية تابعة لشركة ريدنيك باتس ستحل قريبا محل الإيطالية لمجرد القيام بأعمال تنقيب ودراسة. فاستدعينا سفير الولايات المتحدة الذي تأسف لتدخل هذه الشركة مضيفا أنه ليست لديه الوسائل القانونية لمنعها. ولاحظت وكالة الأنباء الأمريكية يونيتد براس أن تونس كانت طلبت سنة 1976 من شركة أمريكية أخرى أن تجري تنقيبات في نفس تلك المنطقة، وأن الحكومة الأمريكية نصحت الشركة بالرفض لتجنب إثارة أي نزاع.

وشرعت فعلا الشركة الأمريكية باتس في أشغالها يوم 28 ماي في الساعة الحادية عشرة مساء تحت حراسة ليبية تشمل غواصة وغُرابَيْن. فتدخل عاشور مغتاظا لدى السفير الليبي، فأجابه: «إن أي بترول يُكتشف في منطقة خاضعة للسيادة التونسية سيُعود إلى تونس».

ويبلغ الغموض ذروته، وكل طرف يعمل منذ نشوب الخلاف على تغذيته . وأكدت الحكومة أن تونس «مقررة العزم على استعمال كل حقوقها لفرض احترام سيادتها». وعقد مجلس الأمة اجتماعا مغلقا أدلى أثناءه الوزير الأول بالخصوص: «لا بد أن يتمسك الشعب التونسي أكثر من أي وقت مضى بالوحدة الوطنية لرفع جميع التحديات...».

وأحاطت تونس منظمة الأمم المتحدة علما بالأمر، والتمست من

الجامعة العربية أن تتدخل وأعدت مذكرة في هذا الشأن تنص على ان: «تونس تعطي الأولوية للعمل الدبلوماسي مع الاستعداد لمواجهة أى اعتداء مهما كان مصدره ومهما كانت التضحيات الواجب تقديمها». واستدعينا السفراء العرب والغربيين من جديد. وسجلنا تأييد الولايات المتحدة. وأدلى الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض بتصريح اطمئنان: «إن تونس وليبيا مستعدتان للتفاوض والتحكيم».

وفي الديوان السياسي، اقترح وزير الدفاع عبد الله فرحات سحب الباخرة البحرية من منطقة الجرف القاري، وتعويضها بسفينة مدنية تابعة لديوان الصيد البحري «قصد توريط ليبيا إنسانيا». فأثار الاقتراح نقاشا صاخبا بيننا خاصة وأنه يأتي في فترة حاسمة لا تقبل المراوغة.

وفي 2 جوان 1977, تدخل القذافي وقال: «يتمثل الحل التاريخي العادل في الوحدة. لكننا لن نفكر أبدا في اللجوء إلى القوة (...) ومن الحلول الممكنة لهذه القضية ما قاله لي بورقيبة وهو حول التحكيم. فلا نخسر شيئا إذا قمنا بأشغال تنقيب، بما أننا مستعدون من الجانبين للالتجاء إلى التحكيم والخضوع لقراره (...) على أن أحسن الحلول يكمن في اندماج البلدين حتى يتمكن الليبيون والتونسيون من تقاسم البترول، لا بالنسبة للجرف القاري فقط، بل في الصحراء بأسرها».

وجوابا على ذلك تأسفت الصحافة التونسية لموقف القذافي الذي «يساند في آن واحد التحكيم والأمر المقضي». واستقبل بورقيبة أحمد المستيري رئيس مجموعة الليبراليين الذي اقترح عليه «الامساك عن كل إجراء يتخذ من جانب واحد لكي لا نخاطربالمستقبل، وحتى نوفر حظوظ نجاح للوحدة المنشودة».

وظل الوضع ينذر بالخطر: ذلك أن تصعيد الإجراءات العسكرية بين بلدينا يعرضنا في أي لحظة إلى الاصطدام ويدفعنا إلى اجتياز خط

اللارجعة. وكان المتشنجون يطالبون بالمواجهة. وأصبح كل شيء متوقفا على بورقيبة، وكانت كل الآذان صاغية لما سيقرر.

وفي 4 جوان، وكنتُ قد رجعت قبل ذلك بيوم من زيارة رسمية لألمانيا الفيدرالية، استدعاني الرئيس إلى مكتبه حيث وجدت الوزير الأول. فأعلمنا بورقيبة دون أخذ رأي أحد ودون أي نقاش مسبق بأنه اهتم بالخطاب الذي ألقاه القذافي يوم 2 جوان، وأنه استدعى توا المندوب الليبي لإعلامه بأنه راضٍ عن تأكيد القذافي لعزمه على التفاوض. ثم استقبل بورقيبة عبد الحميد الزناتي المندوب الليبي وكنت مع الشاذلي القليبي مدير الديوان. فكرر رئيس الدولة ما قاله من قبل للوزير الأول، وأذن بنشر بلاغ رسمي من الرئاسة أكد: «أن المحادثة بين رئيس الدولة والسفير الليبي كانت بناءة ترمي إلى تجسيم مطامح الشعبَيْن وتوطيد علاقاتهما الأخوية».

وهكذا أنقذ بورقيبة الوضع مرة أخرى، مثلما فعله بعد مواجهة بنزرت، حين تعلق بالجملة التي أوردها الجنرال ديغول في ندوته الصحفية في سبتمبر 1961، ومفادها «أن فرنسا لن تبقى في بنزرت إلى ما لا نهاية له»، متجاهلا عمدا جميع الفقرات الأخرى التي برر فيها الجنرال تدخل فرنسا العسكري. وكذلك قرر هذه المرة أن لا يحتفظ من خطاب العقيد الليبي إلا بموافقته على التحكيم، قابلا البرنامج الليبي المتعلق بمجرد التنقيب، وغاضا الطرف عن إلحاح القذافي على ضرورة الوحدة.

ومنذ ذلك الحين سار كل شيء بسرعة فائقة. ففي 5 جوان، جمع بورقيبة الديوان السياسي وكان قليلا ما يرأسه. فلاحظ أن ليبيا قد قبلت التحكيم، وأضاف –ملغيا النظريات المعاكسة– أن أشغال التنقيب لا تقتضي مسبقا أن تلك المنطقة خاضعة للبلد الذي يقوم بتلك العمليات. وختم قائلا : «ينبغي اجتناب كل ما من شأنه أن يفضي بنا

إلى المواجهة ويجب السعي إلى خلق جو ملائم للحوار».

واجتمع الأمين العام للجامعة العربية بوزيري الشؤون الخارجية التونسي والليبي : الحبيب الشطي وعلي عبد السلام التريكي. فأكدوا يوم 10 جوان اللجوء إلى محكمة لاهاي. وهكذا تخلينا عن الاستغلال المشترك للجرف القاري، وخسرنا ما كنا كسبناه بمقتضى الاتفاق الذي كنت وقعته شخصيا مع الطاهر الشريف قبل ذلك بسنة.

وبلغنا إلى المحكمة الدولية يوم 25 نوفمبر 1978 طلبا مشتركا، نص على تقرير «مبادئ وقواعد القانون الدولي التي يمكن تطبيقها لتحديد الجرف القاري التابع لتونس، والجرف القاري التابع لليبيا».

وأشارت عريضتنا التي صاغها فريق من الفنيين برئاسة السفير نجيب البوزيري إلى حقوقنا وتقاليدنا التاريخية المعترف بها في مجال الصيد البحري، والتي تؤكدها الهيئة الجغرافية «ومقياس الضغط وتضاريس الأرض والشواطىء». وما فتئ البوزيري يؤكد لنا حقنا الثابت بصورة قطعية ويتوقع لنا نجاحا تاما أمام محكمة لاهاي. فحسب رأي الطرف الليبي تُظهر بنية الصفائح أن القارة الإفريقية قد تعرَضت لدفعة جيولوجية في اتجاه الشمال. وبالعكس من ذلك تؤكد تونس أن الصفيحة تنزلق في اتجاه الشرق. لكن تعذر على الطرفين أن يذكرا أين توقفت تلك الدفعات بالضبط.

وقد حددت المحكمة سنة 1969 مفهوم الجرف القاري وقضت بانها: «منطقة تشكل امتدادا ماديا لتراب معظم الدول البحرية بواسطة شبه قاعدة طبيعية للتراب الوطني».

وأقرّ الحكم بان تصرفات الطرفين منذ سنة 1955 رسمت حداً يفصل في الواقع بين مناطق الامتياز. واستندت المحكمة على الرخصة الاضافية التي منحتها تونس يوم 21 أوت 1966 للتنقيب عن النفط في عرض خليج قابس والتي تحترم حدودها الجنوبية الشرقية خط الزاوية.

ورفضت المحكمة النظرية التونسية حول حقوقنا التاريخية، وأقرت النظرية الليبية التي تستند الى تحديد ضبطته الحكومة الايطالية قُبيل الحرب العالمية الأولى لمراقبة الصيد البحري في مياه طرابلس وبرقة. وقد أصبح في نظر المحكمة هذا الخط الذي لم تنازع فيه الحماية الفرنسية، الحد البحري الحقيقي بين الدولتين. وصدر حكم المحكمة الذي يحتوي على 94 صفحة يوم 24 فيفري 1982 لفائدة النظرية الليبية، وقد تمت المصادقة عليه بعشرة أصوات ضد أربعة. وحسب ذلك الحكم، فان خط الفصل ينطلق من رأس جدير في زاوية مع خط الطول تساوي 26 درجة. وهكذا تحولت جميع حقول النفط الموجودة في المنطقة المتنازع عليها الى السيادة الليبية.

وعلقت جريدة لوموند (25 فيفري 1982) بما يلي: «لا ينازع أحد في كون النفط الليبي قد كان وزنه أثقل من الاسفنجات التونسية».

واستجابة لطلب بورقيبة الملح أرجع إلينا العقيد القذافي يوم 2 فيفري 1982 في صفاقس النسخة الأصلية من إعلان الوحدة المُوقّع عليه في جربة سنة 1973 . وقد اعتبر بورقيبة أنه استرجع توقيعه وألغى التزامه تاركا الأمر لحكم التاريخ. وهكذا كانت واقعة جربة وما تبعها من سراب وحدوي عربي ...

اعلان جربة

بسم الله الرحمان الرحيم

في ساعة حاسمة وفي فترة مليئة بالتحديات وفي يوم خالد وتحت شعور مثقل بالمسؤولية التاريخية، استجاب المجاهد الأكبر لنداء الوحدة العربية وقد أحس نفس النداء لتحرير الأرض العربية الاسلامية. ووقع الزعيم الحبيب بورقيبة مع العقيد معمر القذافي إعلان الوحدة بين القطرَين العربيين التونسي والليبي، على أساس المبادئ الدستورية المعمول بها في البلدين. وعلى أن يكون البلدان جمهورية واحدة تسمى الجمهورية العربية الاسلامية ذات دستور واحد وعلم واحد ورئيس واحد وجيش واحد وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة. ضويكون يوم الاستفتاء لقيام الوحدة إن شاء الله في يوم 25 من ذي الحجة 1393 الموافق لـ 18 يناير 1974.

هيئات الإتحادت

- مجلس الشعب : تمثل فيه الولايات والمحافظات بعدد مساو من الأعضاء.
- العلم : النجمة والهلال التونسيان وسط الأبيض ثم الأحمر ثم الأسود.
- العاصمة الشتائية: طرابلس، والعاصمة الصيفية : قرطاج
- العاصمة الشرفية : القيروان.
- ولاية غدامس : ستضم ولاية مدنين.
- ولاية بنغردان : ستضم غرب محافظة زوارة.

حكومة الإتحاد

- الحبيب بورقيبة : رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة
- العقيد معمر القذافي : نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة
- الهادي نويرة : نائب رئيس الجمهورية
- المقدم عبد السلام جلود : الوزير الأول
- محمد المصمودي : نائب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية
- المقدم خويلدي الحميدي : وزير الداخلية
- الطاهر بلخوجة : وزير الدفاع
- محمد بللونة : وزير العدل
- عز الدين مبروك : وزير البترول
- الضاوي حنابلية : وزير الإصلاح الزراعي
- محمد علي طبو : وزير الزراعة
- الشاذلي العياري : وزير الاقتصاد الوطني
- محمد زروق رجب : وزير الخزينة
- محمد مزالي : وزير الصحة
- عزور طلحي : وزير الصناعة
- إدريس قيقة : وزير التجهيز
- عبد الكريم فتح الله بلو : وزير التخطيط
- الأسعد بن عصمان : وزير النقل
- الطاهر بن عامر : وزير البريد والبرق والهاتف
- محمود المسعدي : وزير الشوون الثقافية
- آبو زيد دوردة : وزير الإعلام

- فؤاد المبزع : وزير الشباب والرياضة
- محمد الشريف : وزير التربية والتعليم
- فرحات الدشراوي : وزير الشؤون الاجتماعية
- عبد المجيد قعود : وزير التنمية الزراعية
- منصور معلى : وزير التعاون
- عبد العاطي العبيدي : وزير الشغل
- محمد منقوش : وزير الإسكان
- صلاح الدين بالي : وزير الأوقاف
- أبوبكر الشريف : وزير التجارة
- محمد الفيتوري : وزير الدولة
- الصادق أبو عرقوب : وزير الخدمة المدنية
- محمد الغول : وزير الصيد البحري



رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة

هل توافق على قيام

الجمهورية العربية الإسلامية

بدستور واحد وعلم واحد وجيش واحد ورئيس واحد وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة ـ ومجلس شعب تمثل فيه الولايات والمحافظات بعدد متساو من الأعضاء ـ

هل توافق على انتخاب

الرئيس الحبيب بورقيبة رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة والعقيد معمر القذافي نائباً لرئيس الجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

إذا كنت موافقاً ضع البطاقة في الصندوق الأبيض

وإذا كنت غير موافق ضع البطاقة في الصندوق الأسود

الفصل السابع

الربيع الديمقراطي

أسفرت الاحداث الداخلية في أواخر السبعينات على مأساة الخميس الأسود. فوجب الإسراع في حصر الانفجار وطغت التدابير الأمنية، وتقرر حظر التجول ليلا في العاصمة واستمر ثلاثة أشهر حتى مارس 1978، وامتدت حملات الاعتقال خاصة في صفوف النقابيين. وقد امتلك الخوف والرعب المواطنين

وكان من حسن حظي ان غادرت المسؤوليات الحكومية في 23 ديسمبر 1978 قبل شهر واحد من الخميس الأسود، مما جنبني التورط في المأساة وعواقبها. وتحسبا للمضاعفات الزاحفة، قررت مع زملائي المستقيلين من الحكومة الانزواء مؤقتا كل في مسقط رأسه. فانعزلت بالحمامات. وفي مساء يوم 25 فيفري، زارني أحد أقارب زوجة الرئيس، وألح علي تجنبا للأسى بأن أغادر بسرعة الحمامات وحتى البلاد التونسية. فذهبت توا مع صهري الى العاصمة حيث قضيت الليلة خفية في بيت المناضل البشير زرق العيون. وبفضل بعض المتواطئين في المطار، تمكنت في الصباح الباكر من ركوب أول طائرة في اتجاه فرنسا. وعلمت فيما بعد أن الوزير الأول الهادي نويرة رفض نداءات الغلاة الذين كانوا يريدون ارجاع الطائرة الى تونس، وقد تحلى كعادته

بخصال رجل دولة لا ينحني أمام الضغوط ولا يستكين للضغينة.

ومن مرسيليا، تحولت الى نيس في فرنسا حيث استطعت طوال ستة أشهر تقدير كرم الضيافة الفرنسية ودعم عدد كبير من الأصدقاء التونسيين والأشقاء العرب. وامتنعت من أي انتقاد خارج بلادي، وكنت أعتقد أن البلاد في حاجة الى الصحوة وان الأزمات لا تدوم.

وتعللت وسيلة بورقيبة من جانبها بإجراء بعض الفحوص الطبية لتتحول بعد ذلك ببضعة ايام الى باريس، ومكثت هنالك حوالي ثلاثة أشهر حتى قدم بورقيبة خصيصا في جويلية 1978 ليقنعها بالعودة. وعلمت من سفيرنا الهادي المبروك بأن مشادة كلامية جرت بين الزوجين حول المسؤوليات في مأساة الخميس الأسود. فأثرت المحادثة في تفكير بورقيبة بالنسبة لأصل الأحداث واسبابها ومسبباتها. وفي شهر أكتوبر عدت الى البلاد وخاصة الى المهدية التي كنت رئيس بلديتها.

المؤتمر العاشر للحزب

وانقضى حوالي عشرين شهرا بعد أحداث 26 جانفي 1978 قبل ان ينعقد بالعاصمة يوم 5 سبتمبر 1979 مؤتمر الحزب الذي نظمه وأعد أعماله الهادي البكوش، وقد عُين غداة الخميس الأسود في إدارة الشؤون السياسية لدى الوزير الأول.

وحضرت المؤتمر كعضو في اللجنة المركزية. فكانت تحية الحاضرين إلي خلسة بإشارة بسيطة تجلى من خلالها ضغط النظام وتقيّد ضمير المسؤولين. فلم يثبط ذلك عزيمتي وتابعت الجلسات.

وكان بورقيبة أوصى قبل المؤتمرعضده الأيمن الوزير الأول والأمين العام للحزب بطي الصفحة، ساعيا كعادته الى تضميد الجروح

وتهدئة الأجواء. وقد أشار في خطاب الافتتاح الى المصلحة الوطنية داعيا كافة التونسيين، مهما كانت اختلافاتهم في الرأي والاتجاه، الى دعم صرح الدولة الذي يمثل أداة النهضة القومية والأمن والاستقرار. ثم جاء خطاب الوزير الأول الذي كان في وادٍ آخر حيث صرح : «يجب ان تعود المنابع المتعددة الى نفس النهر، أي حزبنا، كما كان الشأن في عهد بناء الدولة (...) وإن القادة السابقين للاتحاد العام التونسي للشغل وأعضاء حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية هم إما متكالبون على الحكم أو غير مسؤولين».

وفي مثل هذا الجو الكئيب تحت راية وحدة وطنية ظاهرية وتمزق عميق في العقول والنفوس، لم نشرع في أي نقاش جاد حول أسباب الخميس الأسود وعواقبه. ودارت أشغال المؤتمر – وقد أُطلق عليه اسم مؤتمر التقدم والوفاء – في جو من الغموض، وظل المؤتمرون في حالة حيرة وارتباك. وقد تعمقت الهوة بين الرئيس الذي استعاد نشاطه وبين المتطرفين في الحكومة والحزب الذين تمكنوا في فترة ما من قلب موازين الحكم ومن رفض أي مسار ديمقراطي باسم الوحدة الوطنية. وقد طالبوا بموقف صارم تجاه المنحرفين أي قادة اتحاد الشغل السابقين والوزراءالمستقيلين، وتجرأ أحد كبار المسؤولين الى حد الهمس قائلا الى أعضاده عن بورقيبة : «لم نعد نرضى بفرانكو ثان في تونس».

وصادق المؤتمر بسرعة وبصورة تكاد تكون خفية على لائحة حرّرها محمّد مزالي وأقرّها الديوان السياسي وقرأها قصدا ممثل الحزب في مسقط رأسي تقضي بفصل الحبيب عاشور والوزراء المستقيلين من الحزب (أنا والشطي والكعلي وبالحاج عمر ومحمد الناصر وبنور). ووقف المؤتمرون بصورة آلية ليصفقوا وينشدوا نشيد الثورة (حماة

الحمى)، بينما لازمنا نحن الوزراء المتهمين مقاعدنا.

ثم كان التدبير لفرض الهادي نويرة في الحكم بالهتاف وبانتخابه علنا أمينا عاما من طرف المؤتمر دون تدخل بورقيبة. وهكذا ينتخب نويرة ولا يمكن عزله إلا من طرف مؤتمر ثان. فكانت الهفوة الثانية التي أسرع المجاهد الأكبر بإلغائها، ولم ينشر القراران ولم يعلن عنهما في الإذاعة الا مرة واحدة. وعند إنتهاء أشغال المؤتمر عاتب بورقيبة الهادي نويرة على «الطريقة الغريبة» التي تم بها تنظيم المؤتمر. وأعفى عبدالله فرحات من مهامه كوزير للدفاع ورفته من الديوان السياسي. وأمر بإقالة الهادي البكوش من إدارة الشؤون السياسية بالوزارة الأولى. وأبقى محمد الصياح مديرا للحزب، وعين حسان بالخوجة عضوا في الديوان السياسي رغم انتخابه في قائمة الاحتياطيين.

وتُذكرنا هاته المخاطرة تلك المحاولة للاستحواذ على الحزب من طرف المنظمة الشغيلة لما طالب أحمد بن صالح سنة 1956 بالوحدة العضوية بين اتحاد الشغل والحزب. كما تُذكرنا بمؤتمر المنستير الأول في سنة 1971 حين حاول الليبراليون انتخاب الديوان السياسي مباشرة من قِبل المؤتمر بغياب بورقيبة.

وفي الحالات الثلاث : 1956، 1971 و 1979، كان الأمر يقتضي فقط تحويل السلطة وإضعاف حكم بورقيبة. فأضيعت الفرص الثلاث لإضفاء شيء من الديمقراطية على مختلف مؤسسات الجمهورية والحزب والهيئات الاجتماعية، واجتنبنا مصارحة رئيس الدولة الذي لم يكن ليرفض تطلعات تخدم مصلحة البلاد.

أحداث قفصة

ولم تمض أربعة أشهر عن مؤتمر الحزب، وفي يوم 26 جانفي 1980: ذكرى الخميس الأسود، حاصرت مجموعة من التونسيين المسلحين مدينة قفصة المنجميّة التي استيقظت هكذا تحت وابل من الطلقات النارية. وأعلن المعتدون ببلاغ لوكالة الأنباء الفرنسية جاء فيه : «تدخل جيش التحرير التونسي في هذه الذكرى الثانية لمجزرة 26 جانفي 1978، وهي نقطة الإنطلاق لحركة ستؤول الى تحرير البلاد من دكتاتورية الحزب ومن هيمنة الاستعمار الجديد».

وأعلنت الوكالة التونسية للأنباء يوم 6 فيفري أن «العربي العكرمي وعز الدين الشريف رافقا الاسلحة الى قفصة انطلاقا من ليبيا»، وكان الاثنان قد حُكم عليهما سنة 1962 لمشاركتهما في المعركة اليوسفية. وكانا يعملان في ليبيا ضمن مجموعة تحمل الأسلحة عبر الحدود لفائدة البليزارو تلك الحركة الصحراوية.

واثبت التحقيق ان إعداد العملية ابتدأ منذ 1978, وأثبت أن ما يقرب خمسين مهاجما وقع إقحام عدد منهم في بيروت، وكانوا يناضلون ضمن الحركات الفلسطينية المتطرفة. وكانت المجموعة الثانية تتكون من الشباب التونسي الذي كان يدرب من طرف اللجان الثورية في معسكرات خاصة بليبيا. وقدم البعض منهم مباشرة من طرابلس ووصل البعض الآخر من عاصمة الجزائر عبر بيروت وروما ليجتاز الحدود التونسية قرب تبسة الجزائرية. وقدم القسط الأخير عبر مرسيليا.وقد وصل إلى علم سفارتنا ببيروت عن تحرك عدائي ضد تونس.

وأقام المرتزقة خلسة وسط مدينة قفصة قرابة الشهر. وكان من المقرر أن يعلنوا يوم 26 جانفي 1980 عن حكومة ثورية. وكانوا ينتظرون الامدادات الخارجية وانضمام بقية الشعب التونسي. وقد أسفرت

الأحداث عن 44 من القتلى وعد من المجاريح. وعاشت قفصة في حالة حصار عدة أيام الي موفي يوم 3 فيفري.

وبطلب من الحكومة، وجهت فرنسا يوم 28 جانفي طائرات نقل وأخرى عمودية ومجموعة من المستشارين العسكريين، كما وجهت سفنا حربية عرض السواحل التونسية الليبية. وتمثلت المساعدة الامريكية في توجيه سفن حربية الى قرب السواحل التونسية، واسراعها بتسليمنا عددا من الطائرات العمودية وعربات النقل قصد «تعزيز القدرة الدفاعية للبلاد». كما وجهت المملكة المغربية طائرتي نقل وأخرى عمودية.

وكان الرئيس يقضي أياما لاستجمام بنفطة على بعد حوالي مائة كيلومتر من قفصة عندما جد الاعتداء –والغريب ان لم يقترف المعتادون المسافة ليصلوا الى مقر رئيس الدولة–. فلم يغيّر بورقيبة برنامج إقامته، ورفض العودة الى تونس متحديا جميع النصائح ليه لتوخي الحذر. ثم حل بقفصة بعد اندلاع الحوادث بثمان وأربعين ساعة. فاستقبله أهلها بالهتافات، وكان واقفا في سيارته المكشوفة الى جانب زوجته.

قطعت تونس علاقاتها الدبلوماسية يوم 30 جانفي مع ليبيا، واستدعت كل اطاراتها العاملين في ليبيا وبلغ عددهم الاربعمائة شخص. وأشعل المتظاهرون الليبيون النار في السفارة الفرنسية بطرابلس يوم 4 ، وهجموا على المركز الثقافي الفرنسي ببنغازي المدينة الليبية الثانية. فاستدعت فرنسا سفيرها يوم 5. واتهمت طرابلس تونس يوم 7 بأنها أصبحت «تمثل جسرا إمبرياليا جديدا لفرنسا في افريقيا». وصرح الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من جانبه أن «الحكومة الجزائرية تتابع بقلق حضور القوات الاجنبية على حدودها».

وفي أفريل، أصدرت محكمة أمن الدولة أحكامها على الاربعين متهما. فحكمت على 15 منهم بالاعدام وعلى 25 بالأشغال الشاقة مدى

الحَياة.وكان من المقرر أن يعفو رئيس الدولة على عشرة منهم، ولكن غضب ورفض أي عفو بعد تدخل ياسر عرفات عند عودته من مؤتمر جبهة الرفض المنعقد بطرابلس.

ويقيت تونس عرضة للضغوط والمساومات وبعد قليل فوجئنا بارساء باخرة - مجهولة الهوية رسميا - في عرض البحر الابيض المتوسط بين ليبيا ومالطة حاملة جهازا إذاعيا يبث تحت اسم إذاعة قفصة»، حشدت بمذيعات وبمذيعين تونسيين مرتزقة كانوا يقرأون سيولا من الاخبار والافتراءات والاشاعات والتهم ضد النظام التونسي، وبالخصوص ضد الهادي نويرة شخصيا الذي لم يُغفَر له فشل مشروع الوحدة بين تونس وليبيا. فأمر بورقيبة وفاء لاخلاقياته بعدم الاجابة عن تلك الترهات تجنبا لأي معركة كلامية في ذلك المستوى المنحط.

وشكلت قضية قفصة محنة جديدة للنظام التونسي سنة 1980 بعد أن برزت هشاشته داخليا بحوادث قصر هلال في اكتوبر 1977، وبمواجهة الخميس الأسود في 26 جانفي 1978. واكتمل تدهور نظامنا مع انحراف مؤتمر تونس في سبتمبر 1979.

فتزعزع بورقيبة مرة اخري واقتنع بضرورة اتخاذ القرارات اللازمة وحده وبسرعة. ففكر أولا في تحوير في أهم الحقائب الوزارية. وفي يوم 15 فيفري 1980, أي بعد أقل من شهر من الهجوم على قفصة، اتصل بي مدير المراسم هاتفيا بالمهدية - وكنت مازلت من المغضوب عليهم - ليطلب مني أن أرافق الى نفطة وفد مدينة مازرة الصقلية التي جاءت تحتفل بتوأمتها مع المهدية . وفي نفطة لمست عزم بورقيبة على تحدي الأزمات وأخطائها، وقد استنبط القرارات اللازمة حتى يتمكن من جديد من التحكم في الوضع دون مس هرم النظام ومقدساته التي رسخها طوال كفاحه وحكمه. واستقبلني قائلا : «لقد أصبحت في البلاد ثغرات يعبث فيها من يشاء» . وكان يكرر أنه يتحدى أولئك الذين ظنوا

إصابته قرب مقر إقامته.

وفي نهاية العشاء ودون أية اشارة الى الماضي، أعلمني بأني سأعود الى تحمل المسؤوليات السياسية : «ستذهب اولا الى ألمانيا، وسأعين إدريس قيقة وزيرا للداخلية». وبسرعة انتشر الخبر في تونس. فاغتاظ أقطاب المسؤوليات وخاصة أبطال الخميس الأسود الذين أذهلتهم نوايا بورقيبة السياسية، وهم يعرفون أنه يعيد دائما الكرة، وإن بدا مستسلما إلى حين. فاتفقوا على أن يركب الوزير الأول صباح اليوم التالي طائرة خاصة في اتجاه نفطة مصحوبا بابن الرئيس لحمل بورقيبة على التراجع.

وشاءت الاقدار ان يصاب نويرة ليلتها بجلطة دماغية، وذلك يوم 25 فيفري في ساعة متأخرة. فقرر الاطباء نقله الى مستشفى بالعاصمة الفرنسية. وفي منتصف النهار وصلت تونس طائرة الاسعاف الأوروبية فقرر بورقيبة تأجيل إقلاعها الى أن يعود من نفطة حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر، إذ كان يريد أن يشاهد بعينيه حالة الوزير الأول، ويتيقن هل سيواصل الاعتماد عليه. فاطلع على رأي الاطباء ثم صرح واثقا: «سيُشفى عن قريب». وتم تعيين إدريس قيقة وزيرا للداخلية، وعوضتُه كسفير في بون في مارس 1980.

التعددية الحزبية

أخذ رئيس الدولة على عاتقه مسؤولية تسيير الحكومة بعد سفر الوزير الأول للمعالجة. فأنهكه العمل بعد بضعة أيام، فقرر تعيين «منسق» في انتظار عودة الهادي نويرة واختار في أول الامر محمد الصياح واستدعاه يوم أول مارس صباحا في ساعة مبكرة دون علم أحد ما عدا طبعا زوجته وسيلة – وهي دائما المطلعة الاولى حيث كانت

مرتبطة باستمرار بالجهاز الأصلي للهاتف -. وأثناء تناول الفطور تمكنت من حمل الرئيس على تغيير رأيه، اذ لم تكن راضية عن الصياح الذي «حشر نفسه مع غلاة الخميس الأسود». وقالت للرئيس «إنه صغير السن ومازال يعاني عواقب الأحداث الأخيرة وان محمد مزالي أصيل المنستير، وستكون فترة التنسيق قصيرة وسيعود نويرة قريبا». وعندئذ استدعى بورقيبة مزالي، واستقبل المترشحين الاثنين في آن واحد وأعلمهما بصراحة بعزمه الأول على تعيين الصياح وبقراره الأخير القاضي باختيار مزالي، موضحا لهما ان الأمر لا يتعلق الا بتنسيق وقتي حتى يعود نويرة لرئاسة الحكومة.

ثم عين رئيس الدولة يوم 24 أفريل 1980 محمد مزالي وزيرا أول بعدما اقتنع بعجز نويره صحيا، وكان ذلك دون تحمس كبير اذ لم يتقلد مزالي من قبل أي وزارة سيادة أو مسؤولية سياسية أو اقتصادية هامة. وفكر بورقيبة في دعمه ببعض السياسيين «المحنكين». فاغتُنمت الفرصة في القصر عند الاقرباء للعمل على الوفاء بوعد سابق يقضي بتكريم بعض قدماء الوزراء الذين توصلوا سنة 1979 باستقالاتهم إلى انقسام حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي كان يترأسها إذ ذاك أحمد المستيري. وكانت فكرة الرئيس لعودتي الى الحكومة تمثل أفضل تغطية للوفاء بوعد الاقرباء. وفعلاً تم في ديسمبر 1980 تعيين الباجي قائد السبسي وزيرا معتمدا لدى الوزير الأول وأصبحت وزيرا للإعلام. وكان سبق هذا التعديل الوزاري كثير من الأخذ والرد. وعلمت أن بورقيبة عند إستقباله المدير العام للأمن الوطني أحمد بنور باح له بأنه كان يفضل تعييني وزيرا للدفاع، وأنه سيفعل ذلك في جوان القادم. وكتبت مجلة جون أفريك (10 ديسمبر 1980) أنه «تقرر انشاء لجنة خاصة لإعداد مؤتمر الحزب، ربما سيعهد برئاستها الى الطاهر بالخوجة».

وقد قرر بورقيبة منذ شهر أفريل إرجاع غالب زملائي المستقيلين

الى الحزب والحكومة. وقد عاد محمد الناصر الى الشؤون الاجتماعية منذ عام 1979 وعين الأصرم من جديد وزيرا للاقتصاد، وأحمد بنور كاتب الدولة في الداخلية سنة 1980، وعين بالحاج عمر وزيرا للإسكان، والكعلي مديرا للحزب. وفي نفس الوقت قرر بورقيبة إلحاقي الى جانب منصور معلى ومحمد الناصر باللجنة المركزية للحزب.

وعدنا هكذا الى تحمل المسؤوليات السامية في جو من الانفراج والحماسة، تحدونا رغبة صادقة في طي صفحة الخميس الأسود، وعزيمة قوية على تجديد هياكل النظام وتحديث أسلوب الحكم. وقد تعددت اللقاءات حسب تطابق الاتجاهات، واتضحت ضرورة الخروج من المأزق وتصوّر سبل التطوير. فكنت مع منصور معلى وحامد القروي نتشاور طويلا حول مستقبل البلاد والتغيير الضروري لمؤسسات البلاد. وبناء على اقتراحنا على الوزير الأول، عقدت بالتوازي اجتماعات مضيقة للديوان السياسي، ثم اتسع نطاقها وأصبحت تضم في آخر الأمر الوزير الأول مزالي، والمنجي الكعلي والبشير زرق العيون بالإضافة الى منصور معلى وحامد القروي والصادق بن جمعة وعزوز الأصرم وإدريس قيقة وقائد السبسي وشقير. وكنا نلتقي مرة في الاسبوع لتناول العشاء في بيت واحد منا بالتناوب لمناقشة الوسائل الكفيلة بتطوير النظام. واتفقنا أخيرا على عقد مؤتمر استثنائي للحزب يعلن أثناءه بورقيبة رسميا عن إقرار التعددية. وحررنا النص المزمع إدراجه في خطاب رئيس الدولة ، كان يعده مدير ديوانه السابق الشاذلي القليبي. فأكد مزالي تخوفه من المزاحمة السياسية، ورجع إلينا يعلمنا أنه لايمكن إكراه المجاهد الأكبر، وأن القليبي يقترح أن نخاطب الرئيس مسبقا. فلم نستسلم واقترحنا تكوين وفد يصارح رئيس الدولة. فاضطر مزالي الى عرض النص على بورقيبة، فتبناه

فورا دون تردد، مدركا كالعادة أهمية الأمر خاصة بالنسبة إلى ثبات هياكل البلاد وتماسك رجالاتها .

وانعقد المؤتمر الحادي عشر للحزب يوم 10 أفريل 1981، وكان أهم ما جد فيه إعلان بورقيبة التاريخي عن التعددية حيث صرح:

«إن درجة النضج التي بلغها الشعب التونسي وما يعيشه اليوم الشبان من مطامح، وما نتصوره من فائدة في تشريك جميع التونسيين في اتخاذ القرارات مهما اختلفت آراؤهم سواء داخل الحزب أو خارجه، يدعونا الى التصريح بأننا لا نرى مانعا من ظهور منظمات وطنية سياسية أو اجتماعية». فقام المؤتمرون كالرجل الواحد يصفقون طويلا وبحماس، وأنشدوا النشيد الوطني.

ولم أكن الناطق الرسمي باسم المؤتمر رغم كوني عضوا بالديوان السياسي ووزيرا للإعلام اذ حمل مزالي المؤتمرين على المصادقة على أسماء أعضاء مكتب المؤتمر بالهتاف دون انتخاب. ومع ذلك حرصت من جهتي على التحادث بانتظام مع الصحافيين التونسيين والأجانب الكثيرين حول عزمنا على إنجاح رهان بورقيبة في إقرار التعددية وإضفاء الديمقراطية على مؤسساتنا. وفي نهاية المؤتمر، تم انتخابي عضوا في اللجنة المركزية، ثم عينت في الديوان السياسي.

وفي 31 ماي 1981, قلت في حديث لمجلة لا روفو اللبنانية : « ان الرجل القوي في تونس هو الدستور». وأكدت ذلك في الحوادث الصادرة في لندن : «ان الاعتراف بالتعددية أصبح أمرا واقعا، ويجب علينا توضيح الصيغة القانونية لكي تنطبق على حد سواء على الحزب الحاكم وعلى التنظيمات الأخرى(...) ومازالت هناك بعض الخلافات داخل الحكومة حول إقرار تعددية حقيقية ذات مصداقية بينة، وكذلك حول المشكل الدقيق المتعلق بالفصل بين الدولة والحزب وتوضيح مسؤولياتهما».

وكان مجلس الأمة قد انتخب سنة 1979 لمدة خمس سنوات. فكان علينا استنباط وسيلة تشريعية لتنظيم انتخابات سابقة لأوانها حيث لم ينص الدستور على ذلك. وسهل الأمر لأن جميع النواب ينتمون الى الحزب. فحملناهم بصعوبة على الاستقالة فردا فردا. ثم صادق المجلس يوم 9 سبتمبر 1981 على تعديل دستوري لتحديد الانتخابات في موعد أقصاه 31 ديسمبر.

وكان علينا أيضا حل مشكلة مساهمة اتحاد الشغل. وقد تغير الوضع منذ المجلس التأسيسي المنتخب سنة 1956 لما كان ممثلو الحزب والمنظمات الاجتماعية والمهنية يتقدمون في قائمة واحدة تحت شعار الجبهة القومية. وقد أتت مواجهة 26 جانفي 1978 لتقر القطيعة، وأصبح اتحاد الشغل يرفض التحالف مع الحزب. وقد أعيد تنصيب منبوذي الأمس على رأس المنظمة العمالية في المؤتمر الاستثنائي للاتحاد المنعقد بقفصة في 29 أفريل 1981، وصرح من أول وهلة الطيب البكوش الذي انتخب أمينا عاما: «إن إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية مرتبط بإضفاء الديمقراطية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية». وأكدت اللائحة العامة أن «الاتحاد العام التونسي للشغل البريء من أية مسؤولية في حوادث 26 جانفي يطالب بإعلان عفو عام عن كافة النقابيين بلا استثناء لمحو آثار الظلم الذي تعرضوا له».

وقلت في خطاب ألقيته يوم 20 جوان 1981 في اجتماع دستوري بضاحية الكَرَم : «إن الشعب التونسي لايستحق لا القهر ولا الاضطهاد. وقد أقام الدليل على أنه لا يتحملهما. فيجب علينا إعادة الثقة الى النفوس، وجمع الشمل دون إحصاء الاخطاء ونَكْءِ الجروح القديمة».

وشاركت مع زملائي المنجي الكعلي وادريس قيقة في لجنة كلفها الديوان السياسي بإجراء المفاوضات مع اتحاد الشغل بهدف وضع قائمة مشتركة بين المنظمة النقابية والحزب، مع إيجاد صيغة تقنع

الاتحاد بعدم المس من استقلاليته. فقضينا عدة أيام وليال مضنية في المفاوضات في الدار المغربية في قرطاج، وتوصلنا أخيرا الى تشكيل «جبهة وطنية للانتخابات التشريعية». وقبلت الهيئة الادارية للاتحاد الاتفاق بصعوبة، مؤكدة أن «التحالف يكتسي صبغة انتخابية صرفة، ولا يتعارض مع مشاركة أعضاء الاتحاد في قوائم المعارضة». وقد تيسر الحل بفضل إيجابية الطيب البكوش وفاعلية عبد العزيز بوراوي، وخاصة بحكْم ذكرى المحن التي تعرضنا لها معا في السابق مدّة مأساة الخميس الأسود.

وأبدت المعارضة رهافة حس وتفهم. فقررنا منح رخصة وقتية تسمح لمختلف التشكيلات بالتقدم الى الانتخابات على أساس الاعتراف بعد التصويت بالتنظيمات التي تحصل على أكثر من 5٪ من الأصوات.

وتمثلت المرحلة الثانية في إقناع الناس بصدق نوايانا، وذلك بتنظيم حملة انتخابية شفافة للمرة الأولى في تونس منذ الاستقلال، وذلك من 10 الى 29 أكتوبر. فتم توزيع حصص التحدث في الاذاعة والتلفزيون بالقسطاس بعد قرعة جرت في وزارة الإعلام بحضور ممثلي الحركات السياسية والصحافة الوطنية والأجنبية. وهكذا ظهر ممثل الحزب الشيوعي على شاشة التلفزة قبل ممثل الجبهة القومية. وكان الوقت المحدد للكلام متوازنا في كنف احترام القانون الانتخابي الذي لم يتم تطبيقه من قبل ولئن كان متحررا في المضمون. فاغتاظ بعض المسؤولين لتصرف الادارة بحياد كامل ودون مناصرة الحزب الحاكم كما جرت العادة.

واهتمت الصحافة الأجنبية بالحملة الانتخابية فكتبت جريدة لوموند (29 أكتوبر): «لقد شهدت الحياة السياسية خلال هذين الاسبوعين من الحملة الانتخابية نشاطا مكثفا غير معهود من قبل. فللمرة الأولى تمكنت التيارات الفكرية من الظهور في وضوح النهار.

ولاشك أن الديمقراطية قد خطت خطوة هامة...».

كما لاحظت جون أفريك في 18 نوفمبر: «لقد ظهر ممثلو المعارضة فعلا في الاذاعة والتلفزة. وقالوا أشياء كانت ستجرهم إلى السجن قبل ذلك بسنتين لو ذكروا معشار عشر ما قالوه».

وأثناء الحملة الانتخابية، تبين تجاوب المواطنين مع أفكار المعارضة.وقاد قوائم الحزب الشيوعي كل من أمينه العام محمد حرمل في المرسى، ومحمد النافع في قفصة. وكانت حركة الوحدة الشعبية ممثلة في سوسة برئيسها محمد بالحاج عمر أحد المناضلين القدامى في إتحاد الطلبة. فكانت مداخلات المستيري مقنعة اذ أثارت القضايا الاقتصادية الحقيقية في البلاد. وكان وزيرنا الأول مزالي يتبجح بنتائج تصرفه، وسرعان ما توضح التعصب في الحزب إزاء ميول الرأي العام نحوالمعارضة.

وتركز الضغط على القائمة المنافسة للحزب في العاصمة : قائمة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقيادة رئيسها أحمد المستيري. وقد ضمت مترشحين ذوي سمعة طيبة مثل المحامي المناضل في كل قضايا الحريات عبد الرحمن الهيلة والدكتور الهاشمي العياري... وتمثل الحادث الأول في ضغوط السلطة على الأستاذ الهيلة لحمله على سحب ترشحه في آخر لحظة وبالتالي إسقاط قائمة المستيري، ولكن المناورة فشلت حيث سحب المعني بالأمر ترشحه في الوقت المناسب وأمكن تعويضه. وكانت المنافسة مع قائمة الجبهة القومية التي يرأسها الباجي قائد السبسي، وقد عاد الى الحزب الدستوري بعدما انفصل مع بعض أصدقائه عن حركة الديمقراطيين. وكان في الحسبان أن تندثر الحركة وقتئذ. وكان انقاذها بفضل شجاعة مناضليها وإيمانهم.

وذعر الدستوريون وبعض المقربين من الرئيس من إحتمال فشل قائمة الحزب. فجهدوا على تأجيج عداء بورقيبة للمستيري الذي برز

كأفضل ممثل للعاصمة بعد أن فقدت وجوهها التاريخية أمثال المنجي سليم والطيب المهيري. وكلما تقدمت الحملة الانتخابية، تدهورت شعبية قائمة الجبهة القومية بالعاصمة. فتسارعت الأحداث. فأحاط وزير الداخلية رئيس الدولة بالموضوع، ثم تحول الى المنستير لاعلام الوزير الأول، واتخذ حينئذ قرار العودة الى الأساليب القديمة بفرض فوز الحزب الاشتراكي الدستوري بصفة مطلقة.

وبدأت المناوشات ليلة الاقتراع. ومن الغد، يوم الانتخابات، اشتبك مناضلو الحزب ومراقبو المعارضة التي ارتكبت غلطة فادحة حين سحبت مراقبيها في منتصف النهار من بعض مكاتب الاقتراع وقد بلغ عددها العشرة آلاف. وعندئذ لعب القادة المحليون دورهم التقليدي المالوف، فكانت نتيجة التصويت كما عهدناها في كل الانتخابات السابقة.

والواقع أن الأمر كان محسوما قبل الاقتراع لفائدة الحزب الحاكم. فكانت البلديات التي يسيطر عليها الحزب كليا قد ضبطت قائمات الناخبين دون تحسيس المواطنين ومراجعة جدية، خلافا لما يقع في البلدان الديمقراطية حيث يتم ترسيم الناخبين آليا حالما تتوفر فيهم شروط السن.

واتضح من «النتائج الرسمية» المعلن عنها يوم 2 نوفمبر أن الجبهة القومية حصلت على 94.6٪ في حين كان مناب حركة الديمقراطيين الاشتراكين 3.2٪ ، وحركة الوحدة الشعبية 0.8٪ والحزب الشيوعي التونسي 0.7٪ . فأدانت المعارضة بشدة تزوير الانتخابات. واتجه المدعون الى مجلس الأمة في 23 نوفمبر يوم افتتاح دورته، فرفض قبول طعن المعارضة. وصرح الوزير الأول محمد مزالي : «من الناحية الحسابية لا يستحق أي مرشح من المعارضة أن يُنتخب. ولا يستطيع أحد الادعاء بأنه حصل على ما

يكفي من الأصوات ليكون منتخبا».

واجتمع الديوان السياسي للحزب. فاستفسرنا وزير الداخلية عن حقيقة نتائج الانتخابات، واستجويناه أنا ومنصور معلى بالذات. فامتنع عن أي تعليق، مصرحا : «نحن في نظام رئاسي. وقد قدمت تقريري الى رئيس الدولة». ورفض امدادنا بأية معلومات لاسيما في تونس العاصمة ومدنين أو جندوبة أو القصرين، حيث أُعلنت النتائج في وقت متأخر، وقد أعلمتنا شتى المصادر بانهيار الحزب الحاكم فيها. وطلبتُ عبثا إحاطتنا علما بحقيقة الوضع في بعض الجهات لنلائم في المستقبل عملنا الحزبي والسياسي.

وسيؤكد مزالي تلك الألعوبة فيما بعد، خلال سنة 1987، في رسالته المفتوحة الى بورقيبة وكتب : «باح لي قيقة في سنة 1981 أن الرئيس أمر بأن يكون انتصار قوائم الحزب انتصارا تاما (...) وأذكر تحول كومندوس الى مقر ولاية تونس ليلة فرز الأصوات للتلاعب بالنتائج ». وهكذا يقر مزالي أنه على علم بالتزوير ! ولم يكشف عنه علانية الا إنطلاقا من باريس.

وأصبحت تلك الانتخابات فضيحة بالنسبة الى الرأي العام الوطني والعالمي. وأقر الخمسون صحافيا الأجانب الذين دعتهم وزارة الاعلام لمشاهدة الانتخابات ومتابعة ما كان من المفروض أن تكون تظاهرة ديمقراطية كبرى فريدة من نوعها في المنطقة أنه لم يسبق تزوير انتخابات بهذا الشكل المفضوح المنظم». ونشرت الاكسبريس (6 نوفمبر 1981) العنوان التالي : «التعددية تتم على انفراد وصاحب السلطة يرقص وحده» !

وكتبت مجلة جون أفريك (18 نوفمبر) : «بعد الأمل الكبير، حلت الدهشة والبلبلة. واستطاع المتلاعبون في الانتخابات التصرف بمثل هذه الوقاحة، فهذا مما يتجاوز المعقول». وأضافت بتهكم : «يقول التونسيون إن الاقتراع

كان شبيها «بالحنّا» : فإنك عندما تضع مسحوق الحنّا على اليد يكون لونه أخضر، وعندما يجف يصبح لونه أحمر». (الأخضر هو لون البطاقات التي تحمل اسم حركة الديمقراطيين والأحمر هو لون بطاقات الحزب الدستوري).

ونشرت جريدة لافينير (المستقبل) الناطقة باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين فصلا بامضاء أحمد المستيري جاء فيه بالخصوص: «أتهم وزير الداخلية والولاة والمعتمدين بتزوير نتائج الانتخابات. إن النتائج المعلن عنها غير مطابقة لاختيار الشعب. لقد استهزىء بالقانون». وصرح زعيم الحزب الشيوعي : « إن النتائج مثيرة للسخرية. وانها ضربة موجهة الى هيبة بلادنا».

وأجاب وزير الداخلية في جريدة الصباح أن «تلك الاتهامات تمثل محاولة واضحة للتشكيك في مسيرتنا الديمقراطية، وبث بذور الشقاق بين أعضاء الحكومة».

ومن جانبي، أدليت الى نفس الجريدة اليومية بالتصريح التالي : «إن انتصار الحزب الاشتراكي الدستوري شبيه بانتصار بيروس، ذلك أن عناصر سياسية من المجتمع ليست ممثلة بالبرلمان الذي هو حسب تعريفه ملتقى الفاعلين السياسيين في أي نظام ديمقراطي. والسؤال مطروح: هل يجب تعزيز هذه الدولة بتطوير هياكلها بسرعة لتتلاءَمَ مع الوضع الجديد الذي تشهده البلاد ؟» وصرحت أيضا الى جريدة سعودية: «إن المسيرة الديمقراطية أمر صعب ولكننا لم نخسر شيئا نهائيا (...) ذلك ان تطور الناس والعقليات سيفرض يوما ما التغييرات اللازمة». (عكاظ 21 جوان 1982).

وكما كان الشأن في سنة 1970، انفتح النظام برهة من الزمن قبل أن ينطوي على نفسه بسرعة. وقد تحيرنا مع بعض الرفاق السياسيين وبالخصوص منصور معلى وحامد القروي، وكان يجب وقتئذ تحديد موقفنا وتقديم استقالتنا. ولكن لم نفعل شيئا من ذلك للأسف.

ربيع الإعلام

واكب المساعي الأولى للتعددية السياسية عمل دؤوب لتحرير قطاع الاتصال والإعلام. وفور تعييني وزيرا للإعلام في ديسمبر 1980, أحطت نفسي بفريق من الرجال المتحررين والواعين لمقتضيات المجتمع الديمقراطي. فكان من بينهم رئيس ديواني المنجي بن عثمان المعروف بنزاهته الفكرية، وكان قد ناضل في حركة آفاق التي طاردتها الحكومة والحزب سنة 1968. فسعينا معا الى إعادة هيكلة القطاع من خلال انفتاح وسائل الإعلام على مختلف التيارات الفكرية، وكنا نحث الصحافيين على التحلي بمزيد من الحرية والمهنية حتى يصبح الإعلام في خدمة التطور السياسي والتنمية الاقتصادية لتهيئة تونس الى مواجهة عصر الحدود المفتوحة وانتشار تلفزة الأقمار الصناعية.

وقد ثبت ان ضغط الرأي الواحد والصورة الواحدة مفجع وخطير. وعند السؤال يجيب كثير من التونسيين – تحت سيطرة الخوف– أنهم لا يقومون بأي عمل سياسي. وفي الحقيقة تدركهم السياسة وتهتم بهم مهما كانوا وحيثما كانوا، وقد تعاطوها منذ القدم، وكان قد حرّك بورقيبة شعورهم الوطني والسياسي منذ الخمسينات. وتبين حسب الأحداث ان المواطن ينصاع ويقبل الإنقياد في أول الأمر لينفجر بقوة عند أول مناسبة.

وقد أصبح الرأي العام متعطشا لمعرفة كل شئ، ويطالب بالشفافية في نطاق إعلام ذي مصداقية يواكب الثورة الاعلامية التي عمت البلدان المتحضرة. وقد برز ما يسمى ديمقراطية الرأي، أي سلطة رابعة توازن نفوذ السلطات الثلاث الأخرى. وكلنا يعلم أن القرن القادم سيكون عصر شبكات البث العابرة للقارات وعصر التلفزة التفاعلية والطرقات السريعة للإعلام. وكنا ندرك أنه لاسبيل في المستقبل إلى

إخماد وسائل الاعلام العالمية، ومع ذلك ما زال البعض منا يؤمن بضرورة إغلاقها ولو لفترة قصيرة، والاعتماد على الاتصال الوطني والإعلام الرسمي لحماية الهياكل التقليدية ورجالها. ولذلك كانت محاولاتنا لتحرير وسائل الاعلام خلال هذا الربيع تعرقَلُ تارة، وتشق الطريق لنفسها وتنفذ في أغلب الأحيان. ورفع الأمر المحظور شيئا فشيئا. وتم إحياء المجلس الوطني للإعلام الذي كان أنشىء سنة 1973 بطلب من منظمة اليونسكو(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) والذي لم يجتمع منذ عدة سنوات. فكان إطارا شرعيا لمنتدى تدفقت فيه جميع الاتجاهات. وصرحت في افتتاح المنتدى الأول لهذا المجلس في يوم 10 مارس 1981 : «إن الاعلام في تونس مآله الى أن يعتبر المواطن شخصا راشدا مسؤولا قادرا على تقبل جميع الحقائق وإدماجها مع المعطيات الوطنية، سواء كانت إيجابية أم سلبية (...).

واغتنمت فرصة المداولات بمجلس الأمة في ديسمبر 1981 لأعلن أمام النواب عن سياستنا في هذا المجال: «علينا ان ننتقل من حالة الانغلاق الى الانفتاح حتى يشعر التونسي أنه يعيش حقا في جو ديموقراطي، وأنه يتمتع بحرية القراءة لما يشاء والتعبير عما يشاء». ومكنت للمرة الأولى النواب وجميع المسؤولين في الحكومة وفي الديوان السياسي من تلقي نشرة خاصة بهم سرية وأسبوعية تنقل فيها وزارة الإعلام جميع الانباء القومية والأممية التي لم تذع ولم تروج في تونس. [وللأسف ألغيت النشرة حالما غادرت الوزارة].

وصرحت في جريدة لوطان في 28 ماي 1982: «من الضروري ان يتحرر الاعلام من الشوائب التي غمرته في تونس (...) وينبغي أن تكون التلفزة أداة لترسيخ الديمقراطية (...) بوصفها وسيلة إعلام ونقد (...) وإننا في حاجة الى تلفزة وطنية لا الى تلفزة السلطة.

وقررنا في اجتماع مع الصحافيين ان لا تتجاوز مدة النشرة

الاخبارية على التلفزيون الثلاثين دقيقة اذ كانت تهذي زهاء الساعة. وحرصنا على ان تكون الاخبار مركزة على الأحداث لا على الاشخاص مهما ارتفع مقامهم. وارتاح المستمعون في اجتماع بالمنستير يوم 24 جوان 1981 لما طلبت من المراسل الجهوي أن يتخلص من تسجيل الحدث ليحاول تحليله وإنعاشه . كما دعيت الصحافة الى التخفيف من أسلوب البلاغات واستبداله بالتحقيقات الصحفية والموائد المستديرة. وخلال لقاءات مفتوحة سنة 1982 -لقاءات سيدي الظريف- أعلنت أن وكالة تونس افريقيا للأنباء هي وكالة وطنية وليست حكومية.

ففي الغرب تعتبر الصحافة سلطة مضادة. وفي بلادنا يمكن أن تظل سلطة مصالحة ما دامت مقنعة ذات مصداقية، وأن يتطور الصحافيون -وقد أخرس حسهم النقدي- من مجرد موظفين إلى رجال خبر وصدق بعد أن تم تلقينهم طوال ربع قرن ليسبحوا بحمد الحزب والنظام.

وتقرر الشروع في مراجعة قانون الصحافة، في حين دعيت جمعية الصحافيين الى إعداد قانون آداب المهنة بالتعاون مع الوزارة. وبالرغم من سيطرة المشاكسين على ذلك المجتمع الصحفي، تم إشراكها في هيئات التفكير. وقد استرجعت مكانتها، وكانت المنظمة ترأسها السيدة رشيدة النيفر التي طالما ناظلت من أجل كرامة الصحافيين وحرية الصحافة

[وكنت قد استقبلت هيئتها الادارية السابقة في 5 مارس 1977 كوزير للداخلية وشجعت أصحابها، ونقلت عني الصحافة من الغد : «بعد عشرين سنة من الاستقلال، لسنا بحاجة الى صحافة لا تؤثر في الرأي العام. وأصبح من الضروري أن نمنح للصحافي حرية العمل حتى تصبح صحافتنا حرة صادقة». وأثرت اعتراضات المحافظين عندما

أشرفت على مؤتمر الصحافة الحزبية في 8 ماي 1977 وقلت : «إن صحافتنا عديمة اللون والرائحة والطعم (...) وإن محتوى مختلف الصحف مماثل متكرر لأن الصحافيين يقتصرون على نقل برقيات وكالة تونس افريقيا للأنباء بحذافيرها، دون أي تعليق أو أدنى إلتصاق جدي بالأحداث (...) وكأنهم يعملون في الخفاء، وكأنهم في المؤخرة بينما يتعين عليهم أن يكونوا في الطليعة...»].

وفي خضم جو التحرر في تونس تمثلت أهم الاجراءات في إلغاء الرقابة والمراقبة المفرطة على الصحف العربية والاجنبية، تلك الوسائل الاعلامية التي ساهمت الى حد كبير في إثراء ثقافة نخبتنا. فأصبحت جريدة لوموند توزع في تونس يوم صدورها في باريس. وعرضت في الاكشاك عشرات الصحف والمجلات التي كانت ممنوعة أو محجوزة . ثم دعوت وكالة رويتر العالمية الى استئناف استقلاليتها وتقديم خدماتها مباشرة الى كل المؤسسات وخاصة منها المالية والاقتصادية، وفي مقدمتها البنك المركزي، إذ كانت تلك المعلومات من حيث الوقت الحقيقي تقدر بملايين الدنانير في الاسواق المالية. الا أن المحاولة المماثلة بالنسبة الى وكالة الأنباء الفرنسية والوكالات الأخرى فشلت حيث استدعى الوزير الأول البشير طوال مدير وكالة تونس إفريقيا للانباء وعاتبه بشدة : فظلت الوكالات الاخرى تحت تصرف الوكالة التونسية ومراقبتها.

وقام مكتب الدراسات بوزارة الاعلام للمرة الأولى وبتعاون مع شركة فرنسية بدراسة واستطلاع الرأي في ماي 1982حول توزيع الصحف التونسية وتأثيرها. فتبين أن المبيعات الحقيقية لصحافة الحزب في الأكشاك لم تكن تتجاوز 1500 نسخة بالنسبة الى اليومية باللغة الفرنسية لاكسيون، و2500 بالنسبة الى العمل. وفي ولاية سليانة التي يبلغ عدد سكانها 100.000 نسمة، لا تباع في الكشك سوى

نسخة واحدة من جريدة لاكسيون. وحول متابعة الناس للاذاعة والتلفزيون بين لنا التحقيق لدى 2000 شخص : أن 85٪ يملكون تلفزة، وأن 80٪ يرغبون في إنشاء قناة تلفزية ثانية باللغة العربية، وأن 65٪ موافقون على الربط مع قناة تلفزة فرنسية، وكان 85٪ غير راضين عن نشراتنا الاخبارية، و 55٪ يلجأون الى مصادر أخرى أجنبية . فقمنا بتوزيع هذه البيانات على نطاق واسع لدى المسؤولين والنواب، وعرضتها على الديوان السياسي فاكتفى بالاستماع الى هذه النتائج المفزعة.

وكان قد قرر بورقيبة شخصيا إنشاء قناة باللغة الفرنسية في التلفزة حرصا على تفتح أفكار التونسيين على الحداثة. وقد انطلقت الدراسة يوم 16 جانفي 1970، ثم أهملت من طرفنا رغم وعد فرنسا بالتمويل الكامل. فاستبطأ بورقيبة الأمر وطلب من سفير فرنسا بيار هانت الاسراع بإنجاز المشروع. فكان الرد على ذلك أن التمس محمد مزالي من الوزير الأول الفرنسي موروا مباشرة -أثناء زيارته الرسمية الى تونس- إنهاء مهام السفير الفرنسي خلافا للعرف السياسي والدبلوماسي. ورغم ذلك تقدمت الأمور بسرعة بناء على حرص رئيس الدولة، تم تدشين القناة التلفزية الفرنسية سنة 1982 بحضور وزير الاتصال الفرنسي وغياب اي ممثل عن الوزارة الاولى.

وتعللت بمبدإ المساواة بين جميع مواطنينا لتعميم بث برامج القناة التلفزية الايطالية في كامل تراب الجمهورية، وكانت تبث في العاصمة فقط منذ 1967، سنة الالعاب الأولمبية المتوسطية.

وقد كان توقع بورقيبة ثورة الإعلام وتطور وسائله، وصرح وقتها يوم 29 جوان 1972: «في عالم تجري فيه الأفكار بسرعة البرق والبشر بسرعة الصوت، فان بث وسائل التعبير المكتوبة والمسموعة والمرئية يساوي بين جميع اللغات. ولا يتوقف إشعاعها وتأثيرها الا

على نوعية وسائلها وصدق محتواها».

وكان الإعلام إحدى تلك المغامرات الجريئة التي تندرج فيما سعيت اليه طوال حياتي السياسية، ولكن لا تستطيع أي إرادة شخصية أن تغير أفكارا سياسية راسخة ولا تؤثر في مسؤولين يرفضون المجازفة ويستنكفون من مخاطر التطور. ومع ذلك فتحنا عدة آفاق وحرّكنا السواكن وتمكنا من تحطيم المحظورات، وأفضى ذلك عند رجالات الصحافة الى الانتعاش - وإن مؤقتا - بجو الحرية ونكهة الامل. وهكذا نجحنا جماعيا في رهاننا على إقرار نظام وطني جديد للإعلام، وربما كان هذا هو الأهم بالنسبة إلى المستقبل.

ونشرت جريدة لوطان يوم 15 جانفي في 1982 افتتاحية بعنوان «حملة الإغراء» فكتبت «لقد أعلن بلخوجة الحرب على الإعلام التقليدي (...) وينبغي أن نرمي بكل النماذج البالية والعرقلة في سلة المهملات (...) وأن يتلاءم الإعلام مع التنسيق الجديد الذي طُبعت به العقليات (...)، ونأمل أن يوقظ الاعلام القارىء والمستمع والمشاهد الذين قضي عليهم بالركود والسبات».

وقد لخصت هذه الافتتاحية ربيع الاعلام الذي عشناه عهدئذ في جو حماسي جرئ دام ثلاث سنوات، ومثل تجربة سياسية نافذة ولكنها عابرة لأنها لم تندرج ضمن إرادة القمة وسياسة الحكومة.

وفي سنة 1982، تلبية لدعوة نظرائي، قمت بجولة في الاقطار العربية، حيث تمكنت من تقدير جاذبية البلاد التونسية وسمعتها. وقد لمست مدى عطف وتعلق الشعب الكويتي بأميره أمير الشيخ جابر أحمد الصباح. وفي عُمان أعجبت بالرؤية المستقبلية للسلطان قابوس بن سعيد. وقد تميز الزميلان عبد العزيز الرواس في عمان والشيخ ناصر أحمد الصباح في الكويت بالواقعية وحسن البصيرة.

الانهيار السياسي

وفي تونس وإن شق الاعلام طريقه بصعوبة، فإن التصرف السياسي بالبلاد كانت تخللته صعوبات جمة، حيث إزدادت حدة التناقضات داخل حكومة غير متجانسة، وغاب النقاش الجدي في مؤسسات الحزب والدولة. وكان الوزير الأول يغالي في سياسة شعبوية أدت الى نتائج خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. فكان يفرض على الميزانية نفقات باهظة بالنظر لامكانيات البلاد، مخالفا بذلك وزراءه في الميدان الاقتصادي والمالي.

فطفح الكيل خلال اجتماع مجلس الوزراء في 9 جوان 1983 عند ثبوت خطورة النفقات على توازن المالية، وخاصة لما قدم وزير التجهيز محمد الصياح مشاريع جديدة غير مقررة في الميزانية. فاحتد النقاش ووصف وزير الاقتصاد منصور معلى تلك المشاريع «بالقرصنة»، ثم نقل الينا محتوى المحادثة التي أجراها بالأمس مع الرئيس الذي قبل تأجيل بعض المشاريع الهامة. فرد عليه الوزير الأول بأن مشاريع رئيس الدولة «مقدسة» وأنه سيجد لها شخصيا التمويل اللازم. فأكدت من جهتي بحزم على ضرورة الامتثال الى نتائج المقابلة التي جرت بين الرئيس ووزير المالية والخضوع للتقشف. فاحتد الجدال وتوتر دون اتخاذ أي قرار.

وفي 11 جوان، أعلم الوزير الأول - وكان مصحوبا بوزير التجهيز- رئيس الدولة بمداولاتنا. فاستقبل بورقيبة توا مزالي ومعلى والاصرم وطالب الجميع بالتضامن حول الحكومة في حين كان الوزير الأول ينتظر الإقالات.

ويوم الأربعاء 15، شارك معلى في حصة تلفزية مباشرة مبرمجة منذ مدة. وكان النقاش يدور مع الطيب البكوش ممثّل اتحاد الشغل

والحبيب ماجول ممثل اتحاد الصناعة والتجارة. فاشتكى الوزير الأول للرئيس من تلك المبادرة التي طرحت أمام الشعب مسائل اقتصادية واجتماعية هامة. واغتنم الفرصة ليعلمه بالحديث الذي أجريته في جريدة الراي (20 ماي 1983) مضيفا : «إن وزيرنا للإعلام يفضل جريدة معارضة على جرائد الحزب (...) وهو يعقد لنا الوضع بالإشارة من تلقاء نفسه الى ضرورة سن قانون دستوري لتنظيم الحياة العمومية والتصريح بأن قانون الصحافة قد تجاوزته الاحداث». فاستمع اليه بورقيبة دون أي رد فعل، وكان يعرف وضعية الحكومة جيدا.

ويوم الجمعة 17 جوان، قدّمت في قرطاج إطارات وكالة تونس افريقيا للإنباء الى رئيس الدولة. فكان منشرحا، ودعانا الى تناول طعام الغداء على مائدته. ثم تحولت بعض الظهر الى مسقط رأسي ككل آخر اسبوع. وعندئذ علمت بتدخل مزالي الملح لدى بنت أخت الرئيس -وقد بدأت تلازم خالها بورقيبة في القصر وتسيء التأثير عليه حسب مآربها وأغضانها- فأعلمته بوضعية وزيره الأول و«انهياره». فكان على رئيس الدولة أن يطوق الازمة. وفي الغد صباحا، يوم السبت، رن جرس الهاتف في بيتي بالمهدية. فكان الرئيس يخاطبني قائلا:

-«لقد قررت إجراء تعديل وزاري كبير، إذ تم تعويض معلى. وأما أنت فقد عينتك سفيرا في بارن (سويسرا).

فأجبته عفويا:

- إن ظروف حياتي الشخصية لا تسمح لي بالتحول الى الخارج.

- إذًا فلتتشاور مع مزالي ليعينك في منصب آخر.

ثم رن جرس الهاتف مرة أخرى:

- اصبحتَ الآن ترفض أمر الرئيس!

-كلا أبدا. انكم تعلمون أني ابنك وابن النظام، غير اني أفضل أن أبقى نائبا في مجلس الأمة.

-طيب! ستبقى في مجلس الامة. وقال لي مزالي انك تنوي القيام برحلة سياسية الى الولايات المتحدة .

- أجل، سيدي الرئيس. لقد أعلمتكم بها. وبينت له أبعاد هذه الزيارة.

وبعد ذلك بعشر دقائق، رن جرس الهاتف للمرة الثالثة، وكان من جديد رئيس الدولة. وفاجئني بقراءة كامل التحوير الوزاري وطلبني بلهجة لطيفة أن آتي لمقابلته في الغد.

وكان مزالي قد انزعج لما شجعني بورقيبة في شهر ماي على أداء الزيارة المهيأة منذ مدة الى الولايات المتحدة والمقررة من 29 جوان الى 19 جويلية. وكان علي أن ألقي في عدة جامعات ومؤسسات سلسلة محاضرات، منها ثلاث بحوث هامة : الأول حول «عملية اضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية في تونس وفي منطقة المغرب العربي»، والثاني حول «النظرة التونسية لأزمة الشرق الأوسط»، وأخيرا حول «التعاون بين العالم العربي والولايات المتحدة». وكان من المقرر أن يستقبلني بصورة استثنائية نائب الرئيس جورج بوش، وقد كنت التقيت به في نوفمبر 1976 بواشنطن حين دعيت لمتابعة الانتخابات الرئاسية وكنت إذ ذاك وزيرا للداخلية.

ولم أحضر قصدا موكب نقل السلطات بوزارة الإعلام. ثم استقبلني الرئيس من الغد في قرطاج بمعية معلى لنودعه حسب العادة. وكان بمكتبه الوزير الأول ووزير الخارجية الباجي قائد السبسي. فقرأ علينا رسالة موجهة الى رئيس دولة عربية يطلب فيها تحويل قرض ذي طابع عسكري الى مشاريع ذات أغراض اقتصادية، وعند الخاتمة تعجبّ كيف وقع مثل هذه الرسالة. فأجاب معلى أنه أعدها بالاتفاق مع الوزيرين الحاضرين وفسر كل أطوارها. فاغتاظ الرئيس وحدق بالوزيرين، وقد فهم لبّ القضية. ثم ودعنا بحرارة، وطلب منا زيارته في المستقبل، وغادرنا قرطاج مذهولين.

ثورة الخبز

وبعد ذلك بستة أشهر، قامت «ثورة الخبز»، وتمثلت في انتفاضة شعبية دامت اسبوعا من 27 ديسمبر الى 6 جانفي 1984, احتجاجا على قرار مضاعفة أسعار الخبز ومشتقات الحبوب. وكانت على غرار انتفاضة القاهرة في جانفي 1977, والدار البيضاء في جوان 1981.

وللأسف، تقع انتفاضاتنا في شهر جانفي إذ يحتم كل مرة على تونس أحداثا مفجعة وموجعة، وقد أصبح شهر المشاكل والمصائب. جانفي 1969 : أحداث الوردانين. جانفي 1974 : جربة. جانفي 1978 : الخميس الأسود. جانفي 1980: قفصة. جانفي 1984: انتفاضة الخبز.

ابتدأت الازمة في شهر ماي 1983 وكان تدخل وزير المالية منصور معلى مباشرة في التلفزة لتحسيس المواطنين عن مشكلة تفاقم عجز الميزانية بسبب الدعم الذي يتمثل على مستوى الميزانية في سد الفارق بين السعر الحقيقي وأسعار البيع، وكان العجز يساوي وقتئذ 170 مليون دينار. وإذا بالوزير الأول يفاجئ الجميع ويتدخل هاتفيا من منزله مباشرة في التلفزة ويعد بأن «سعر الخبز لن يرتفع». فارتاح المواطنون لذلك، ولكن لم تحسم مشكلة الفائض الذي أصبح لا يطاق. وأدت أخيرا هذه الفضيحة العلنية الى إلغاء المناقشات المباشرة في التلفزة .

ثم غادر منصور معلى الحكومة في جوان، وانقسمت وزارته الى حقيبتين : المالية والتخطيط، وبقيت ميزانية الدولة تتخبط في عجزها، وأصبح من الصعب أن تضبط ميزانية 1984 بدون تدابير صارمة.

وكانت الصائفة لينسى الشعب همومه وقتيا كالعادة ولتتناسى الحكومة ضغوط المشاكل. فلم تتهيأ لمواجهة حقيقة الامر ولكن حرص بعضهم على تهيئة رئيس الدولة للقرار الحاسم الذي يستوجب فرضه. فكان أول ما أُوفد اليه : رئيس بلدية العاصمة ليثير موضوع الزيادات في

الخبز بصفة غير مباشرة حيث أطنب في القول والتعبير بأن صناديق الفواضل والمزابل مملوءة خبزا لضعف سعره، وعرّج عن استهتار المواطنين وتبذيرهم، وأردف قائلا إن مربي الماشية والحيوانات يفضلون الخبز لمعاش دوابهم لرخصه بالنسبة للمواد الغذائية المعتادة.

فانزعج رئيس الدولة فتحاور مع الوزير الأول ووافق على اقتراحه. ثم أراد أن يدعمه كعادته عند الصعاب، فقال لوزير الاقتصاد أمام مودعيه في المطار –وهو يقصد بادن بادن بالمانيا في سبتمبر للاستراحة– : «يجب تضعيف سعر الخبز» رافعا أصبعي يده.

وفي 14 ديسمبر 1983، كان الاجتماع الموحد للديوان السياسي والحكومة دام أربع ساعات واتصف بجم التناقضات. وأعاد الوزير الاول من أول وهلة الى أذهان أقرانه قرار رئيس الدولة ومساندته الكاملة، على غرار ما الفناه من قبل وخاصة في فترة التعاضد عندما يستعمل المسؤول جاه رئيس الدولة لفرض القرارات ورفض المناقشات.

ورغم ذلك، ونظرا للوضع الدقيق وكبر المسؤولية، تدخل في الاجتماع إدريس قيقة وزير الداخلية ووصف القرار «بالقفزة في المجهول». وبلغ المنجي الكعلي مدير الحزب رأي اطارات الحزب في العاصمة الذين يحذرون من أي مغالاة في الموضوع وزيادات في الظرف الحالي. ثم أتى دور الوزراء الآخرين لاقتراح سياسة المراحل : وكان من بينهم إسماعيل خليل ورشيد صفر وعزوز لصرم وأحمد بنور. واقترح وزير البريد بالعمل على نسق مصر : اي بالحفاظ على سعر الخبز ويتخفيض الوزن [ونعرف ما كان عليه الرغيف العريض في مصر والذي كان يصغر حجمه كل مرة ليزن آخر الامر بعض الغرامات].

ووقعت المسرحية حيث ضرب الوزير الاول عدة مرات على صدره مطنبا حول شجاعة بورقيبة ضد الاستعمار وقراراته بعد الاستقلال ضد التيار الشعبي في بعض الاحيان، وقال : – «أين الرجال؟ الموضوع

عزيمة وايمان» ! وهكذا اصبح الاجتماع الوزاري يماثل مؤتمر شعبة من شعب الحزب. وانصرف الجميع أخيرا مذهولين دون أخذ أي قرار.

ورجع بورقيبة من استراحته بالمانيا. فخاطبه الوزير الاول في الموضوع حتى يتأكد من موافقتة، وقد اختار أن يدفع القرار دون التداول مع اعضاده أو بسطه على نواب الامة. فكان الاجتماع الوزاري المضيق لتنفيذ الزيادة حضره خاصة مدير ديوان الحبوب وغاب عنه وزير الاقتصاد عزوز لصرم المعني الأول بالأمر فاغتاظ لذلك واستقال من الحكومة بعد البلاغ الرسمي الذي عقب الاجتماع.

ثم كان البيان المشترك مع اتحاد الشغل الذي قبل التعويضات بعد الزيادات، وقد اختارت المنظمة هاته المرة عدم المواجهة، وقد دفعت ثمنا غاليا في أحداث 1978 .

وانطلقت سياسة الهروب إلى الأمام إزاء الصعوبات الاقتصادية والمالية. فجاء البلاغ الرسمي ليعلن عن قرار الحكومة بالكف عن دعم أسعار الخبز ومشتقات الحبوب «لمقاومة التبذير والتخفيض من نفقات توريد الحبوب». وأخذ الوزير الأول يردد روايته للمثل التونسي : «إن الدواء مرّ عند ابتلاعه ولكن تنسى قساوته بسرعة...». وكان التململ عاما وواضحا في البلاد، وراجت الاشاعات المغرضة وخاصة في الجهات الضعيفة غربا وجنوبا. ولما علم المواطنون بأن الموضوع سيناقش في مجلس الامة آخر يوم السنة كالعادة عند تقرير قانون المالية، كان رد فعلهم حادا. وابتدأت الأحداث في أقصى الجنوب : فثارت مدن دوز وقبلي اولا يوم 27 ديسمبر، والتحقت بها في الغد الحامة وقابس تلك المدينة الصناعية التي لمس فيها الوزير الاول قبل أشهر تدفق الجماهير هاتفين بحياة بورقيبة.

ورغم ذلك صادق مجلس النواب يوم 31 ديسمبر 1983على مشروع الحكومة لزيادة 70٪ في أسعار السميد والعجين و108٪ في سعر الخبز. فامتدت الثورة الى المناطق الغربية ولاسيما منها القصرين.

وفي 2 جانفي وعلى الساعة الحادية عشرة كان تقديم التهاني الى رئيس الدولة من طرف وزرائه بمناسبة رأس السنة. وكان لقاء بعضهم كالعادة في المكتبة التي تشرف على مكتب الرئيس والذي تلتقي فيها في غالب الاحيان وسيلة مع الوافدين على القصر. وكانوا ذلك اليوم الوزير الاول ومدير الحزب ووزير الداخلية إدريس قبقة وأحمد بنور كاتب الدولة .

فعبروا عن حيرتهم. فصرح محمد مزالي بشدة : ان «الموضوع يستوجب اسبوعا فقط، ويجب مواجهة المشاكل وصد الضربات». فزادت حيرة وزرائه وطلبوا اجتماعا للديوان السياسي. وفي لقائهم أعلن مزالي عن عدم التراجع مهما كانت الصعوبات. فما كان لوزير الداخلية إلا ان يحذر من ثورة يصعب للأمن صدها في غياب حل سياسي. ثم تلاه وناقضه وزير الخارجية ليعلن : «حسب تجربتي كمدير سابق للامن أن الموضوع اكتسى الآن صبغة إقرار الامن والنظام بكل الوسائل والتحكم في الوضع عاجلا. فاحتد النقاش. وإذا بالهاتف يرن فكان لرئيس الدولة لينقذ الموقف ويدعو توا إلى قرطاج ابنه والوزير الاول ووزيرَي الداخلية والخارجية. وكان الموضوع ترتيب السفر الى قصر هلال للاحتفال بالخمسينية للاجتماع الاول لبورقيبة بمناضلي الجهة في 3 جانفي 1934. فاحترز وزير الداخلية لتلك السفرة نظرا لوضعية البلاد. فأصر الآخرون.

وحضر بورقيبة في قصر هلال اجتماعا قاتما كانت الوجوه فيه مكفهرة. وعند رجوعه الى المنستير ليركب الطائرة القاصدة تونس، قذفت سيارته بالحجارة طوال الطريق. وفي العاصمة صعب خروج سيارته من ورشتها بالقصبة نظرا لكثافة المتظاهرين. فركب رئيس الدولة سيارة الشرطة واستوجب التعرج بمدينة المرسى : وكان ذلك يقع لاول مرة في حياة بورقيبة .

وفي قصر قرطاج، كان الوزراء بالمكتبة يترقبون نهاية المحادثة بين رئيس الدولة والسفير الأمريكي. وكان النقاش يدور بين ابن الرئيس والوزير الاول ووزراء الدفاع والداخلية والاقتصاد ومدير الحزب. فطالب بعضهم بإعلان حالة الحصار. واستقر الرأي في النهاية على حالة الطوارىء. وألح قيقة والكعلي وبنور أن يتبع ذلك قرار سياسي هو الكفيل الوحيد بتهدئة الخواطر. وقد كان الجو تعكر بعد تدخل المازري شقير في التلفزة قبل يومين مدافعا عن الزيادات.

ثم دخل الجميع مكتب رئيس الدولة الذي ابدى استغرابه لعدم مخاطبة الشعب من طرف الوزير الاول والامين العام للحزب. فتحول الوزير الاول الى دار التلفزة تحت حجابة سيارة مدرعة تابعة للجيش وخاطب المواطنين.

وكان الحرق والدمار في الأحياء الغنية وفي قلب المدينة كما كان الشأن من قبل، يوم الخميس الأسود سنة 1978، بنفس الاندماج ونفس الجمهور، وقد دفعته حملة صخب عارمة تعبيرا عن حاجياته وآلامه. فتدخلت القوات وكانت المواجهة دامية. ورفعت الموتي والمجاريح، وطبّق منع الجولان.

واستمرت الانتفاضة عدة أيام رغم إعلان حالة الطوارىء وحظر التجول. ويلغ عدد القتلى حسب المصادر الرسمية 89 قتيلا و 150 جريحا. أما مجلة جون أفريك المؤرخة في 18 جانفي فقد أعلنت عن «143 قتيلا حسب الاحصاء الذي تم في المستشفيات»، في حين بلغ عدد المعتقلين زهاء الألف.

وإجتمع مجلس النواب يوم 5 جانفي على جناح السرعة، وصادق على لائحة مساندة تامة لسياسة الحكومة.

وأعلن محمد مزالي في مجلس الوزاء عن ضرورة إقرار الزيادات، فسانده بالخصوص وزير التعليم قائلا : «أن الوزير الاول هو أول مربي وأن المربي لا يتراجع في العقاب». واطلع الوزير الاول اعضاده على حالة البلاد وأعلمهم أن ولاة مدنيين وقفصة وقابس نقلوا اليه ببعض الهتافات الدالة حسبه عن أصل المتظاهرين : «لا إله إلا الله بورقيبة عدو الله». وتبين في الحقيقة ان السبب الاول هو ارتفاع الاسعار، وان المظاهرات جمعت كل الغاضبين والمتشردين.

وأوفدت جريدة لوموند مبعوثا خاصا، وعلقت على الاحداث في افتتاحيتها وكتبت : «إن سعر الخبز كان السبب وأصبح العلة. فعبرت الانتفاضة عن كثرة الحرمان اليومي لعديد من الفقراء بالنسبة إلى أولئك الانتهازيين(...) وكشفت ثورة الخبز عن عدم وجود الدولة وانعدام تأثير الحزب الدستوري الحاكم منذ نصف قرن».

فقرئت للرئيس. فتأثر كما كان يتأثر دائما بما يقال عنه وعن تونس في الخارج وخاصة في صحيفة ذات مصداقية وذات رواج كبير في فرنسا وفي العالم.

وعلى الساعة السابعة ليلا كان الرئيس على مائدة العشاء وحوله أقرب الناس اليه : زوجته وكاتبه الخاص وطبيبه وقد استدعى احمد

بنور. وقيل لبورقيبة ان صياح المتظاهرين كان واحدا : «بورقيبة حنين يحب خبز بثمانين (مليما)».

فبكى بورقيبة وأبكي الحاضرين. ثم اشتد وقال:

– إن مصلحة الدولة في الميزان»!

فقيل له:

– نريدك كسيزار الروماني تأتي للشعب بالاخبار السارة!

فزاد تأثره، ثم طلب بالهاتف مدير الاذاعة المنصف بن محمود وقال له :

– انت بورقيبيست.

– فعلا سيد الرئيس، قلبا وقالبا.

– أعلم اذا المواطنين من الآن أن بورقيبة سيتوجه بخطاب الى الامة غدا صباحا.

وفي اليوم التالي 6 جانفي، كان ابنه وغالب اعضاء الحكومة بقرطاج. وكان بعضهم على علم بنية بورقيبة، ولكن بدون تدقيق، وكان البعض الآخر محتارا لهذه الدعوة الباكرة من رئيس الدولة وخاصة ان الوزير الاول لم يبح بشيء ولم يمتلك مظاهر ارتباكه.

ودخل بورقيبة القاعة، وبعد المصافحة نفخ في صدره كالعادة عند الاوقات الراهنة وصرح بتأكد :

– قررت ان يكون سعر الخبز مئة مليم عوض 180 كما كنتم تريدون تقريره. وهكذا تكون الزيادة طفيفة بعشرين مليما فقط .

فكانت المفاجئة العظمى للجميع. وعندئذ اردف الوزير الاول:

– سيدي الرئيس، في هاته الحال يستحسن ان تلغى الزيادة.

فقهقه الرئيس ثم قال :

– طيب ! سأعلن عن ذلك

وكانت هذه الكلمات الوجيزة :

– « ألغيت جميع الزيادات. بارك الله في الشعب التونسي».

فكانت الغبطة عارمة عند المواطنين، وتوافد عند الزوال سكان تونس العاصمة صغارا وكبارا على قصر قرطاج يهتفون «يحيى بورقيبة، يسقط مزالي».

وفي نفس اليوم اجتمع مجلس النواب لإلغاء جميع الزيادات، مناقضا نفسه بنفسه في أقل من 24 ساعة بعد أن ساند الحكومة.

ونقلت سهير بلحسن (جون أفريك 18 جانفي) جواب أحد المتظاهرين :

– هل تراجع بورقيبة ؟

– كلا لم يتراجع بورقيبة، إنما تراجع مزالي. ولكن بورقيبة يقود البلاد مع الأغلبية.

– والأغلبية من هي ؟

–الأغلبية هي الشعب الذي أراد تفجير كل شيء ليُسمع صوته ويُقرأ له حساب.

وكتب محسن التومي : «أن من أسمتهم البلاغات الرسمية البطالين والعاطلين عن العمل والعناصر المناهضة، أي ضحايا سوء التنمية (...) قد وجدوا أنفسهم في قطيعة عضوية مع السلطة والمعارضة الشرعية على حد سواء» (لوموند، فيفري 1984).

واعتبر محمد الشرفي : «أن الأمر يتعلق بأزمة مجتمع. ذلك أن التغييرات الاجتماعية لم تكن مقرونة بتغييرات سياسية. ومن ذلك كانت القطيعة بين التغييرات الاجتماعية المستمرة والجمود السياسي الذي هو مصدر أزمة النظام» (إسبري (الرأي) 27 جانفي 1984).

وعندئذ قدرت كم كان حظي كبيرا مرة ثانية لمغادرتي الحكومة في 18 جوان 1983 قبل الثورة بستة أشهر، مما جنبني مقاومة غلطة سياسية فادحة ودفع ثمن انعكاساتها. وبعد ذلك واصلت القيام بواجبي النيابي.

وأعلنت مجلة المغرب يوم 4 فيفري 1984 من جملة أخبارها السرية «أن الطاهر بلخوجة يفكر في دعوة مجلس النواب لعقد دورة استثنائية». والواقع أن الأمر لم يكن سوى محاولة متواضعة لم تؤد الى نتيجة، ذلك أن النواب المنتمين جميعا الى الحزب كانوا كعادتهم غير مستعدين لاي تصد.

فحرصت على إنجاز نشر جريدة يومية فكرت في تسميتها «الجمهورية». فأبلغني مزالي انه يفضل تكليفي بمسؤولية جريدة «العمل» الناطقة بلسان الحزب. وعندئذ أدركت أن المسؤولين لا يريدون أن أقتحم هذا القطاع الحساس. واقتنعت بنهاية الربيع الديمقراطي المليئ بالاحداث والآمال، وتحولت الى باريس لأبدأ فترة أخرى في العزلة تساعدني في كنف الاطمئنان والحرية على تحليل الماضي واستذكار الفترات الحاسمة للجمهورية التونسية خلال تلك العقود الثلاثة.

الفصل الثامن

الـــجمهوريـة

ان غيـاب الديمقراطيـة في تـونس عرقل التـنميـة الشـامـلـة خـلال
، الثلاثة، وقد اعاقها نظام الحزب الواحد وطغيان الفكر الواحد
ولّد سلطة مطلقة اضطرت الى مواجهات في مختلف الميادين من
محافظة على نفوذها.

فما انفكت النزاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تنخر
ورية وتنعكس على سير مؤسساتها الشرعية التي لم تقم بدورها
ى للأفكار ومتنفس للمجتمع.ولم ينتصب مجلس الأمة ولم تقف
ـات الاجتماعية والمهنية والمجتمع المدني كجسور واقية أمام
ـات والانحرافات. فلم تتمكن من وضع حد للتدهورالاقتصادي
لهروب الى الأمام في عهد تعميم التعاضد خلال العقد الأول (في
ـات)، ولم تجنب البلاد المواجهة بين الحزب واتحاد الشغل خلال
لثاني (في السبعنات)، ولم تمنع الإنحراف السياسي خلال السنوات
من الثمانينات. وقد اتخذ النظام شكلا مضحكا بهلوانيا أثناء
ـة الخبز سنة 1984, حين تراجع ممثلو الشعب بصورة آلية بعد 48
عن مصادقته على زيادة سعر القمح ومشتقاته.

وارتكب الوزير الأول محمد مزالي ومدير الحزب الهادي البكوش أخطاء جساما سنة 1985 -بالرغم من دروس الماضي الأليمة- بإقدامهما على إنشاء لجان جديدة لنقابيين مختارين لقّبوهم «بالشرفاء» قصد إضعاف اتحاد الشغل وتنصيب قيادة بديلة موالية للنظام. فبرز النزاع القديم بين الحزب والاتحاد. واحتد إلى أن اعتقل الحبيب عاشور يوم 31 ديسمبر. فشهد ت البلاد مرة أخرى فترات عصيبة تبنىء بأطوار خطيرة.

ويتبين اليوم أن تاريخ مؤسسات الجمهورية وحياة الحزب والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية يحتاج الى دراسة معمّقة، فهو مرجع دائم وتراث وطني لا بد لنا من صيانته واستغلاله.

وقد بنى بورقيبة نظامه منذ الاستقلال على مبدإ تفوّق الدولة ومساندة الحزب، واعتمد هذا المبدأ وما فتئ يحافظ عليه رغم جميع التقلبات. وجاء مؤتمر المصير للحزب سنة 1964 في بنزرت ليدعم حكومة مركزية يساعدها حزب مهيمن ومنظمات مهنية واجتماعية وشبابية ملتصقة بالحزب تدور في فلكه.

وعلى الصعيد القومي لم تتقدم الديمقراطية في ظل نظام الحزب الواحد ونظام المجلس النيابي ذي اللون الواحد. وكان النائب الذي يختاره الحزب، ثم ينتخبه مواطنوه في الجهة، لا يشارك في أمور المنطقة. فيفقد أي اتصال بناخبيه الذين يشعرون أنهم قد انتخبوا نائبا سرعان ما يتبخر غداة الاقتراع.

وبالطبع، فإن المركزية المفرطة في القمة لايمكن أن تسمح باللامركزية في القاعدة، وكان الشأن كذلك على الصعيد الجهوي. فقد أخفقت المحاولة الأولى لإضفاء صبغة ديمقراطية على هياكلنا سنة 1977، حين اجتمعت الندوة العادية للولاة يوم 29 جويلية بالمنستير لبحث موضوع اللامركزية. وأوضح الولاة أمام عديد من الوزراء

مساوىء اللامحورية المقتصرة على ارساء إدارات جهوية كانت مجرد امتداد للبيروقراطية المركزية، كما أشاروا الى عدم نجاعة مجلس الولاية وقلة تأثير أعضائه، وقد تجاهله المواطنون الذين لم يختاروا بحرية من ينوبهم فيه. وكان النقاش حادا في ندوة الولاة مفعما بالاقتراحات الايجابية. واتفقنا أخيرا على تغيير جوهري يقر لامركزية حقيقية وناجعة. ثم جاء الوزير الأول ليقرأ في اختتام الندوة يوم 2 أوت خطابا تميز بأسلوب مركزوي توحيديّ متصلب، جاء فيه بالخصوص: «لا يمكن تقسيم البلاد التونسية الى عشرين جمهورية (...) ان اللامركزية هى تعبير حديث من استنباط الغرب، غريب عن أوضاعنا السياسية والادارية (...) وغير شائع في المجتمع العربي والاسلامي (...).

وصرحت من جهتي في مجلة الحزب الاسبوعية (ديالوغ في 8 أوت 1977) : «إن اللامركزية ليست البلقنة (التشتت) إنما هي مدرسة للديمقراطية المعممة».

وكانت قد جرتنا هزيمة تعميم التعاضد سنة 1969 الى السعي عند وقفة التأمل الى ضبط بعض الأسس الديمقراطية، ولكن لم ننجح في إرسائها. ثم كانت أزمة الخميس الأسود سنة 1978 التي فرضت التجربة التعددية سنة 1981 والتي خسرناها في آخر المطاف رغم حسن إستعداد رئيس الدولة، وكان سبب فشلها الحسابات السياسية لزعامة العاصمة وتصلب بعض المسؤولين.

وهكذا تجمد النظام كل مرة. وفشلنا في محاولاتنا لتعبئة جيل ما بعد الاستقلال، ذلك الجيل الذي امتاز تفكيره الحداثي على عقلية مناضلي الرعيل الأول. وقد اقتحم الهياكل الادارية والاقتصادية والاجتماعية واصبح يمثل الأغلبية، ويكوّن شعبا جديدا تحدوه طموحات جديدة، متشددا، صعب المراس، متعطشا للسلطة وفي نفس الوقت للحرية والديمقراطية ويطالب باشراكه في

القرارات ولا يفهم أن يرفض له ذلك. وتبين أن التشبث بالعقائد لم يعد له رواج عند هذا الجيل الصاعد الذي لا يتجاوز سن الثلاثين، ولم يعد يؤمن بالايديولوجيات وقد تلاشت، وأصبح يكتفي بآداب تنظم التعايش بين الافراد ولايقتنع إلا بآفاق المستقبل وتطلعاته. واكتسَب الفرد في هذا العصر قيمة جديدة بحد ذاتها، واندثرت سياية التغيير الجماعي الاشتراكي، وسطعت التكنولوجيا وعمت المبادرة الخاصة جميع الميادين .

وصرنا نبحث عن المزيد من الانفتاح على العالم الحديث. ويرز رأي عام جديد يطالب بنصيب أوفر من الديمقراطية والتحرر، وفرضت ديمقراطية الرأي نفسها في العالم باعتبارها أمّ الحريات، وأصبحت ترفض أي اتجاه شعبوي يستغل الانفعالات في المجتمع والغرائز البدائية للانسان. وليس هناك من ملجإ سوى إقامة دولة القانون التي تحيط بالدولة ذاتها وتحد من سطوتها : فتُصان هكذا الحريات العامة حتى تتفوق سلطة العرف والقانون على حكم العباد.

فالمجلس الدستوري في صيغته الحديثة أي مجلس حر منتخب صاحب سيادة مطلقة تسمو على كل التشاريع هو الذي يقر تلاؤم الأحكام التشريعية مع الدستور، ويفرق بين مسؤوليات الدولة وحقوق الأفراد. ولسوء الحظ، ففي البلدان النامية كثيرا ما تتخذ دولة القانون مظهرا شكليا يتجسم في دولة الأمن. وكما قال كاري دي ملبارغ : «تستطيع السلطة الادارية بصورة اعتباطية أن تطبق على المواطنين جميع الاجراءات التي تراها مناسبة لمواجهة المستجدات. ويتعلل الحكم بالأمن فيتمسّك بـ«النظام الأخلاقي» ويعرقل به الحرية، ويستوي في نظره الأمن العام -الذي يحرص عليه المواطنون- واستقرار النظام القائم».

وطوال عهد جمهورية بورقيبة، دفعتني الفرصة منذ شبابي

الى النضال في دائرة الكبار. وكنت أدعم سياسته ورؤيته، وكنت أسعى أيضا بما لدي من شحنة عاطفية الى تغيير مسيرتنا من الداخل وابتكار بعض الحلول. ووجدت نفسي مشاركا مع الكثيرين، وبدرجات متفاوتة، في نضال طويل عسير من أجل إضفاء شيء من الشفافية والدفع الديمقراطي على النظام. وكان تصرفي قائما على غرار من يسمّون عند الانكلوسكسون بشبه المعارضين. وكان يحلو لبعضهم التشهير بي كمعارض داخلي، والحقيقة أني كنت أعرض أكثر مما كنت أعارض، متمسكا ومتحمسا بالطبع بأسس النظام، ومقتنعا في نفس الوقت بقدرتنا على التأثير على بورقيبة وعلى ضرورة تطوير مؤسسات الجمهورية وأجهزة الحزب الواحد وتحرير تنظيمات المجتمع المدني. وقد كنا كثيرا ما نترك السلطة بطريقة أو بأخرى بسبب اندفاعنا الديمقراطي.

وقد كتبت مجلة مرشي تروبكو (الأسواق الاستوائية) بتاريخ 8 أفريل 1977 : «إن وزير الداخلية لا يخفي رغبته في إقامة حوار مع ممثلي النزعة الليبرالية الذين أبعدوا عن حظيرة الحزب الاشتراكي الدستوري، لأنه يعتبر أن الوقت قد حان ليحل محل التلاؤم السياسى الكامل شيء من التعددية(...)».

ذلك أن التعددية من شأنها تهيئة مؤسساتنا لحياة مدنية وسياسية جديدة، ولكن بشرط ان لا تأخذ شكل المناورة السياسية، وأن تكون نابعة عن ارادة تغيير صادقة. ولا يتعلق الأمر باستعدادنا للتطاحن، بل يقضي التعايش مع معارضة نساعد على تكوينها وتعزيزها دون فزع، والاكتفاء بأغلبية نسبية. وينبغي أن تكون الشفافية مضمونة بواسطة قوانين أساسية تحقق الفصل بين الدولة والحزب الحاكم، وتنظم قانونيا تمويل كل الحركات السياسية. ويكفي عندئذ أن نحدد قواعد المنافسة السليمة التي تسمح بقيام ديمقراطية داخلية

حقيقية، وتشرع وتنظم -ولم لا - أساليب وشروط التعاقب في الحكم.

ومن جانبي، تمكنت من المساهمة في اتخاذ قرارين كانا نقطة انطلاق لإرساء أسس الديمقراطية في تونس وتحرير مجتمعها. وتمثل القرار الأول في الاعتراف في ماي 1977 برابطة تونسية للدفاع عن حقوق الانسان تتمتع باستقلالية حقيقية، وقد أُعتبرت أول رابطة في العالم العربي وإفريقيا. وتم ذلك بصعوبة وبعد جدل داخل الديوان السياسي : ذلك أن مدير الحزب اقترح بصورة موازية وفي نفس الوقت رئاسة رابطة أخرى على الأستاذ فتحي زهير، السفير والوزير السابق والمناضل المحترم. ولجأنا أخيرا الى الرئيس حتى يحسم القضية. فوافق على اقتراحي بالاعتراف بالرابطة الأولى التي يمثلها خاصة أستاذ الطب الدكتور سعد الدين الزمرلي وأستاذان جامعيان : عبد الوهاب بوحديبة والمنجي الشملي. وقد رحبت الصحافة الاجنبية بانبعاثها باعتبارها علامة أولى لإرساء الديمقراطية السياسية. وكتبت لوموند بتاريخ 10 ماي 1977: «أن هذا الموقف يمكن أن يمثل تمهيدا لتحرير الحياة السياسية التونسية، ذلك التحرير الذي نادى به بعض القادة مثل وزير الداخلية الذي ألح أخيرا على ضرورة منح حرية أكبر للصحافة الوطنية، وقد أبدى مرارا تأسّفه على تبعيتها وبسرعة إمتثالتها».

وتمثل الاجراء الديمقراطي الثاني في السماح في أكتوبر 1977 لبعض المنشقين عن الحزب الدستوري بإصدار جريدة الرأي. وهي أول جريدة معارضة في تونس، دفنها للأسف فيما بعد أحد مؤسسيها سنة 1989.

ولم يكن أحد من رجالات السياسة يرغب في الاحتراق بمساندة ذلك الدفع التحرري في مثل تلك الفترات العصيبة سوى الوزير الأول نويرة نظرا لثقافته العامة وتفكيره الحداثي. وقد أدرك بورقيبة سريعا وكالعادة ضرورة التحرك حتى تنفرج الساحة السياسية.وهكذا كانا حينئذ الوحيدين الذين امتازا برؤية مستقبلية تنفع البلاد بالنسبة الى خضمّ مساعديهم

الذين كانوا يترصدون ويناورون للبقاء في الحكم والاستعداد لوراثته.

وعلقت نفس المجلة مارشي تروبكو بتاريخ 13 جانفي 1978 على اقصائي من الحكومة في أواخر سنة 1977وكتبت : «يتمثل دوما فصل الطاهر بلخوجة في تطبيق قناعاته التحررية بشجاعة كلما أمسك بزمام الحكم فعرف الإقالة الأولى في عهد ابن صالح الذي أغراه في أول الأمر سخاؤه الاجتماعي. ولما بقي وزيرا للداخلية طيلة أكثر من أربع سنوات، لم يعمل فقط على التخفيف مما تتسم به تلك الوزارة من شدة، بل نادى ايضا باستمرار، سواء داخل الشُعب الدستورية أو في قمة الحزب، إلى ضمان حرية التعبير وتفهم مطالب الطلبة ونادى بوجه أعم بالانفتاح الليبرالي...».

ولم يكن بورقيبة مناهضا مبدئيا لتطوير النظام، بشرط أن يكون التطور تدريجيا وناجحا. وقدسمح بتنظيم استشارة شعبية سنة 1970, لم نعرف لسوء الحظ كيف نستخلص نتائجها وعبرها. وفي 1981, وافق من جديد على انفتاح تعددي، وأخفقت تلك المحاولة أيضا لعدة أسباب وأهمها المواجهة الشخصية بين المستيري وقائد السبسي في الانتخابات بالعاصمة. وكنا من القادة الذين كظمنا غيظنا، وقبلنا بصعوبة الأمر الواقع. وقد لاحظت يوم 20 جوان 1981 في خطاب ألقيته في ضاحية الكرم:

«إن مشكلتنا ليست مع الأحزاب السياسية الأخرى، بل مع أنفسنا في مستوى اقتناعاتنا السياسية المستقبلية، ثم في مستوى طرقنا في العمل والحوار (...) ذلك أن التعددية ليست لعبة سياسية أحدثناها للتطابق مع أذواق العصر...».

وتعرضت للصعوبات من جديد حين أدليت بتصريح الى رشيد خشانة مندوب مجلة المواقف (13 جويلية 1985)، وقد جاء فيه :

«الحزب الدستوري لا يمكن أن يكون الا حزب الأغلبية وينبغي أن

نتعوّد على أننا لم نعد نمثّل حزب الـ 99٪، وأن نقبل بأننا لا نمثل سوى أغلبية نسبية من التونسيين. وهذا يكفي لنمسك السلطة. وإن قررنا أن ندخل عهد التعددية فإن مسؤوليتنا التاريخية ومصداقيتنا تفرضان علينا أن نفعل ذلك بحماسة وتجرد وأن نساعد على تنظيم وإحكام تلك التعددية (...) وإن تمسّكنا بزمام الحياة السياسية يثقل كواهلنا بمسؤولية تنظيم التعدد وخلق الجو الديمقراطي اللازم لإزدهاره (...) فالديمقراطية الحقيقية لا تعني، كما يتصور ذلك البعض، صراعا بين الأشخاص أو بين المجموعات أو معركة بين الأحزاب من شأنها أن تبث الفوضى في البلاد، إنما هي ديمقراطية شعبية تجتذب المواطن ليحيى حياة بلاده بمكاسبها وتحدياتها(...).

ولم يكن لذلك تأثير يذكر نظرا لتصلب هيكلة النظام ولانفراد بعضنا في الرأي وغياب شجاعة المسؤولين.

الحكم والخلافة

واجهت الجمهورية التونسية -وهي ثاني جمهورية مدنية في العالم العربي مع الجمهورية اللبنانية- منذ إعلانها يوم 25 جويلية 1957 أزمات عديدة. وفي كل مرة، كان أعضاد بورقيبة في الكفة المائلة للميزان ولم يتأثر النظام، واستمر مع أشخاص آخرين. ويتزعزع رئيس الدولة أحيانا، ثم سرعان ما يرفع رأسه ويواصل سيره من جديد. ففي نظره، تمتزج الجمهورية بالدولة التي تمثل مصدر السلطة ومظهرها، ويعتبر الحزب الواحد أداتها، والكل يرتكز عليه شخصيا. وقد اعتمد المجاهد الأكبر شعار ابن خلدون : «السياسة تفترض سلطة فرد واحد». وقد أجاب بورقيبة على أحد الصحافيين غداة الاستقلال حين قال : «النظام هو أنا» على غرار الملك الفرنسي لويس الرابع عشر.

وقد عرف بورقيبة كيف يصنع أسطورته التي ضخمها الخيال الجماعي حيث كان وحده يتقمص الجمهورية والأمة والدولة والحزب جميعا. وكانت كلها تستمدّ جوهرها من نفس المنبع : بورقيبة، وتتجه نحو نفس الرمز: بورقيبة. وتواصل عهده نصف قرن : العقدان الأولان من 1934 الى سنة 1955 كزعيم ورئيس حزب، ثم ثلاثون سنة أخرى جمع فيها بين رئاسة الحزب والدولة . وتمكن طوالها من تعزيز ذلك المحور الاساسي للنظام وكيّف أثناءها مسيرة البلاد وحياة المواطنين.

ولم تتمتع عناصر الكيان الجمهوري بأي استقلال ذاتي، ولم تراقب المؤسسات بعضها بعضا لأنها كانت تنصهر في نفس البوتقة: بورقيبة الذي يتجاوزها من خلال أقواله وحركاته وسكناته ومزاجه ومرضه وغيابه. وعاشت البلاد على هذا النحو طوال أكثر من خمسين سنة في ظل بورقيبة وتحت كلكل الحزب.

وإن تاريخ الدستور التونسي يبعث على العبرة. فإبّان إصداره يوم غرة جوان 1959، فكر بعض رفاقه في جعل بورقيبة فوق كل اعتبار، واقترحوا أن يدرج في ديباجة النص التأسيسي بصريح العبارة ما يلي: «يمثل دور الحزب الدستوري الجديد تحت إشراف الحبيب بورقيبة رمز الوحدة الوطنية». فرفض المجاهد الأكبر الاقتراح معللا أنه يجب أن يبقى الدستور فوق الأشخاص.

و بعد مؤامرة ديسمبر 1962، أراد بورقيبة ان يضمن استقرار الدولة وديمومة النظام، فقرر مجلس الأمة في ماي 1963، تغيير شعار الجمهورية : «حرية – نظام – عدالة» إلى : «نظام – حرية – عدالة»، وقدم بذلك النظام على الحرية. ولم يسترع القرار الانتباه، ولم يرافقه أي تعليق رسمي أو أية ملاحظة نقدية.

وكانت السلطات متشابكة من الناحية العملية الى حد أن مبدأ الفصل بينها –المنصوص عليه في الدستور– أصبح وهما من شأنه أن

يُقيم ويقعد الاجتماعي الفرنسي منتسكيو في قبره. وكان النظام يتمثل في الثالوث : بورقيبة – الدولة – الحزب. وكان المجاهد الاكبر مقتنعا بضرورة هذا الاقتران لصيانة انسجام الأمة وضمان استقرار البلاد. ولا بد أن نقر بأننا انسجمنا معه جميعا طيلة وجودنا بالحكم. وعموما كان الامتثال للحزب مطلقا والموالاة كاملة، وكانت مصالح المواطنين متوقّفة في أغلب الأحيان على ولائهم للمسؤولين في الحزب والدولة. وكان هؤلاء لا يمثلون أدنى اتجاه شخصي أو جماعي، وليس لهم أي وزن سياسي ولو كانوا فرديا رجالا لامعين . فكانوا لا يستندون الى أية قوة سياسية، وكان انصرافهم لا يثير أية أزمة ولا يترك أي أثر سياسي.

وفي 26 مارس 1973، صادق مجلس الأمة على إعادة تطبيق المادة 106 من القانون الانتخابي بعد أن ألغيت في 9 نوفمبر 1971 بايعاز ممتاز إذ ذاك من الهادي نويرة. وتقتضي هذه المادة ان يقصى من الحزب من يقال من مجلس الامة. وفرضت هكذا مرة ثانية دستورية الحزب في مؤسسات الدولة.

وفي سبتمبر 1974 صرح الوزير الأول –مناقضا سعيه الأول سنة 1971 — في مؤتمر المنستير :

«إن أهم خاصية يتميز بها مجتمعنا السياسي تتمثل في العلاقة التي لانفصام لها بين الحزب والدولة (...) وإن نظامنا السياسي يتمحور أساسا حول الحزب مُبدع إيديولوجية الحكم ومُنظم الجماهير(...) والدولة هي أداة الحكم المنظم (...) فينبغي أن يكون رئيس حزب الأمة هو طبعا رئيس الدولة رغم أن الدستور لم ينص على ذلك بصريح العبارة، فرئيس الحزب والدولة هو العمود الفقري لنظامنا (...) وهذا الاتحاد الوثيق بين الحزب والدولة في مستوى استنباط السياسة وصياغتها ينبغي أن يبرز في المؤسسات والهياكل».

فكم أبعدنا هذا التصريح عن البيان الصادر عن نفس الحزب

من طرف اللجنة العليا في سنة 1970 الذي اقترح فصل السلطات بين الحزب والدولة واستقلال المؤسسات الجمهورية. وهكذا ألقي بالأفكار التحررية في سلة المهملات ومُنع كل تنفّس، وأعيدت الى الأذهان فلسفة الزمن الغابر.

ومن جانبي، اغتنمت أول فرصة لتحريك السواكن، وقد استفدت من الأسباب الحقيقية لإخفاق محاولتنا للتعددية سنة 1981. فأعلنت يوم 12 جانفي 1982 أثناء إشرافي على المؤتمر الجهوي للحزب بقابس عن الضرورة الملحة للفصل بين الدولة والحزب، وحللت ذلك مطوّلا. فوقعت الزوبعة. ومنذ اليوم الموالي، نددت جريدة الحزب العمل في إفتتاحيتها بالانحراف الذي تنم عنه أقوالي. وتدخل وزير الداخلية بالقيروان يوم 18 ليؤكد أنه لا سبيل الى الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الادارية. وأكد مدير الحزب يوم 22 ضرورة ازدواجية الحكومة والحزب. ويوم 23 تحولت فتحية مزالي عضو الديوان السياسي وزوجة الوزير الأول خِصيصا الى قابس للرد على «الانحراف»، والدفاع عن الوحدة المطلقة بين الحزب والدولة. وبلغ الهجوم الي حد دفعني الى إلقاء خطاب في المهدية والدعوة الى «التفكير لتوضيح صلاحيات جميع مؤسساتنا». ولم يجر أي نقاش في الديوان السياسي أو في الحكومة، واقتصر مزالي الوزير الأول وأمين عام الحزب على التصريح بأن مثل هذه النظرية تمثل عملا غير منضبط ومخالفا للأخلاقيات البورقيبية.

وبعد ذلك بثلاث سنوات، وأنا لا أزال عضوا بمجلس النواب، أعدت الكرة في حديث لصحيفة مواقف (جويلية 1985) وأكدت السبل الكفيلة بتحديث جمهوريتنا ووضع حد بطريقة سليمة لهيمنة الحزب الحاكم على هياكل الدولة. فقلت: «إن مشكلة العلاقات بين الدولة والحزب، وبين الدولة والحكومة، لم تناقش قط بصورة جدية (...)

واعتبر بعضهم أن مثل هذا النقاش يرمي الى إضعاف الحزب الاشتراكي الدستوري (...) والحال أن رئيس الدولة قد صرح مرارا وتكرارا أن الدولة هي دولة جميع التونسيين وأنها فوق الجميع، وهذه هي القاعدة المعمول بها في جميع البلدان العصرية (...) وجمع بورقيبة بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة بصفة استثنائية لا ينبغي أن تستمر. ويكفي عادة أن يعتمد رئيس الدولة على حزب يتبنى اتجاهاته دون أن يكون بالضرورة رئيسه المباشر (...) وحسب ذلك يلتزم الحزب بمسؤوليات سياسية أخرى هامة جسيمة إذ يتعين عليه مواجهة الواقع التونسي المتسم اليوم بالتيارات المتنوعة والافكار الحرة مما يفرض على الحزب تطوير خطابه السياسي (...) وهذا يقتضي وجود رجال ذوي قناعات سياسية قادرين على بسط آرائهم والحوار والنفاذ الى العقول. وهذا لن يمنع الحزب من متابعة ومراقبة نشاط الحكومة وعملها، لكن دون أن يتورط في مشاكل التصرف التي تنهكه وتبعده عن مسؤولياته السياسية الأساسية».

وأكرر أننا لو حلّلنا مواقف بورقيبة خلال عقوده الثلاثة، لرأينا أنه كان شغوفا بتحديث بلاده وتطوير مؤسساتها لو ساعده أقرب المسؤولين إليه، وقد أحب شعبه وسعي الى تأمين رخائه وتفوقه بين الأمم النامية. ولم يرفض أي إصلاح هيكلي للدولة أو الحزب عند إقناعه بأن ذلك يدعم استقرار الدولة ومكانتها.

حقا، إننا انضممنا طيلة ثلاثة عقود الى النظام القيادي البورقيبي الذي سمح للأمة بصنع وحدتها. فأعلنت الجمهورية وتأسست الدولة، وتمكنا من تطويق الفتنة اليوسفية وإخمادها، وأرغمنا فرنسا على الجلاء العسكري عن مناطق الجنوب ومن بنزرت، وأنجزنا تصفية الاستعمار الزراعي. واستطاع النظام التحكم في نمو ديمغرافي مفرط، وقررنا توحيد التعليم وتعميمه، وحققنا تحرير المرأة، وأصلحنا

المؤسسات العدلية العتيقة، ورسخنا الهوية التونسية واندثرت عقلية القبائل والعروش والطوائف، وأصبحنا أمة واحدة منسجمة، وأثبتنا قدرتنا على التكيّف مع العالم الحديث. كما عدلنا قانون الجنسية وكان من أكثر القوانين تشددا إذ كان ينص أن «التونسي الذي يكتسب بمحض إرادته جنسية أجنبية تسلب منه الجنسية التونسية». وقد دافعت بحزم مع زميلي وزير العدل في مجلس الأمة عن مشروع قانون يسمح باكتساب الجنسية المزدوجة. فأثارت القضية معارضة شديدة وذكر البعض بما أبداه التونسيون من مقاومة بطولية تجاه التجنيس في عهد الحماية. ومرة أخرى، تدخل بورقيبة وقرر أن يعرض بصورة مباشرة ولأول مرة قانونا على الجلسة العامة لمجلس الأمة رغم تحفظ اللجنة السياسية. وتمت الموافقة عليه يوم 11 نوفمبر 1975.

ونجح بورقيبة بفضل ما يتمتع به من شرعية وشعبية في إنجاز تلك الاصلاحات الاجتماعية الأساسية، وتمكن من تطوير عقلية مواطنيه. الا أن كل ذلك لم يكن تتبعه تغييرات حاسمة على الصعيد الديمقراطي في الوقت المناسب لانعدام الشجاعة السياسية وضعف الارادة الشخصية لدى وزرائه الأول المهتمين فقط بخلافته ووراثة نظامه كما هو، وقد تناسوا أنه تنقصهم عبقرية بورقيبة لتسيير نظام قاسه لنفسه.

وكان المجاهد الأكبر مقتنعا بدوره التاريخي، وقد نجح منذ البداية في سد ضعف الهيكلة العضوية للبلاد التونسية بقوة شخصيته. وكان يتدارك الوضع عند الأزمات بإجماع ظرفي حوله مع توازن هش في غالب الأحيان. والمؤسف أن أعضاده الرئيسيين لم يجازفوا ويتجاسروا على حمله على استخلاص العبرة بعد كل أزمة. وهنا نصل الى نقطة الضعف الأساسية للنظام الا وهي خلافة بورقيبة.

وكان الفصل 51 من دستور 1959 يقنّن الخلافة ويكلف الحكومة

بمهمة تعيين أحد أعضائها لتولي رئاسة الجمهورية بالنيابة الى نهاية المدة الرئاسية. وكان ذلك ملائما للماسكين بزمام الحكم عهدئذ، حيث إن الحكومة بأكملها تقريبا كانت موالية لنزعة بن صالح.

وفي سنة 1964 ارتبك بورقيبة لما سمعه عن التجارب الاشتراكية اثناء جولته الافريقية، وازدادت قناعته بعدما طالع الرسالة النقدية التي وجهها اليه المناضل أحمد التليلي من منفاه في جانفي 1966. وبدون أن يبوح بتخميناته الجديدة حول الأشخاص وشكوكه حول السياسة الاقتصادية الاشتراكية، قرر أن يغير طريقة تعيين خليفته. وفي 28 نوفمبر 1966, صادق مجلس الأمة على قانون يقضي بإنشاء مجلس الجمهورية يضم أعضاء الحكومة والديوان السياسي دخله كبار مسؤولي الحزب المناهضين لأحمد بن صالح. وفي نفس اليوم، صادق النواب في قراءة أولى على تعديل الدستور لتكليف المجلس بتعيين خليفة رئيس الجمهورية. الا أن القراءة الثانية التي من المقرر أن تتم بعد ثلاثة اشهر على أقصى تقدير، لم تقع بتاتا، ذلك أن الرئيس قد غير رأيه في هذه الأثناء، وقد ازداد ارتباكه أمام تفكك البلاد.

وكانت نوبته القلبية سنة 1967، فاستولى عليه هاجس «ما بعد بورقيبة». وساد الهلع بوجه أخص على الطامعين في خلافته وطغى على جميع مشاريعهم السياسية. واستمر الصراع داخليا وبرز شيطان الخلافة وخلافة الخليفة بحدة حين توجه بورقيبة الى الولايات المتحدة يوم 4 جانفي 1971 للعلاج، وخاصة حين وقّع صبيحة مغادرته تونس مشروع تعديل الدستور، وأصدر أمرا يفوض بمقتضاه بصورة مؤقتة سلطاته الى الوزير الأول الهادي نويرة. فكانت هفوة وزير الداخلية أحمد المستيري إذ إلتمس من بورقيبة تعيينه وزير دولة، فأجابه بغيظ أنه سينظر في الأمر عند عودته.

ثم أثير موضوع صحة الرئيس بصورة غريبة في اللجنة العليا

للحزب على أساس إشاعات تتعلق بعجزه في القريب العاجل عن ممارسة شؤون الدولة. وطالب احمد المستيري ورفقاؤه مرارا بأن تُطلع اللجنة علي تقرير أطباء واشنطن، وكانوا ينقلون لنا فقرات من التقرير الطبي الذي يفيد بحصول «عجز لا يتماشى مع ممارسة أعلى سلطة في البلاد». فأجاب الوزير الأول أن الموضوع لا يهم مباشرة الا عائلة بورقيبة، وكنا عددا من الأعضاء نساند هذا الرأي، واقتصر آخرون كالعادة على الاستماع وانتظار الاحداث. وأصبحت الاجتماعات الموالية صاخبة مزعجة.

وأخيرا عاد الرئيس معافى. ولكن تواصلت الحملة مع انعقاد مؤتمر المنستير الأول في اكتوبر 1971، الذي اقترح تغيير طريقة الخلافة بالرجوع الى تكليف رئيس مجلس الأمة بنيابة رئيس الدولة مؤقتا حتى إجراء الانتخابات.

ففكر الوزير الأول الهادي نويرة والمقربون منه في تسوية مشكلة الخلافة نهائيا بإنشاء منصب نائب الرئيس على غرار الولايات المتحدة. وقرأ مدير الحزب مصطفى الفيلالي يوم 4 مارس 1972 البلاغ التالي :

«إن الديوان السياسي المنعقد بصورة استثنائية تحت رئاسة بورقيبة صادق بالاجماع على مبدأ إنشاء خطة نائب رئيس يتم انتخابه لنفس مدة ولاية رئيس الجمهورية».

وفي 11 مارس، أعلن بلاغ ثان أن الرئيس سيتوجه الى الأمة بخطاب يوم 14 في الساعة الحادية عشرة صباحا خلال جلسة استثنائية يعقدها مجلس الأمة لدراسة مشروع تعديل الدستور.

وكاد كل شيء أن يتم لو لم يتحول الوزير حسان بلخوجة يوم 14 في الصباح الباكر الى قصر قرطاج، حيث تعوّد على تناول فطور الصباح مع الرئيس. وجرى حديثهما على النحو التالي :

– «إذن سيدي الرئيس، ستتولى هذا اليوم تنصيب ولي العهد ؟
– كلا ! سيتم إقرار وظيفة نائب الرئيس فقط.
–لأنه نائب رئيس سينتخب معكم في نفس الوقت بالاقتراع العام، وسيكون غير قابل للعزل.
– كلا! من قال ذلك ؟
– العفوَ سيدي الرئيس. سيدوم لأنه سينتخب معكم في نفس الوقت.
– وإذا استقلت ؟
– سيعوّضكم.
– هذا أحسن ما سمعت! فلا أستطيع حينئذ تبديله! وإن لم يعد يحظى بثقتي ؟ والحال أن ذلك سلاحي الوحيد لتصحيح الانحرافات. فلا ينبغي أن ننسى بن صالح».

واضطرب بورقيبة، وخاطب هاتفيا في الحين رئيس مجلس الأمة الذي أذاع بلاغا ثالثا حوالي الساعة التاسعة صباحا يعلن فيه عن تأجيل الجلسة المقررة، بعد أن وصل أغلب النواب الى المجلس بباردو.

وفي نفس اليوم 14 بعد الظهر، أدلى هذه المرة وزير الإعلام الشاذلي القليبي بالتصريح التالي : «لقد قدم المجاهد الأكبر عرضا هاما يمثل حصيلة حقيقية لتجربته الشخصية وأفكاره المتعلقة بأسس نظام الحكم في تونس (...) وأعرب أعضاء الديوان السياسي والحكومة عن تعلقهم بشخص الرئيس بورقيبة وانخراطهم التام في الخطة التي رسمها لصيانة وحدة الأمة».

ولم يتبع البلاغ أي تعليق في الصحافة ولم نستمع لأي انتقاد جدي. فأدرك الجميع أن مشروع نائب الرئيس قد ألغي، واستخلصوا أن بورقيبة مازال مترددا في إختيار خليفته. والواقع أن العملية كانت تتمثل في إنتخاب الهادي نويرة نائب رئيس وتعيين عبد الله فرحات وزيرا أول. وما كان من بورقيبة حينئذ الا أن أقال مدير ديوانه عبد الله

فرحات حين فهم القضية وآخذه بشدة على مغالطته.

ومع ذلك لم تتوقف المناورات للظفر بالخلافة. وأعلن نويرة في أسبوعية «نوفال اوبسرفاتور» 16 سبتمبر 1974 عن «اقتناعه بأن الديمقراطية التونسية التي مازالت ناشئة لا تستطيع تحمل صدمة شغور السلطة ، مستشهدا لتأييد نظريته بالصعوبات الفرنسية مد ة الفراغ وانتخاب جورج بمبيدو بعد استقالة الجنرال ديغول».

وهكذا تواصل الجهد عند قمة السياسيين لوراثة بورقيبة ونظامه بكامله، في نطاق خلافة آلية لنظام رئاسي وحزب واحد.

وخلال الثلاثين سنة هذه، كان هاجس الخلافة يعرقل الطابع الديمقراطي الشعبي والاختيار الحر. وتضافرت هواجس المرشحين لخلافته، وسطع حرصهم على الاستعداد لذلك في الإبان، واشتد تلهفهم. ومن جهته كان هاجس بورقيبة واضحا : كيف يحقق إطمئنانه الشخصي على البلاد واستمرار الحكم بعد وفاته ولأطول أمد بواسطة خلفاء أوفياء للمسيرة البورقيبية ؟

وإن تاريخ الجمهورية البورقيبية يمكن قراءته كتاريخ لمختلف مشاريع الخلافة. فمنذ خريف سنة 1955، إختار بورقيبة الباهي الأدغم عضدا أيمن، وكان ذلك وقتيا في قرارة نفسه وللضرورة حيث أراد أولا استمالته لمواجهة خصمه صالح بن يوسف، ثم لصد صعود المنجي سليم الذي لم يغفر له انعقاد المؤتمر المناهض له والمعروف بمؤتمر دار سليم (ديسمبر 1948).

وتميز عقد الستينات بسلطة بن صالح وطموحه السياسي بمساندة ابن بورقيبة ومحمد الصياح.

أما عقد السبعينات، فقد تم تحريفه بمنافسة ضارية حول الخلافة. ففي حين عمل الوزير الأول على إقرار خلافة آلية دستورية طمع بعضهم في الظفر بها عن طريق الخارج : وكانت حينئذ المحاولتان للوحدة في كل من

الكاف وجرية، ولو نجحت إحداهما لجعلت حتما من باعثها المرشح المفضل.

وكنا عددا قليلا من المسؤولين الذين يعرفون -حسبما باحت به إلينا وسيلة- أن بورقيبة قد اختار قطعا خليفته وهو الهادي نويرة، وذلك منذ سنة 1942، أي قبل الاستقلال بمدة طويلة. وقد توافقا في السجون والمنافي وخاصة في برجي «سان نيكولا» بمرسيليا و«سان لوك» بليون مدة 5 سنين من 1938 إلى 1943. وسعى بورقيبة الى تعزيز موقف مرشحه المفضل سنة 1975 تجاه الصراعات باقتراح تعييني وزير دولة معتقدا القرار خلافة هادئة تضمن دوام البورقيبية.

وكان انتخاب بورقيبة في مارس 1975 رئيسا للجمهورية مدى الحياة، وقد بلغ عمره آنذاك 75 عاما نظرا لتاريخ ولادته الحقيقية مع بداية القرن العشرين عام 1900 . وهتف الشعب التونسي لذلك اعترافا لرجل في ذلك السن قضى حياته في سبيل تونس. ولم يكن بورقيبة بحاجة أكيدة لذلك نظرا لسنه ولشعبيته ومكانته كأب للأمة التونسية.

وكان تعديل الدستور عام 1976 الذي أقر الخلافة الآلية للوزير الأول فتسبّب في حدوث مناورات عديدة. وربما كان من الأفضل للهادي نويرة أن يقيم الدليل على أنه لا يخشى الإنتخاب المباشر بوصفه مرشح الحزب والمفضل عند رئيس الدولة. ولكن أعوزه الإقدام السياسي، فحرص على تقنين الخلافة الآلية وتجنب الصراعات ومواجهة الشعب.

وفي سنة 1980 أصبح مزالي بدوره غير متيقن من قرار بورقيبة النهائي في اثباته كوزير أول، لاسيما بعد التعديل الوزاري الذي حصل في ديسمبر ورجوع بعضنا الى المسؤوليات. فصرح «إنه لايقبل أن يكون مطية لأي كان»، وعادت لعبة الخلافة .

فصرحت وسيلة : «إن أي استمرار في الحكم بمقتضى الدستور الحالي لا يكون إلا مصطنعا. ولا يستبعد أن يرفض الرأي العام ذلك. إن الشعب التونسي يحترم بورقيبة، ولكن التواصل الحقيقي سيكون

مضمونا حين يستمر عمل بورقيبة بصورة ديمقراطية من قبل رئيس منتخب...» (جون أفريك 28 فيفري 1982). وجاء ذلك التصريح متأخرا ومنعزلا، وإن كان أعقبه تصريح آخر للحبيب عاشور في نفس الصحيفة في 11 أوت 1982, قائلا : «إني أحبذ تعديل الدستور بصورة تسمح لجميع المترشحين الراغبين في ذلك بالتقدم بكل حرية..».

فاستاء محمد مزالي من جبهة لم يحسب لها حسابا. وقرر إحداث الفراغ حول رئيس الدولة بإبعاد كل أعضاده القدامى وأقربائه. ففي جوان 1983، غادرتُ الحكومة مع منصور معلى، وتبعنا عبد العزيز الأصرم في أكتوبر، ثم إدريس قيقة في جانفي 1984 بعد انتفاضة الخبز. وفي جويلية 1985، حصلت ثورة داخل القصر تمثلت في إقصاء علالة العويتي رفيق الرئيس منذ نصف قرن. وتواصلت يوم 7 جانفي 1986 بعزل بورقيبة لابنه من منصب مستشار في الرئاسة بعد مقابلة أليمة. وحذف خطة ممثله الشخصي في 21 جانفي من الحكومة فكان خروج المنجي الكعلى.

وبالنسبة إلي، تمثل الأمر في إعداد ملف قضائي حول تصرفي الإداري والمالي، وقد تدخل في غيابي الأستاذ عبد الرحمن الهيلة -المحامي المشهور بشجاعته وأدبياته في جميع القضايا السياسية-، بمساعدة المحامي الفرنسي فرانسيس لوفار والمحامي الجزائري ندير بكات اللذين توجها خصيصا الى تونس وصرحا عند مغادرتهما : «إن الملف خال من أي اتهام وأن الشعب التونسي يعرف أنه مصطنع لتشويه صورة رجل من رجال الدولة...».

وعلق المحلل السياسي والأستاذ الجامعي هشام جعيط على ذلك في مجلة حقائق يوم 16 ديسمبر 1988 : «يدرس القضاء قضايا سياسية بصورة غير مباشرة من جانبها التافه (...) وبالنسبة الى الطاهر بالخوجة يتعلق الأمر بحكايات تتعلق باستقبالات ومرطبات...»

وصرحت من جانبي الى وكالة الأنباء الفرنسية : «سأظل في كنف الهدوء وفيا لقناعاتي التحررية والديمقراطية».

وكانت وسيلة تمثل الحاجز الأخير. فكان السعي حثيثا للتخلص منها لضمان خلافة مريحة. وقد ساعد غيابها من القصر على الطلاق الذي توج عملية عزلة رئيس الدولة. وكانت حاشية بورقيبة الجديدة طائشة مائعة مما أثر بسرعة في سلطة رئيس الدولة وعجل بتحركاتها الخاطئة. فتفاقمت الأزمة الاقتصادية التي تشبه في ثوابتها أزمة الاشتراكية سنة 1969. فتحول بعض الوزراء يوم 8 جويلية 1986 الى قصر صقانس بالمنستير، وشرحوا للرئيس حقيقة الوضع المتردي في البلاد، وكان ذلك في غياب الوزير الأول. وبعد قيلولته وكعادته في الأطوار الدقيقة أملى بورقيبة بنفسه على ممثل وكالة تونس إفريقيا للأنباء نص بلاغ إقالة مزالى دون ان يستدعيه ليعلمه مسبقا بذلك.

وتداول على الوزارة الأولى رشيد صفر ثم زين العابدين بن علي، ولكن بدون جدوى، حيث كانت البلاد في مأزق. وقد استفحلت الأزمة السياسية وتدهورالوضع الاقتصادي. وأصبحت تونس العاصمة تتأرجح نحو التفكك، وفرضت سلطة الشارع نفسها، وكانت المواجهة متواصلة بين قوات الأمن والمتظاهرين. فغابت سلطة قصر قرطاج وانساق بورقيبة إلى المتاهات تحت تأثير الحاشية وملازميه في القصر. واتجهت البلاد نحو الهاوية، وأتى التغيير السياسي في القمة يوم 7 نوفمبر 1987.

وفي الساعة الرابعة من فجر ذلك اليوم، علمت سريا بالتغيير بعد مكالمة هاتفية خاصة من تونس. فأيقظت البشير بن يحمد ومحمد المصمودي وبعض الأصدقاء، وأخذنا في التصنت الى أن سمعنا في الساعة السادسة بيان رئيس الدولة الجديد زين العابدين بن علي، وقد جاء فيه : «إن شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وفئاته

بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها، ويوفر أسباب الديمقراطية المسؤولة، وعلى أساس سيادة الشعب (...) فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة تعتمد بحق تعددية الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية (...) وسنحرص على إعطاء القانون حرمته...».

فوجهت برقية الى الرئيس الجديد قلت فيها : «لقد رجع الأمل والثقة الى نفوس جميع المواطنين. وإن موافقتنا على بيانكم الأول تامة والتزانا متحمس من أجل الوفاق ...».

وفي 29 سبتمبر 1989, وبعد 48 ساعة فقط من إقالة الوزير الأول الهادي البكوش، أعلمني الرئيس بن علي بواسطة سفيرنا في باريس إبراهيم التركي أنه «يود أن أرجع الى تونس وأن أثق به..» فوافقت وعدت الى بلادي متأثرا بعد غياب دام أربع سنوات..

إن الجمهورية التونسية الأولى في فلسفتها التحديثية تمثل معطىً سياسيا لا رجعة فيه، وإن أحسن ضمان لذلك ما حصل عليه الرجل التونسي والمرأة التونسية من مكاسب ثقافية واجتماعية في دولة عصرية وأمة متماسكة. وقد دخل بورقيبة التاريخ وسيظل من أكبر رجال الدولة في القرن العشرين. الا أن هذه الجمهورية التي لم تستكمل ديمقراطيتها، تشرف على القرن الحادي والعشرين وهي في حاجة الى التطوير في عهد جديد مع جيل شاب متعطش للحرية والديمقراطية، حريص على الرخاء الفردي والازدهار الوطني. وقد تغير العالم بعد انهيار جدار برلين واندثار الشيوعية وتوطيد البناء الأوروبي، واستفاقت آسيا، وتوضح وزن أمريكا السياسي الجديد. وسيبلغ العالم توازنا سياسيا واقتصاديا سيكون صعبا وصارما بالنسبة الى البلدان النامية. وتبين أن التكافل اليوم حقيقة يتعذر تجاهلها. وصارت عولمة الاقتصاد نتيجة لا مفر منها، مع أن إقتصاد السوق يجب أن يتلاءم مع

خصوصية أوضاعنا . وأصبحت الديمقراطية السياسية حتمية لدوام أية أمة وازدهار أي بلد. وبالنسبة إلى مغربنا العربي فلا يمكن الهروب من الديمقراطية ولا اعتبارها عيبا من عيوب الغرب، بل ينبغي تبنيها ودعمها باعتبارها فضيلة الكون الجديد. ومن المؤكد على أقطارنا أن تحقق الحداثة بكل أبعادها، مع الفصل بين الدين والسياسة. ولا شك أن الطريق وعر شاق ولكن لا بديل عنه، فهو السبيل الوحيد الكفيل بأن يؤمن للمغرب الكبير وللعالم العربي الاستقرار والتنمية والتقدم.

الطاهر بلخوجه

- ولد بالمهدية ـ تونس ـ 1931
- تخرج مهندسا من معهد الزراعة 1956
- أمين عام للاتحاد العام لطلبة تونس (1957 - 1959)
- رئيس الكونفدرالية لطلبة شمال إفريقيا 1958
- رئيس ديوان وزير الخارجية 1959
- رئيس ديوان وزير الاقتصاد 1966
- مدير عام للأمن الوطنى 1967 - 1968
- كاتب الدولة للفلاحة 1970
- وزير الشباب والرياضة 1971
- وزير الداخلية 1973 - 1978
- وزير الإعلام 1981 - 1983
- عمل سفيرا لدى العديد من الدول الإفريقية، والأوروبية.

وكان عضوا بالديوان السياسى للحزب، ونائبا بمجلس الأمة.

انتشر اليوم نوع من الكتب السياسية يشمل أدب المذكرات عن الرعيل الأول من قادة الحركات القومية.
وتكمن قيمة هذا الكتاب فى تصوير لقطات خاطفة، وفى إحياء مراحل حاسمة، وتجسيم لوحات مشهورة من حياة المغرب العربى.
وقد اختار المؤلف أن يقص علينا القصة بضمير المتكلم ويذكر بقوة انفتاح العقليات على الحداثة، فى ظل زعيم من أعظم قادة القرن العشرين، تميز بعبقرية نادرة؛ وهام فى فيافى الفرعونية والعظمة.
إن الطاهر بلخوجه يجلسنا فى المقدمة ويعرض علينا ـ بالأشعة الكاشفة ـ المذهب البورقيبى، مقدما لنا فى كل ذلك المدخل والرواية، السيناريو والفيلم. وتتوالى الأبواب الثمانية للكتاب لتغطى ثلاثة عقود متتالية من العصر البورقيبى غنية بأحداثها وآثارها، كتب بحق سيرة زعيم، وإن كانت فى الواقع مسيرة أمة فى واحدة من أهم الحقب فى تاريخها.

